الحدود النحوية وتراثها في العربية

الجزء الأول

إعداد

اسلام خالد محمد العمري

إشراف

أ. د. حنّا جميل حدّاد

١٩٩٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الحدود النحوية وتراثها في العربية

إعداد

إسلام خالد محمد العمري

بكالوريوس لغة عربية - جامعة اليرموك

١٩٩٢

قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الآداب من جامعة اليرموك، تخصص لغة عربية (لغة ونحو)

لجنة المناقشة

أ. د. حنّا جميل حدّاد ..... مشرفاً ورئيساً

أ. د. محيي الدين رمضان ..... عضواً

أ. د. محمود حسني مغالسة ..... عضواً

١٩٩٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإهداء

إلى أبي الذي حبب إليّ العلم والمواصلة فاحببت، ولكن عندما وضعت قدمي على الطريق حاملة له بشرى النجاح، رحل دون وداع.

إلى امي نبع الحنان والعطاء ، أطال الله في عمرها وابقاها.

إلى شقيقي الحبيب محمد، الذي شجعني واعانني على المواصلة .

إلى اخي احمد واخواتي، و شريك حياتي،

إلى هؤلاء جميعاً اهدي هذا العمل رمز محبة ووفاء.

إسلام

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل، وكل مشاعر الاحترام والتقدير إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور حنّا جميل حدّاد ، الذي منحني من جهده ووقته الكثير، وجعل كثيراً من كتبه تحت تصرفي، وشجعني على الكتابة في هذا الموضوع ،والذي كانت لمتابعاته وتوجيهاته- التي لم أكن لأستغني عنها طوال فترة إعدادي لهذه الدراسة، لأنها أنارت لي دروباً مظلمة في ناظري عندما بدأت به -الفضل الكبير في إخراج هذه الدراسة بهذا الشكل العلمي المتواضع؛ لذا جزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور محيي الدين رمضان والأستاذ الدكتور محمود مغالسه لما بذلاه من جهد في قراءة هذه الرسالة وتقويمها.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى العاملين في مكتبة جامعة اليرموك والجامعة الأردنية ،لما بذلوه من جهود وفرّت لي الاستفادة من المصادر المخطوطة والمطبوعة والمراجع الحديثة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى جميع الإخوة والأخوات الذين ساعدوني أثناء العمل في هذه الرسالة، وإبان طباعتها وأخص بالذكر كلاً من : أحمد الزعبي، مركز ناديـــا للكمبيوتر، وخوله شخاترة، وحنان أبو لبدة، لما بذلوه من جهد ومساعدة في تنقيح هذه الرسالة وتنسيقها لإخراجها بالصورة التي صارت عليها.

والله ولي التوفيق

الباحثة

إسلام العمري

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرس المحتويات

الجزء الاول ..... أ

المقدمة ..... ي

الفصل الأول ١

الاصطلاح والتعريف والحد والرسم لغة ٢

الاصطلاح والتعريف والحد والرسم اصطلاحاً ٨

أقسام التعريف ١٤

١- التعريفات الأولية التوضيحية ١٥

أولاً : التعريف بالمرادف (اللفظي) ١٥

ثانياً : التعريف بالإشارة أو الايماء ١٧

ثالثاً : التعريف بالمثال أو الأمثلة ١٩

رابعاً : التعريف بالعلامة ٢٠

٢- التعريفات الحقيقية (الثانوية المميزة) ٢٢

أولاً : الحد اصطلاحاً ٢٧

ثانياً : الرسم اصطلاحاً ٣٢

كيفية السؤال عن الحد والرسم ٣٨

شروط الحد ٣٩

الفصل الثاني ٤٥

تعريفات النحو ٤٦

تعريفات الكلمة ٦٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تعريفات الاسم ٨٢
تعريفات الفعل ١١٤
تعريفات الحرف ١٣٥
تعريفات الكلام ١٥٠
الفصل الثالث ١٦٩
تراث الحدود في المكتبة العربية ١٧٠
الجزء الثاني ١٧٦
معجم الحدود النحوية ١٧٦
تعريفات النحو ١٧٧
تعريفات الكلمة ١٨٠
تعريفات الكلام ١٨٢
تعريفات الكلم ١٨٦
تعريفات الاسم ١٨٧
تعريفات الفعل ١٩٧
تعريفات الحرف ٢٠٣
تعريفات البناء ٢٠٨
تعريفات المبني ٢١٠
تعريفات الاعراب ٢١٢
تعريفات الاسم المعرب ٢١٧
تعريفات النكرة ٢٢١
تعريفات المعرفة ٢٢٥
تعريفات الضمير ٢٢٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تعريفات العلم ٢٣٠
تعريفات اسم الإشارة ٢٣٢
تعريفات الموصول ٢٣٤
تعريفات المبتدأ ٢٣٥
تعريفات الخبر ٢٣٩
تعريفات الفاعل ٢٤٢
تعريفات نائب الفاعل ٢٤٨
تعريفات الاشتغال ٢٤٩
تعريفات التنازع ٢٥٠
تعريفات المفعول المطلق ٢٥١
تعريفات المفعول به ٢٥٤
تعريفات المفعول له ٢٥٦
تعريفات الظرف ٢٦٠
تعريفات ظرف الزمان ٢٦٢
تعريفات ظرف المكان ٢٦٣
تعريفات المفعول معه ٢٦٤
تعريفات الاستثناء ٢٦٨
تعريفات الحال ٢٧٠
تعريفات التمييز ٢٧٥
تعريفات الإضافة ٢٧٩
تعريفات المصدر ٢٨١
تعريفات اسم المصدر ٢٨٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تعريفات اسم الفاعل ٢٨٤
تعريفات اسم المفعول ٢٨٦
تعريفات الصفة الشبهة ٢٨٧
تعريفات التعجب ٢٩٠
تعريفات التابع ٢٩٢
تعريفات النعت ٢٩٤
تعريفات التوكيد ٢٩٨
تعريفات عطف النسق ٣٠٠
تعريفات عطف البيان ٣٠٢
تعريفات البدل ٣٠٧
تعريفات النداء ٣١٠
تعريفات الاستغاثة ٣١١
تعريفات الندبة ٣١٢
تعريفات ترخيم النداء ٣١٣
تعريفات الاختصاص ٣١٦
تعريفات التحذير ٣١٨
تعريفات الإغراء ٣١٨
تعريفات أسماء الأفعال ٣١٩
تعريفات اسم الصوت ٣٢١
تعريفات الاسم غير المنصرف ٣٢٢
تعريفات الاسم المقصور ٣٢٦
تعريفات الاسم الممدود ٣٢٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تعريفات الاسم المنقوص ٣٣١
تعريفات الجمع ٣٣٣
تعريفات جمع السلامة (الصحيح) ٣٣٤
تعريفات جمع المذكر السالم ٣٣٥
تعريفات جمع المؤنث السالم ٣٣٧
تعريفات جمع التكسير ٣٣٧
تعريفات التثنية ٣٣٩
تعريفات المثنى ٣٤١
تعريفات العامل ٣٤٣
تعريفات القسم ٣٤٤
تعريفات التنوين ٣٤٥
خاتمة الدراسة ٣٤٨
المصادر والمراجع ٣٥١
الملخص باللغة الانجليزية ٣٦٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المقدمة

البحث في الحدود مهم لكل علم تعددت أجزاؤه، واتسعت أركانه. ومعرفة حدود أي علم أو تعريفاته يساعد الباحث على فهم حقائقه ، ويوفر له فهم قواعده وأسسه. والنحو كسائر العلوم تحتاج أجزاؤه إلى تعريف وتحديد؛ لذا فقد أولى النحاة القدماء الحدود عناية كبيرة، فألفوا فيها العديد من الرسائل والكتب منها : «حدود الإعراب» للفراء (ت ٢٠٧هـ)، و«حد الفاعل» لابن كيسان (ت٢٩٩هـ)، وغيرهما من الرسائل التي ما زالت مغطاة بغبار الزمن تحتاج إلى محقق ينفضه عنها وناشر يظهرها للنور، و«الحدود »للرماني (ت ٣٨٤هـ) ، و«الحدود النحوية »للفاكهي، وهما مطبوعان.

أما عصرنا الحديث، فلم تنل الحدود النحوية اهتماماً كبيراً من الباحثين إذ قلما نعثر على بحث أو دراسة في هذا الموضوع، فبقيت التعريفات النحوية منثورة بين طيّات كتب العلماء ومصنفاتهم، أو مجموعة في رسائلهم المخطوطة.

وللوقوف على حقيقة التعريفات النحوية، والجوانب التي يمكن أن تفيد النحو العربي بشكل خاص واللغة العربية بشكل عام، كانت هذه الدراسة التي تتألف من قسمين يقوم القسم الأول منهما في هيكله العام على مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة.

أما المقدمة فقد اشتملت على التعريف بالموضوع، وأهميته، ودواعي اختياره.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأما **الفصل الأول** فقد درست فيه الاصطلاح، والتعريف، والحد، والرسم، لغة واصطلاحاً، وفرّقت بين هذه المصطلحات التي تعاورها اللغويون والنحاة على أنها مترادفة، ثم درست أنواع التعريفات عند أهل الاصطلاح، وأنواع الحد وشروطة كما ارتضاها علماء المصطلح.

أما **الفصل الثاني** فقد ناقشت فيه بعض التعريفات النحوية كتعريف النحو، والكلمة، والاسم، والفعل، والحرف، والكلام، مرتبة ترتيباً زمنياً ابتداء بسيبويه وانتهاء بالفاكهي، وبيّنت فيه نوع كل تعريف، والاعتراضات التي توجه إليه والردود عليه، وجوانب نقص الحد وغموضه، ومدى تطبيق النحاة لشروط الحد عند أهل المصطلح في تعريفاتهم للمصطلحات السابقة.

أما **الفصل الثالث** فقد جمعت فيه تراث الحدود في المكتبة العربية معتمدة في ذلك على كتب الطبقات والتراجم، وبيّنت ما هو مطبوع منها وما لم يزل مخطوطاً حتى الآن مرتباً ترتيباً زمنياً بحسب سنة وفاة صاحبها، ليسهل على الطالبين : محققين وباحثين الوصول إليها .

القسم الثاني وقد جمعت فيه تعريفات المصطلحات النحوية ،ورتبتها وفق ترتيب ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك الموسوم بـ«شرح ابن عقيل» كتعريفات النحو، وتعريفات الكلمة، وتعريفات الاسم وغيرها، وقد رتبت تعريفات كل مصطلح نحوي ترتيباً زمنياً من القرن الثاني الهجري حتى العاشر الهجري.

أما **الخاتمة** فقد لخصت فيها أبرز النتائج التي توصلت إليها في هذا الموضوع.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وقد واجهت عدة صعوبات في أثناءإعدادي لهذا البحث منها: أن تعريفات المصطلحات النحوية هي شذرات متناثرة في طيّات الكتب النحوية، إلى جانب افتقار الموضوع للدراسات والأبحاث الحديثة التي يمكن أن تستند إليها الباحثة وتنير لها الدرب أحياناً.

وقد اعتمدت في إعداد هذه الدراسة على بعض المصادر المخطوطة وبعض المراجع الحديثة، وقد حددت طبيعة البحث في كل فصل مصادره ومراجعه، فكانت مصادر الفصل الأول تتعلق بتعريف المصطلحات كـ «التعريفات» للشريف الجرجاني، و«دستور العلماء» للأحمد نكري، و«والكليات» لأبي البقاء العكبري، و«موسوعة اصطلاحات الفنون» للتهانوي،وبعض المصادرالمتعلقة بأنواع التعريفات والحدود وشروط الحد كـ «الألفاظ المستعملة في المنطق»للفارابي، والمراجع الحديثة كـ «ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال» للميداني، و«المعجم الفلسفي»لمراد وهبه، و«الموسوعة الفلسفية» لعبد المنعم الحنفي، وغيرها.

أما الفصل الثاني من القسم الأول والقسم الثاني فقد كانت مصادره مصنفات نحوية ضمّت مجموعة من التعريفات النحوية مخطوطة كانت كـ«حدود الآجرومية»للأبّذي، و« الحدود النحوية» للفاكهي، أو مطبوعة كـ« الكتاب» لسيبوية، و«المقتضب» للمبرد، و«شرح الكافية » للاستراباذي، و«شرح قطر الندى وبل الصدى» لابن هشام، و «همع الهوامع» للسيوطي وغيرها.

أما الفصل الثالث من القسم الأول فكانت مصادره كتب التراجم والطبقات كـ «بغية الوعاة» للسيوطي، و«كشف الظنون»لحاجي خليفة، و«معجم الأدباء» لياقوت الحموي، و« هدية العارفين»للبغدادي، وغيرها.

ولدراسة الحدود فوائد كبيرة للدارسين - باحثين ومحققين -لذا ينبغي العكوف على دراسة الحدود دراسة تحليليّة دقيقة تكشف عن قدرتها في توضيح

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المصطلح النحوي، وتوضيح غموض بعض التعريفات وإكمال النقص في بعضها الآخر، وطرح تعريفات جديدة تكون شاملة مميزة لكل مصطلح نحوي، وعونا للمبتدئين على فهم الأبواب النحوية؛ لذا كان لا بدّ من وجود أبحاث تحتوي على شروط للحد عند النحاة أنفسهم مستخرجة من كتبهم النحوية، ودراسات تحليليّة للمصطلحات النحوية التي يتناقلونها، وهو ما قصدت إليه من هذه الدراسة.

وأخيراً فقد حاولت الباحثة جهدي في أن تكون الدراسة قد استوفت الغرض المنشود، واقتربت من الصواب، سائلة المولى التوفيق، فإن اقتربت منه، فهذا ما قصدت إليه وإن كانت قد جانبته فهذه مقدرة طالبة ما زالت في بداية طريق المعرفة اللامتناهية ؛ لذا أسال الله تعالى ألا يحرمني أجر المجتهد وإن أخطأ

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الأول

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاصطلاح والتعريف والحد والرسم لغة

يتعاور اللغويون والنحاة ألفاظاً توحي بأنها مترادفة؛ لذا فهم يستعملونها بمعنى واحد ويوظفونها في كتاباتهم بدلالة واحدة.

غير أن التأمل الدقيق في هذه الألفاظ وفي بعض طرائق استعمالها يكشف عن فروق في المعنى بينها ليس لنا ولا لغيرنا أن يتجاهلها. ومن هنا قامت هذه الدراسة على تتبع هذه الألفاظ في معاجم اللغة والوقوف على معانيها ثم رصد ما يعتقده النحاة بها وما يرونه بشأنها للوصول بعد ذلك كله فيها إلى كلمة سواء.

أما الألفاظ المعنية فهي : الاصطلاح، والتعريف، والحد، والرسم. وفيما يلي تفصيل الحديث عنها :

أولاً : الاصطلاح

وهو في اللغة الاتفاق بعد الخلاف فنقول [1] «اصطلح القوم : زال ما بينهم من خلاف. واصطلحوا على الأمر : تعارفوا عليه واتفقوا».

وقد أضيف تعريفٌ للاصطلاح قيل فيه [2] : «الاصطلاح : مصدرٌ اصطلح وهو اتفاق طائفة على شيء مخصوص؛ ولكلّ علمٍ اصطلاحاتهُ» وقد ذكر الزبيدي، من قبل ناقلا عن الخفاجي؛ أن الاصطلاح [3] : «اتفاق طائفة مخصوصة على أمرٍ مخصوص» وهو معنى جديد صقله التطور اللغوي لهذه اللفظة.

(١) المعجم الوسيط صلح، ٥٢٢/١

(٢) المرجع السابق، ٥٢٢/١

(٣) تاج العروس صلح، ١٨٣/٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانياً : التعريف

وهو في اللغة :تعريف الشيء بذكر خواصه المميزة، وقد ذكر هذا المعنى في المعجم الوسيط، إذ قيل فيه [1] « التعريفُ :تحديدُ الشيء بذكر خواصّه المميزة ».

ثالثاً : الحد

أما الحد : فله معنيان وقد وضحهما ابن منظور. الأول منهما : الفصل بين الشيئين، والثاني : المنع .فقال في الفصل [2] : «الحدُّ : الفصل بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر أو لئلا يتعدى أحدهما على الآخر، وجمعه حدود »

وقال في المنع [3] :« والحدُّ: المنعُ وحدُّ الرجل عن الأمر يَحُدُّه حَدّاً منعه وحبسه، تقول : حددتُ فلاناً عن الشر أي منعته ... »؛ ولهذا المعنى الأخير سميت الحدود في الشرع حدوداً؛ لأنها تمنع من إتيان الأفعال المحرمة التي جُعلت هذه الحدود عقوبات لها، وسمي البوّاب حدّاداً ؛ لأنه يمنع الناس من الدخول، والحديد حديداً ؛لأنه ممتنع لصلابته وشدته ، والسّجان حدّاداً ،لأنه يمنع من بداخل السجن الخروج منه. وكذا حداد المرأه على زوجها فقد أخذ من المنع؛ لأنها منعت نفسها من الزينة عند وفاته، وقد ذكر الزيلعي أن اللفظ الموضح للشيء الجامع يسمى حدّاً ؛ لأنه يجمع معنى الشيء،ويمنع دخول غيره فيه، فقال [4] : «وسمي اللفظ الجامع المانع حدّاً؛ لأنه يجمع معنى الشيء ويمنع دخول غيره فيه ».

(١) المعجم الوسيط عرف، ٦٠١/٢.

(٢) لسان العرب حدد ١٤٠/٣

(٣) المرجع السابق، ٢ / ١٤٢

(٤) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق،الزيلعي، ١٦٣/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد اتفقت المعاجم اللغوية على هذين المعنيين إلا أن بعضها اختلف عن الآخر في طريقة التعبير عن معنى الحد الأول وجاءت بمعانٍ متقاربة له، فقد جاء في اللسان -كما ذكر- أنه بمعنى الفصل بين الشيئين، وقد سبقه إلى ذلك الخليل ابن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ) في العين، [١] وأبو منصور الأزهري (٣٧٠هـ) في التهذيب[٢]، وابن سيده (٤٥٨هـ) في المحكم [٣].

أما الجوهري (٣٩٣ هـ) في الصحاح[٤]، وأحمد بن فارس (٣٩٥ هـ) في «مقاييس اللغة» [٥]، و«مجمل اللغه»[٦]، والراغب الأصفهاني (٥٠٢ هـ) في «المفردات في غريب القرآن»[٧] ونشوان بن سعيد الحميري في «شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم»[٨]، والفيروز أبادي (٨١٧ هـ) في «القاموس المحيط» [٩]، فقد ذكروا أن معنى الحد: الحاجز بين الشيئين، وقد ارتضى مجمع اللغة العربية في القاهرة[١٠] هذا المعنى.

أما الزَّبيدي (١٢٠٥هـ) فقد ذكر المعنيين، فقال [١١]: «الحدُّ: الفصل الحاجزُ بينَ الشيئين لئلا يختلط أحدُهما بالآخر، أو لئلا يتعدى أحدُهما على الآخر».

(١) انظر: العين: حدد، ١٩٣.

(٢) انظر: تهذيب اللغة: حدد، ٤١٩/٣.

(٣) انظر: المحكم والمحيط الأعظم في اللغة: حدد، ٣٥٢/٢

(٤) انظر: الصحاح: حدد، ٤٦٢/٢.

(٥) انظر: مقاييس اللغة: حدد ٣/٢.

(٦) انظر: مجمل اللغة: حدد، ٥/٢

(٧) انظر: المفردات في غريب القرآن: حدد، ١٠٩.

(٨) انظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: حدد ٢٦٥/١

(٩) انظر: القاموس المحيط: حدد، ٢٩٦/١.

(١٠) انظر: المعجم الوسيط: حدد، ١٦١/١

(١١) تاج العروس من جواهر القاموس: حدد، ٣٢١/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما ابن دريد (٣٢١ هـ) فقد قال في معنى الحد [١] : «والحدّ بين الشيئين الفرق بينهما لئلا يتعدي أحدُهما على الآخر».

فهذه المعاني الثلاثة : الفصل بين الشيئين، والحاجز بين الشيئين، والفرق بين الشيئين معانٍ متقاربة، فالفاصل يعرف، والفارق يفصل، وكذلك الحاجز يفصل ويفرق بين الشيئين ويميّز بينهما، وهذا هدف الحد، وهو أن لا يختلط الشيئان أو يتعدى أحدهما على الآخر. وبه يمتاز أحدهما عن الآخر ؛ لذا قيل حدّد الشيء ميّزه عن غيره، وقد أكد هذا المعنى وجعله معنى منفصلاً للحد الزبيدي،إذ قال [٢] «الحدُّ : تمييز الشيء عن الشيء وقد حَدَدتُ الدّارَ أحدها حَدّاً، والتحديدُ مثلهُ، وحَدُّ الشيء من غيره يحُدُّهُ حَداً وحدَّده : ميَّزه».

وقد بيّنَ الراغب الأصفهاني معنى الحد بقول يجمع المعاني التي جاء بها أصحاب المعاجم من بعده ويؤكد فيه معنى التمييز، إذ قال فيه : [٣] «وحدُّ الشيء الوصف المحيطُ بمعناهُ المميزُ له عن غيره»، إذ جعل الوصف الذي يوصف به الشيء هو المميز والحاجزوالفاصل والفارق الذي يمنع الشيء من الاختلاط بغيره، وعندما تُدرس الحدود يتبين أن الوصف المذكور هنا قد يكون ذاتيات للشيء أو لوازمه وأعراضاً له، فيسمى التعريف إن كان الوصف ذاتيات للشيء حداً، ويسمى رسماً إن كان الوصف لوازم وأعراضاً له.

وقد ارتضى مجمع اللغة العربية في المعجم الوسيط أن يكون التحديد لمعاني الألفاظ والعبارات، وجعل تحديدها بمعنى توضيحها وبيانها، أي تفسيرها فقال [٤] «حدّدَ معنى اللفظ أو العبارة : وضّحه وبيّنه».

(١) جمهرة اللغة حدد ١٠/٩٥.

(٢) تاج العروس من جواهر القاموس : حدد، ٢/٣٢١.

(٣) المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، ١٠٩.

(٤) المعجم الوسيط : حدد ١٠/١٦٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما ذكر المعنى الثاني للحد في الدراسة، وهو المنع، فلأنه ذو علاقة وثيقة بالحد في الاصطلاح إذ هو من شروط الحد الحقيقي، فإذا كان الموضح للشيء جامعاً مانعاً سمي حداً.

ولهذين المعنيين سمّي ما يميز عقاراً عن غيره حداً فقال التهانوي [1] «ويطلق أيضاً على ما يتميز به عقار من غيره مما لا يتغير كالدور والأراضي، فالسور والطريق والنهر لا يصلح حداً؛ لأنه يزيد وينقص ويخرب وهذا عنده خلاف لهما ... وبهذا المعنى وقع في قولهم لا بد في دعوى العقار من ذكرالحدود الأربعة أو الثلاثة».

وما يفصل بين الشيئين كالخط والنقطة وهي حدود مادية، أما حدود المعرفة فهي حدود معنوية. وقد ارتضى مجمع اللغة العربية هذا التقسيم للحدود، فهو[2] «بوجه عام ما يحصر قطعة من الزمان أو المكان، وهو يفصل بين شيئين، وهنا حدود مادية كالخط الفاصل بين سطحين، وحدود معنوية كحدود المعرفة، والحد بين الصواب والخطأ ومنه نقطة محدودة».

رابعاً: الرسم

أما الرسم فقد اتفقت معاجم اللغة على أنه الأثر، وقيل فيه بقية الأثر أو ما ليس له شخص من الآثار أو ما لصق بالأرض من الآثار، والرشم لغة فيه، وقد جمع الزبيدي هذه المعاني، فقال [3]: «الرسم ركية تدفن في الأرض ... والجمع رسام، والشين لغة فيه عن أبي تراب، أو بقية أثر ما لا شخص له من الآثار أو ما لصق بالأرض منها. الرشم (الأثر وتسكن شينه) قال أبو تراب سمعت أعرابيا يقول: هو الرسم والرشم للأثر».

(١) موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية، التهانوي، ٢/٢٨٦.

(٢) المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، ٦٩.

(٣) تاج العروس من جواهر القاموس، رسم، ٨/ (٢١٢-٢١٣).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والرشم تعني العلامة أيضاً ، إذ [1] «قيل : رشمُ كل شيء علامته» بهذا فالرسم أو الرشم الذي يعني الأثر أو بقيته علامات تترك للدلالة على شيء معين فيُعرفُ بها.

وبعد بيان معاني هذه المصطلحات لغوياً يظهر أن الاصطلاح، والتعريف، والحد، والرسم، لا ترادف بينها، إذ الاصطلاح يعني الاتفاق، والتعريف : تحديد الشيء بذكر خواصه المميزة، والحد : المنع والفصل بين الشيئيين، والرسم : الأثر أو العلامة؛ لا ترادف بينها، لانفصال كل معنى عن الآخر، ولكن قد توجد علاقة وثيقة بين هذه المعاني اللغوية وتعريفاتها الاصطلاحية. وعلاقة أخرى وثيقة بين تعريفاتها الاصطلاحية عند دراسة هذه المصطلحات اصطلاحاً، وهو ما ستظهره الدراسة فيما بعد.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) لسان العرب ، رشم، ٢٤٢/١٢.

الاصطلاح والتعريف والحد والرسم اصطلاحاً

أولاً: الاصطلاح اصطلاحاً

أما الاصطلاح اصطلاحاً فقد ذكر الشريف الجرجاني غير تعريف له فقال [1]: «الاصطلاح عبارة عن اتفاق قام على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول، وهو : إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما، وقيل هو :اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى، وقيل هو : إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد، وقيل هو لفظ معين بين قوم معيّنين».

ويتبين لنا من التعريفات السابقة للاصطلاح أنها تختلف عن بعضها باختلاف الشيء المصطلح عليه، فقد يكون الشيء المصطلح عليه ألفاظاً كما في التعريف الأول، والثالث والخامس، أما في التعريف الأول وهو « اتفاق قام على تسميه الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول» فيصطلحون فيه على نقل تسمية من مسمى إلى مسمى آخر باتفاق جماعة مخصوصة.

أما في التعريف الثالث، وهو «اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى» فيصطلحون فيه على وضع لفظ بإزاء معنى معين. أما التعريف الخامس من تعريفات الاصطلاح وهو «لفظ معين بين قوم معيّنين» فيكون بوضع ألفاظ تصطلح عليها جماعة معينة، ويستخدمونها فيما بينهم، وهذا ما يحدث بالفعل إذ نجد أن كل جماعه تستخدم مصطلحات اتفقت على استخدامها فيما بينها، تتغير هذه المصطلحات بتغير الجماعة التي ينقل إليها الفرد، ومثال ذلك أننا نجد جماعة الأطباء تستخدم ألفاظاً (اصطلاحات) اصطلحوا عليها فيما بينهم تتغير مصطلحات

(١) التعريفات، الشريف الجرجاني ، ٥٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هذه الجماعة بانضمام أفرادها إلى جماعة أخرى، وكذا جماعة المهندسين وجماعة اللصوص وغيرهم.

وهذه التعريفات الثلاثة السابقة يمكن أن نطلق عليها «اصطلاح الألفاظ»، وتكون بنقل تسمية من مسمى إلى آخر، أو وضع لفظ لمعنى معين، أو الاصطلاح على ألفاظ، تستخدم من قبل جماعة معينة، وهو النوع الأول من أنواع الاصطلاح.

وقد يكون الشيء المصطلح عليه معنى مجازياً، ويتمثل هذا في التعريف الثاني وهو «إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما» فيتم بإخراج اللفظ من المعنى اللغوي إلى معنى آخر مجازي لمناسبة، أو مشاركة، أو مشابهة بينهما، وقد تكون المشابهة بالعموم أو الخصوص، أو المشابهة في وصف أو غيرها، وقد وضح التهانوي هذا التشابه فقال[1]: « الاصطلاح : هو العرف الخاص وهو عبارة عن اتفاق قوم على تسمية شيء باسم بعد نقله عن موضوعه الأول لمناسبة بينهما كالعموم والخصوص، أو لمشاركتهما في أمر، أو مشابهتهما في وصف أو غيرها ». وقد اطلقنا على هذا النوع من الاصطلاح «اصطلاح المجاز».

وقد يكون الشيء المصطلح عليه أيضاً تعريفاً ويتمثل هذا في التعريف الأخير وهو «إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد» فهذا هو التعريف الدقيق للاصطلاح وهو موضوع البحث، إذ فيه يخرج الشيء من معناه اللغوي في أي علم من العلوم إلى معنى آخر يقصد منه بيان المطلوب من الشيء وفقاً لدائرة العلم التي ينتمي إليها، وقد يكون المعنى الآخر الذي يؤتى به لبيان المراد من المعنى قولا شارحاً، أو تفسيراً، أو تعريفا بالحد، مثال ذلك إذا أريد معرفة تعريف الفاعل بعد معرفة المعنى اللغوي له، وجدنا له تعريفاً في اصطلاح النحاة، وآخر في اصطلاح المناطقة، وهكذا. وهذا هو النوع الثالث من أنواع الاصطلاح وقد نطلق عليه «اصطلاح التعريفات» والشكل التالي يوضح الأنواع الثلاثة السابقة.

(١) موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية، التهانوي، ٢/٨٢٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

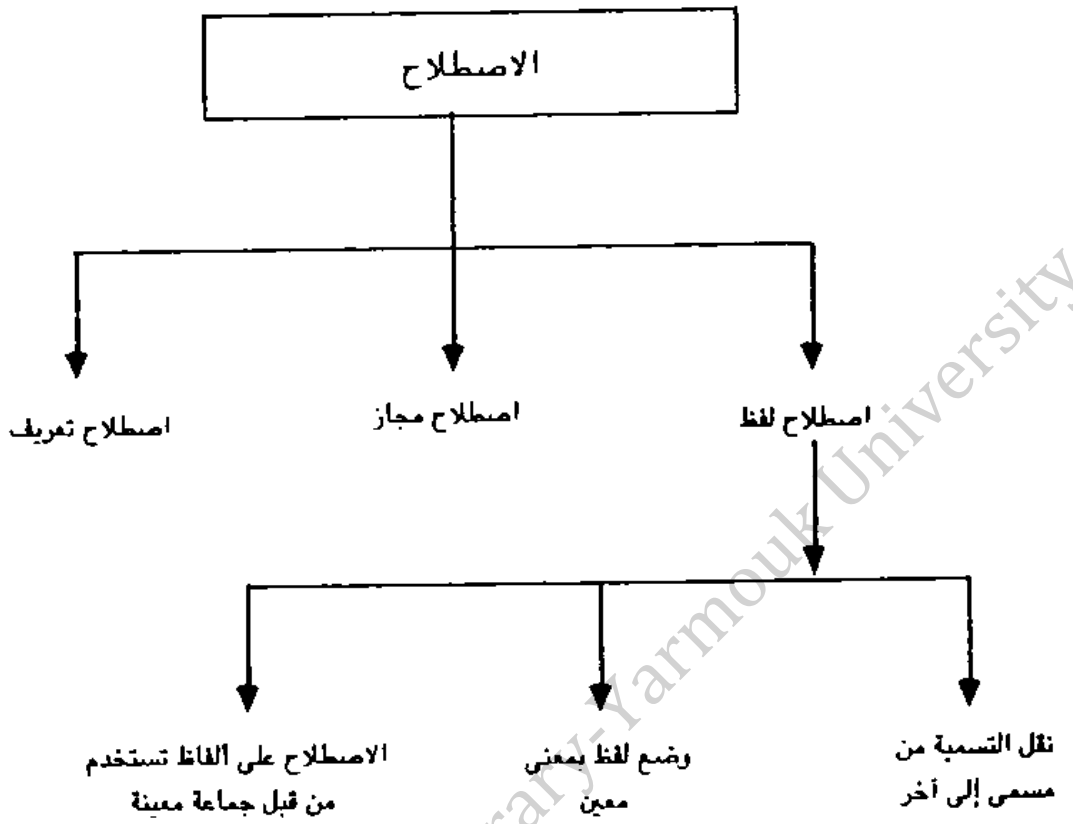

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثم أصبحت تطلق لبيان العرف الخاص فقيل إنّ [1] «الاصطلاح هو العرف الخاص» أي اتفاق جماعة معينة على تعريف معين؛ إذ يقال مثلا الفاعل في اصطلاح النحاة، أي ما اتفق عليه النحاة في تعريف الفاعل، وقد يكون التعريف الذي اصطلحوا عليه حداً أو رسماً، وبناء على هذا فلكل علم من العلوم اصطلاحاته التي وضعتها جماعته فيكون للنحو اصطلاحاته، وللبلاغة اصطلاحاتها، وهكذا. وهذا ما ارتضاه مجمع اللغة العربية إذ جاء في الوسيط [2]: «لكل علم اصطلاحاته». والدليل على هذا ما قاله الشريف الجرجاني في مقدمة كتابه «التعريفات» [3]: «فهذه تعريفات جمعتها، واصطلاحات أخذتها من كتب القوم، ورتبتها على حروف الهجاء من الألف والباء إلى الياء تسهيلاً تناولها للطالبين وتيسيراً تعاطيها للراغبين». فقد جعل

(١) موسوعة اصطلاحات العلوم الاسلامية، التهانوي، ٨٢٢/٢.

(٢) المعجم الوسيط صلح : ٥٢٢/١.

(٣) التعريفات، الشريف الجرجاني، ٢٥.

التعريفات عامة شاملة لكل نوع من أنواع التعريف، والاصطلاحات أيضاً عامة تبين أن الشيء الواحد قد يعرّف من قبل أكثر من جماعة مثال ذلك : أننا نجد أكثر من تعريف لمصطلح العلة في «التعريفات» أحدهما في اصطلاح النحاة، والآخر في اصطلاح الفقهاء، وأخر في اصطلاح علماء البلاغة.

وأكثر ما يكون الاصطلاح في العلوم التي تحصّل معلوماتها بالنظر والاستدلال؛ لأن معلوماتها تكون ثابتة لا مجال فيها للتأويل والاجتهاد. لهذا يكون اصطلاح جماعة على تعريف معين ثابت دون اختلاف فيه، وقد قال الكفوي في ذلك[1] «ويستعمل الاصطلاح غالباً في العلم الذي تُحصّل معلوماته بالنظر والاستدلال. وأما الصناعة : فإنها تستعمل في العلم الذي تحصّل معلوماته بتتبع كلام العرب» لذا عرفوا النحو بقولهم : صناعة. ولا نجد الاتفاق التام في الاصطلاح النحوي لأنه علم للغة إنسانية يدخل فيها الاجتهاد ؛ لهذا فقد نجد في التعريفات النحوية اختلافات بسيطة لوجود المذهبين البصري والكوفي. وهو اختلاف ناتج عن اجتهاداتهم في الفروع لا الأصول، وعلى الرغم من ذلك استعملت فيه كلمة اصطلاح.

ويلحظ القارئ بعد هذا التوضيح لمعنى الاصطلاح لغة والاصطلاح اصطلاحاً العلاقة الوثيقة بين المعنى اللغوي للاصطلاح وتعريف الاصطلاح، إذ إن التعريف الاصطلاحي هو ذات المعنى اللغوي إلا ان الاختلاف يكمن عند تفصيل الأشياء المصطلح عليها، فيجعل لكل شيء مصطلح عليه تعريفاً.

ثانياً : التعريف اصطلاحاً

أما التعريف في عُرْف أهل الاصطلاح فهو كما يقول الشريف الجرجاني [2] «عبارة عن ذكر شيء تستلزم معرفته معرفة شيء أخر».

(١) الكليات . أبو البقاء الكفوي/ ١٣.

(٢) التعريفات. الشريف الجرجاني. ٩٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد ذكر تعريفاً آخر له فقال [1] « هو ما يميزّ الشيء عن ما(كذا) عداه بسبب إيراد اللوازم البعيدة المفتقرة إلى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود »

فالشريف الجرجاني في تعريفه الأول يعرف التعريف بشكل عام، إذ يبين فيه أن الشيء المراد تعريفه لا يعرّف إلا بذكر أشياء أخرى تعرّفه وتوضحه، وقد تكون هذه الأشياء ألفاظاً مرادفة، أو علامات، أو لوازم يعرف بها الشيء أو أجناساً وفصولاً. فتعريفه هنا، تعريف للجنس الذي يتضمن تحته أنواعاً هي : تعريفات أولية، وتعريفات حقيقية مميزة -كما سيُذكر فيما بعد -.

أما التعريف الثاني الذي ذكره، فهو تعريف لنوع من أنواع التعريف الحقيقي (المميز) وهو الرسم الذي يكون بإيراد اللوازم البعيدة للشيء المراد تعريفه

أما تعريفات المحدثين للتعريف فقد ركزت على التعريف الحقيقي بأنواعه فقد عرفه عبد الرحمٰن بدوي بقوله [2] : « التعريف Definition ويسمى أيضاً في كتب المنطق العربية القديمة : القول الشارح، وهو مجموع الصفات التي تكوّن مفهوم الشيء مميزاً عما عداه، وهو إذن والشيء المعرّف سواء، إذ هما تعبيران أحدهما موجز، والآخر مفصل عن شيء واحد بالذات ».

فهذا تعريف للتعريف الحقيقي شامل لأنواعه المختلفة حداً تاماً وناقصاً، أو رسماً تاماً وناقصاً، ويدل على شمولية التعريف لأنواع التعريف الحقيقي وإخراجه لأنواع التعريف الأولي أو التوضيحي كلمة «صفات» التي ذكرها في التعريف. والغرض من ذكر هذه الصفات سواء كانت ذاتيات للشيء تتعلق بصفاته الداخلية أو خواصاً أو أغراضاً له تتعلق بصفاته الخارجية هو تمييز للشيء عن غيره من

(١) التعريفات، الشريف الجرجاني، ٩٠

(٢) الموسوعة الفلسفية من ١ إلى س، عبد الرحمٰن بدوي، ١ / (٤٢٣-٤٢٤).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أفراد جنسه، بهذا يتكون التعريف من تعبيرين : أحدهما، موجز (المعرِّف) (بفتح الراء)، والآخر مفصل وهو المعرَّف (بكسر الراء).

وقد وضعت لجنة من العلماء الأكاديميين السوفيات تعريفاً مفصلاً للتعريف قالوا فيه - [1] «التعريف منهج منطقي يمكّن من تمييز أو إيجاد أو بناء نوع من الأشياء، وصياغة معنى مصطلح وارد بشكل جديد أو تخصيص معنى مصطلح موجود في العلم. ويتحدد تنوع ضروب التعريف بما يعرَّف، وبمهام التعريف وبنائه المنطقي الخ. ويمكن بمساعدة التعريف الحقيقي فرز الأشياء بخصائصها النوعية (الخواص والعلاقات)، وغالباً ما تتخذ شكل التعريف خلال الجنس والتمييز النوعي... ويمكن بمساعدة التعريفات العادية إدراج مصطلحات جديدة في العلم لتقليل التعبيرات الأكثر تعقيداً من جهة، ولشرح أهمية المصطلحات الجديدة الخ.. من جهة أخرى».

يتبين لنا من التعريف التفصيلي السابق للتعريف أن دراسة التعريفات وخاصة الحقيقية منها، بدأت عند المناطقة، ثم أخذت العلوم الأخرى منها ما يتناسب وطبيعتها كالنحو مثلاً، لأن التعريف منهج منطقي، الهدف منه تمييز أو إيجاد أو بناء نوع من الأشياء، أو صياغة معنى مصطلح جديد، ويتحدد نوع التعريف بما يعرَّف به الشيء، أي إن كان الشيء الذي يعرف به علامة، يُسمّى التعريف حينئذ تعريفاً بالعلامة، وإن كان الشيء الذي يعرف به جنساً وفصلاً قريبين سمي التعريف حينئذ تعريفاً بالحد وهكذا.

ويتحدد نوع التعريف أيضاً بمهمة التعريف والغرض منه، فإذا كان الغرض تمييز الشيء عن غيره سمي التعريف تعريفاً توضيحياً، وأما إذا كان الغرض تمييز الشيء عن غيره وبيان ماهيته وجوهره بصفاته الداخلية أو بصفاته الخارجية كان التعريف تعريفاً حقيقياً.

---

(١) الموسوعة الفلسفية، وضع لجنة من العلماء الأكاديميين السوفياتيين، (١٣٣- ١٣٤)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أقسام التعريف

لقد تعددت وسائل التعريف أو وسائل الكشف عن الشيء المبهم بتعدد الأغراض المقصودة من التعريف، وبتعدد الأجزاء المكون منها الشيء المعرُف، فبحسب الأغراض المقصودة قُسِّم التعريف إلى : تعريفات أولية توضيحية، وتعريفات حقيقية مميزة (ثانويه مميزة).

أما التعريفات الأولية، فقد انقسمت بحسب الأجزاء المكون منها المعرُف إلى :

- تعريف باللفظ (المرادف) أو المعنى أو الاسم.
- تعريف بالايماء أو بالاشارة.
- تعريف بالمثال.
- تعريف بالمشابهة.
- تعريف بالعلامة.
- تعريف بالتقسيم.

وأما التعريفات الحقيقية فتقسم إلى : تعريف حقيقي، وتعريف اسمي. وينقسم كل من التعريف الحقيقي والاسمي إلى حد ورسم، والحد والرسم، يقسمان إلى تام وناقص كما يمثله الشكل التالي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

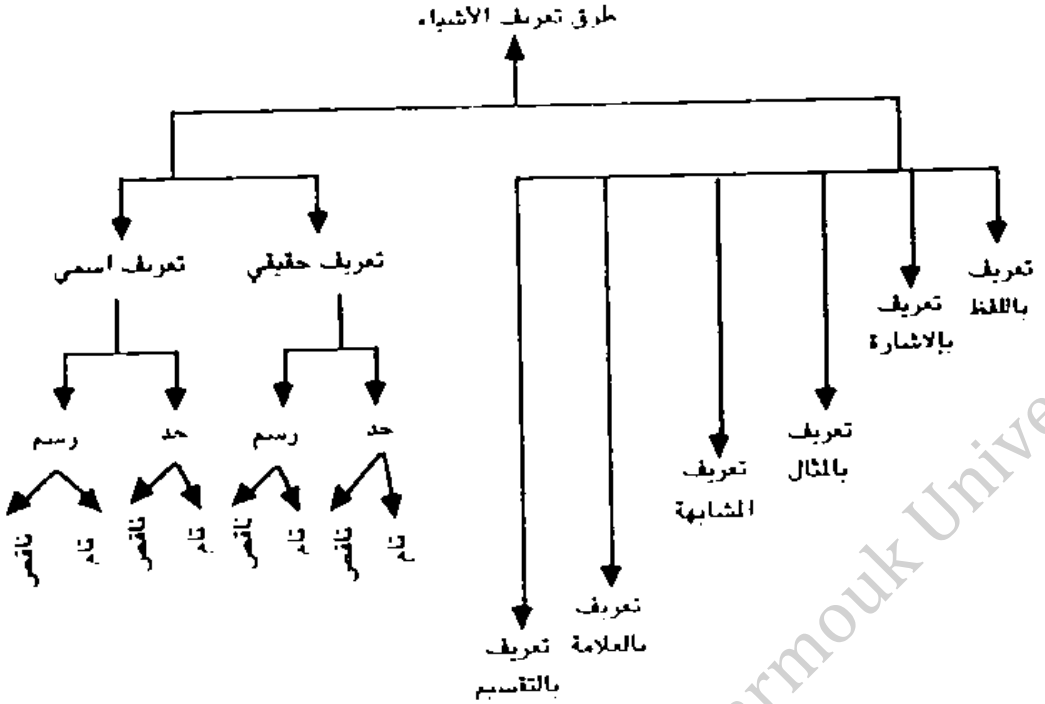

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١- التعريفات الأولية التوضيحيه

والهدف منها تعريف الشيء وتمييزه، عن غيره بطرق بسيطة توضيحية، أما التعريفات الحقيقية وهو القسم المقابل للتوضيحية فهدفها التمييز وبيان ماهية الشيء وجوهره، بصفاته الذاتية الداخلية، أو بصفاته الخارجية، وفيما يلي تفصيل الحديث عنها :

اولاً : التعريف بالمرادف (اللفظي)

ويكون بذكر لفظ مرادف أوضح من اللفظ المراد تعريفه كأن يقال مثلاً الفضنفر : الاسد، والبُرُّ : القمح، وعرّفه القدماء في كتبهم، ومنهم الشريف الجرجاني تحت اسم التعريف اللفظي، فقال [١] : «هو أن يكون اللفظ واضح الدلالة على معنى فيفسر بلفظ أوضح دلالة على ذلك المعنى كقولك : الغضنفر الأسد، وليس

(١) التعريفات، الشريف الجرجاني، ٩١.

هذا تعريفاً حقيقياً يراد به إفادة تصور غير حاصل، إنما المراد تعيين ما وضع له لفظ الفضنفر من بين سائر المعاني».

و يكون التعريف اللفظي بألفاظ مفردة، كما يكون بالتفسير وذكر الألفاظ المركبة دون تفصيل للمعنى، إذ قيل [1]: «من حق التعريف اللفظي أن يكون بألفاظ مفردة مرادفة فإن لم توجد ذكر مركب يقصد به تعيين المعنى لا تفصيله ويجري في الحروف والأفعال أيضاً».

ولقد ذكر الأحمد نكري[2] أن التعريف اللفظي : «قسم من مطلق التعريف وقسيم للتعريف الحقيقي» وهذا ما أشار إليه الشريف الجرجاني سابقاً. وارتضاه مجمع اللغة العربية في القاهرة فقيل [3] : « التعريف لغة التوضيح، ومنه التعريف اللفظي أوالاسمي، وهو قول يشرح المعنى الذي يدل عليه اللفظ، فيزيل ما تنطوي عليه الألفاظ من غموض، ويقابل التعريف الحقيقي الذي هو أساس التعريف المنطقي» وقد ارتضت الدارسة أن يكون التعريف التوضيحي أو الأولي هو قسيم التعريف الحقيقي، والتعريف اللفظي أو ما عرف بالمرادف عند المحدثين هو نوع من أنواع التعريف الأولي وليس قسماً قائماً بذاته.

وقد جعله البداني رسماً ناقصاً، إذ إن اللفظ المرادف عنده خاصة من خواص الشـــيء، فقال [4]: «التعريف اللفظي: هو تعريف اللفظ بلفظ أخر مرادف له معلوم عند المخاطب، مرادف الشيء في الحقيقة خاصة من خواصه».

و عرفه المحدثون بتعريفات مطابقة لما جاء عند القدماء، فهو عندهم يكون بذكر لفظ أوضح من اللفظ المراد تعريفه أو بمرادف معروف فقال علي عبد المعطي محمد، ،

(١) موسوعة اصطلاحات العلوم الاسلامية، التهانوي، ٤/ ١٠٠٥.

(٢) دستور العلماء، الاحمد نكري، ٣١٦/١.

(٣) المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، ٤٨

(٤) ضوابط المعرفة، البداني، ٦٢

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وزميله، [1] : «التعريف بالمرادف Biverdal Definition وهو تعريف للشيء بواسطة لفظ أوضح منه أو بواسطة مرادف معروف لنا كأن تقول : البُرُّ هو القمح، والمِدَادُ هو الحبر».

والتعريف بالمرادف أو اللفظي، يكون للأشياء البديهية التي يمكن أن تعرف بسهولة فقال [2] :«يجوز تعريف الأمور البديهية بحسب اللفظ، إذ الشيء المعلوم بالبديهة جاز أن يكون مجهولاً من جهة أنه مدلول اللفظ، فيعرف بلفظ اشهر وأعرف منه» وأكد الأحمد نكري هذا بقوله [3] «إن التعريف اللفظي يتعلق بالبديهيات والنظريات الحاصلة قبله بخلاف الحقيقي».

وللتعريف اللفظي تسميات مختلفة وردت في كتابات من تحدثوا عنه فسمي بالتعريف اللفظي، والتعريف الاسمي، والتعريف بالمرادف، ولقد سماه عبد المنعم الحنفي بالتعريف المعجمي [4]

ثانياً : التعريف بالإشارة او الايماء

لقد ذكر أبو البقاءالكفوي هذه الوسيلة من وسائل التعريف التوضيحي أو الأولي فقال [5]: «وتعريف الإشارة إيماء وقصد إلى حاضر ليعرفه المخاطب بحاسته النظرية». والمثال على هذه الوسيلة هو قولنا : الذهب هذا، فهذا تعريف للذهب الذي هو الشيء المعرَّف ثم يأتي الشيء المعرِّف، وهو اسم الاشارة (هذا) وبهذه الوسيلة عُرِّف الذهب؛ لأن المطلوب من هذا التعريف هو تعريف الذهب للسامع (السائل) ليدركه بحاسة البصر عن طريق الإشارة إليه، وكأني بالسائل لا يعرف

(١) المنطق الصوري، علي عبد المعطي محمد، وماهر عبدالقادر محمد، ١٩٢.

(٢) الكليات، ابو البقاء الكفوي، هامش رقم (١)/ ٢٦٤.

(٣) دستور العلماء، الاحمد نكري، ٣١٨/١.

(٤) انظر الموسوعة الفلسفية، عبد المنعم الحنفي، ٤٥١.

(٥) الكليات، ابوالبقاء الكفوي ، ٢٦٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هذا المعدن الموجود بين أشياء مختلفة أخرى أمامه وليس لديه صورة له في ذهنه، وكأن العبارة "الذهب هذا" جواب للسؤال : ما الذهب ؟ فيجيب المجيب : الذهب هذا، بإشارة من المجيب إلى السائل ليعرفه ما الذهب.

وقد خالف القول السابق ما جاء عند علي عبد المعطي محمد، وزميله محمد حيث قالا [1] : «ووسائل التعريف كثيرة وهي كلها تحاول إيضاح الفكر عن معنى شيء مبهم أو غير معروف، ويتم ذلك بالوسائل التالية :-

١- بالإشارة إلى الشيء. وهذا هو التعريف بالإشارة Stensive Definition وذلك كأن نشير إلى المنضدة ونقول هذه منضدة، وهو أبسط أنواع التعريف ويتكون من الإشارة إلى الشيء الذي نعرفه ثم نذكر اسمه».

فتعريف الإشارة عندهما يكون بذكر اسم الإشارة، ثم ذكر اسم المعرَّف؛ أي بهذه الصورة :

التعريف بالإشارة = اسم الإشارة + الاسم

فتعريف المنضدة بالإشارة = هذه + المنضدة

أما هذا التركيب (هذه منضدة) فكأن السائل يسأل فيه عن المنضدة التي وضعت وهو يشير اليها قائلاً : ما هذا ؟ فيجاب السائل بـ : هذه منضدة، كأنه سؤال عن اسم هذا الشيء الجامد الموضوع أمام السائل، وقد يقال له : هذه منضدة كما ذكر، وقد يجاب بمنضدة، بحذف المبتدأ (هذه).

وقد أضاف عبد المنعم الحنفي أنّ الإشارة تكون إلى الشيء وتكون إلى صورته إن انعدم وجوده، فقال [2] : « أو تعريفاً بالإشارة Ostensive بأن نشير إلى الشيء أو صورته» فربط بين اللفظ والشيء المشار إليه. وهو من التعريفات غير المستخدمة في التعريفات النحوية.

---

(١) المنطق الصوري، علي عبد المعطي محمد، وماهر عبد القادر محمد، ١٩٢

(٢) الموسوعة الفلسفية، عبد المنعم الحنفي، ٤٥١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثالثاً : التعريف بالمثال والتعريف بالمشابهة

ويكون هذا التعريف بذكر أمثلة توضح الشيء المراد تعريفه، فقال على عبدالمعطي محمد وزميله [1] : «التعريف بذكر أمثله أو التعريف بالمثال Extensive Definition كأن تذكر بعض الأمثلة التي تقرب إلى الذهن المعني بالشيء الذي نبغي تعريفه كأن نقول : الفاكهة مثل : العنب والتين والتفاح ... الخ».

وقد سبقهما التهانوي إلى ذكر التعريف بالمثال، وزاد على ذلك تعريفاً آخر سماه التعريف بالمشابهة، فقال [2] : «اعلم أن التعريف بالمثال سواء كان جزئياً للمعرف كقولك الاسم كزيد، والفعل كضرب أو لا يكون جزئياً له كقولك العلم كالنور والجهل كالظلمة هو بالحقيقة تعريف بالمشابهة التي بين ذلك المعرف وبين المثال فإن كانت تلك المشابهة مفيدة للتمييز، فهي خاصة لذلك المعرف فيكون التعريف بها رسماً ناقصاً داخلاً في أقسام المعرف الحقيقي، وإلا لم يصح التعريف بها فليس التعريف بالمثال قسماً على حده».

وقد رفض Willton من المحدثين وأيده صاحبا المنطق الصوري أن يكون التعريف بالمثال وكذلك التعريف بالمرادف والتعريف بالإشارة أنواعاً قائمة بذاتها فقال [3] «ويجب أن نلاحظ أن أهم هذه الأنواع من الناحيتين العلمية والمنطقية هو الرابع والخامس أي التعريف بالحد والتعريف بالرسم، أما الأنواع الثلاثة : (التعريف بالإشارة، والتعريف بالمرادف، والتعريف بالمثال) فليست لها أهمية منطقية كما يرى Willton أنه لا يجوز لنا أن نسميها أنواعاً للتعريف ولكن يمكن إدراجها تحت عنوان معاني التعريف وليس أنواعه»، وقول Willonهذا غير

(١) المنطق الصوري، على عبد المعطي محمد، وماهر عبد القادر محمد ، ١٩٢.

(٢) موسوعة اصطلاحات العلوم الاسلامية، التهانوي، ٤/١٠٠٤.

(٣) المنطق الصوري، على عبد المعطي محمد، ماهر عبدالقادر محمد، ١٩٣

© Arabic Digital Library Yarmouk University

دقيق؛ لأن التعريف بالإشارة، والتعريف بالرادف، والتعريف بالمثال أنواع للتعريفات الأولية التوضيحية نستخدم لتعليم المبتدىء قائمة بذاتها وإن لم يكن لها أهمية منطقية.

رابعاً: التعريف بالعلامة

وقد ذكر هذا التعريف مراد وهبه فقال [1] «ثمة وسائل عدة لتعريف المجهول مثل الحد والرسم والمثال والعلامة والاسم، والعلامة كالاسم».

والتعريف بالعلامة يكون بذكر سمة تخص الشيء المراد تعريفه. إذ العلامة تعني السمة المميزة للشيء.

ويشترط في العلامة الاطراد دون الانعكاس فقيل في هذا الشرط [2] : «والعلامة يشترط فيها من الاطراد دون الانعكاس نحو قولك كل ما دخل عليه الألف واللام فهو الاسم، فهذا مطرّد في كل ما تدخله هذه الأداة ولا ينعكس فلا يقال : كل ما لم يدخله الألف واللام فليس باسم؛ لأن المضمرات أسماء، ولا يدخلها الألف واللام، وكذا غالب الأعلام والمبهمات وكثير من الأسماء».

خامساً: التعريف بالتقسيم

وقد أضاف الميداني تعريفاً اخر سمي تعريف التقسيم، ويكون بذكر أقسام الشيء، ومثال ذلك تعريف الكلمة بقولنا اسم وفعل وحرف، وقد جعل التعريف

(١) المعجم الفلسفي، مراد وهبه ٢٨١.

(٢) الكليات، أبو البقاء الكفوي ٣٩٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بالتقسيم رسماً تاماً لأن التقسيم عند الميداني خاصة من خواص الشيء فقال[1]: «التعريف بالتقسيم : وهو تعريف الشيء بذكر الأقسام التي ينقسم إليها، ومعلوم أن أقسام الشيء خاصة من خواصه».

وقد جعل المحققون وتابعهم الميداني التعريف اللفظي والتعريف بالمثال، والتعريف بالتقسيم -كما سبق- داخلة تحت الرسم الناقص؛ أي أن ما يذكر فيها هي خواص فقال [2] : « الرسم التام و الرسم الناقص، وسمي رسماً، لأن الرسم في اللغة : الأثر، والخاصة أثر من آثار الحقيقة التي تدل عليها وتميزها عن غيرها والتعريف اللفظي و التعريف بالمثال و التعريف بالتقسيم. وهذه الثلاثة تدخل عند المحققين في عموم الرسم».

وقد ذكر الميداني هذا الرأي بعد كل نوع من أنواع التعريف ثم ذكره مجملا في الموضع السابق، ولكنه قول غير دقيق؛ لأن اللفظ المرادف في التعريف اللفظي، والمثال في التعريف بالمثال، والأقسام التي ينقسم إليها الشيء في تعريف التقسيم، ليست بخواص للشيء؛ لأن الخاصة هي [3] «صفة غير داخلة في حقيقة الشيء المحكوم، عليه، ولكنها تميزه أيضا من غيره، مثل: ضاحك في قولنا: الإنسان ضاحك ».

كما أضاف عبد المنعم الحنفي تعريفات أخرى هي :

التعريف القاموسي Dictionary Definition ويكون [4] : «بترجمة اللفظ من اللغة الأجنبية إلى القومية أوالعكس أو بشرحها»، وآخر [5] « شرطيا stipulative

(١) ضوابط المعرفة، الميداني، ٦٣.

(٢) المرجع السابق، ٥٩.

(٣) المنطق الصوري، علي عبد المعطي محمد، وماهر عبدالقادر محمد، ١٨١.

(٤) الموسوعة الفلسفية، عبدالمنعم الحنفي، ٤٥١.

(٥) المرجع السابق، ٤٥١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بشترط معنى معينا أو سياقيًا contextual يتفق مع السياق الوارد فيه اللفظ، ... أو تركيبياً synthetic بذكر علامات الشيء».

٢- التعريفات الحقيقية (الثانوية المميزة)

لقد عرّف الشريف الجرجاني التعريف الحقيقي بقوله[١]: «هو أن يكون حقيقة ما وضع اللفظ بإزائه من حيث هي فيعرف بغيرها».

وعرّفه الكفوي بقوله[٢] : « هو الذي يقصد به تحصيل ما ليس بحاصل من التصورات، ويكون بالإضافة والإشارة الشخصية لا بالنسبة».

وقد سماه الكفوي التعريف المعنوي، واشترط فيه المساواة. فقال[٣]: «وكل تعريف معنوي فالمساواة شرط فيه دون التعريف اللفظي».

وقد قسمه إلى قسمين : التعريف الحقيقي أو التعريف بحسب الحقيقة، والتعريف الاسمي أو التعريف بحسب الاسم، وينقسم كل منهما إلى:حد ورسم، وكل حد ورسم إلى:ناقص وتام. أما الأول فقدعرّفه التهانوي بقوله [٤]: «ما يقصد به تصور حقائق موجودة أي معلومة الوجود في الخارج بقرينة المقابلة، ويسمى تعريفاً بحسب الحقيقة إما حداً أو رسماً».

.وعرّف الثاني بقوله[٥] : « ما يقصد به تصور مفهومات غير معلومة الوجود في الخارج سواء كانت موجودة أولا، ويسمى تعريفاً بحسب الاسم وتعريفاً اسمياً».

(١) التعريفات، الشريف الجرجاني، ٩٠.

(٢) الكليات، أبو البقاء الكفوي، ٢٦٣.

(٣) المرجع السابق، ٢٦٣.

(٤) موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية، التهانوي، ١٠٠٤/٤.

(٥) المرجع السابق، ١٠٠٤/٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأضاف الأحمد نكري أمثلة موضحة للتعريف الحقيقي والاسمي فقال[1] «ومثال الحد الحقيقي والرسم الحقيقي تعريف الانسان المعلوم وجوده بالحيوان الناطق وبالحيوان الضاحك، ومثال الحد الاسمي والرسم الاسمي، تعريف العنقاء غير المعلوم وجودها بالحيوان الكذائي وبالطائر الكذائي».

والمعتبر في تقسيم الحقيقة وجودها في الخارج، فالتعريف الاسمي يخص المفهوم غير المعلوم الوجود في الخارج سواء كان موجوداً أو غير موجود، بينما التعريف الحقيقي يخص الحقائق الموجودة في الخارج.

وأكد الكفوي هذه الحقيقة بقول موجز مفيد، فقال [2] : «وتعريف المعدومات لا يكون إلا اسمياً، إذ لا حقائق لها، بل هي مفهومات، وتعريف الموجودات قد يكون حقيقياً، إذ لها معلومات وحقائق».

وقد جعل العلامة التفتازاني [3] الحد الاسمي داخلاً في اللفظي، والتعريفان يقابلان التعريف الحقيقي، وهو ما يستفاد من كلام الاحمد نكري[4] ورده عليه «وقد سمح العلامة التفتازاني -رحمه الله - حيث جعل الاسمي داخلاً في اللفظي، ومنشأ التسامح أن الاسمي يقع في مقابل الحقيقي واللفظي أيضاً في مقابله، وزعم أن كلا الحقيقيين بمعنى واحد فجعل اللفظي شاملاً للاسمي وغيره، وقد عرفت أن للحقيقي معنيين باعتبار أحد المعنيين مقابل للتعريف اللفظي وباعتبار المعنى الآخر مقابل للتعريف الاسمي وليس كلا الحقيقيين بمعنى واحد حتى يصح ما زعمه».

(١) موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية، التهانوي، ٤/(١٠٠٤-١٠٠٥).

(٢) الكليات، أبو البقاء الكفوي، ٢٦٣

(٣) التفتازاني هو مسعود بن عمر بن عبد الله الشيخ سعد الدين التفتازاني، الامام العلامة عالم بالنحو والتصريف والمعاني والبيان والمنطق وغيرها، شافعي، وأخذ عنه القطب والعضد ... وله التلوح على التنقيح في أصول الفقه، وشرح العقائد، وشرح الشمسية في المنطق، والإرشاد في النحو، مات بسمرقند سنة٧٩١هـ. بغية الوعاة، السيوطي، ٢/٢٨٥

(٤) دستور العلماء، الأحمد نكري، ١/٢١٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتعتقد الدارسة أن الردّ صحيح من وجه ولكن تنقصه الدقة من وجه آخر، أما الوجه الصحيح فهو أن التعريف الاسمي غير داخل في التعريف اللفظي، وأن للتعريف الحقيقي معنيين أحدهما يقابل التعريف الاسمي، كما هو موضح في الشكل التالي

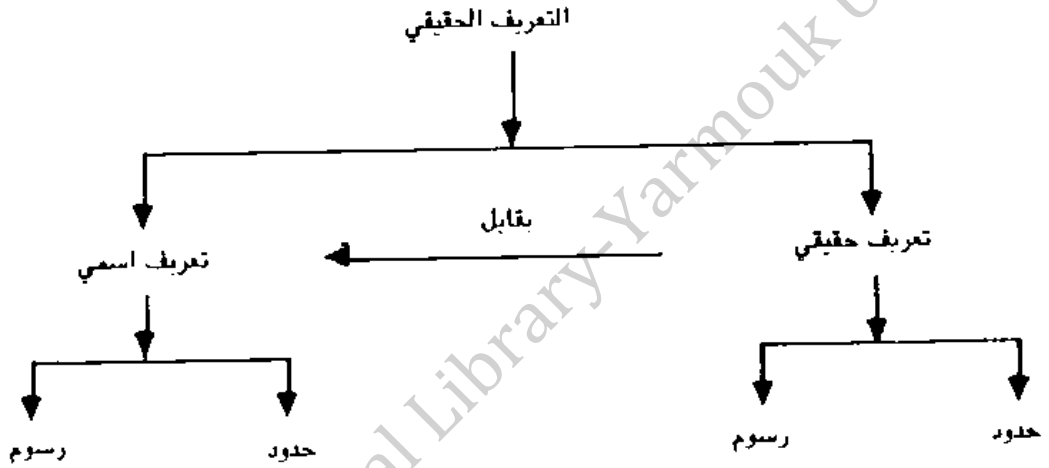

أما عدم الدقة في قول الأحمد نكري الذي رد فيه على التفتازاني، فيكمن في أن المعنى الثاني للتعريف الحقيقي يقابل التعريف اللفظي. والرد على ذلك أن التعريف الحقيقي الذي يقابل الاسمي وهو فرع للتعريف الحقيقي أو ما سميناه بالتعريف الثانوي المميز الذي يقابل التعريف التوضيحي الأولي، والتعريف اللفظي أحد أنواع التعريف التوضيحي الأولي، والشكل التالي يوضح أنواع التعريف كلّها، وأن التعريف الحقيقي بمعناه الأول يقابل التعريف الأولي، وبمعناه الثاني يقابل التعريف الاسمي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

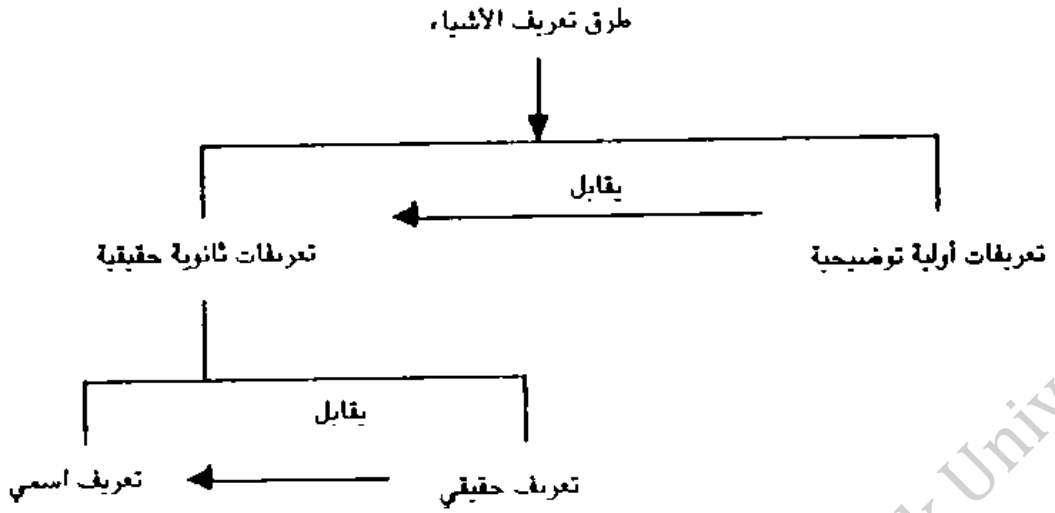

وعرّف المحدثون التعريف الحقيقي بتعريفات تطابق تعريفات القدماء، ومنهم جميل صليبا، الذي عرّفه بقوله[1]: « وهو الذي يقصد به تحصيل ما ليس بحاصل من التصورات » وتعريفه هنا بذكر الغرض المقصود منه.

وقد ارتضى مجمع اللغة العربية بالقاهرة تعريفاً للتعريف الحقيقي، فجاء في ذلك[2]: « التعريف اصطلاحاً : تحديد مفهوم الكلي بذكر خصائصه ومميزاته، والتعريف الكامل ما يساوي المعرَّف تمام المساواة ويسمى جامعاً مانعاً ». وهو في عبارته التالية (والتعريف الكامل ما يساوي المعرّف تمام المساواة ويسمى جامعاً مانعاً) يشير إلى الحد الحقيقي أو الحد التام الذي من شروطه أن يكون مساوياً للمعرَّف، وأن يكون جامعاً مانعاً.

ومما سبق يتبين أن التعريفات الثانوية أو الحقيقية المميزة تقسم إلى قسمين : تعريف حقيقي، وتعريف اسمي. وينقسم التعريف الحقيقي إلى : حد تام أو

(١) المعجم الفلسفي، جميل صليبا، ١/٤٠٢.

(٢) المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، ٤٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حقيقي وحد ناقص، ورسم تام، ورسم ناقص وكذلك الاسمي ينقسم إلى حد ورسم. والحد إلى : تام وناقص، والرسم أيضاً إلى: تام وناقص. كما يتضح في الشكل التالي :

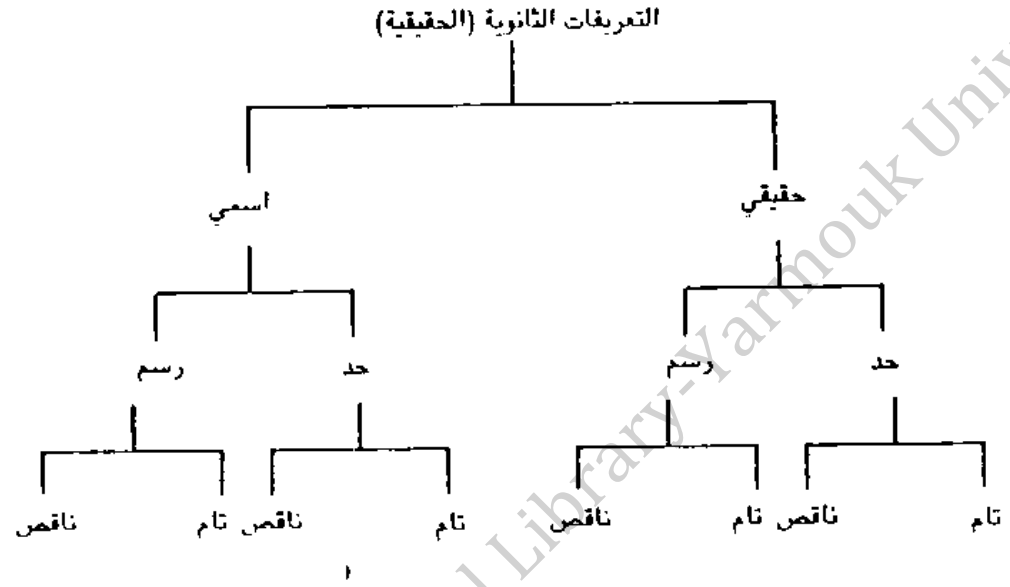

وقد ارتضى مجمع اللغة العربية للتعريف وظيفتين هما [1]:«سيكولوجية، ومنهجية، فهو يعين على الفهم ووضوح الأفكار في الذهن ويستخدم أيضاً في البرهنة والاستدلال. والمعرَّف ... ما يتم به التعريف ويقابل المعرَّف...»

كما يسمى التعريف الحقيقي أو التعريف بالحد أو الرسم، تعريفاً تحليلياً Analytic[2].

وبعد هذا التوضيح لمعنى التعريف وأنواعه، يتبين مدى دقة الشريف الجرجاني في مقدمة «التعريفات» حين قال [3] :«فهذه تعريفات جمعتها،

(١) المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، ٤٩.

(٢) انظر: الموسوعة الفلسفية، عبد المنعم الحنفي، ٥٤١

(٣) التعريفات، الشريف الجرجاني، ٢٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

واصطلاحات أخذتها من كتب القوم، ورتبتها على حروف الهجاء، من الألف والباء إلى الياء، تسهيلاً تناولها للطالبين، وتيسيراً تعاطيها للراغبين».

فقد ذكر كلمة التعريفات وهي كلمة عامة ضمت تحتها - كما أوردنا سابقاً مجموعة من التعريفات سواء دلت على الماهية كالحدود والرسوم أو ميزت الشيء عن غيره كالتعريفات الأولية، لذا، فالناظر في كتاب «التعريفات» يجد أنه يضم في صفحاته أنواع التعريفات المختلفة فقد يكون بعضها تعريفاً باللفظ وآخر بالعلامة وثالثاً بالحد، وهكذا. وكذلك كلمة اصطلاحات فقد ضم الكتاب أيضاً ألفاظاً مختلفة في اصطلاح علوم شتى.

و بعد هذا التوضيح لتعريف التعريف اصطلاحاً، وبيان أنواعه المختلفة نجد أن هناك علاقة وثيقة بين المعنى اللغوي للتعريف وهو :[1] «تحديد الشيء بذكر خواصه المميزة» ومعناه الاصطلاحي، والتي أجمعت التعريفات السابقة على أنه طريقة لتحديد الشيء وذكر خواصه المميزة، وهو ذات المعنى اللغوي.

وفيما يلي تفصيل الحديث عن واحد من أنواع هذه التعريفات، وهو التعريف الحقيقي بنوعيه : الحد والرسم.

أولاً : الحد اصطلاحاً

اما الحد فهو ثالث المصطلحات التي اظهرتها دراستنا للحدود ونذكر فيما يلي تعريفه اصطلاحاً، فنقول :

الحد عند الشريف الجرجاني [2] «قول دال على ماهية الشيء... وفي الاصطلاح قول يشتمل على ما به الاشتراك، وعلى ما به الامتياز» فتعريف الشريف الجرجاني الأول أقرب إلى الدقة والشمول لأنواع الحد الناقص والتام من التعريف

(١) المعجم الوسيط، عرف، ٦٠١/٢

(٢) التعريفات، الشريف الجرجاني، ١١٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الثاني، إذ إن التام يدل على الماهية بأجزائها الجنس والفصل القريبين، والناقص أيضا يدل على الماهية بالجنس البعيد والفصل القريب، أو بالفصل القريب، إذ يدل على جزء الماهية وتجاوزاً جعاوه يدل على الماهية، أما التعريف الثاني وهو (قول يشتمل على ما به الاشتراك، وعلى ما به الامتياز)، فهو أقرب الى الخصوص منه إلى العموم إذ إن أي قول يشتمل على الجنس والفصل، فالجنس يشترك به المعرَّف مع الأنواع الأخرى، والفصل هو ما يميّز المعرَّف عن أفراد جنسه، وهو بهذا التعريف يشير إلى الحد الحقيقي (التام) المكون من الجنس والفصل القريبين، والحد الناقص الذي يكون بالجنس البعيد والفصل القريب، ويخرج الحد الناقص الذي يتكون من الفصل القريب أو ما به الامتياز، ولو قال : (قول يشتمل على ما به الاشتراك، وعلى ما به الامتياز أو على ما به الامتياز وحده) لكان التعريف أشمل، لأنه عرَّف الحد بأجزائه التي تبين ماهية الشيء وغيره.

وقد وصف الكفوي حادَ الشيء بالنقاش الذي ينقش صورة للشيء المحدود (المراد تعريفه بالحد) في الذهن، وبناء على هذا فقد عرفه تعريفاً يتناسب والتشبيه الذي ذكره، فقال :[1] «والتحديد : تصوير ونقشٌ لصورة المحدود في الذهن، ولا حكم فيه أصلاً، فالحادَ إنما ذكر المحدود ليتوجه الذهن إلى ما هو معلوم من وجهٍ ما، ثم يرسم فيه صورة أخرى أتم من الأولى، لا ليحكم بالحد عليه، إذ ليس هو بصور التصديق بثبوته له، فما مثله إلا كمثل النقاش، إلا أن الحادَ ينقش في الذهن صورة معقولة، وهذا ينقش في اللوح صورة محسوسة».

وقد عرَّفه السكاكي قبل الشريف الجرجاني بقوله :[2] «الحد، عبارة عن تعريف الشيء بأجزائه، أو بلوازمه، أو بما يتركب منهما، تعريفاً جامعاً مانعاً، ونعني بالجامع، كونه متناولاً لجميع أفراده إن كانت له أفراد، وبالمانع، كونه أبياً دخول غيره فيه، فإن كان ذلك الشيء حقيقة من الحقائق، مثل : حقيقة الحيوان، والإنسان،

(١) الكليات، أبو البقاء الكفوي، ٢٦٥.

(٢) مفتاح العلوم، السكاكي، ٤٣٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والفرس، وقع تعريفاً للحقيقة، وإن لم يكن مثل : العنقاء، وقع تفصيلاً للفظ الدال عليه بالإجمال، وكثيراً ما نغير العبارة فنقول : الحد هو وصف الشيء وصفاً مساوياً، ونعني : بالمساواة، أن ليس فيه زيادة تخرج فرداً من أفراد الموصوف، ولا نقصان يدخل فيه غيره».

وقد ضمت عبارة السكاكي تعريفين للحد، الأول : إن الحد (عبارة عن تعريف الشيء بأجزائه، أو بلوازمه، أو بما يتركب منهما، تعريفاً جامعاً مانعاً) وتعريف السكاكي هذا تعريف للتعريف الحقيقي وليس تعريفاً للحد، واشترط فيه أن يكون جامعاً مانعاً وفي أثناء توضيحه لمعنى الجامع والمانع بين أقسام التعريف الحقيقي وهو تعريف بحسب الحقيقة وآخر بحسب الاسم، وهو تفصيل للفظ الدال عليه بالإجمال، والتعريف الثاني أيضا للحد وفق رأيه هو أنه وصف الشيء وصفا مساوياً وهذا أيضاً تعريف للتعريف الحقيقي إذ هو وصف من أهم شروطه المساواة سواء أكان حداً أو رسماً.

كما عرّفه الأصوليون بقولهم :[1] «هو الجامع المانع، وذلك يسمى الرسم»، فضموا إلى الحد الحقيقي الرسم. والصحيح، أن الجمع والمنع شرطا الحد التام

والحد قسمان : الحد التام والحد الناقص.

أما الحد التام فقد عرّفه الشريف الجرجاني بقوله : [2]«الحد التام ما يتركب من الجنس والفصل القريبين كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق».

وسماه الكفوي الحد الحقيقي وعرّفه بقوله: [3]« ما أنبأ عن تمام ماهية الشيء وحقيقته كقولك في حد الإنسان : هو جسم تامٌ حسّاسٌ متحرك بالإرادة، ناطق».

(١) الكليات، أبو البقاء الكفوي، ٢٩٢.

(٢) التعريفات، الشريف الجرجاني، ١١٦

(٣) الكليات، أبو البقاء الكفوي، ٢٩٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويلحظ القارىء للتعريفين، أنهما لا يختلفان عن بعضهما إلا بالقالب الذي وضعا فيه، فالجنس والفصل القريبين هما تمام ماهية الشيء وحقيقته.

أما تسمية هذا النوع من التعريف الحقيقي بالحد سواء أكان تاماً أم ناقصاً فذلك للشرط الذي وضع (أي وضعه أهل الاصطلاح) للحد وهو المنع؛ أي منع خروج شيء من أفراد الشيء المعرَّف منه أو الدخول فيه، وهذا هو أحد المعاني اللغوية؛ لذا سمي التعريف المانع والجامع أيضا بالحد؛ لهذا فهناك ارتباط وثيق بين المعنى وتسمية هذا النوع من التعريف الحقيقي بالحد، وقد قيل في ذلك [1] : «ولما كان منع خروج شيء من أفراد المعرَّف ودخول شيء من أغياره في الحد باعتبار الذات والحقيقة كان أولى باسم الحد الذي هو المنع فلذلك سمي به» وقال الميداني[2] : «وسمي الحد حداً؛ لأن الحد في اللغة المنع، وهذا المعنى موجود في الحد الاصطلاحي؛ لأنه مانع من دخول غير المحدود فيه ومانع من خروج شيء من المحدود عنه». وقال الأحمد نكري [3] «أما كونه حدا فلكونه مانعا من دخول الأغيار في المحدود».

أما نعته بالتام، فلأنه يتكون من الجنس القريب والفصل القريب، وهذان الجزءان يدلان على تمام ذاتية الشيء فلذلك نعت بالتام، فقيل فيه [4]: «وأما كونه تاما فلكونه جامعاً لتمام ذاتياته».

وأما القسم الثاني من أقسام الحد، فهو الحد الناقص. وهو عند الشريف الجرجاني [5] : «ما يكون بالفصل القريب وحده أو به وبالجنس البعيد كتعريف الإنسان بالناطق أو بالجسم الناطق».

أما تسميته بالحد فقد تبين ذلك عند الحديث عن الحد التام، وأما نعته

(١) الكليات، أبو البقاء الكفوي، ٣٩٢.

(٢) ضوابط المعرفة، الميداني، ٥٩.

(٣) دستور العلماء، الأحمد نكري، ١٧/٢.

(٤) المرجع السابق ١٧/٢

(٥) التعريفات، الشريف الجرجاني، ١١٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بالناقص فـ[1] «لحذف بعض الذاتيات عنه وهو الجنس القريب».

ولما كان الحد - كما عرفنا - يتكون من الجنس والفصل فقد وجدت أشياء لا نستطيع تعريفها بالحد، ويمكن أن تعرف بالرسم، وهي ما قيل عنها باللامعرّفات وواحدها الشيء الذي لا جنس له ولا فصول ذاتية له أيضا، والأجناس العالية التي لا جنس فوقها فقيل فيها[2] «ولما كانت الحدود من أجناس وفصول ذاتيه فقط، لزم فيما لا جنس له ألاّ يكون له حدّ، وكذلك ما لا فصول له ذاتية يلزم ألاّ يكون له حد. ولما كانت الأجناس العالية ليست لها أجناس فوقها، لزم فيها ألا يكون لها حدود. ولما كانت الأشياء التي ليست أجناسا أو التي ليست لها فصول ذاتية لم يمتنع أن تكون لها أعراض، صارت بسبب ذلك لا يمتنع أن يكون لها رسوم، فلذلك لم يمتنع في الأجناس العالية أن يكون لها رسوم، وكذلك في المتوسطة».

وتابع المحدثون القدماء في تعريفهم للحد بقسميه التام والناقص فقالوا في الأول[3] : «أما الحد الذي بحسب الذات فهو القول المفصّل الدّال على حقيقة الشيء. والغرض منه أن يقوم في النفس صورة معقولة مساوية للصورة الموجودة بتمامها. ولذلك، فلا حد بحسب الذات كما لا وجود له. إنما ذلك قول يشرح الاسم».

أما الناقص فهو[4] " ما يكون بالفصل القريب وحده، أو به وبالجنس البعيد كتعريف الإنسان بالجسم الناطق".

وقد أطلق المحدثون على الحد التام اسما جديدا هو[5] التعريف الشيئي وهو

(١) دستور العلماء، الأحمد نكري، ١٧/٢

(٢) الألفاظ المستعملة في المنطق، الفارابي، ٧٩.

(٣) المعجم الفلسفي، جميل صليبا، ٤٤٨/١

(٤) المرجع السابق، ٤٤٧/١.

(٥) انظر الموسوعة الفلسفية، عبد المنعم الحنفي، ٤٥١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يتعلق بماهية الشيء لأن ما يذكر فيه هي صفات داخلية متعلقة بجوهر الشيء وكنهه وماهيته.

ثانياً : الرسم اصطلاحاً

وهو ما يقابل الحد عند تقسيم التعريف الحقيقي إلى أنواعه.

ويقسّم الرسم كما قسُم الحد من قبل، إلى تام وناقص، فالرسم التام عند الشريف الجرجاني [1] : «ما يتركب من الجنس القريب والخاصة كتعريف «الإنسان بالحيوان الضاحك» وهذا التعريف للرسم التام هو بذكر الأجزاء التي يتكون منها الرسم، وهي الجنس القريب والخاصة [2]

وعرّفه الكفوي بقوله [3] «والرسم تعريف الشيء بالخارج، كتعريف الإنسان بالضاحك» وذكره في مكان آخر وسماه الحد الرسمي، وهو [4] «ما أنبأ عن الشيء بلازم له مختص به كقولك : الإنسان ضاحك، منتصب القامة، عريض الأظفار، بادي البشره»

والتعريفان السابقان اللذان ذكرهما الكفوي يقتصران على نوع من أنواع الرسم وهو الرسم الناقص، وعلى صنف من أصنافه، وهو الرسم بالخاصة وحدها، ومثاله تعريف الإنسان بالضاحك، أو بعرضيات تختص بحقيقة واحدة أو بلوازم

(١) التعريفات، الشريف الجرجاني، ٤٧١، انظر : الكليات، أبو البقاء الكفوي ٢٩٢

(*) الخاصة : كلية مقولة على أفراد حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً سواء وجد في جميع أفراده، كالكاتب بالقوة بالنسبة إلى الإنسان أو في بعض أفراده كالكاتب بالفعل بالنسبة إليه، فالكلية مستدركة. وقولنا : فقط يخرج الجنس والعرض العام، لأنهما مقولان على حقائق، وقولنا : قولاً عرضياً يخرج النوع والفصل، لأن قولهما على ما تحتهما ذاتي لا عرضي. خاصة الشيء : ما لا يوجد بدون الشيء، والشيء قد لا يوجد بدونها، مثلا الألف واللام لا يوجدان بدون الاسم، والاسم يوجد بدونهما كما في زيد . التعريفات، الشريف الجرجاني، ١٢٩.

(٢) الكليات، أبو البقاء الكفوي، ٢٩٢

(٣) المرجع السابق، ٢٩٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تختص بالشيء وحده كالتعريف الثاني، ومثاله تعريف الإنسان بالضاحك، وبمنتصب القامة وبعريض الأظفار وببادي البشرة. وقد ذكر بأنهما يقتصران على جزء من الرسم الناقص.

أما الرسم الناقص، فقد عرفه الشريف الجرجاني بقوله [1] : «الرسم الناقص ما يكون بالخاصة وحدها أو بها وبالجنس البعيد كتعريف الإنسان بالضاحك، أو بالجسم الضاحك أو بعرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة، كقولنا في تعريف الإنسان : إنه ماشٍ على قدميه، عريض الأظفار، بادي البشرة، مستقيم القامة ضحاك بالطبع». فتعريفه للناقص والتام تعريف بالأجزاء التي يتكون منها وهي الخاصة وحدها كتعريف الإنسان بالضاحك، والضاحك خاصة للإنسان خارجة عن الماهية، والجنس البعيد والخاصة كتعريف الإنسان : بالجسم الضاحك، فالجسم جنس بعيد عن الإنسان بمرتبتين والجنس البعيد يدل على جزء الماهية، والخاصة - كما ذكر - صفة تخص النوع وتميّزه عن غيره، والعرضيات التي تخص حقيقة واحدة كتعريف الإنسان بأنه : ماشٍ على قدميه عريض الأظفار، بادي البشرة، مستقيم القامة ضحاك بالطبع، فهذه صفات تميّزه عن باقي أفراد جنسه.

ويقترب تعريف الأحمد نكري للرسم من التمام والدقة حيث قال : [2] «المعرف الذي يكون خاصة وحدها، أو يكون مركباً منها، ومن الجنس البعيد أو من عرضيات يختص جملتها من حيث المجموع بحقيقة واحدة. الأول : كتعريف الإنسان بالضاحك، والثاني : كتعريفه بالجسم الضاحك، والثالث : كتعريفه بأنه ماشٍ على قدميه عريض الأظفار، بادي البشرة، مستقيم القامة ضحاك بالطبع».

ويقترب هذا التعريف من التمام والدقة، لأنه بدأه بالجنس القريب المعرف ثم بالفصل، وهو الذي يكون بالخاصة وحدها أو بالجنس البعيد والخاصة أو من

(١) التعريفات، الشريف الجرجاني، (١٤٧-١٤٨).

(٢) دستور العلماء، الأحمد نكري، ٢/١٣٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العرضيات، وهو تعريف شامل لجميع أصناف الرسم الناقص.

أما ما جاء به المحدثون من تعريفات للرسم التام والناقص فمطابق لما هو عند القدماء الذين سبق ذكرهم. ولكن علىّ عبد المعطي، وزميله اضافاً اسماً جديداً يطلق على التعريف بالرسم وهو التعريف الوصفي، وعلى التعريف بالحد وهو التحليلي، إذ قالا [1] : «بعبارة يذكر فيها الصفات العرضية واللازمة للشيء المميزة له عن غيره، وهذا هو المسمى بالتعريف الوصفي أو بالرسم» فقد سمّياه بالوصفي: لأنه وصف للشيء بخصائصه الخارجية.

وبهذا يمكن أن نطلق على التعريف بالحد. التعريف الوصفي الداخلي، أو التحليلي، كما أطلقوا على الرسم التعريف الوصفي. وللدقة نقول : إنّ التعريف الوصفي الخارجي، وتسميتهم له بالوصفي أو بالرسم تسميتان تدلان على المسمى بهما. وقد ذكرا أيضا أن الوصف هو مرحلة غير ناضجة للتعريف فقالا :[2] «ويجب أن نميز بين الوصف Description وبين التعريف Definition. فالوصف لا يهتم بالناحية الجوهرية من الصفات أو بالمفهوم الجوهري، ولكن يهتم ببيان الطبيعة العرضية للأشياء؛ وهذه الطبيعة العرضية كافية لتمييز الشيء الذي نصفه، ومع ذلك فإنه من الصعب أن تقيم خطأ فاصلاً بين الوصف والتعريف، إذ الوصف يمثل في الحقيقة محاولة غير ناضجة للتعريف».

أما ما ذكر عن التعريف التحليلي فتنقصه الدقة؛ لأنه قصر هذه التسمية على الحد، وهي تسمية شاملة للتعريف بالحد، والتعريف بالرسم. أي يطلق على التعريف الحقيقي الذي يكون بالحد والرسم - كما سبق أن ذكر-

وسماه المحدثون أيضاً التعريف الخارجي [3] Extinsic لتناوله أوصاف الشيء الظاهرية أو الخارجية دون كنهه وماهيته.

(١) المنطق الصوري، علي عبد المعطي محمد، وماهر عبد القادر محمد، ١٩٣.

(٢) المرجع السابق، ١٩٣.

(٣) انظر الموسوعة الفلسفية، عبد المنعم الحنفي، ٤٥١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما تسميته بالرسم أو التعريف بالرسم، فقد أوردنا سابقاً أن الرسم يعني الأثر أو العلامة، ولما كان التعريف بالرسم أو بالخاصة التي هي أثر من آثار الشيء أو خاصة من خواصه الدالة عليه سمي بهذا الاسم، وهذا هو الارتباط بين المعنى اللغوي والتسمية الاصطلاحية (التعريف بالرسم). قال الكفوي [1]: «ولما كان ذلك في الرسم باعتبار العارض كان حقيقاً بأن يسمى بالرسم لكونه بمنزلة الأثر يستدل به على الطريق». وتابع الكفويُ في ذلك الأحمد نُكري فقال [2]: «أما كونه رسماً فلاشتماله على خاصة الشيء التي هي أثر من آثار الشيء، فإن رسم الدار آثارها. فتعريف الشيء بالخاصة التي هي أثر من آثاره تعريف بالأثر».

وأما سبب تسميته بالتام، فلأنه يشبه الحد التام من جهة وجود الجنس القريب، وإلحاقه بالفصل الذي يميّز الشيء عن باقي أنواعه، وكذلك الرسم التام وجد فيه الجنس القريب ثم أُلحق بالخاصة التي تميّزه عن باقي أنواعه، فقال الأحمد نكري [3] «وأما كونه تاماً فلتحقق المشابهة بينه وبين الحد التام من جهة أنه وضع فيه الجنس القريب، وقيد بأمر يختص بالشيء، كما أن الجنس في الحد التام مقيد بأمر كالناطق مختص بالشيء، وهو الإنسان مثلاً».

أما سبب نعته بالناقص [4] فـ «لعدم ذكر بعض أجزاء الرسم التام حتى تتحقق المشابهة بالحد التام كتحققها بين الرسم التام والحد التام».

فالناقص لنقصان الجنس القريب من الرسم، إذ يقاس تمام الحد والرسم بوجود الجنس القريب أو عدمه، إذ سُمي الرسمُ والحد ناقصين لعدم وجود الجنس القريب فيهما.

ويتبين مما سبق أن الرسم أحد أنواع التعريفات بحسب الحقيقة (أو التعريفات الحقيقية)، وينقسم إلى تام وناقص. والتام يكون بالجنس القريب

(١) الكليات، أبو البقاء الكفوي، ٣٩٢

(٢) دستور العلماء، الأحمد نكري، ١٣٥/٢.

(٣) المرجع السابق، ١٣٥/٢.

(٤) المرجع السابق، ١٣٥/٢.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

والخاصة. أما الناقص فيكون بالخاصة وحدها، أو بها وبالجنس البعيد أو بعرضيات تختص بحقيقة واحدة كما يتضح من الشكل التالي :

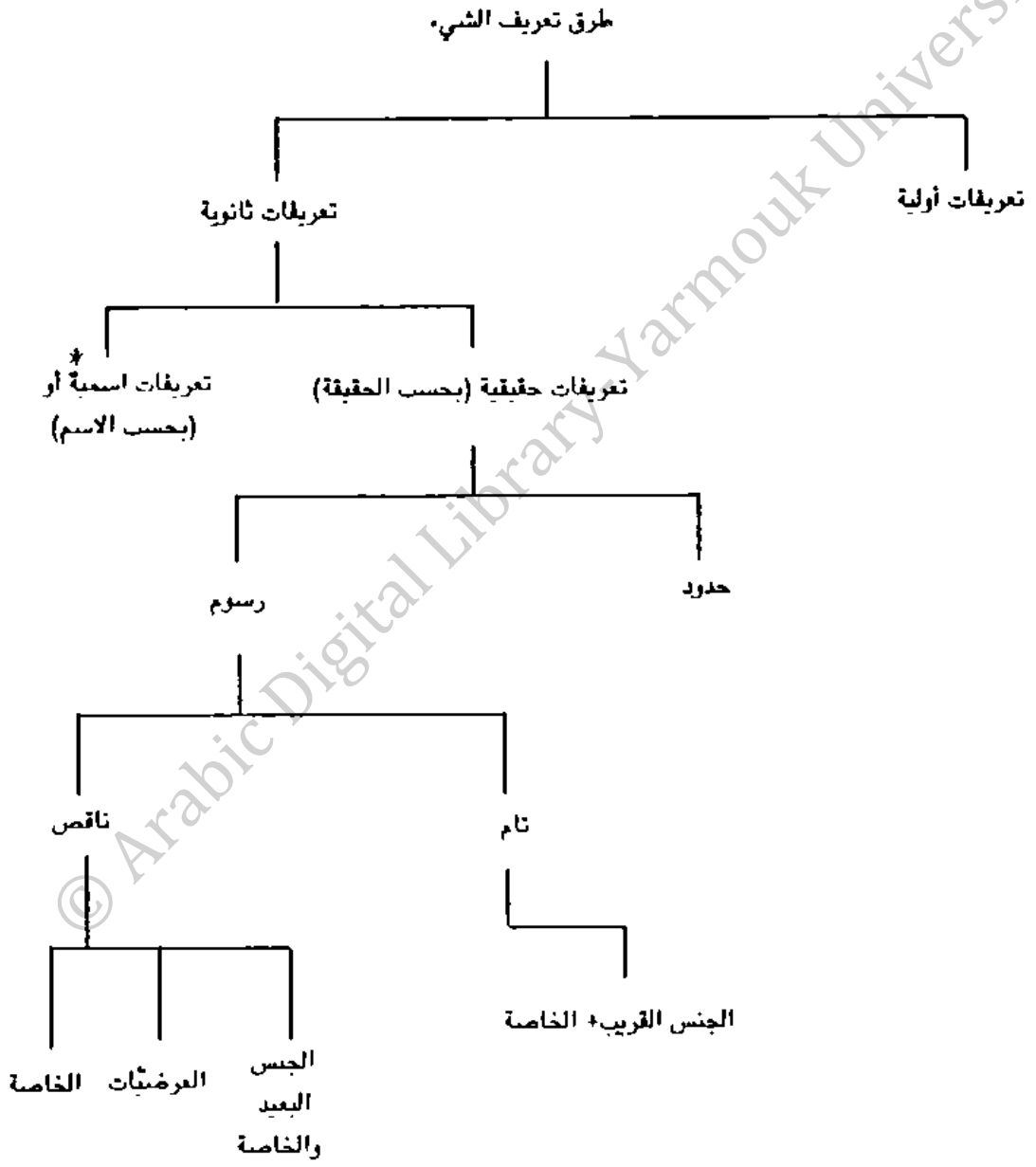

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(*) التعريفات الاسمية لا تكون إلا للأشياء المعدومة، كتعريف العنقاء بالحيوان الكذائي، لذا لم نحضَ بالاهتمام في الدراسة.

وبناء على ما ورد في التعريف والحد والرسم يمكن أن يعرّف الرسم بأن التعريفات التي درست سابقاً، وهو الحد التام أو الحقيقي، ومن خلال الرسم التوضيحي السابق يمكن القول بأن التعريفات الثانوية جنس لما تحتها، وهي التعريفات الحقيقية، والتعريفات الاسمية، وتُعَدُّ الحقيقية جنساً لما تحتها وهي الحد والرسم، والرسوم أيضاً يمكن عدّها جنساً لما تحتها. أما الرسم التام والناقص فتعد أنواعاً، وما تحتها أصنافاً، بناء على ذلك يمكن تعريف الرسم بالحد التام: أي بجنسه القريب وفصله القريب فنقول، الرسم، تعريف حقيقي يكون بالخاصة أو العرض.

فقولنا : التعريف الحقيقي جنس قريب، وقولنا : يكون بالخاصة أو العرض فصل قريب يميّزه عن باقي أفراد جنسه إذ الحدود تكون بالذاتيات.

ونعرف الرسم التام بالحد التام فنقول : رسم يكون بالجنس القريب والخاصة فرسم جنس قريب، ويكون بالجنس القريب والخاصة، فصل مميز له عن نوعه الآخر.

ويمكن أن نعرفه بالحد الناقص، فنقول : تعريف حقيقي يكون بالجنس القريب والخاصة. فتعريف حقيقي جنس بعيد بمرتبة، ويكون بالجنس القريب والخاصة فصل.

ولهذا قلنا سابقاً إن تعريف الأحمد نكري للرسم هو أقرب التعريفات إلى الدقة؛ لأنه يقترب في تعريفه من إحدى طرق التعريف السابقة التي درست في هذا البحث وهي بالحد وبالرسم، وبهذه الطرق السابقة وعلى هذه الكيفية يمكننا أن نعرف الحد بنوعيه : التام والناقص. ونعرّفه أيضاً بالحد وبالرسم، أما الاصطلاح والتعريف فهي أجناس عالية لا تعرّف إلا بالرسم.

وبعد هذا يمكن لمدرك أنواع التعريفات، والأجزاء المركبة منها، والشيء المراد تعريفه ان كان صنفاً أو نوعاً أو جنساً أو مما لا يعرف كالجنس العالي أن يعرّف الشيء الذي يطلب منه تعريفه بسهولة ويسر.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بعد هذا التوضيح لبيان معنى الحد والرسم في اللغة وتعريفهما اصطلاحاً يظهر الفرق بينهما واضحاً جلياً، وهو أن الحد يكون بالجنس والفصل أو ما يسمى بالذاتي، وهو يدخل في بيان ماهية الشيء، أما الرسم فيكون بالعرض أو الخاصة، وهي غير داخلة في بيان الماهية بل بما يسمى بالعرض وكل منهما ينضم تحت الجنس العالي الذي يسمى التعريف، فالحد يطلق عليه تعريف بالحد والرسم تعريف بالرسم وهكذا.

كيفية السؤال عن الحد والرسم

السؤال عن الحد والرسم يكون بـ «ما» التي يسأل بها أيضاً عن المعنى اللغوي وعن الجنس، وعن الحقيقة، فيتكون السؤال منهما؛ أي من «ما» ومن الشيء المراد السؤال عنه، مثال ذلك : ما الفاعل؟ ويحدد المقام أو السياق ما المقصود بالسؤال إن كان سؤالاً عن جنس أو معنى لغوي، أو حداً أو رسماً. ومثال ذلك عندما تسأل عن الشيء بقولك ما الشيء؟ فيعرف المجيب، أنه سؤال عن الرسم؛ لأن الشيء لا حد له، لهذا فلا تقول : ما حد الشيء؟ لعدم وجود حد له، وعندما يسأل السائل مثلاً عن تعريف الفاعل، فيقول : ما الفاعل؟ فيجاب معرّفاً بالحد أو الرسم؛ لأن الفاعل له حد ورسم، ولكن إن أراد السائل التخصيص وأراد التعريف بالحد، قال : ما حد الفاعل؟ وإلى هذا أشار العسكري بقوله [1] :«إن قولنا : ما هو؟ يكون سؤالاً عن الحد كقولك : ما الجسم؟ وسؤالاً عن الرسم كقولك : ما الشيء، وذلك أن الشيء لا يحد على ما ذكرنا وإنما يرسم بقولنا : إن الذي يصح أن يعلم ويذكر ويخبر عنه. وسؤالاً عن الجنس كقولك : ما الدنيا؟ وسؤالاً عن التفسير اللغوي كقولك : ما القطر؟ فتقول :

(١) الفروق في اللغة، أبو هلال العسكري، ٢٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النحاس، وما القطر ؟ فتقول : العود، وليست كذلك قولنا ما حده؟ لأن ذلك يبين الاختصاص من وجه من هذه الوجوه».

شروط الحد

لقد ذكرنا عند تعريف الحد بأنه قسمان : الحد التام الحقيقي والحد الناقص. والحد الحقيقي، أفضل أنواع التعريفات وأتمها؛ لذا وضع له علماء الاصطلاح شروطاً ينبغي الالتزام بها عند تعريف الشيء به ليكون تاماً بعيداً عن النقصان والاعتراض وفيما يلي تفصيل الحديث عن بعض هذه الشروط :-

أولاً : المساواة

وهي من الشروط التي ينبغي الالتزام بها عند تعريف الشيء بالحد ليكون تاماً بعيداً عن النقصان والاعتراض، ولذا قال الكفوي[1] : «وكل تعريف معنوي فالمساواة شرط فيه دون التعريف اللفظي».

ومن قبل فسر أحمد بن فارس هذا الشرط في الحد الحقيقي، بقوله[2] «فإن قلت : إني حددتُ أكثر الفعل وتركت أقلّه، قيل لك : إن الحد عند النُظّار ما لم يَزِد المحدودَ ما ليس له، ولم ينقصْهُ ما هو له».

ثانياً : الاطراد والانعكاس

من شروط الحد الهامة وقد ذكرهما الكفوي، ووضح معناهما، فقال[3] «ومن شرطه أن يكون مطرداً ومنعكساً. ومعنى الاطراد أنه متى وجد الحد وجد المحدود، ومعنى الانعكاس أنه إذا عدم الحد عدم المحدود، ولو لم يكن مطرداً لما كان مانعاً لكونه

(١) الكليات، أبو البقاء الكفوي، ٢٦٣.

(٢) الصاحبي في فقه اللغة، أحمد بن فارس، ٩٣.

(٣) الكليات، أبو البقاء الكفوي، (٢٩١ - ٢٩٢). انظر : ١٤٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أعم من المحدود، ولو لم يكن منعكساً لما كان جامعاً لكونه أخص من المحدود، وعلى التقديرين لا يحصل التعريف. وعلامة استقامته، دخول كلمة «كل» في الطرفين جميعاً».

ثالثاً : عدم استخدام لفظة (كل) في الحد

أما الشرط الثالث فقد ذكره الكفوي وهو أن [1] «لا يذكر في الحد لفظ الكل؛ لأن الحد للماهية من حيث هي هي، ولا يدخل في الماهية من حيث هي ما يفيد العموم والاستغراق؛ ولأن الحد يجب صدقه وحمله على كل فرد من أفراد المحدود من حيث هو فرد له، ولا يصدق الحد بصفة العموم على كل فرد».

وتعد كلمة «كل» علامة لاستقامة الحد الحقيقي، والتأكد من صفة الاطراد والانعكاس في الحد، فهي بذلك طريقة لصحة الحد، ولا تذكر فيه، وقد أكد الكفوي هذا في النص السابق عند الحديث عن الشرط الثاني من شروط الحد.

رابعاً : ذكر جميع أجزاء الحد

ومن شروط الحد أيضاً، أن تذكر جميع أجزاء الحد من الجنس والفصل، وبمعنى آخر، أن تذكر جميع ذاتيات الشيء المراد تعريفه بحيث لا يُترك واحد من هذه الذاتيات، وهذا الشرط ضروري إذ به سمي الحد بالتام أو بالحقيقي.

خامساً : تقديم الأعم على الأخص

والأعم هو الجنس القريب، والأخص هو الفصل القريب، والأعم يتقدم ويأتي الأخص ليحدده. وقد ذكر الميداني هذا الشرط، فقال : [2]«ويشترط فيه (الحد التام)

(١) الكليات، أبو البقاء الكفوي. ٣٩٣

(٢) ضوابط المعرفة، الميداني. ٥٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تقديم الجنس على الفصل في الذكر ».

سادساً : عدم ذكر الجنس البعيد عند وجود الجنس القريب، والابتعاد عن الألفاظ الغريبة والمجازية وغيرها

أما الشرط السادس من شروط الحد، فهو أن لا يذكر الجنس البعيد عند وجود الجنس القريب، والابتعاد عن الألفاظ الوحشية الغريبة، والمجازية البعيدة والمشتركة والمترددة؛ لأنها تزيد الحد التام (الحقيقي) غموضاً، والمقصود منه وضوح الشيء للسائل بتعريف واضح بيّن ليؤدي الغرض منه وهو بيان ذاتية الشيء وتميزه عن غيره.

سابعاً : الإيجاز وعدم التفصيل

ومن شروطه أيضاً الإيجاز وعدم التفصيل والإطالة لغير غرض وفائدة، وقد ذكر الكفوي الشرط الرابع والخامس والسادس والسابع مجملة بقوله : [1] «ومن شرائط الحقيقي أن يذكر جميع أجزاء الحد من الجنس والفصل، وأن يذكر جميع ذاتياته بحيث لا يشذ واحد، وأن يقدم الأعم على الأخص ، و أن لا يذكر الجنس البعيد مع وجود الجنس القريب، وأن يحترز عن الألفاظ الوحشية الغريبة والمجازية البعيدة والمشتركة المترددة، وأن يجتهد في الإيجاز ... والحد لا يركب من الأشخاص، فإن الأشخاص لا تحدّ، بل طريق إدراكها الحواس الظاهرة أو الباطنة».

ثامناً : عدم دخول (أو) فيه

ومن شروطه أيضاً عدم دخول (أو) فيه، فيكون للنوع فصلان على سبيل البدل، وقد أجازوا ذلك في الرسوم، فقال الكفوي : [2] «ولا يجوز دخول (أو) في

(١) الكليات، أبو البقاء الكفوي، ٣٩٢.

(٢) المرجع السابق، (٣٩٢- ٣٩٣).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الحقيقي لئلا يلزم أن يكون للنوع الواحد فصلان على البدل، وذلك محال، وأما في الرسوم فهو جائز».

تاسعاً : معرفة المُعَرَّف قبل معرفة المُعَرِّف

وأضاف التهانوي شرطاً آخر من شروط الحد وهو[1] : «يجب معرفة المعرَّف قبل معرفة المعرِّف».

وسبقه السكاكي إلى هذا الشرط بقوله: [2] «إن تعريف المجهول بالمجهول ممتنع، وأن لا بد من كون المعرِّف معلوماً قبل المعرَّف، وذلك يستلزم امتناع طلب التعريف واكتساب شيء به، يبين ذلك أن المذكور في الحد، إما أن يكون نفس المحدود أو شيئاً غيره، إما داخلاً في نفس المحدود أو خارجاً عنه، أو متركباً منه داخلاً وخارجاً، فإن كان نفس المحدود، لزم تعريف المجهول بالمجهول، ولزم كون الشيء معلوماً قبل أن يكون معلوماً وفي ذلك كونه معلوماً مجهولاً معاً من حيث هو هو».

بعد هذا التوضيح لأنواع التعريفات، تأكد أن للتعريفات أهمية جوهرية لكل علم من العلوم، إذ بها تتضح معاني المصطلحات المستخدمة فيه، فيسهل على القارىء فهمها ودراستها دون لبس أو غموض، وفهم أحكام العلم الذي يدرسه، لهذا فإننا نجد في الأبحاث العلمية قائمة توضح معاني المصطلحات التي استخدمها الباحث في بحثه اصطلاحا، وقد بين هذه الأهمية للتعريف ياسين خليل فقال [3] : «وفي العلوم نلجأ إلى التعريف ونستخدم تعريفات للمفاهيم المستخدمة فيها، إذ لا يمكن بناءقضايا علمية مؤلفة من مفاهيم من دون أن يكون معنى هذه المفاهيم

(١) موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية ، التهانوي، ٤/(١٠٠٥-١٠٠٦).

(٢) مفتاح العلوم، السكاكي، ٤٢٧.

(٣) مقدمة في علم المنطق، ياسين خليل، ٨٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

معروفا سواء أكان بافترض المعنى، أو بالتعريف، فإذا عرفنا أن كل نظرية علمية إنما تبدأ من مجموعة محدودة من المفاهيم أدركنا على الفور أهمية التعريف في توضيح معاني هذه المفاهيم وتحديدها بدقة اجتنابا للغموض واللبس والتشويش».

وقد أضيف إلى ذلك أهمية أخرى للتعريف فقيل [1] «تلعب التعريفات دورا كبيراً في العلم، وهو دور جوهري لأية نظرية علمية، ويمكن بهذه التعريفات إدراج مفاهيم جديدة في العلم، ويمكن تسجيل نتائج البحث، ويمكن تبسيط الأوصاف المعقدة الحادثة في العلم وهكذا. وفي الوقت نفسه فإن التعريفات الجزئية محدودة، لأنها لا تستطيع أن تحيط بجميع العلاقات الشاملة للظواهر في تطورها الكامل».

و بعد هذا التوضيح تبرز أهمية دراسة التعريفات في كل علم من العلوم. ومن هنا، كان لا بد من دراسة التعريفات النحوية، لمعرفة حدود الموضوعات النحوية الموصلة إلى فهم أحكام هذا العلم الذي ندرسه.

(١) الموسوعه الفلسفية، وضع لجنة من العلماء الأكاديميين السوفياتيين، ١٢٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصفحة ٤٤ مفقودة من المصدر

الفصل الثاني

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تعريفات النحو

تحدثنا فيما سبق عن طرائق التعريف، ونأتي الآن لتفصيل الحديث عن بعض الحدود النحوية التي وضعها النحاة، وأولها حد النحو.

ولم أعثر فيما اطلعت عليه من مؤلفات نحوية على تعريف للنحو عند نحاة القرن الثاني الهجري، ومنهم : الحضرمي (١١٧هـ)، والفراهيدي (١٧٥هـ)، وسيبويه (١٨٠هـ)، ويونس بن حبيب (١٨٢هـ)، والكسائي،(١٨٩هـ)، وغيرهم.

ولا عند نحاة القرن الثالث الهجري، ومنهم قطرب محمد بن المستنير (٢١٢هـ)، والأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة (٢١٥هـ)، والجرمي (٢٢٥هـ)، والمازني (٢٤٩هـ)، والمبرد (٢٨٥هـ)، وغيرهم.

وقد يرجع عدم وجود تعريفات للنحو عند نحاة القرنين الثاني والثالث الهجريين إلى عدة أسباب منها :

١- عدم وجود مؤلفات خاصة بهؤلاء النحاة تضمنت آراءهم في تعريف النحو، وإن جاءت لهم أراء في بعض المسائل النحوية نجدها منثورة في كتب غيرهم من النحاة الذين لحقوا بهم.

٢- إن علم النحو لم يكن علماً مستقلاً بذاته - في ذلك الوقت - له موضوعاته الخاصة به، بل عرف علم النحو إلى جانب علوم العربية الأخرى في تلك الفترة، بما يسمى بـ (علم العربية)، ولم يكن له أيضاً علماء متخصصون قائمون عليه يضعون تعريفات لمصطلحاته، بل إن وضع مصطلحاته لم يكن مستقراً بعد، فكيف بتعريفاته. وإن وجدت عند نحاةالقرنين الثاني والثالث الهجريين تعريفات لبعض المصطلحات النحوية - كما سنعرف

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فيما بعد - ولكنها لم تصل إلى حد التعريف التام الحقيقي الذي يكشف عن ماهية المصطلح النحوي وحقيقته.

إضافة لذلك، نجد العالم في تلك الفترة نحوياً إلى جانب كونه قارئاً، ولغوياً، وفقيها، ومحدثاً. والنحو - أيضاً - في مرحلة تطور وابتكار في ظل العلوم الأخرى كعلم اللغة، والقراءات، والفقه، والحديث، وغيرها؛ ولهذا لم أعثر فيما استطعت الوصول إليه من مؤلفات، على تعريفات للنحو عند نحاة القرنين الثاني والثالث الهجريين، وأما في نهاية القرن الثالث وبداية القرن الرابع فقد قارب النحو حد الكمال والنضوج واستقرت مصطلحاته فوجدت عند رجاله تعريفات للنحو، فبدأت هذا الفصل بها.

وأول تعريف للنحو نجده عند ابن السراج الذي قال فيه [1] : «هو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة، فباستقراء كلام العرب فاعلم أن الفاعل رفع، والمفعول به نصب، وأن فعل مما عينه ياء أو واو تقلب عينه من قولهم قام وباع».

ولا نستطيع أن نطلق على تعريف ابن السراج هذا حداً تاما، لأنه بدأه بالجنس القريب وهو(العلم)، ثم بالفصول البعيدة غير المميزة وهي : الفصل الأول استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، وهو فصل بعيد لا يميّز النحو عن باقي علوم العربية التي استخرجها المتقدمون أيضاً من استقراء كلام العرب، واقتصر استقراؤه على كلام العرب، مخرجاً القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف.

(١) الأصول في النحو، ابن السراج، ١/٣٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثم جاء بالفصل الثاني وهو الغرض منه، فقال :(حتى وقفوا على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة، فباستقراء كلام العرب فاعلم: أن الفاعل رفع، والمفعول نصب، وإن فَعَلَ مما عينه ياء أو واو تقلب عينه من قوله :(قام وباع)، وهذا فصل لا يميّز النحو الذي يهتم برفع الفاعل ونصب المفعول عن باقي علوم العربية وخاصة الصرف الذي يهتم بأحوال تقلب الكلمة.

وكان ينبغي أن يضع ابن السراج هذا الفصل بعبارات مختصرة؛ لأن من شروط الحد الإيجاز، والوضوح كما سيظهر في الحدود اللاحقة

أما أبو علي الفارسي فقد عرّفه بقوله [1] «النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب...» ثم فصّل في أقسام علم النحو، فقال : القسم الأول [2] «وهو ينقسم قسمين : أحدهما تغيير يلحق أواخر الكلم.

والآخر تغيير يلحق ذوات الكلم وأنفسها : فأما التغيير الذي يلحق أواخر الكلم فهو على ضربين :أحدهما تغيير بالحركات والسكون أو الحروف يحدث باختلاف العوامل، وهذا الضرب هو الذي يسمى الإعراب. ويكون في الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة للأسماء. والآخر تغيير يلحق أواخر الكلم من غير أن تختلف العوامل وهذا التغيير يكون بتحريك ساكن أو إسكان متحرك أو إبدال حرف من حرف، أو وزيادة حرف، أو نقصان حرف».

أما الضرب الآخر من القسم الأول فهو [3] : «التغيير الذي يلحق أنفس الكلم وذواتها وذلك نحو: التثنية، والجمع الّذي على حدها، والنسب، وإضافة الاسم المعتل إلى(ياء) المتكلم وتخفيف الهمزة والمقصور والممدود والعدد والتأنيث والتذكير

(١) التكملة، أبو علي الفارسي، ٢/٣.

(٢) المرجع السابق، ٢/(٣-٤).

(٣) المرجع السابق، ٢/٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وجمع التكسير والتصغير والإمالة والمصادر، وما اشتق منها من أسماء الفاعلين والمفعولين وغيرها والتصريف والإدغام».

ولقد أضاف أبو علي الفارسي في حد النحو كلمتين لم يذكرهما ابن السراج وهما جزء مهم في الحد وهما: «المقاييس المستنبطة»، وتعني أن الأحوال المستنبطة من كلام العرب يقاس عليها وتأكيدا لذلك قال أبو البركات الأنباري [1]: «اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس؛ ولهذا قيل في حده «النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة، والبراهين الساطعة». والاكتفاء بقولنا: بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فصل غير مميّز؛ لأن علوم العربية الأخرى - كما أوردنا - مستنبطة من كلام العرب؛ لذا لا بد من فصل قريب يفصل النحو عن باقي أنواع العلوم العربية. أما الفصل الثاني وهو قوله: (ينقسم إلى ضربين) فيتضح أن علم النحو عنده يشتمل على الصرف أيضاً، فالضرب الأول من ضروب هذا العلم يختص بالنحو تحدث فيه عن الإعراب والبناء، والضرب الثاني يختص بالصرف.

والنحو عند ابن جني [2] «انتحاء سمت كلام العرب، في تصرّفه من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب والتركيب، وغير ذلك؛ ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رُدّ به إليها».

(١) لمع الأدلة، ابن الأنباري، ٩٥.

(٢) الخصائص، ابن جني، ٣٥/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد نطلق على تعريف ابن جني السابق رسماً ناقصاً، وليس حداً - كما ذكر السيوطي - الذي جعل كلّ التعريفات التي أوردها في كتابه حدوداً وجعل تعريف ابن جنى أليقها فقـــال [1] : «للنحو حدودٌ شتىً، وأليقُها بهذا الكتاب قول ابن جني في «الخصائص»» لأنه يتناسب وموضوع الاقتراح، أما قولنا : إنه رسم ناقص: فلأنه يخلو من الجنس والفصل القريبين ويعرّفه بالغرض المنشود من النحو وهو قصد الضوابط والقواعد التي وصفها العرب للنحو والسير على منوالها، هذا إضافة إلى أنه لم يفصل بين النحو والصرف فشمل تعريفه العلمين.

وعرّف علي بن عيسى الربعي [1] النحو، بقوله [2] : « صناعةٌ علميةٌ يعرفُ بها أحوالُ كلام العرب من جهة ما يصحُّ ويفسدُ في التأليف؛ ليُعرفَ الصحيحُ من الفاسد»

وقد بدأ الربعي تعريفه السابق بقوله : «صناعة علمية» وهي ليست بجنس قريب ولكنها في قوته، وهي تقابل كلمة علم حيث قيل[3] : «وبهذا يعلم أن المراد بالعلم، المصدر به حدودُ العلوم، الصناعة» ولكن قوله (علم) أولى من قوله (صناعة)؛ لأن الصناعة تعني الملكة التي يصقلها التمرن، أما العلم فهو القواعد والضوابط التي يتبعها من يريد تعلم النحو.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) الاقتراح، السيوطي، ٢٢

(٢) الربعي : هو علي بن عيسى بن الفرج الربعي، أبو الحسن النحوي، أخذ عن السيرافي في بغداد، ثم سافر إلى شيراز إلى أبي علي الفارسي، ولازمه عشرين سنة، ثم عاد إلى بغداد ومات فيها له تصانيف في النحو منها : شرح كتاب سيبويه، وشرح كتاب الجرمي، وشرح الإيضاح، لأبي علي الفارسي، توفي سنة ٤٢٠هـ.. البلغة في تاريخ أئمة اللغة، الفيروز أبادي، ١٦.

(٢) الاقتراح، السيوطي، (٢٣-٢٤).

(٣) المرجع السابق، ٢٤.

لقد بدأ الربعي تعريفه بما هو في قوة الجنس وهو (صناعة علمية) ثم ألحقه بفصل غير مميز، وهو (يعرف بها أحوال كلام العرب من جهة ما يصح في التأليف ليُعرَف الصحيح من الفاسد) فكان التعريف غير مانع لأنواع علوم العربية الأخرى من الدخول مع علم النحو في التعريف؛ لأن الفصل الذي ذُكر هو (الهدف) من النحو هو معرفة أحوال كلام العرب من جهة صحته وفساده، وهو هدف أيضاً لعلم اللغة والاشتقاق والبيان والصرف والمعاني، وغيرها من علوم العربية.

وتابع ابن بابشاذ [1] من سبقه في تعريفه للنحو فعرّفه بقوله[2] - «النحو علم مستنبطٌ بالقياس والاستقراء من كتاب الله سبحانه والكلام الفصيح» وهو تعريف يبدأ بالجنس القريب والفصول غير المميزة، فالنحو مستخرج بالقياس والاستقراء من كلام الله والكلام الفصيح، وهذا الفصل لا يخرج (يفصل)الصرف عن النحو؛ لأنه مستخرج أيضاً بالقياس والاستقراء من كلام الله والكلام الفصيح.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(*) ابن بابشاذ هو :طاهر بن أحمد بن بابشاذ، بن داود بن سليمان بن ابراهيم، أبو الحسن النحوي المصري، أحد أئمة النحو واعلام العربية وفصاحة اللسان، ورد العراق تاجراً في اللؤلؤ، وأخذ عن علمائها، ورجع الى مصر واستخدم في ديوان الرسائل، ومن تصانيفه شرح جمل الزجاجي، والمحتسب في النحو، وشرح النخبة، توفي سنة ٤٦٩ هـ.
بغية الوعاة،السيوطي، ١٧/٢

(٢) شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ، ٨٨/١

وعـرّف المجـاشعي[1] النـحو بقوله [2] : «علم يعرف به حقائق المعاني، ويوقف به على الأصول والمباني، ويحتاج إليه في معرفة الأحكام، ويستدل به على الفرق بين الحلال والحرام. ويتوصل بمعرفته إلى معاني الكتاب، وما فيه من الحكمة وفصل الخطاب».

فركز في تعريفه هذا للنحو على الوظيفة التي يؤديها علم النحو فبواسطته تعرف العلاقة بين الكلمات، وما ينجم عنها من معان قد ترتبط بأحكام دينية شرعية، يفرق فيها بين الحلال والحرام، وهو الهدف الأساس الذي وضع لأجله النحو وهو خدمة القرآن الكريم وبيان الأحكام الدينية للناس.

أما معرفة الأصول والمباني للكلمات فعلم قائم بذاته يختص به علم الصرف.

وأطلق الدينوري [3] الحد على المعنى اللغوي للنحو، وهو قول غير دقيق؛ لأن الحد يطلق على التعريف الحقيقي الذي يتكون من الجنس القريب، والفصل القريب فتنعته بالتام، وإن كان بالجنس البعيد والفصل القريب فتنعته بالناقص، وإنما يقال المعنى اللغوي بدلاً من الحد اللغوي، فقال [4] : «للنحو حدّان : لغوي وصناعي، فاللغوي أنه القصد إلى معرفة كلام العرب».

(*) المجاشعي هو علي بن فضال بن علي بن غالب المجاشعي القيرواني، أبو الحسن، كان إماماً في النحو واللغة والتصريف والتفسير والسير، أقرأ ببغداد مدة النحو واللغة، وحدّث بها عن جماعة من شيوخ المغرب، صنف العوامل والهوامل، وشرح عنوان الأدب، وشرح معاني الحروف والعروض، توفي ٤٧٩هـ، بغية الوعاة، السيوطي، ١٨٣.

(٢) شرح عيون الاعراب، المجاشعي، ٣٧.

(**) الدينوري هو الحسين بن موسى بن هبة الله الدينوري، الحلبي النحوي الامام، له كتاب «ثمار الصناعة في النحو»، ذكر فيه ان علة النحو على قسمين : علة تطرد في كلام العرب، وتنساق الى قانون لغتهم، وعلة تظهر حكمتهم في أصوله، وتكشف عن صحة أغراضهم وعن صحة مقاصدهم في موضوعاته. الدلفة في تاريخ أئمة اللغة، الفيروز أبادي، ٦٩.

(٣) ثمار الصناعة، الدينوري، ٣٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما الحد الصناعي فهو : [1] «علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله عز وجلّ-وكلام فصحاء العرب».

فذكر الجنس القريب وهو (العلم)، وذكر فصلاً واحداً، وهو (مستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله - عزّ وجل - وكلام فصحاء العرب) والاستقراء والقياس طرفان للاستنباط، ولكنه حد ينقصه الفصل القريب الذي يفصل النحو عن باقي علوم العربية الأخرى، فتعريفه هذا تعريف عام لا نعرف إن كان حداً للصرف أم للنحو أم للبلاغة

وعرّفه ابن الأنباري بقوله : [2] «علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب» وهو تعريف - كما أوردنا - عام لعدم ذكر الفصل القريب الذي يميز النحو عن باقي أنواع العلوم العربية. وكان ينبغي أن يقول : وتعريفه : علم بالمقاييس.. ولا يقول : حدُّه علم بالمقاييس.؛ لأن للحد شروطاً - عرفناها سابقاً - ينبغي أن تتحقق في الشيء المعرَّف حتى نطلق عليه حداً، وقد اختل شرط من شرورط الحد في تعريف ابن الأنباري وهو خلوه من الفصل القريب المميز مع الجنس القريب. وباختلال، هذا الشرط ينتفي شرط المنع، الذي يقوم عليه الحد التام الحقيقي؛ ولهذا نسميه حداً. وجعل ابن الأنباري علم النحو علم بالمقاييس المستنبطة من الاستقراء والقياس بينما جعله الدينوري علماً بالقياس والاستقراء، والصواب أن يضم علم النحو المحاور الثلاثة وهي : القياس والاستقراء والمقاييس المستنبطة.

(١) ثمار الصناعة، الدينوري، ٢٤.

(٢) منثور الفوائد، ابن الأنباري، ٢٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اما الخضراوي [*] فقد عرفه بقوله [2] : «علم بأقيسة تغير ذوات الكلم وأواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب».

فقوله «العلم» هو الجنس القريب للنحو، أما قوله «بأقيسة تغيّر ذوات الكلم وأواخرها بالنسبة إلى لغة العرب» ففصل لكنه غير قريب لايميز النحو عن الصرف، وقوله «تغير ذوات الكلم» يتعلق بالتغيرات التي تحدث على بنية الكلمة من إعلال وإبدال وإدغام وغيرها، اما قوله «لأقيسة أواخر الكلم» فهي التي تتعلق بالنحو، ثم خص في نهاية تعريفه هذه الاقيسة بلغة العرب فقط.

وقد علق ابن الطيب الفاسي المغربي [**] على هذا التعريف بقوله [3] : «وفي هذا التعريف ركاكةٌ غيرُ خافية فما أولاه بالانتقاد».

ومن هذه الانتقادات التي اشار اليها الفاسي استخدامه لكلمة «أقيسة»؛ لأنه يرى أن استخدام كلمة «المقاييس» أولى من كلمة «أقيسة» وهو ما جاء في قوله [4] : «بالمقاييس جمع مقياس ،كالمقدار وزنا، ومعنى والتعبير به أولى من قول

(*) الخضراوي هومحمد بن يحيى بن هشام بن عبدالله بن احمد الانصاري الخزرجي، من أهل جزيرة الخضراء، يعرف بابن البراذعي، إمام في العربية، وكان أبو علي الشلوبين يعترف له بأنه امام في العربية، له مؤلفات جليلة منها، كتاب الافصاح بفوائد الايضاح، وكتاب الاقتراح في تلخيص الايضاح، وكتاب فصل المقال في تلخيص أبنية الأفعال، توفي بتونس، سنة ٦٤٦هـ البلغة في تاريخ أئمة اللغة، الفيروز أبادي، ٢٥.

(٢) الاقتراح، السيوطي، ٢٢

(**) الفاسي المغربي : هومحمد بن الطيب بن محمد بن موسى الشرفي شمس الدين، أبو عبدالله الفاسي المغربي الشهير بابن الطيب المالكي، نزيل المدينة المنورة، صنف الازهار الندية في التاريخ، وشرح كافيه ابن مالك، وشرح نظم الفصيح لثعلب، وله فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح. هديه العارفين، اسماعيل باشا البغدادي، ٣٢١/٦.

(٣) فيض نشر الانشراح في روض طي الاقتراح، ابن الطيب الفاسي المغربي، ٥٢

(٤) المرجع السابق، ٥٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الخضراوي : أقيسة إذ القواعد النحوية المنطبقة على جزئياته لا تكاد تحصى، فجمع الكثرة أولى بها دون جمع القلة كما هو ظاهر ».

أما ابن عصفور فقد قال في النحو [1] : «هو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي يأتلف منها فيحتاج من أجل ذلك إلى تبيين حقيقة الكلام وتبيين أجزائه التي يأتلف منها وتبيين أحكامها».

فتعريف ابن عصفور تعريف لعلم العربيةلا للنحو الذي هو قسيم الصرف، وأحد أنواع علوم العربية لقوله :إنه العلم الذي يتعلق بأحكام الكلام وما يتألف منه، فكلمة (الأحكام) كلمة عامةتضم الأحكام النحوية والصرفية وغيرها مما يخص علوم العربية.

وقد أكد الأشموني هذا بعد أن ذكر تعريف ابن عصفور فقال[2] :«النحو في الاصطلاح هو : العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصِّلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها، قاله صاحب المقرب: فعُلم أن المراد هنا بالنحو ما يرادف قولنا «علم العربية» لا قسيم الصرف ».

(١) المقرب، ابن عصفور، ٤٥

(٢) شرح الأشموني، الأشموني، ١/٥

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وقــد وجه ابن الحاج [1] انتقادين لحد ابن عصفور وهو أنه ذكر[2] «ما يستخرج به النحو» وتبيين ما يستخرج به الشيء ليس تبييناً لحقيقة النحو، وأنّ فيه «أن المقاييس شيء غير النحو» وعلم مقاييس كلام العرب هو النحو».

ووضح الفاسي هذين الانتقادين بقوله [3] : «وحاصلُ كلامه أن تعريفَ ابن عصفور منتقد من وجهين أحدهما: أن بيان ما يستخرجَ منه النحوليس بياناً للنحو، الثاني: أن كلامه يقتضي أن المقاييس شيءٌ غير النحو مع أنها هو» وقد رد على الاعتراض الثاني فقال [4] : «قد يقال لا إيرادولا انتقاد. فإن قوله «عام يستخرج بالمقاييس... إلخ مراده به إدراك حاصلٌ من القواعد الحاصلة من المقاييس المستنبطة من الاستقراء، وذلك تبيين حقيقة النحو لا ما منه استخراجه كما زعم وبه يعلم أنه لا يردّ ما بعده أيضاً فتأمل».

وعندي أنّ انتقاد ابن الحاج انتقاد دقيق فبيان ما يستخرج منه النحو ليس ببيان لحقيقة النحو. أما الانتقاد الثاني فانتقاد غير دقيق؛ لأن القارىء للحد يعرف أن المقصود من النحو هو العلم المستخرج من استقراء كلام العرب بالمقاييس المستخدمة وليس هو ذات المقاييس.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(*) ابن الحاج هو أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الاشبيلي، ويعرف بابن الحاج أبو العباس، قرأ على الشلوبين وأمثاله. له على كتاب سيبويه إملاء، وتصنيف في الإمامة، وفي علوم القوافي، و مختصر خصائص ابن جني، وله حواشي في مشكلاته وعلى سر الصناعة وعلى الإيضاح، توفي سنة ٦٤٧ هـ بغية الوعاة، السيوطي، ٢/(٣٥٩-٣٦٠).

(٢) الاقتراح، السيوطي، ٢٣.

(٣) فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، ابن الطيب الفاسي المغربي، ٥٤.

(٤) المرجع السابق، ٥٤.

والفـرخان [1] من النحاة الذين عرفوا النحو فقال : [2] «صناعة علمية ينظر بها صاحبها في ألفاظ العرب من جهة ما تتألف بحسب استعمالهم، ليعرف النسبة بين صيغة النظم، وصورة المعنى فيتوصل بأحدهما إلى الأخرى».

وقد شرح الفاسي تعريف فرخان السابق بقوله [3] : «قوله : علمية زيادة في الإيضاح، لأن الأعمال إنما يقال فيها صنعة لا صناعة كما هو مقرر .... والمراد بالصيغة : الألفاظ، والصورة : المعنى، فالإضافة بيانية، وإنما كانا كذلك لكمال الارتباط بينهما، حتى اختلف في أيهما يستتبع الآخر... وعد من الجهات التي يدخل فيها اعتراض على المعرب مراعاته مقتضى ظاهر الصناعة من غير مراعاة المعنى قال : وكثيراً ما تزل الأقدام به بسبب ذلك ... وأن من الجهات التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها مراعاته للمعنى الصحيح من غير نظر في صحته في الصناعة، وبه تعلم ما بينهما من كمال الارتباط وعدم استغناء الواحدة عن الأخرى وأنه يجب على المعرب معرفة كل منهما والاعتبار بشأنهما».

ولقد استعمل فرخان ما في قوة الجنس وهو قوله «صناعة علمية »،ثم جاء بفصل قريب وهو قوله : فينظر بها إلى الآخر : إذ إن النحو يكشف بتغير أواخره أو ثبوتها عن المعاني التي تتضح بتركيب الألفاظ.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(*) الفرخان : هو علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان، القاضي كمال الدين ابو سعد، صاحب المستوفى في النحو، أكثر ابو حيان من النقل عنه، وسماه هكذا ابن مكتوم في تذكرته، بغية الوعاة، السيوطي، ٢/٢٠٦.

(٢) المستوفى فى النحو، الفرخان، ١/١١.

(٣) فيض نشر الانشراح، الفاسي، (٥٠-٥١).

والنحو عند ابن الناظم [1]: «العلم بأحكام مستنبطة من استقراء كلام العرب، أعني أحكام الكلم في ذواتها، أو فيما يعرض لها بالتركيب لتأدية أصل المعاني من الكيفية والتقديم والتأخير، ليحترز بذلك عن الخطأ في فهم معاني كلامهم وفي الحذر عليه».

وعندي أن قوله: «أحكام الكلم في ذواتها» يدخل الصرف في علم النحو وبهذا يكون التعريف غير مانع والفصل غير مميز.

وعرف أبو حيان الأندلسي النحو بقوله [2]: «علم مؤصّل بمقاييس كلام العرب المُعرِّفة أحكام أجزاء ائتلف منها» فهو علم يؤصل بمقاييس كلام العرب التي توصل إلى الهدف المراد باتباع المقاييس والضوابط التي بني عليها كلام العرب.

وعرّفه الشريف الجرجاني بقوله [3]: «النحو: علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرها»، فهذا تعريف بالحد التام ذُكر فيه الجنس القريب، وهو (العلم)، والفصل القريب وهو بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرها)، وذكره للقوانين يؤكد عملية القياس التي يقوم عليها النحو، فالقوانين قواعدثابتة يقاس عليها، ويعرف بها أحوال الكلمات حال تركيبها كحركات الإعراب والبناء احترازاً من الأحوال حال إفرادها، وهي: الإعلال والإبدال، وهذا ما يختص به الصرف، ولم يقتصر النحو على هذه الأحوال من الإعراب والبناء؛ لذا قال: (وغيرها) في حين قصرها الذين سبقوه على الإعراب والبناء.

(١) شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، (٢-٣).

(٢) تقريب المقرب، أبوحيان الأندلسي، ٤١.

(٣) التعريفات، الشريف الجرجاني، ٢٩٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كما ذكر الشريف الجرجاني تعريفاً أخر للنحو فقال [1]: «النحو علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال» فهذا تعريف ناقص قاصر، اقتصر فيه علم النحو على الأحوال التي تعترض الكلم من حيث الإعلال، والإعلال أحد الأحوال التي تعترض الكلمة حال إفرادها في علم الصرف.

كما ذكر تعريفاً ثالثاً قال فيه [2]: «علم بأصول يعرف بها صحة الكلام وفساده» فالتعريف هنا تعريف بالغرض، فقوله (علم بأصول) أي أن علم النحو علم بأصول ثابتة يعرف بها صحة الكلام وفساده، وهذا هو الغرض من النحو كما قال الرُماني [3]: «فالغرض من النحو تبيين صواب الكلام من خطئه على مذهب العرب بطريق القياس».

أما الكافيجي [4] فبيّن معنى النحو لغة مدركاً أهمية تعريف النحو قبل تفصيل أحكامه، فعلى القارىء لكتابه أن يتصور معنى النحو وتعريفه ليتسنى له فهم علم النحو وأحكامه، فقال في ذلك [5]: «اعلم أن الخائض في هذا الكتاب ينبغي أن يتصور النحو والغرض منه، قبل الشروع فيه».

(١) التعريفات،الشريف الجرجاني، ٢٩٥.

(٢) المرجع السابق، ٢٩٥.

(٣) الحدود، الرُماني، (٦٧-٦٨).

(٤) الكافيجي هومحمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي البرعمي، محيي الدين أبو عبدالله الكافيجي الحنفي، ولد سنة ٧٨٨ هـ اشتغل بالعلم أول ما بلغ لقي العلماء الأجلاء وأخذ عنه الفضلاء والأعيان، كان إماماً كبيراً في المعقولات كلها الكلام، وأصول اللغة، والنحو، والتصريف، والإعراب، والمعاني، والبيان، وغيرها وأكثرتأليفه مختصرات، وأجلها وأنفعها على الإطلاق شرح قواعد الإعراب، وشرح كلمتي الشهادة. بغية الوعاة، السيوطي، ١/(١١٧-١١٨).

(٥) شرح قواعد الإعرب، الكافيجي، ٦٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثم عرفه تعريفاً بالحد التام بقوله [1] : «النحو علم بأصول يُعرف بها أحوال أواخر الكلم من جهة الإعراب أو البناء».

فجاء في تعريفه بالجنس القريب وهو (العلم)، والفصل القريب وهو (يعرف بها أحوال أواخر الكلم من جهة الإعراب أو البناء).

وعرّفه الأبذي [*] بقوله [2] : «علم تعرف به أحوال أبنية كلام العربية إفراداً وتركيباً وبناءً». فتعريف الأبذي تعريف للصرف الذي تعرف به أحوال أبنية الكلمة إفراداً وتركيباً لا تعريف للنحو الذي تعرف به أحوال أواخر الكلمة من إعراب وبناء.

وحدّه الفاكهي [**] بقوله [3] : «علم بأصول يعرف بها أحوال الكلم إعراباً وبناء».

وهو تعريف بالحد التام مكون من الجنس القريب والفصل القريب.

(١) شرح قواعد الإعراب، الكافيجي، ٦٢

(*) الأبذي : هو أحمد بن محمد بن محمد بن عبدالرحمٰن علي بن أحمد الشهاب البجائي الأندى المغربي المالكي، نزيل الباسطية يعرف بالأبدي، اشتغل في بلاده، وقرأ في بجاية على أبي عبدالله محمد بن يحيى بن عبدالله البيوسقي البجائي الشفاء، وبعضه على أبي عبدالله بن محمد بن محمد بن محمد القماح الأندلسي، تقدم في العلوم سيما العربية، فلم يكن بعد شيخنا ابن خضر من يدانيه في إرشاد المبتدئين، وله فيها حدود نافعة، توفي سنة ٨٦٠ هـ. الضوء اللامع، السخاوي، ٢/١٨٠.

(٢) حدود الآجرومية، الأبدي، (ورقة ١٤أ)

(**) الفاكهي : هو عبدالله بن أحمد بن عبدالله بن أحمد بن علي الفاكهي المكي، جمال الدين، عالم بالعربية،من فقهاء الشافعية، مولده ووفاته بمكة، أقام بمصر مدة من كتبه، «الفواكه الجنية على قمعة الآجرومية»، و«حجب الندا إلى شرح قطر الندى»، وكلاهما في النحو، واستنبط حدوداً للنحو جمعها في كراسة ثم شرحها، وسماها «الحدود النحوية» في جزأين. الأعلام،الزركلي، ٤/٦٩.

(٣) الحدود النحوية، الفاكهي، (ورقة ١٤٦أ).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد بيّن الفاسي المغربي أن تعريف الأبذي السابق من أشهر تعريفات النحو عند النحاة المتأخرين فقال [1] «وأشهر تعاريف النحو بين المتأخرين قولهم النحو علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم العربية إعراباً وبناء»؛ لاحتواء على الجنس القريب. والفصل القريب الذي أخرج به باقي فروع اللغةالعربية كعلم اللغة الذي تحدث عن جوهر اللفظ ومادته، وعلم التصريف الذي يتحدث عن الاشتقاق أو هيئته وعلم البديع، وعلم الخط وغيرها من علوم العربية.[2]

والشكل التالي يبين أن العلم جنس وما تحته أنواع له ومنها علم النحو.

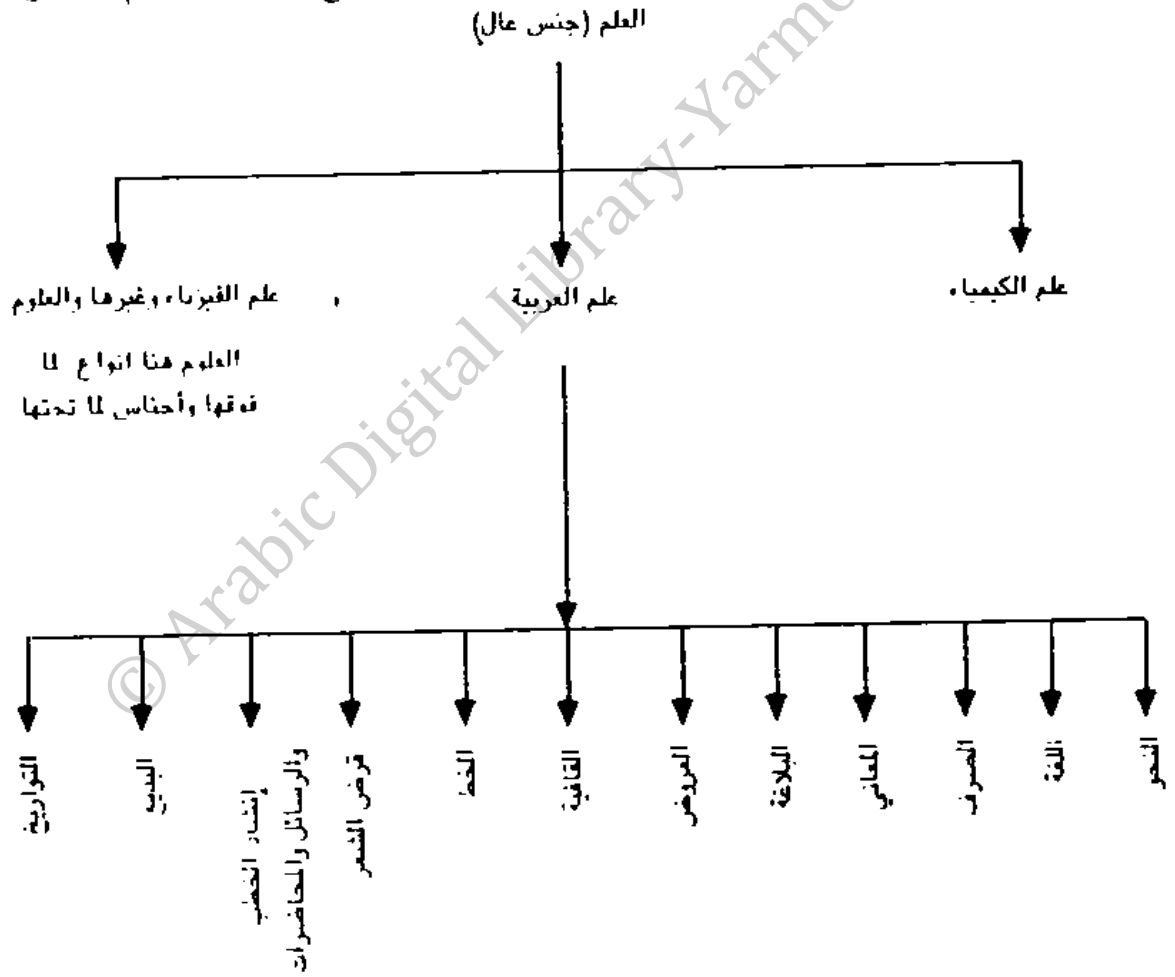

(١) فيض نشر الانشراح، ابن الطيب الفاسي المغربي، ٥٦

(٢) انظر المرجع السابق، (٥٦-٥٧).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تعريف الكلمة

أما الحد الثاني من الحدود النحوية الذي نريد تفصيل الحديث عنه فهو حد الكلمة.

ولقد اختلف النحويون في تعريف الكلمة فعرَّفوها بالحد والرسم، وهي بالحد التام عند الزمخشري[1] «اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع».

وهو تعريف ضم أجزاء الحد التام من جنس قريب وفصول مميزة، فقوله «اللفظة» في تعريف الكلمة جنس قريب لها، وقوله «الدالة على معنى مفرد بالوضع» هي فصول مميزة للكلمة.

وقد شرح الخوارزمي [*] حد الزمخشري فقال : [2] «أما اشتراط اللفظة فلئلا ينتقض الحدُّ بالإشارات الدالة على المعاني، كعَقْد الحساب بالأصابع، وأما اشتراطُ الدالة فلئلا يتنقضُ الحدُّ بالمهمل، وأما اشتراطُ المفرد، فلئلا ينتقض الحدُّ بالمركب من نحو المضاف إليه مع المضاف، والخبر مع المبتدأ، والفعل مع الفاعل، وأما اشتراطُ قوله «بالوضع»، فلئلا يتنقض الحدُّ بالحرْف».

والقارىء لشرح الخوارزمي السابق يجد أن قوله :«أما اشتراط اللفظ فلئلا ينتقض الحد بالإشارات الدالة على المعاني. كعَقْد الحساب بالأصابع» غير دقيق، لأن

(١) المفصل، الزمخشري، ٦.

(*) الخوارزمي هو القاسم بن الحسين بن محمد أبو محمد الخوارزمي النحوي، صدر الأفاضل وأوحد الدهر في علم العربية، برع في علم الأدب، وفاق في نظم الشعر ونثر الخطب، صنف التجمير في شرح المفصل، شرح سقط الزند، السر في الإعراب، شرح الأنذية. بغية الوعاة السيوطي، ٢/(٢٥٢، ٢٥٣)

(٢) شرح المفصل في صنعة الإعراب، الخوارزمي، ١/١٥٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اللفظة في حد الزمخشري جنس قريب للكلمة، احترز به عن النوع الثاني من أنواع الصوت وهو غير اللفظ؛ لأن هناك أصواتاً غير ملفوظ بها كالصوت الذي نسمعه من اصطدام جسمين أو قرع جرس ولم يحترز بها عن العقد والخط والنصبة والإشارة -كما يقول الخوارزمي - و الشكل التالي يوضح المقصود:

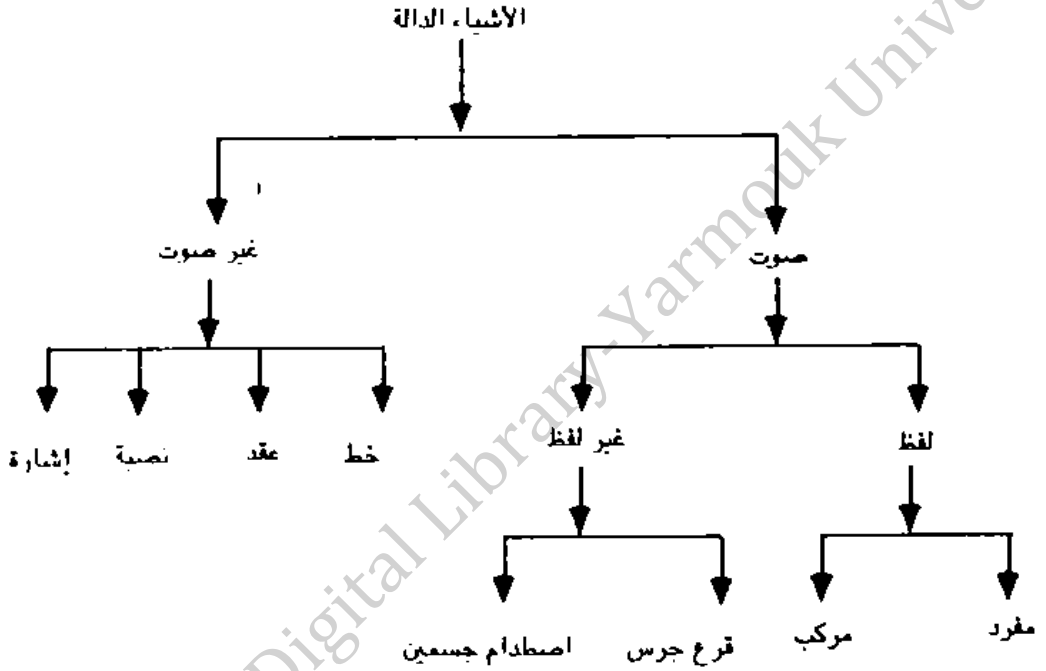

وأما قوله (مفرد) فاحتراز عن اللفظ المركب كالمضاف والمضاف إليه، والمبتدأ والخبر، ولكن الصواب يقتضي أن تكون كلمة «مفرد» احترازاً عن المعنى المركب الذي يتكون من تركيب الألفاظ بعضها مع بعض كالجمل المفيدة، المكونة من فعل وفاعل، ومبتدأ وخبر؛ لأن المفرد في الحد نعت للمعنى وليس نعتاً للفظ، أما المضاف والمضاف إليه فلفظ مفرد واحد لشدة امتزاجهما، لا يدل جزؤه على جزء معناه؛ لأن المفرد عندهم ما لا يدل جزؤه على جزء معناه.

وبعد أن شرح الخوارزمي حد الزمخشري قدم اعتراضات على الحد منها اعتراضه على كلمة «الوضع»، واعتراضاً أخر على التاء في كلمة «اللفظة» في الحد.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما الاعتراض الأول [1] فهو أن التعريف غير مفتقر لكلمة الوضع.

واعتراضه هذا غير دقيق؛ لأن كلمة «الوضع» هنا لازمة بعد ذكره المعنى؛ لأن هناك ألفاظاً قد تكون دالة على معنى بالفعل أو الطبع لا بالوضع.

أما الاعتراض الثاني، فيتضح في قوله [2] «وكذلك التاءُ في «اللفظة» غيرُ مفتقر إليها؛ لأن التاءَ للإفراد وقد حصلت الغُنية بقولك «مفرد»».

أما اعتراضه على التاء في كلمة «لفظة» فاعتراض قريب من الصواب؛ لأن فائدة التاء تكمن في أنَّ لفظة «مفرد» لكلمة «لفظ» وليست مصدراً للفعل «لَفَظَ» وهو «لفْظ»، والصحيح أن الجنس القريب للكلمة هو «اللفظ» مصدر «لفظ»، أما «لفظة» فمفرد ألفاظ.

وقد شرح ابن يعيش حد الزمخشري للكلمة مبيناً أجزاءه من جنس وفصول، وقد بينّ قبل الشرح أن تعريف الزمخشري للكلمة تعريف بالحد التام الذي يعرف الباحثون به الأشياء لبيان حقيقة الشيء وتميّزه عن غيره، فقال [3] «اعلم أنهم إذا أرادوا الدلالة على حقيقة شيء، وتمييزه من غيره تمييزاً ذاتياً، حدوه بحد يحصل لهم الغرض المطلوب وقد حد صاحب الكتاب (بقصد الزمخشري) الكلمة بما ذكر؛ وهذه طريقة الحدود أن يؤتى بالجنس القريب ثم يقرن به جميع الفصول ،فالجنس يدل على جوهر المحدود دلالة عامة، والقريب منه أدل على حقيقة المحدود؛ لأنه يتضمن ما فوقه من الذاتيات العامة والفصل يدل على جوهر المحدود دلالة خاصة».

(١) انظر شرح المفصل في صنعة الإعراب، الخوارزمي، ١/(١٥٥-١٥٦).

(٢) المرجع السابق، ١/١٥٦

(٣) شرح المفصل، ابن يعيش، ١/١٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بناء على ما ذكره ابن يعيش عن الحد فـ «اللفظة» في تعريف الزمخشري للكلمة [1] «جنس للكلمة» وذلك أنها تشتمل على المهمل والمستعمل، فالمهمل م يمكن ائتلافه من الحروف، ولم يضعه الواضع إزاء معنى نحو «صص» و«كق ونحوهما، فهذا وما كان مثله لا تسمى الواحدة منها كلمة؛ لأنه ليس شيئاً من وض الواضع، ويسمى لفظة؛ لأنه جماعة حروف ملفوظ بها هكذا قال سيبويه - رحما الله - فكل كلمة لفظة وليس كل لفظة كلمة، ولو قال : عوض اللفظة عرض أو صوت لصح ذلك ولكن اللفظة أقرب؛ لأنها تتضمنها والأشياء الدالة خمسة : الخط، والعقد والإشارة، والنصبة، واللفظ. فحد باللفظة؛ لأنها جوهر الكلمة دون غيرها مما ذكرنا أنه دال».

ولو وضعنا -كما ذكر- مكان الجنس القريب وهو «اللفظة» في تعريف الكلمة الجنس البعيد وهو الصوت أو العرض لأصبح التعريف تعريفاً بالحد الناقص المكون من الجنس البعيد والفصل القريب، لكن اللفظة أقرب من الصوت، فاللفظة جنس قريب، والصوت جنس بعيد، والصوت جنس قريب للفظ، أما اللفظ فجنس قريب للكلمة؛ ولهذا عرّف اللفظ بأنه [2] «الصوت المشتمل على بعض الحروف». والشكل التالي يوضح ذلك :

(١) شرح المفصل، ابن يعيش، ١/(١٨-١٩).

(٢) حدود الآجرومية، الأبذي،(ورقة ١أ).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

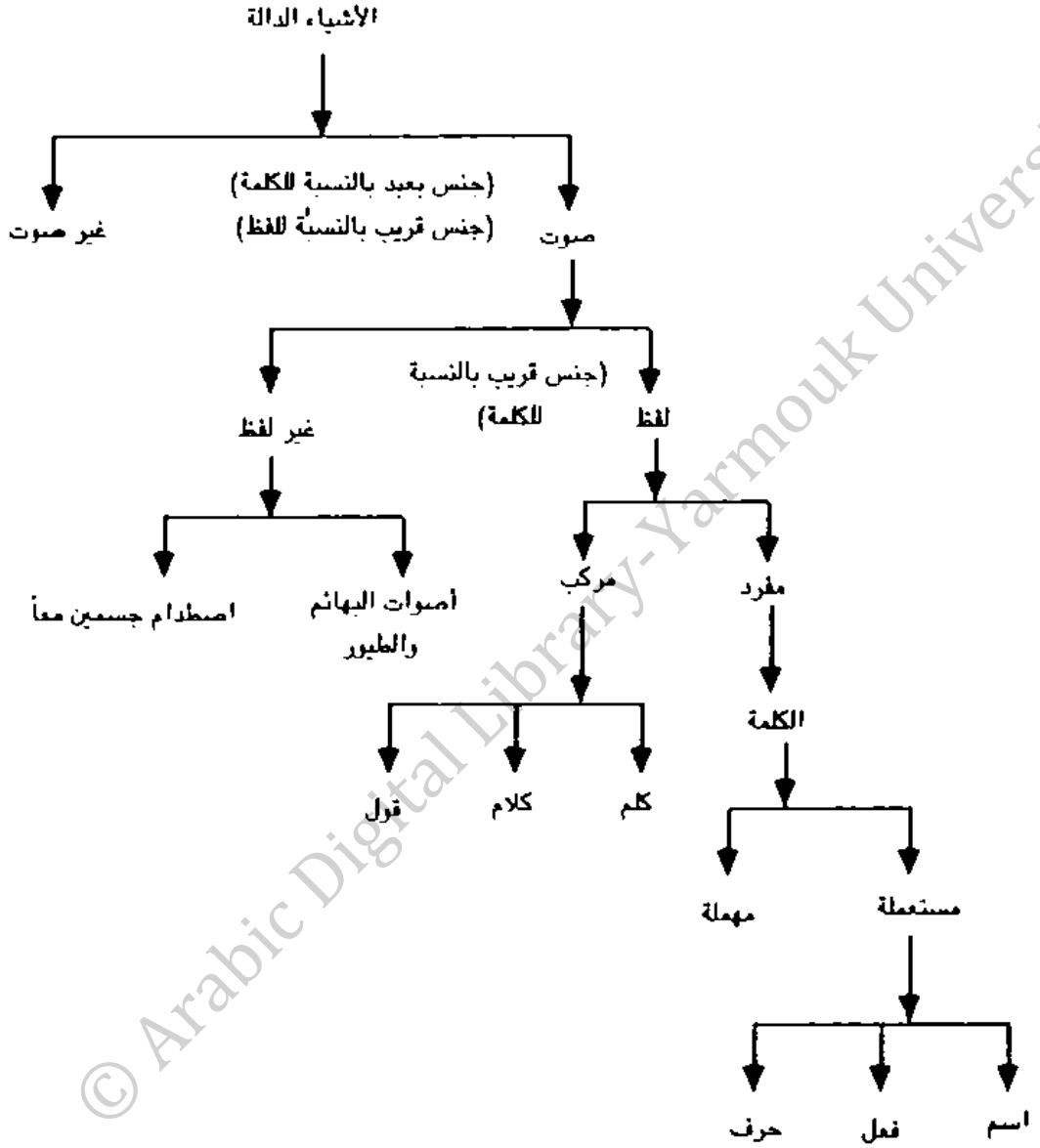

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولتمييز الكلمة (اللفظة المستعملة) عن نوعها الآخر، وهي (اللفظة المهملة) جاء ابن يعيش بالفصول المميّزة التي تميّز الكلمة عن (اللفظة المهملة) وأول هذه الفصول قوله[1]: « الدالة على معنى » ففصلها عن المهمل الذي لا يدل على معنى ». أما

(١) شرح المفصل، ابن يعيش، ١٩/١.

وهو من جهة النطق لفظة واحدة، وكلمتان إذ كان مركباً من الألف واللام الدالة على التعريف فهي كلمة؛ لأنها حرف معنى، والمعرف كلمة أخرى .... ومن ذلك : ضربا وضربوا ونحوهما، فإن كل واحد من ذلك لفظة، وفي الحكم كلمتان الفعل كلمة والألف والواو كلمة؛ لأنها تفيد المسند إليه، فلو سميت بضربا وضربوا كان كلمة واحدة؛ لأنك لو أفردت الألف والواو لم تدل على جزء من المسمى كما كانت قبل التسمية».

أما الفصل الثالث فقوله [1] :«بالوضع» احترز به من أمور : منها ما قد يدل بالطبع؛ وذلك أن من الألفاظ ما قد تكون دالّه على معنى بالطبع لا بالوضع ، وذلك كقول النائم : «أخ» فإنه يفهم منه استغراقه في النوم، وكذلك قوله عند السعال «أح» «أح» فإنه يفهم منه أذى الصدر، فهذه ألفاظ؛ لأنها مركبة من حروف ملفوظ بها، ولا يقال لها كلم؛ لأن دلالتها لم تكن بالتواضع والاصطلاح.

الأمر الثاني : الانفصال عما قد يغلط فيه العامة وتصحفه، وذلك أن اللفظة إذا صحفت فهم منها مصحفة معنى ما، فلا تسمى كلمة صناعية؛ لأن دلالتها على ذلك المعنى لم تكن بالتواضع، ومنها أن يحترز بذلك من التسمية بالجمل نحو : «برق نحره»، و«تأبط شراً». فإن هذه الأشياء جمل خبرية، وبعد التسمية بها كلم مفردة، ولا يدل جزء اللفظ منها على جزء من المعنى فكانت مفردة بالوضع».

وذكر فصل «الوضع» في تعريف الزمخشري بعد ذكر فصل «الدلالة» لازم؛ لأن الدلالة تستلزم الوضع لوجود ألفاظ دلّت على معنى بالطبع، أو ألفاظ مصحفة غلط بها العامة لا بالوضع.

وعرّف ابن الخشاب الكلمة بقوله [2] : «االلفظة المفردة، وإن شئت قلت الجزء

(١) المرجع السابق، ١٩/١.

(٢) المرتجل، ابن الخشاب، ٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعرّف ابن الخشاب الكلمة بقوله [1] : « اللفظة المفردة، وإن شئت قلت : الحر المفرد ».

فاللفظة في تعريفه جنس قريب للكلمة، وكلمة «مفردة» فصل ميّز الكلمة عر الألفاظ المركبة أو الجمل كالفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، إلا أنها لم تخرج الألفاظ التي سمي بها أشخاصاً كـ «برق نحره» و «تأبط شراً» بالرغم من كونها جمل مكونة من مسند ومسند إليه فهو فصل غير دقيق في تعريف الكلمة، وتعريف ابر الخشاب تعريف لا يشتمل على جميع الفصول التي تميّز الكلمة عن باقي أنوا اللفظة ولنقص الفصول دخل في حد الكلمة المهمل والمستعمل، وما وجد من الألفاظ بالوضع أو الطبع أو الفعل، وما كان مركب المعاني ومفردها.

أما قوله الجزء المفرد فتعريف غير دقيق؛ لأن الكلمة جزء للكلام المركب تطلق [2] «في أصل الوضع على الجزء الواحد من الكلم الثلاث».

وتابع ابن الدهان ابن الخشاب في تعريفه، ولا يختلف تعريف ابن الدهان عر تعريف ابن الخشاب إلا بتغيّر لفظة «المفردة» عند ابن الخشاب إلى «واحدة» فقال [3] «الكلمة : اللفظة الواحدة».

وعرّفها الخوارزمي بقوله [4] : «لفظٌ له دلالةٌ مفردةٌ» والقارىء المنعم النظر في تعريف الخوارزمي يجد أنه ابتعد عن الاعتراضات التي اعترض بها على حد الزمخشري منها اعتراضه على كلمة لفظة؛ لهذا قال الكلمة : «لفظ»، ولم يقل

(١) المرتجل، ابن الخشاب، ٥.

(٢) المرجع السابق، ٣١.

(٣) الفصول في العربية، ابن الدهان، ١

(٤) شرح المفصل في صنعة الإعراب، الخوارزمي، ١٥٦/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

«لفظة»، فقال في هذه المسألة [1] : «فإن سألت : اللفظ غير مأخوذ في حد الكلمة بدليل أنّ المنوي في ضَرَبَ يُسمّى كلمةً؛ لأنّه متى نويت فيه الفاعل كان كلاماً، والكلام هو المركب من كلمتين؟ أجبتُ (الخوارزمي): المراد باللفظ ما كان ملفوظاً به إما حقيقة وإما حكماً، وأنه ملفوظ به حكماً بدليل أنّ المنوي مما يجتزأ به فاعلاً كما بالملفوظ به حقيقة».

فاللفظ عند الخوارزمي ما كان ملفوظاً به حقيقة كالفاعل الظاهر في قولنا : جاء زيد، أو حكماً، كالفاعل المنوي (المستتر) في قولنا :«ضَرَبَ». وهذا هو الصواب؛ لأن اللفظ، هو الجنس المقابل لغير اللفظ كصوت الجرس.

أما اعتراضه الثاني وهو الاعتراض على لفظة «الوضع» فقد استغنى عنها في حده؛ لأنه غير مفتقر إليها في نظره؛ لأن قوله «له دلالةمفردة» يُخرج ما كان مهملاً كانحرافات العوام.

فتعريفه بهذا تعريف بالجنس القريب والفصل المميز، «فاللفظ» جنس قريب، و«له دلالة مفردة» فصل مميز للكلمة عن باقي أنواع اللفظ، ولو زاد فصل الوضع لكان أكثر دقة وشمولاً؛ لأن زيادة الفصول لا تعيب الحد بل تزيده دقة وشمولاً، وفصل الوضع مهم بعد دلالة المعنى؛ لأن هناك ألفاظاً وضعت بالطبع دالة على معنى وهي غير داخلة في حد الكلمة.

وعرّف ابن الحاجب «الكلمة» بقوله [2]:«لفظ وضع لمعنى مفرد».

وهو تعريف يقترب من تعريف الزمخشري، وقد شرحه الاستراباذي موضحاً أجزاءه، وأولها «اللفظ» وهو جنس قريب للكلمة. ويطلق على الشيء الملفوظ به سواء كان كلمة مكونة من حرف واحد كواو العطف، أو أكثر من حرف مهملة كانت

(١) شرح المفصل في صنعة الإعراب، الخوارزمي، ١/(١٥٦-١٥٧).

(٢) شرح الكافية، الاستراباذي، ١/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أو مستعملة، أو كان كلاماً مفيداً أو غير مفيد مهملاً أو مستعملاً، وما يلفظ به حكماً كالمنوي في «اضرب» أو «زيدٌ ضرب».

وقد اعترض الاستراباذي على كلمة (وضع) في حد الكلمة مع وجود قوله «لمعنى مفرد» فقال[1]: «والمقصود من قولهم وضع اللفظ : جعله أولاً لمعنى من المعاني مع قصد أن يصير متواطئاً عليه بين قوم فلا يقال - إذ استعملت اللفظ بعد وضعه في المعنى الأول - أنك واضعه إذ ليس جعلاً أولا بل لو جعلت اللفظ الموضوع لمعنى آخر مع قصد التواطؤ قيل: إنك واضعه، كما إذا سميت بـ «زيد» رجلاً، ولا يقال لكل لفظة بدرت من شخص لمعنى إنها موضوعة له من دون اقتران قصد التواطؤ بها، ومحرفات العوام -على هذا- ليست ألفاظاً موضوعة لعدم قصد المحرف الأول إلى التواطؤ ، وعلى ما فسّرنا الوضع لم يكن محتاجاً إلى قوله : «لمعنى»؛ لأن الوضع لا يكون إلا لمعنى إلا أن يفسر الوضع بصوغ اللفظ مهملاً كان أولا ومع قصد التواطؤ أولا فيحتاج إلى قوله : «لمعنى» لكن ذلك على خلاف المشهور من اصطلاحهم». فالوضع إذاً عند الاستراباذي تواطؤ أو تواضع أواتفاق قوم على استخدام لفظة معيّنة ذات معنى معين.

أما الاعتراض الثاني فهو على قول ابن الحاجب (لمعنى مفرد) في تعريفه للكلمة، ويعنى به[2]«المعنى الذي لا يدل جزء لفظه على جزئه سواء كان لذلك المعنى جزء نحو معنى «ضرب» الدال على المصدر والزمان، أو لا جزء له كمعنى «ضرب» و«نصر» فالمعنى المركب على هذا الذي يدل جزء لفظه على جزئه نحو «ضرب زيد وعبد الله» إذا لم يكونا علمين، وأما مع العلمية فمعناهما مفرد وكذا لفظهما ؛ لأن اللفظ المفرد لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه وهما كذلك، واللفظ المركب الذي يدل

(١) شرح الكافية، الاستراباذي، ١/٣.

(٢) المرجع السابق، ١/(٣-٤).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جزؤه على جزء معناه، ولا ينبغي أن يخترع في الحدود ألفاظاً بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها؛ لأن الحد للتبيين وليس له أن يقول : إني أردت بالمعنى المفرد؛ المعنى الذي لا تركيب فيه؛ لأن جميع الأفعال إذن يخرج عن حد الكلمة».

وقد جاء ابن الحاجب بقوله «لمعنى»؛ لأن الوضع عنده صياغة اللفظ دون أن يكون له معنى من المعاني، وهذا كما ذكر الاستراباذي خلاف الجمهور، أما قول «مفرد» فيعني ما كان ضد المركب وقد أوردنا تفسيره عند ابن يعيش - وهو أفضل تفسير- وقد تابعه فيه الاستراباذي.

أما المركب فكلمتان فصاعداً أسندت إحداهما إلى الأخرى إسناداً يفيد المخاطب ما لم يكن عنده في ظن المتكلم، أو ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه، وليس المقصود المعنى المركب كقولك : الضرب، مصدر يدل معناه على الحدث والزمان، فإن كان بهذا المعنى فهذا يعني إخراج كثير من الكلمات من حد الكلمة كالأفعال والمصادر، وهذا غير صحيح.

وقد أورد الاستراباذي اعتراضاً أيضاً على كلمة «لفظ» في تعريف ابن الحاجب فقال : [1] «فإن قيل كان ينبغي أن يقول لفظة ليخرج عنه الكلمتان إذ هما لفظتان وكذا الكلمات»

وقد رد على اعتراضه بقوله : [2] «قلت لا يخرج مثل ذلك بتاء الوحدة ؛ لأن مثل قولك : قالا وقالوا كأرطى وبرقع لفظة واحدة، وكذا كل ما يتلفظ به مرة واحدة مع أن كلً واحد من الأولين كلمتان بخلاف الثانيين»، والدليل على ذلك أيضاً استخدام الاستراباذي لكلمة (لفظ) في حده للكلمة.

(١) شرح الكافية، الاستراباذي، ١/٥.

(٢) المرجع السابق، ١/٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد لحظنا سابقاً أن ابن الحاجب اعترض على كلمة «اللفظة» في تعريف الزمخشري للكلمة والأولى عنده أن يقول الكلمة : «لفظ»

وبالرغم من الاعتراضات التي وجهها الاستراباذي على حد ابن الحاجب للكلمة إلا أنه يبقى تعريفاً بالحد التام، جاء فيه بالجنس القريب وهو «اللفظ» واحترز به عن [1] «نحو الخط والعقد والنصبة والإشارة فإنها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد وليست بكلمات ويجوز الاحتراز بالجنس أيضاً إذا كان أخص من الفعل بوجه وهو ههنا كذا؛ لأن الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظاً وقد لا يكون»، وقد رُدّ هذا القول سابقاً.

وبالفصول المميزة التي احترزبها عن أنواع اللفظ الأخرى وهي : أولاً «الوضع» واحترز به عن [2] «لفظ دالّ على معنى مفرد بالطبع لا بالوضع كأحّ الدال على السعال، ونحو ذلك، وعن المحرّف وعن المهمل؛ لأنه دالٌ أيضاً على معنى كحيوة المتكلم به، ولكن عقلاً لا وضعاً، وبقوله لمعنى عما صيغ لا لمعنى كالمهملات كلعم ونحوه من الهذيانات».

أما الفصل الثاني وهو «المفرد» فاحترز به عن[3] «لفظ وضع للمعنى المركب نحو : عبد الله، وضرب زيد غير علمين».

وعرّف ابن الناظم «الكلمة»بقوله[4] : «لفظ بالقوة أو لفظ بالفعل مستقل دالٌ بجملته على معنى مفرد بالوضع».

ثم فصل في أجزاء الحد فقال[5] «اللفظ مخرج للخط والعقد والإشارة والنصب» وهذا قول غير صحيح؛ لأن الخط والقعد والإشارة والنصب أنواع لغير

(١) شرح الكافية، الاستراباذي، ٤/١.

(٢) المرجع السابق، ٤/١.

(٣) المرجع السابق، ٤/١.

(٤) شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم،٢.

(٥) المرجع السابق، ٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصوت، وقوله اللفظ مخرج لغير اللفظ، وهي أصوات الأجرام (الأشياء) وأصوات البهائم وغيرها

أما قوله «بالقوة» فـ[1] «مدخل للضمير في نحو : افعل وتفعل، ولفظ بـ «الفعل» مدخل لنحو زيد . في قام زيد، و«مستقل» مخرج للأبعاض الدالة على معنى كألف المفاعلة وحروف المضارعة، ودال معمّم لما دلالتهُ ثابتة كرجل ولما دلالته زائلة كأحد جزئي امرئ القيس ؛ لأنه كلمة ولذلك أعرب بإعرابين كل على حدة».

أما قوله بجملته[2] «مخرج للمركب كغلام زيد فإنه دال بجزئيه على جزئي معناه وبالوضع مخرج للمهمل، ولما دلالته عقلية كدلالة اللفظ على حال اللافظ به».

أما أبو حيان الأندلسي فقد عرّف الكلمة بقوله[3] : « قول موضوع لمعنى مفرد».

والقول في حده هو [4]«جنس يشمل ثلاثة أمور : الأقوال المفردة كـ«رجل» ، والمركبة والمفيدة كـ«قام زيد» ، وغير المفيدة كـ«غلام زيد»» وخرج بهذا الجنس [5] «الخط والإشارة وغيرهما، مما ليس بلفظ أصلاً ، وخرج أيضاً اللفظ الذي ليس بمستعمل كـ«ديز»».وهو جنس لا يخرج بذكره الإشارة والخط والنصب وغيرها.

أما فصله فهو «موضوع لمعنى مفرد»،[6] «مخرج للمركبات كـ«غلام زيد» وليس بقوله «موضوع لمعنى وحده فصلاً كما قد يتوهم من لا نظر له، لأن ذلك يقتضي أنّ القول أعم من الموضوع للمعنى وغيره ، وأنه احترز عن غير

(١) شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، (٢ ٤).

(٢) المرجع السابق، ٤.

(٣) شرح اللحمة البدرية، ابن هشام، ١/ ٢٠.

(٤) المرجع السابق، ١/٢٠٦.

(٥) المرجع السابق، ١/(٢٠٦ - ٢٠٧).

(٦) المرجع السابق، ١/٢٠٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الموضوع ... وأشد من هذا فساداً من يتوهم أن قوله «موضوع» وحده فصل و«لمعنى» فصل ثانٍ».

ويفسد ذلك ؛ لأن [1] «الوضع لا يكون إلا لمعنى ونلخص أنه لا فائدة لقوله : «موضوع لمعنى» لأن ذلك مستفاد من الجنس - فلو قال : الكلمة قول مفرد، لكان أولى من وجهين، أحدهما : أنه أخصر مع تحصيله للمعنى المقصود.

والثاني : أنه لا يوهم غير الواقع، فإن كلامه ربما أوهم أمرين باطلين : أحدهما : أنّ القول غير موضوع، والثاني : أن المركب معناه بالوضع، وإنما هذا شأن المفردات التي يتولى بيانها اللغوي ، فأما المركبات فدلالتها على معناه التركيبي دلالة عقلية لا وضعية، فإن من عرف مسمى زيد، وعرف مسمى قائم، ويسمع : (زيد قائم) بإعرابه المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام، وهو نسبة القيام إلى زيد».

وقد يعترض على الحد بأنه غير منعكس؛ لأن [2] الضمائر المستترة في قولك «اذهب» و«انطلق» كلمات مع أنها ليست أقوال؛ لأن القول لفظ مستعمل، وهي ليست بألفاظ؛ لأن اللفظ صوت مسموع، وهي ليست بأصوات مسموعة، وهذا قول تنقصه الدقة ؛ لأن الألفاظ تقسم إلى قسمين : لفظ بالفعل ولفظ بالقوة، وهي من النوع الثاني مستحضرة عند النطق بأفعالها؛ لذا سميتْ أفعالاً ، وقد أُطلق القول على ما في النفس كما في قوله تعالى [3] : **(أسِرُّوا قَوْلَكُم)** وإن لم يقترن به قرينة لفظية، فكيف لا نطلق على الضمائر المستترة في «اذهب» قولاً وهي أجدر بالثبوت لوجود قرائن تدل عليها.

(١) انظر شرح اللمحة البدرية، ابن هشام، ١/(٢٠٧ - ٢٠٨).

(٢) انظر المرجع السابق، ١/(٢٠٨ - ٢١٠).

(٣) الملك، ٦٧/١٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد أجاب عن الأول بقوله [1]: « إنه وإن كان مجازاً لغوياً لكنه حقيقة عرفيّة فيدعى أنه في الاصطلاح النحوي موضوع للمسموع أو ما في قوة المسموع.

وعن الثاني: إن الألفاظ إنما تطلق بحسب معانيها في اصطلاح أهل ذلك الفن. والقول في الاصطلاح لا يطلق على ما في النفس فلا اشتراك البتة باعتبار الاصطلاح».

كما عرّفها ابن مالك بقوله [2]: «لفظٌ مستقلٌ، دالٌ بالوضع تحقيقاً أو تقديراً أو منوياً معه كذلك وهي: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ».

وهو تعريف بالحد التام، كالتعريف السابق إلا أنه يختلف باشتماله على فصلين جديدين لم يذكرا سابقاً وهما قوله: «مستقل» و«تحقيقاً أو تقديراً أو منوياً معه كذلك». وقد شرحه ابن عقيل مبيناً أجزاءه من جنس وفصول، فاللفظ عنده [3] «جنسٌ مخرجٌ للخط ونحوه، وهو أولى من «لفظة» لوقوعه على كلٍ ملفوظٍ به، حرفاً كان أو أكثر».

فاللفظ - كما يقول - جنس لكنه لا يخرج الخط، والنصبة، والعقد فهي أنواع لغير الصوت تدل على معانٍ لكنها غير ملفوظ بها بل يخرج الكلمة من النوع الثاني من أنواع الصوت وهو غير اللفظ، والشكل التالي يوضح ذلك.

(١) شرح اللمحة البدرية، ابن هشام، ١/(٢٠٩ - ٢١٠).

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، ٣.

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، ١/٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

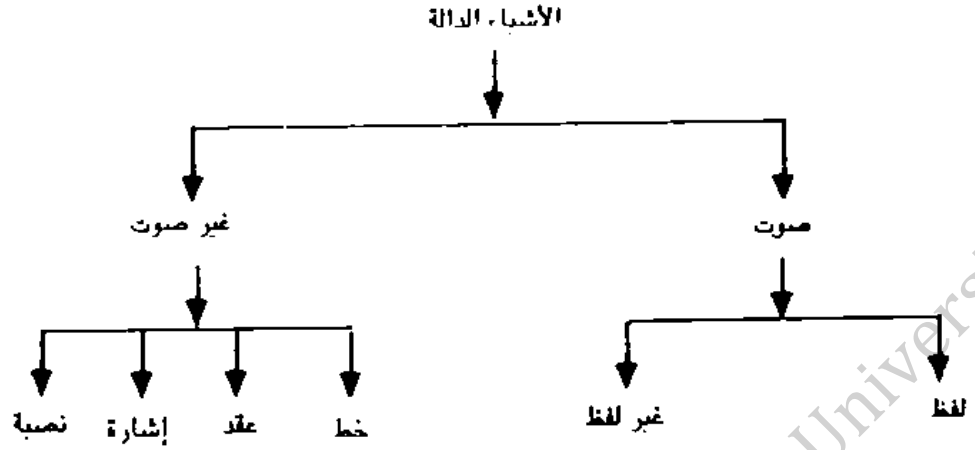

واللفظ أولى عنده من اللفظة؛ لأن اللفظ يطلق على كل ما يلفظ به حرفاً كان أو أكثر، ولو قلنا لفظة لخرجت من حد الكلمة الجمل المسمى بها كـ (تأبط شراً) ولدخلت كلمة (ضربوا)، وهي في الحقيقة لفظتان هما ضرب، والواو، وكلمة قم المنوي فيها ضمير مستتر.

فـ «ضربوا» و«قم» جمل مكونة من لفظتين أو كلمتين، وإن جاءتا في صورة الكلمة الواحدة

أما مستقل ففصل أخرج [1] «ما هو بعض اسم كياء النسب نحو : زيديّ، أو بعض فعل كألف ضارب، فكل من الياء والألف لفظ دالٌ بالوضع وليس كلمةً لعدم استقلاله؛ لأنه جزء كلمة».

أما دال بالوضع ففصل ثانٍ أخرج به [2] «المهمل كديز ورفعج ، مقلوب زيد وجعفر، فإنه يدل على صوت الناطق به دلالة عقلية لا وضعية (تحقيقاً أو تقديراً) كامرىء القيس، فمجموعه كلمةٌ واحدةٌ تحقيقاً؛ لأن المسمى به لا يُدْرك إلا بالجزءين، وهو كلمتان تقديراً؛ لأنه مركبٌ من مضاف ومضاف إليه، فتصدُق الكلمةُ على المجموع حقيقةً».

(١) المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، ٤/١.

(٢) المرجع السابق، ٤/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما قوله «منوي كذلك» ففصل ثالث منوي [1] «أو غير لفظٍ منويٌ مع اللفظ، وأشار بقوله : «كذلك» إلى الدلالة والاستقلال المذكورين أولاً، وذلك بالفاعلِ المستكن في (افْعَلْ) أي أنت، فإنه مستقلٌ دالٌ بالوضع، وهو لفظ لكنه منويٌ مع اللفظ، واحترز «بكذلك» من الإعراب المقدّرفي «عصا» ونحوه فإنه منويٌ مع اللفظ، ولكنه ليس كذلك، أي ليس بمستقبلٌ دالٌ بالوضع، فلا يكون كلمة، بخلاف الفاعل المستكن في «افعل»».

ولم يعرّف ابن مالك الكلمة في موضع آخر من كتبه، واستغنى عن تعريفها ببيان أقسامها، فقال [2] : «الكلمات ثلاث : اسم وفعل وحرف .نسبة الكلمات من الكلام نسبة حروف الهجاء من الخط، فكما أن معلم الخط يبتدىء بتبيين عدد الحروف وأسمائها وتمييز بعضها عن بعض، كذلك معلم الكلام يبتدىء بتبيين عدد الكلمات وأسمائها وتمييز بعضها من بعض، ويستغني لشهرة معنى الكلام والخط عن تحديدها، ويستغني أيضاً عن دليل حصر الكلمات كما استغنى عن دليل حصْرِ الحروف» والتقسيم نوع من أنواع التعريف التوضيحي المستخدم لتعليم المبتدىء كما ذكر.

وعرف الاسفراييني الكلمة فقال [3] : «اللفظ الموضوع لمعنى مفرد» وهو تعريف بالحد التام ويطابق بعض التعريفات السابقة في الجنس والفصول.

وعرّفها الاستراباذي دافعاً عن تعريفه كل الاعتراضات التي اعترض بها على حد ابن الحاجب للكلمة، فقال : [4] «ولو قال الكلمة لفظ مفرد موضوع، سلم من هذا ولم يرد عليه أيضاً الاعتراض بأن المركبات بموضوعه علىٰ ما يجيء»

(١) المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، ١/(٤-٥).

(٢) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، ٩٦.

(٣) لباب الإعراب، الاسفراييني، ١٢٤.

(٤) شرح الكافية، الاستراباذي، ١/٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وجاء ابن هشام الأنصاري بعد ذلك فعرّفها بقوله [1] : «قول مفرد» فجعل القول جنساً للكلمة، وقد وافقه في هذا المرادي [*] حيث يقول [2] : «تصدير الكلمة بالقول أولى من تصديره باللفظ؛ لأنه (أي القول) أخص، إذ لا يقع على المهمل بخلاف اللفظ فإنه يقع على المستعمل والمهمل».

وقد ذكر ابن هشام القول باعتباره جنساً للكلمة، لأن اللفظ عند ابن هشام[3] «جنس بعيد؛ لانطلاقه على المهمل والمستعمل ... والقول جنس قريب ؛ لاختصاصه بالمستعمل، واستعماله الأجناس البعيدة في الحدود معيب عند أهل النظر»، وهذا غير صحيح ؛ لأن القول نوع من أنواع اللفظ؛ ولهذا فالاحتراز به عن الخط والإشارة غير دقيق أيضاً. هذا إضافة إلى أنه قصر القول على اللفظ المستعمل، والكلمة قسمان : لفظ مستعمل وآخر مهمل، والجنس ينبغي أن يطلق على جميع الأنواع، فالقول ينبغي أن يطلق على اللفظ المهمل والمستعمل كـ (زيد) و(ديز) فكيف يقصر إذاً على اللفظ المستعمل وهو الشيء المقول مهملاً كان أو مستعملاً.

ولتجنب الاعتراضات التي وجهها ابن هشام على حد الكلمة عرّفها بقوله [4] «قول مفرد» وهو تعريف مختصر - كما ذكر سابقاً - في حين أن التعريفات السابقة أكثر فصولاً، وكثرة الفصول لا تعيب الحد بل تزيده وضوحاً وتماماً.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ١١

(*) المرادي : هو الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي، المعروف بابن أم قاسم، وهي جدته أم أبيه، واسمها زهراء، أخذ العربية، عن أبي عبد الله الطنجي والسراج الدمنهوري، وله شرح التسهيل، وشرح المفصل، وشرح الألفية، والجنى الداني في حروف المعاني. توفي سنة ٧٤٩هـ. بغية الوعاة، السيوطي، ٥١٧/١

(٢) توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ١٦/١.

(٣) قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ١٥.

(٤) المرجع السابق، ١٥.

وعرّفهما ابن عقيل[1] والشريف الجرجاني[2] بالحد التام أيضاً فقالا : «اللفظ الموضوع لمعنى مفرد».

كما عرّفها الأبذي أيضاً بحد يظهر فيه أثر المنطق فقال [3] : حد الكلمة : «لفظ دلّ بالقوة أو بالفعل على معنى مفرد».

أما السيوطي فقد ذكر في باب الألفاظ بأن [4] «ما خرج من الفم إن لم يشتمل على حرف فصوت، وإن اشتمل على حرف ولم يفد معنى فلفظ، وإن أفاد معنى فقول، فإن كان مفرداً فكلمة».

لهذا فالكلمة عنده قول مفرد، وقد اختار السيوطي تعريفاً للكلمة يطابق هذا القول فقال : [5] «وقد اختلفتْ عباراتهم في حد الكلمة اصطلاحاً، وأحسنُ حدودها : «قولٌ مُفردٌ ومستقلٌ، أو منويٌّ معه»».

وقد جعل القول جنساً خاصاً للكلمة، وذكره أولى عنده من ذكر اللفظ في حد الكلمة لقوله [6] : «وما قيل من أنّ ذكر «اللفظ» أولى، لإطلاق القول على غيره، كالرأي - ممنوع لعدم تبادره إلى الأذهان، إذ هو مجاز» وخرج بالقول؛ لأنه جنس خاص نميزه من الدوال كالخط والإشارة، وهذا الاحتراز بالقول عن الدوال الأخرى كالخط والإشارة غير دقيق - كما أوردنا سابقاً - لأن القول ليس بجنس للكلمة بل هو نوع كالكلمة من أنواع اللفظ.

(١) شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ١٥/١.

(٢) انظر التعريفات، الشريف الجرجاني، ٢٣٦

(٣) حدود الآجرومية، الأبذي، (ورقة ١٤).

(٤) الأشباه والنظائر، السيوطي، ٢/٢.

(٥) همع الهوامع، السيوطي، ٤/١.

(٦) المرجع السابق، ٥/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما «المفرد» و«المستقل» و «منوي معه «ففصول مميزة للكلمة عن غيرها، فالمفرد فصل احترز به عن المركب، وجعل المفرد صفة للقول وليس للمعنى.

والمستقل فصل خرجت به أبعاض الكلمات الدّالة على معنى، كحروف المضارعة و ياء النسب، وتاء التأنيث، وألف ضارب، فليست بكلمات لعدم استقلالها.

ولم يذكر هذا الفصل من قبل إلا ابن مالك، وسوف يذكره الفاكهي فيما بعد، وقد أسقطه غيرهم، ويلحظ القارئ إسقاطه من خلال قراءته للحدود المذكورة سابقاً؛ لأنّ الكلمات التي دخلت عليها ياء النسب وحروف المضارعة وتاء التأنيث قد صارت مع هذه الحروف كالكلمة الواحدة لشدة امتزاجها.

وعرّف الأشموني الكلمة بقوله [1]: «الكلمة قول مفرد».

أما الفاكهي فقد قال في تعريفه للكلمة هي [2]: «قول مفرد مستقل» وقد جعل القول جنساً للكلمة؛ لأن القول عنده [3] «اللفظ الموضوع لمعنى». وعندما ذكر «القول» في حدّه للكلمة استغنى عن فصل (موضوع لمعنى) الذي ذكره النحاة في تعريفاتهم للكلمة.

أما الفصل الثاني وهو «مستقل» فلم يذكره من قبل إلا ابن مالك والسيوطي، والمقصود منه في الحد إخراج ما كان جزءاً للكلمة كـ «ياء» النسب، و«ألف» الفاعل فهي حروف دالّة على معنى بالوضع إن اتصلت بالكلمة، وهذا فصل لا ضرورة لوجوده؛ لأن ياء النسب وألف الفاعل حروف مباني لا حروف معاني، وإن اتصلت بالكلمة لا تفصل عنها، وتصبح من بنيتها، وتدل بمجموعها على معنى معين.

(١) شرح الاشموني، الأشموني، ١/١٠.

(٢) الحدود النحوية، الفاكهي، (ورقة ٤٦ب).

(٣) المرجع السابق، (ورقة ٤٦ب).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبعد هذا العرض لتعريف الكلمة نجد أنُ أفضل تعريف لها هو : لفظ مفرد مستعمل دال على معنى بالوضع، فاللفظ جنس قريب للكلمة، ومستعمل ودال على معنى مفرد بالوضع، فصول مميزة للكلمة، فكلمة «لفظ» احترز بها عن النوع الثاني الذي هو صوت، ولكنه غير ملفوظ به كصوت البهائم والطيور، واصطدام الأجسام بعضها ببعض، وكلمة «مفرد» تمييزه عن المركب، ومستعمل احترازاً عن الكلمات المهملة كديز، ودال على معنى احترازاً عن الكلمات التي لا تدل على معنى كالمهمل والهذيان، وكلام النائم، وتصحيف العوام، ومفرد احترازاً عن المعاني المركبة، وبالوضع احترازاً عما وضع بالفعل أو الطبع، كقولك - أح أح عند السعال، وتصحيف العوام.وقد نعرّفها بقولنا : لفظ مفرد مستعمل موضوع، دون قولنا دال على معنى؛ لأن الوضع يتضمن المعنى.

وقد نعرّفها أيضاً بالحد الناقص؛ أي بالجنس البعيد والفصول القريبة، فنقول الكلمة - صوت دال على معنى مفرد بالوضع، أو صوت مفرد مستعمل موضوع فالصوت جنس بعيد بمرتبة واحدة، ومفرد مستعمل موضوع، أو دال على معنى مفرد بالوضع فصول قريبة، والشكل التالي يوضح لنا موقع الكلمة، وأجناسها القريبة والبعيدة.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

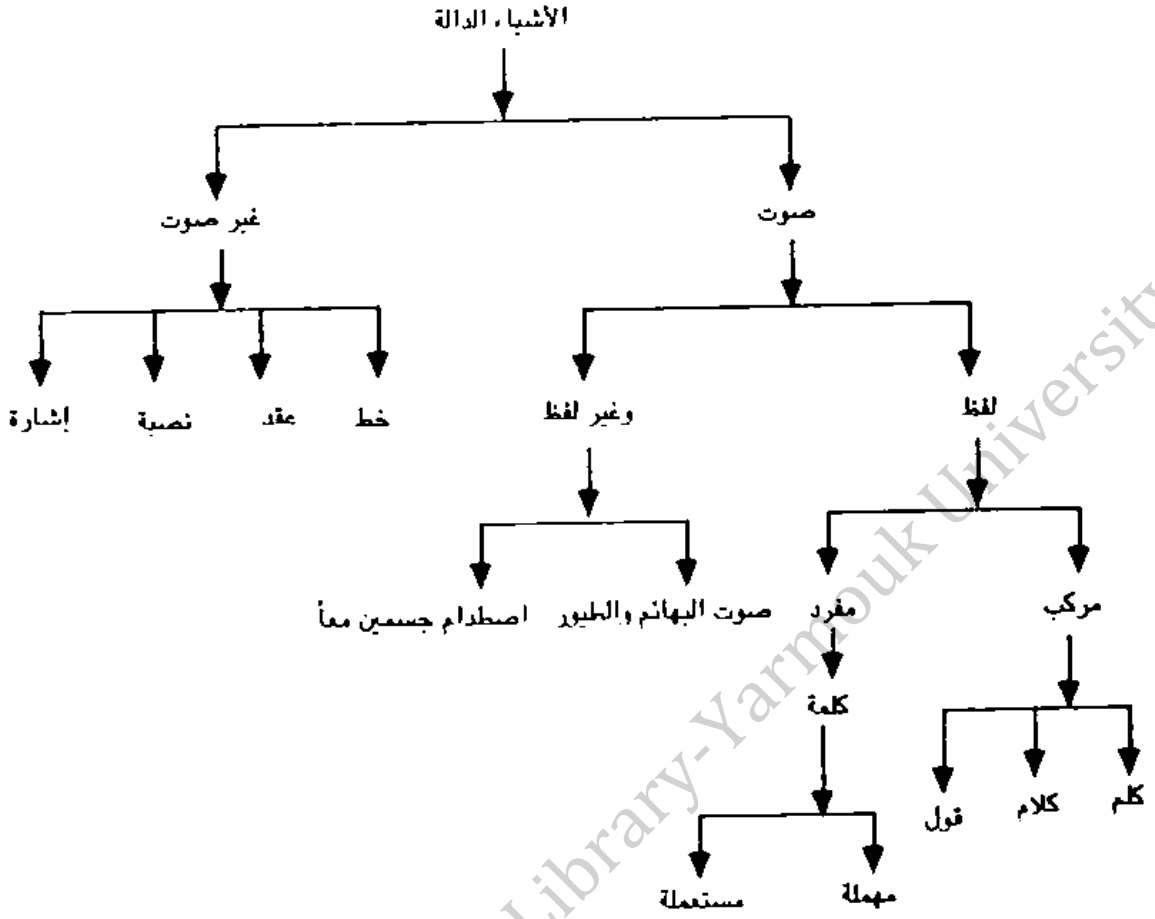

تعريفات الاسم

لقد عرّف النحاة الاسم تعريفات مختلفة تنيف على سبعين حداً، [1] بعضها أوليٌ كالتعريف بالعلامة، أو بالمثال، وبعضها الآخر تعريفات ثانوية مميزة ، كالتعريف بالحد بنوعيه التام والناقص، وبالرسم - أيضاً -بنوعيه : التام والناقص.

وأول من وصف الاسم علي بن أبي طالب بقوله [2] : «الاسم ما أنبأ عن المسمى». فالاسم الذي يدل على المسمى عنده، فزيد، يدل على الرجل المسمى بزيد.

---

(١) انظر أسرار العربية، ابن الأنباري، (٩-١٠).

(٢) الأشباه والنظائر، السيوطي، ٧/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعرّفه سيبويه بقوله [1] : «الاسم : رجلٌ وفرسٌ، وحائط» وقد أنكر بعضهم أن يكون تعريف سيبويه للاسم حداً، وهذا قول صحيح، ولكننا لا ننكر أنه تعريف بسيط، يعرف السامع بالاعتماد عليه أن الاسم يطلق على الأشياء المادية كرجل و فرس ، وهذا يعني أن سيبويه قصر تعريفه على الأشياء المادية، ولم يذكر مثالاً للمعنوية، وهي أسماء أيضاً كالحب والكراهية والغضب، وغيرها.

وقد جعل الزجاجي تعريف سيبويه تمثيلاً فقال [2] : «وأما سيبويه فلم يحد الاسم حداً يفصله عن غيره، ولكن مثّله، فقال :«والاسم : رجل وفرس»، فقال أصحابه ترك تحديده ظناً منه أنه غير مشكل، وحد الفعل؛ لأنه عنده أصعب من الاسم».

وقد علل بعض النحاة سبب عدم تحديد سيبويه للاسم، وتحديده للفعل والحرف. ومنهم ابن الشجري الذي قال [3] : «إن سيبويه حد الفعل ولم يحد الاسم لما يعتور حد الاسم من الطعن، وعوّل على أنه إذا كان الفعل محدداً، والحرف محصوراً معدوداً فما فارقهما فهو اسم».

كما بيّن السهيلي سبب عدم تحديد سيبويه للاسم وتحديده للفعل والحرف بسبب أخر فقال [4] : «إن الاسم وقع في عبارة النحويين على ما هو في كلام العرب، فلم يحتج إلى تبيينه بحد ولا رسم، وأما الفعل والحرف فعبارتان (كذا) مصطلح عليهما عند النحويين؛ لأن الفعل عند العرب هو الحدث، وعند النحويين هو اللفظ الدال على الحدث والزمان ...و جميع ألفاظ النحويين ينقسم (كذا) إلى قسمين : منها ما تواضعوا واصطلحوا عليه، ولا يعبر العرب به إلا عن معنى آخر، نحو «الظرف»

(١) الكتاب، سيبويه، ١/١٢

(٢) الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، ٤٩.

(٣) الأمالي الشجرية، ابن الشجري، ١/(٢٩٢ - ٢٩٣).

(٤) نتائج الفكر، السهيلي، ٦٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و«الحرف» فهذا لابد من تبينه للمبتدئ، بالحد والرسم، ومنها ما هو أصل موضوعه في كلام العرب نحو «الاسم» و«الفاعل»، و«المفعول به» فهذا لا إشكال فيه على ناظر في صناعة النحو، والله أعلم».

وعندي أنّ تعليل النحاة لعدم تحديد الفعل والحرف عند سيبويه غير دقيق؛ لأن سيبويه لم يحد الكلام والكلم والكلمة والظرف والحرف وغيرها من المفردات النحوية الأخرى التي قد تكون مصطلحاً عليها ،إلى جانب ذلك فإن التعريفات الثانوية الحقيقية قد بدأت في نهاية القرن الثالث وبداية الرابع الهجريين، أما تعريفات القرن الثاني والثالث الهجريين فتعريفات أولية بسيطة، بالمثال والعلامة وغيرهما، لهذا جاء تعريف سيبويه للاسم بالمثال.

ونسب إلى سيبويه أنه عرّف الاسم بقوله [1] : «هو المحدَّث عنه» وهو تعريف باطل بـ «كيف»؛ لأنها اسم لا يجوز أن يحدَّث عنهما

ونسب إليه أيضاً أنه قال [2] : «الاسم «ما صلَحَ أن يكون فاعلاً»، وأن الاسم [3] «ما صلَحَ له الفعل» فهذه أوصاف للاسم غير جامعة فيعترض على الأول بأن الاسم يكون فاعلاً ومفعولاً واسماً مجروراً ونعتاً ، وغيرها من المعاني النحوية التي تعتور الأسماء

أما الثاني فقد عارضه بعض أصحابه فيه فقالوا [4]:«إن «كيف» و«عند» و«حيثُ» و«أينَ «أسماء، وهي لا تصلح أن تكون فاعلة».

(١) الصاحبي، أحمد بن فارس، ٨٩.

(٢) المرجع السابق، ٨٩.

(٣) المرجع السابق، ٨٩.

(٤) المرجع السابق، ٨٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال بعض مشايخ الكوفيين ونسب إلى معاذ الهرّاء أن الاسم [1] «ما لم يدل على زمان».

وهو تعريف بفصل (يمتاز) به الاسم عن الفعل وهو أن الاسم لا يدل على الزمان بعكس الفعل الذي يدل على زمان.

كما عرّفه الكسائي بقوله [2] : «الاسم ما وصف» ونسب إلى بعض الكوفيين أن الاسم [3] «مانعت» وهو تعريف أولي بسيط بالعلامة، لذا فهو غير جامع، ويعترض عليه بـ [4] «كيف وأين أنهما اسمان ولا يُنعتان».

وعرّفه الفراء بعلاماته الثلاث وهي : دخول التنوين والإضافة، والألف واللام عليه فقال [5] : «الاسم ما احتمل التنوين أو الإضافة، أو الألف واللام». وهذا القول أيضاً مُعارَض للأسماء، التي لا تنوَّن ولا تضاف، ولا يُضاف إليها، ولا يدخلها الألف واللام وهي : أين وكيف، فهي لا تنون، ولا تضاف، ولا يضاف إليها، وكذلك أسماء الشرط كـ «من» و«ما» وهذا قول سديد، لأن «من» و«كيف» وغيرها من أسماء الشرط والاستفهام لا تنّون، ولاتضاف ولا تدخلها الألف واللام.

وقال هشام بن معاوية الضرير وغيره [6] : «الاسم ما دخل عليه حرف من حروف الخفض». وهو تعريف بالعلامة. وقال أيضاً : [7] «إن الاسم ما نودي».

(١) الحلل في إصلاح الخلل،البطليوسي، ٦٢.

(٢) المرجع السابق، ٦١.

(٣) المرجع السابق، ٦٢.

(٤) الصاحبي، أحمد بن فارس،٩٠.

(٥) الحلل في إصلاح الخلل، البطليوسي، ٦١ انظر : الصاحبي، أحمد بن فارس، ٩٠.

(٦) المرجع السابق الثاني ، ٩٠.

(٧) المرجع السابق الثاني، ٩٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويعترض على هذين التعريفين ببعض الأسماء فقيل [1] : «وكلّ ذلك مُعارض بما ذكرنا من كيف وأين ومن قولنا : «إذ» و«إذا» «اسم لحين» فهي أسماء لا تنادى هذا إضافة إلى أن هناك أسماء لا تقع إلا منادادة، ولا يدخل عليها حرف من حروف الخفض».

ونسب إليه أيضاً أنه قال [2] : «الاسم ما دخلت عليه الباء».

وهو تعريف بالعلامة غير الشاملة إذ لا يقتصر دخول الباء فقط من الحروف على الاسم إذ هناك حروف خفض أخرى تدخل عليه.

ونسب إليه أيضاً أنه قال [3] : «ما يودي (كذا) عن معنى، ولا يودي (كذا) عن زمان ولا مكان».

أما التعريف الأول فغير دقيق لوجود أسماء لا تدخل عليها حروف الجر أبداً كالأسماء اللازمة للنداء، وبعض أسماء الاستفهام كـ«متى» و«أين»، وأسماء الشرط كـ«مهما» و «من» و «ما» وغيرها، كما أن الباء أصلاً لا تدخل إلا على أسماء معينة لإفادة معنى معين، فلا يجوز لنا أن نقول : جلست بالمقعد.

أما التعريف الثاني فلا يصلح أيضاً حتى يقول [4] : «ما يدل على معنى في نفسه، مفرد، ولا يؤدي عن زمان ولا مكان محصلين، كذا قال أبو جعفر بن النحاس في إصلاح هذن الحدين».

(١) الصاحبي، أحمد بن فارس، ٩١. انظر ٩٢

(٢) الحلل في إصلاح الخلل، البطليوسي، ٦٢.

(٣) المرجع السابق، ٦٢.

(٤) المرجع السابق، ٦٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ووصفه الأخفش الأوسط [1]، سعيد بن مسعدة بقوله [2] « إذا وجدت شيئا يحسن له الفعل والصفة نحو : زيد قام، وزيد قائم، ثم وجدته يثنى ويجمع، نحو قولك : الزيدان والزيدون، ثم وجدته يمتنع من التصريف فاعلم أنه اسم».

وهو تعريف أولي بعلامات الاسم وهي : أنه يسند ويسند إليه الفعل، ويوصف أيضاً ، وهي العلامة التي عرّف بها الكسائي الاسم سابقاً، ويثنى ويجمع ويمنع من الصرف، وقوله يوصف ويثنى ويجمع ويمنع من الصرف، علامات مانعة لا تخص سوى الاسم من أنواع الكلمة؛ ولكن العلامة الأولى لا تخص الاسم - وهي يسند ويسند إليه - وحده بل تخص الفعل أيضاً، فهو يسند إلى الاسم ويسند إليه الاسم. أما قوله يوصف فعلامة غير جامعة لأنواع الاسم، وأسماء الاستفهام لا توصف كأين وكيف، وأسماء الشرط كمن وما.

وقال أيضاً [3] : «الاسم ما جاز فيه نفعني وضرّني، يعني ما جاز أن يخبر عنه» وهو تعريف بالعلامة كالتعريفات السابقة، ويقصد منها التقريب على المتعلم، وهو تعريف غير جامع. وقد وضح الزجاجي فساد هذا الحد - في نظره - بقوله[4] «وفساد هذا الحد بيّن؛ لأن من الأسماء ما لا يجوز الإخبار عنه نحو : كيف وأين ومتى وأنّى وأيّان، لا يجوز الإخبار عن شيء منها، وهي داخلة في حدنا الذي قدمنا

(*) الأخفش الأوسط : هو أبو الحسن سعيد بن مسعده الحاشعي بالولاء النحوي البلخي، المعروف بالأخفش الأوسط، أحد نحاة البصرة، كان إماماً من أئمة العربية، أخذ النحو عن سيبويه وله من الكتب المصنفة كتاب «الأوسط» في النحو، وكتاب «تفسير معاني القرآن، وكتاب «المقاييس» في النحو، وكتاب «القوافي»، وغيرها، وكان أجْلَع، والأجلع : الذي لا تنظم شفتاه على أسنانه، توفي سنة ٢١٥هـ. وفيات الأعيان، ابن خلكان، ٢/ (٣٨٠-٣٨١)

(٢) الصاحبي، أحمد بن فارس، ٩٠.

(٣) الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، ٤٩. انظر : الحلل في إصلاح الخلل، البطليوسي، ٦١، الصاحبي، أحمد بن فارس، ٩٠.

(٤) المرجع السابق الأول، (٤٩ - ٥٠).

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ذكره؛ لأنها في حيز المفعول به؛ لأن «كيف» سؤال عن الحال، والحال مفعول بها عند البصريين، وعند الكسائي هي مضارعة للوقت والوقت مفعول فيه».

وتعريف الأخفش الأوسط تعريف غير جامع لخروج بعض الأسماء؛ لذا لا نقول عن هذا الحد فاسد بل غير جامع.

وعرّفه أبو عبد الله الطُّوال [1] بقوله [2]: «الاسم ما اعتورته المعاني وانتسبت إليه الأوصاف»، وعلق عليه البطليوسي بقوله [3] : «غير صحيح؛ لأن الأفعال تعتورها المعاني، ومن الأسماء ما لا يوصف»، وتعليق البطليوسي غير صحيح؛ لأن الحد لا يكون غير صحيح بل غير جامع أو مانع؛ لذا فهذا التعريف غير مانع لدخول الأفعال وغير جامع لخروج بعض الأسماء التي لا توصف.

وعرّفه الرياشي [4] أيضاً بالعلامة فقال[5]: «الاسم ما يضمر فيه» وأضاف البطليوسي[6]: «أي ما يكون خبراً»، وفسروه بقولهم [7] : «إنه أراد ما يتحمل ضميراً ويكون خبراً».

(*) أبو عبد الله الطوال : هو محمد بن أحمد بن عبد الله الطُّوال النحوي، من أهل الكوفة أحد أصحاب الكسائي. حدث عن الأصمعي، وقدم بغداد وسمع منه أبو عمرو الدّوري المقرئ. مات سنة ٢٤٣هـ. بغية الوعاة، السيوطي، ١/ ٥٠.

(٢) الحلل في إصلاح الخلل، البطليوسي، ٦٤.

(٣) المرجع السابق، ٦٤.

(**) الرياشي : هو العباس بن الفرج أبو الفضل الرياشي اللغوي النحوي، قرأ على المازني النحو، وقرأ عليه المازني اللغة، صنف : كتاب «الخيل»، وكتاب «الإبل» وغير ذلك، قتله الزنج بالبصرة، سنة ٢٥٧هـ. بغية الوعاة، السيوطي، ٢/ ٢٧.

(٤) الحلل في إصلاح الخلل، البطليوسي، ٦٣.

(٥) المرجع السابق، ٦٣.

(٦) المرجع السابق، ٦٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال البطليوسي [1]: «فإن كان أراد هذا (أي التفسير السابق) فهو خطأ، لأن الأسماء الأعلام نحو زيد وعمرو تكون أخباراً ولا يضمر وينبغي على هذا التفسير أن تكون الأفعال أسماء؛ لأنها تكون أخباراً ويضمر فيها. وإن كان أراد أن الاسم ما يجوز أن يوضع مكانه ضمير ويعود عليه ضمير، فهو خطأ أيضاً؛ لأن من الأسماء ما لا يضمر مثل[*] صه، ومه، ولا يعود عليه ضمير».

وقد أطلق البطليوسي على تعريف الرياشي والمطوال وغيرهما رسوماً لا تصلح أن تكون حدوداً فقال [2]: «لقد ثبت بجميع ما ذكرناه (أي ذكره لتعريفات الاسم عند النحاة) أن هذه الأقوال كلها لا تصح أن تسمى حدوداً، وإنما هي رسوم وضعت على جهة التقريب، لأن شرط الحد أن يستغرقه المحدود». ولتوخي الدقة يجب أن نقول : إن بعض هذه التعريفات تعريفات أولية بالعلامة مثلاً وبعضها الأخر تعريفات حقيقية ثانوية بالرسم أو بالحد.

وقد ذكر البطليوسي[3] : «أن ذكر المكان المحصل في هذه، لاوجه له، لأن الفعل لا يعطي مكاناً محصلاً فهو في هذا كالاسم، ألا ترى أنك إذا سمعت «قام زيد» تحصل لك زمان معين، ولم يتحصل المكان الذي يكون فيه القيام ،وإذا سمعت «سيقوم زيد» تحصل لك زمان معين ولم يتحصل المكان الذي يكون فيه القيام فإنما يدل الفعل على المكان دلالة تضمين لا دلالة تصريح، أعني بدلالة التضمين أن المخاطب يعلم أنه لا ينفك من مكان وإن كان اللفظ لم يوضع لذلك».

(١) الحلل في إصلاح الخلل، البطليوسي، (٦٣ - ٦٤).

(*) إن صه ومه ليسا اسمين خالصين بل هما اسمان لفعلين والفرق واضح

(٢) المرجع السابق، ٦٤.

(٣) المرجع السابق، ٦٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعرّفه المبرد تعريفاً أولياً بقوله [1]: «أما الأسماءُ فما كان واقعاً على معنى؛ نحو: رجل، وفرس، وزيد، وعمرو، وما أشبه ذلك. وتعتبرُ الأسماء بواحدة - كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم، وإن امتنع من ذلك فليس باسم».

وقد علق أحمد بن فارس على هذا التعريف بقوله: [2] وهذا معارض أيضاً بكيف وإذا وهما اسمان لايدخل عليهما شيء من حروف الجر».

وهذا يعني أن التعريف غير جامع لخروج أسماء لا تدخل عليها حروف الجر كـ«كيف وإذا».

وقد وضح الزجاجي قصد أبي العباس من تحديد الاسم بقوله [3]: «وليس غرض أبي العباس ها هنا تحديد الاسم على الحقيقة وإنما قصد التقريب على المبتدىء، فذكر أكثر ما يعمّ الأسماء المتمكنة» وهو قول صحيح؛ لأن التعريفات الأولية ليس الهدف منها التعريف على الحقيقة وبيان الماهية بل التقريب على المبتدىء؛ لذلك لا يشترط فيها أن تكون جامعة مانعة

كما فسر الزجاج [4] أيضا قصد المبرد فيما أورده من تعريف للاسم بأنه «قصد الإبانة عن الأسماء المتمكنة الجارية بالإعراب، أو المستحقة له، .. ولم يرد الإحاطة بالأسماء، كلها. والجواب الآخر هو ما احتججت به أنا عنه، واستخرجته له. ولم أر أحداً من أصحابنا ذكره، أقول: إن حد أبي العباس هذا في قوله: «تعتبر الأسماء بدخول حروف الخفض عليها»، غير فاسد؛ لأن الشيء قد يكون له أصل مجتمع عليه، ثم يخرج منه بعضه لعلة تدخل عليه، فلا يكون ذلك ناقصاً للباب، بل يخرج منه ما خرج بعلته، ويبقى الثاني على حاله.

(١) المقتضب، المبرد، ١/(٢ - ٤).

(٢) الصاحبي، أحمد بن فارس، ٩١.

(٣) الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، ٥١.

(٤) المرجع السابق، (٥١-٥٢).

© Arabic Digital Library Yarmouk University

كما نسب إلى أبي العباس المبرد أيضاً [*] أنه قال [٢]: «الاسم ما جاز الإخبار عنه، ومثال الإخبار عنه كقولنا: قام زيد، وزيد منطلق».

وعلّق أبو علي الفارسي على هذا التعريف بقوله [٣]: «هذا وصف يشمل عامة الأسماء، ولا يخرج منه إلا اليسير منها، وذلك «إذ» و«إذا»؛ لأنهما عند النحويين من الأسماء، ومع ذلك لا يجوز الإخبار عنهما».

كما نسب أبو علي الفارسي إلى المبرد أنه قال[٤]: «الاسم ما دخل عليه حرف من حروف الجر».

وقد علّق عليه بقوله [٥]: «ومثل هذا الوصف في شموله عامة الأسماء ما وصفه به أبو العباس من أنه ما دخل عليه حرف من حروف الجر فإن هذا الوصف يشمل كثيراً من الأسماء، وإن كان بعضها لا يدخل عليه حرف الجر، كـ «كيف:» لأنه اسم، بدلالة أنه إذا ائتلف مع اسم كان منهما كلامٌ مفيدٌ مستقلٌ، ولا يظن أنه فعل، ولا يجوز أن يكون حرفاً».

وقد علق البطليوسي بعد أن ذكر تعريف كل من الكسائي والفراء والأخفش الأوسط وأبي العباس المبرد، وغيرهم قائلاً [٦]: «وجميع ما ذكروه من هذه الأقوال لا يصح أن يكون حداً للاسم، وإنما هو رسم وتقريب؛ لأنّ شرط الحد أن يستغرق المحدود وهذه الأقوال لا تستغرقه إلا أن بعضها أقرب للتحديد من بعض».

(*) لم أعثر على هذه التعريفات المنسوبة إلى أبي العباس المبرد في كتابه المقتضب.

(٢) المسائل العسكريات، أبو علي الفارسي، ٢٤. انظر: الخلل في إصلاح الخلل، البطليوسي، ٦٠.

(٣) المرجع السابق، (٢٤ - ٢٥).

(٤) المرجع السابق، ٢٥.

(٥) المرجع السابق، (٢٥ - ٢٦).

(٦) الخلل في إصلاح الخلل، البطليوسي، (٦٢ - ٦٣).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما ابن كيسان فقد عرّف الاسم بقوله [1]: «ما وضع لشيء ليفصل بينه وبين غيره من المسميات، وصلح أن يكون فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه، وذلك نحو: رجل وفرس وزيد».

وهو عندي تعريف غير دقيق؛ لأنه استخدم (ما) المبهمة التي لا نستطيع بالاعتماد عليها تحديد الجنس قريباً كان أو بعيداً، وقد ذكر في هذا التعريف وصف للاسم فهو يوضع ليفصل بين الأشياء، وبالعلامة وهي أن الاسم يكون فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه، وذلك نحو: رجل وفرس وزيد، وهذا مثال من تمام التعريف، والعلامة المذكورة غير جامعة؛ لأن الاسم يكون نعتاً وتمييزاً وغيرها من المعاني التي تكون عليها الأسماء.

كما ذكر الزجاجي تعريفاً آخر لابن كيسان فقال [2]: «وكان مما اختاره أبو الحسن بن كيسان عند تحصيله وتحقيقه أن قال حاكياً عن بعض النحويين: الأسماء ما أنابت عن الأشخاص، وتضمنت معانيها نحو: رجل وفرس».

وقد علّق الزجاجي على هذا التعريف بقوله [3]: «هذا قول جامع»، ثم قال [4]: «وعوار هذا الحد أظهر من أن نكثر الكلام فيه؛ لأن من الأسماء ما لا يقع على الأشخاص وهي المصادر كلها» كالحب والكره والبغض وغيرها.

وقال الزجاج [5]: الاسم: «صوت مقطّع مفهوم دالٌ على معنى غير دال على زمان ولا مكان». وتعريف الزجاج هذا تعريف بالحد الناقص. فالصوت جنس بعيد،

(١) الموفقي في النحو، ابن كيسان، ١٠٦.

(٢) الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، ٥٠.

(٣) المرجع السابق، ٥٠.

(٤) المرجع السابق، ٥٠.

(٥) الصاحبي، أحمد بن فارس، ٩٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و« مقطع مفهوم دال على معنى » « وغير دال على زمان ولا مكان » فصول مميزة، أما الفصل الأول وهو « مقطع مفهوم » فغير مميز لأنه لا يميز الاسم عن باقي أنواع الكلمة (الفعل والحرف)؛ لأنهما - أيضاً - أصوات مقطعة مفهومة، أما قولنا : « دالة على معنى غير دال على زمان ولا مكان » ففصل يميّزه عن الفعل؛ لأنه يدل على الزمان لكن لا يميّزه عن الحرف.

وقد قال أحمد بن فارس [1] : « وهذا القول معارض بالحرف، وذلك أنا نقول : « هل » و« بل »، وهو صوت مقطع مفهوم دالٌ على معنى غير دال على زمان ولا مكان » والفصل الذي يفصل بين الاسم والحرف هو قولنا : إن الاسم دال على معنى بنفسه أما الحرف فيدل عليه مع غيره من اسم أو فعل؛ ولهذا قال البطليوسي [2] : « أما قول أبي إسحاق، فلا يصح أيضاً حتى يقول : إنه صوت مقطع مفهوم، دال على معنى في نفسه، مفرد غير دال على زمان محصل ولا مكان محصل ».

وينبغي أن يقول أيضاً « بعد زمان » كلمة محصل، وبعد « مكان » أيضاً كلمة محصل وذلك ليدخل في الحد الأسماء التي تدل على زمان ومكان كساعة، وليلة، وموقف، ومدرسة. وقد ذكرنا سابقاً أن كلمة محصل بعد المكان غير ضرورية؛ لأن الحدث لابد أن يكون في مكان معين.

وقال لغدة الأصبهاني [1] [3] : « الاسم نحو قولك : رجل وفرس ودار، وأرض، وزيد، وعمرو، وعبدالله، وكل ما صلح أن يكون فاعلاً أو مفعولاً فهو اسم » فجمع في تعريفه الأوصاف التي ذكرت عند النحاة سابقاً.

(١) الصاحبي، أحمد بن فارس، ٩٢

(٢) الحلل في إصلاح الخلل، البطليوسي، ٦٢.

(*) لغد الأصبهاني هو : أبو علي الحسن بن عبد الله الأصبهاني، دخل بغداد وأخذ عن مشايخ أبي حنيفه الدينوري، صنف في اللغة والنحو، ومن تصانيفه : كتاب « الرد على الشعراء »، وكتاب « النطق » و « علل النحو »، و « المختصر » إنباه الرواة، القفطي، ٤٣/٣

(٣) في النحو، لغدة الأصبهاني، ٢٢٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال ابن السراج [1]: «الاسم ما دلّ على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص، فالشخص نحو: رجل وفرس وحجر وبلد وعمرو بكر، وأما ما كان غير شخص فنحو: الضرب والأكل والظن والعلم واليوم والليلة والساعة».

وقد جمع ابن السراج في تعريفه بين نوعي الأسماء: الماديّة كرجل وفرس، والمعنوية ويقصد بها المصادر كالأكل والحب والعلم وغيرها.

وهذا التعريف بالحد الناقص أي بالفصل وحده، وهو قوله: دال على معنى مفرد وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص هو فصل مميّز مخرج للفعل والحرف، ولا فرق بينه وبين الفعل في الدلالة على معنى مفرد، لكن الفرق هو أنّ الفعل يدل على المعنى المفرد وعلى الزمان بأنواعه المختلفة: ماض، وحاضر، ومستقبل.

وقد اعترض البطليوسي على تعريف ابن السراج بقوله [2]: «أما قول ابن السراج فلا يصح أيضاً، حتى يقول: ما دل على معنى في نفسه، مفرد، من زمان مختص».

وقد عرّف ابن السراج الاسم، للمتعلم تعريفاً أولياً بسيطاً هو التعريف بالعلامة؛ لأن الهدف منه تعريف معنى الاسم للمتعلم بطريقة بسيطة يفهمها، وتضم أكبر قدر ممكن من علامات الاسم وهذا يعني أن لا تكون جامعة مانعة كالتعريفات الحقيقية؛ لذا قال ابن السراج [3]: «إلا أن هذه الأشياء (أي علامات الاسم) ليس يعرف بها كل اسم، وإنما يعرف بها الأكثر». ومن هذه التعريفات (أي

(١) الأصول في النحو، ابن السراج، ٣٦/١

(٢) الحلل في إصلاح الخلل، البطليوسي، ٦٣

(٣) الأصول في النحو، ابن السراج، ٣٨/١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأولـية) قوله [1]: الاسم: «ما جاز أن يخبر عنه، نحو قولك: عمرو منطلق، وقام بكر»، وقوله [2] «الاسم كل ما صلح أن يكون معه«يضرّ وينفع» فهو اسم، وكل ما لا يصلح معه «يضرّ وينفع» فليس باسم، تقول: «الرجل ينفعني والضرب يضرّ بي» ولا تقول: «يضرب نفعني» ولا «يقوم يضرّ بي»». فذكر عدداً من العلامات التي يعرف بها ومنها دخول الألف واللام على الاسم، وحروف الخفض، وامتناع دخول قد وسوف، والنعت عليه، وغيرها من العلامات التي يمكن أن يعرّف بها الاسم تعريفاً أولياً، وهي علامات لا تنطبق في بعض الأحيان على كل اسم فهناك أسماء لا تخبر عنها ككيف وأين ومتى وأنى، وغيرها.

وقد نقل ابن يعيش تعريف ابن السراج [3]: «الاسم ما دلّ على معنى مفرد».

ثم علّق عليه بقوله [4]: «كأنه قصد الانفصال من الفعل إذ كان الفعل يدل على شيئين الحدث والزمان».

وقد نسب إليه (أي لابن السراج) أنه قال [5]: «الاسم هو كل لفظ دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصل، وزاد بعضهم في هذا دلالة الوضع».

ونسب إليه أيضاً أنه قال [6]: «الاسم مادل على معنى غير مقترن بزمان محصل، وأعني بالمحصل الماضي، والحاضر، والمستقبل». وزاد عليه ابن عصفور كلمة

---

(١) الأصول في النحو، ابن السراج، ٣٧/١ انظر: الموجز في النحو، ابن السراج، ٢٧.

(٢) المرجع السابق الأول، ٣٨/١.

(٣) شرح المفصل، ابن يعيش، ٢٢/١.

(٤) المرجع السابق، ٢٢/١.

(٥) مسائل خلافية، أبو البقاء العكبري، (٤١- ٤٢).

(٦) شرح عيون الإعراب، المجاشعي،٤٦. انظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ١/(٨٩-٩٠).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(مفرد)، وتابعه في ذلك السيرافي [1] وقال البطليوسي معلقاً على تعريف السيرافي المطابق لتعريف ابن السراج بقوله [2] : «لا يصح حتى يزيد فيه ويكون معناه في نفسه» وقال أيضاً [3] : «إلا أن قول ابن السراج، وقول السيرافي أقرب إلى الحد من الأقوال المتقدمة».

وقال المجاشعي [4]: «وكلا القولين (يعني بالقولين تعريف ابن السراج الأول للاسم وهو ما دل على معنى مفرد ، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص، والتعريف الثاني: وهو قوله : الاسم ما دل على معنى غير مقترن بزمان محصل) خطأ؛ لأن الحرف يدل على معنى مفرد وغير مقترن بزمان محصل. ولكن، إن زاد في الحد : «ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصل» وهي زيادة تخرج الحرف الذي يدل على معنى في غيره وبالزمان المحصل يخرج الفعل.

وعرفه كل من الزجاجي [5] والنحاس [*] [6] بقولهما : «الاسم ماجاز أن يكون فاعلا أو مفعولاً دخل عليه حرف من حروف الخفض نحو :رجل وفرس وزيد وعمرو، ما أشبه ذلك».

(١) انظر : الحلل في إصلاح الخلل، البطليوسي،٦١

(٢) المرجع السابق ٦٢.

(٣) المرجع السابق، ٦٢.

(٤) شرح عيون الإعراب، المجاشعي، ٦٤.

(٥) الجمل في النحو، الزجاجي، ١.

(*) النحاس : هو أحمد بن محمد بن اسماعيل بن يونس المرادي، أبو جعفر النحاس النحوي المصري كان من أهل العلم بالفقه والقرآن، رحل الى العراق، وسمع من الزجاج. وأخذ عنه النحو وأكثر، وسمع من جماعة مما كانوا بالعراق في ذلك الآوان كابن الأنباري ونفطويه وأمثالهما. وله مصنفات في القرآن منها : كتاب «الإعراب»، وكتاب «المعاني»، و«تفسير أبيات سيبويه» ومختصر في النحو أيضاً اسمه «التفاحة». توفي سنة ٣٣٨هـ. إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي، ١/١٠١ انظر : (١٠٢ - ١٠٤)

(٦) انظر : التفاحة، النحاس، ١٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتعريف كل من الزجاجي والنحاس تعريف بذكر المعاني التي تعتور الأسماء عند التركيب كالفاعلية والمفعولية والجر وهي علامة غير جامعة لأنواع الاسم ومخرجة للفعل والحرف.

وقال البطليوسي في تعريف الزجاجي للاسم [1]: «وأما تحديد الاسم بأنه ماجاز أن يكون فاعلا أو مفعولا أو دخل عليه حرف من حروف الخفض فإنه لا يصح على الإطلاق؛ لأنا نجد من الأسماء ما لا يكون فاعلاً ولا مفعولا. ولا يدخل عليه حرف خافض، وهي الأسماء التي ذكرها أبو القاسم في باب مالا يقع إلا في النداء خاصة ولايستعمل في غيره، فمن ذلك قول العرب : «يا هناه أقبل»، لا يستعمل إلا في النداء خاصة. لا يقال :«جاءني هناه» ولا «رأيت هناه» ولا «مررت بهناه» لأنه للنداء خاصة، هذا نص كلامه: وهو يناقض ما صدر به كتابه».

وقال أيضا [2]: إنّا«نجد من الأسماء ما لا يكون فاعلا وذلك نحو أسماء الاستفهام والأسماء التي يجازى بها، كذلك «جير» و«عوْضُ» و«لعمرك» و«أيمن الله» ونحو ذلك، كلها خارجة عن هذا التحديد ومثل هذا لا يسمى حداً» فكيف يعرّف الاسم على أنه ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا أو دخل عليه حرف من حروف الجر.

وقد كان البطليوسي دقيقاً في إطلاق المصطلحات فقال [3]: «ومثل هذا لا يسمى حدا (أي حد أبي القاسم الزجاجي للاسم) وإنّما يسمىٰ رسما؛ لأن الحد إنّما هو قول وجيز يستغرق المحدود ويحيط به؛ ولذلك سماه المتكلمون : الجامع المانع أرادوا بقولهم : «الجامع» أنه يجمع المحدود حتى لا يشذ منه شيء، وأرادوا بقولهم :

(١) الحلل في إصلاح الخلل،البطليوسي، ٥٩. انظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع،١/(١٦٠-١٦١).

(٢) المرجع السابق ،٦٠.المرجع السابق الثاني،١/١٦١.

(٣) المرجع السابق،٦٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

«المانع» أنه يمنع أن يدخل في المحدود شيء ليس منه أو يخرج منه شيء هو منه» لذا فتعريف الزجاجي تعريف بالعلامة لا بالرسم استخدم فيه (ما) المبهمة. والعلامة لا تكون جامعة مانعة إنّما الذي يكون جامعاً مانعاً هو الحد، لهذا فقد اعتذر البطليوسي لأبي القاسم بشيئين هما [1] «الأول أن ابا القاسم لم يسمه حدا فيلزمه هذا وإنّما هو رسم رَسَمَ به الاسم على طريق التمثيل والتقريب»، بل هو تعريف بالعلامة، لأنه للتقريب، أما الرسم ويقسم إلى قسمين : تام وناقص فهو لبيان حقيقة الاسم أكثر من التعريف بالعلامة لوجود الجنس القريب في الحد التام مع الفصل القريب، أو الفصل القريب وحده ،أو الجنس البعيد مع الفصل القريب في الناقص.

والثاني [2] : «أن أكثر النحويين المتقدمين فعلوا مثل هذا؛ لأنهم حدُّوا الاسم بحدود لا تستغرق أقسامه».

وقد أدخلت على حد الزجاجي زيادة جعلته أقرب إلى الدقة وهي: ما كان في ما يجوز أن يكون فاعلا أو مفعولا أو مبتدأ؛ لذا دخلت أيمن وسبحان الله وغيرها في حيز الحد ، لأنها مما يمكن أن تقع في حد الفاعل أو المفعول أو المبتدأ وهكذا.

وقد اعترض ابن عصفور على الزجاجي [3] : بانه استعمل في الحد «ما» وهي كلمة مبهمة لا يجوز الإتيان بها في الحد وكذلك «أو» التي للشك، وأنه قال : حد الاسم ما جاز أن يكون فاعلاً أومفعولا قبل أن يعرّف الفاعل والمفعول فيؤدي ذلك إلى جهل الاسم.

(١) الحلل في اصلاح الخلل، البطلوسي، ٦٠.

(٢) المرجع السابق، ٦٠.

(٣) انظر شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ٩٢/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعرف السيرافي الاسم تعريفاً تضمن الفصل الذي أراد البطليوسي زيادته في تعريف السيرافي وهو قوله [1] : «كلمة دلت على معنى في نفسها من غير اقتران بزمان محصل » إلى جانب ذلك فإن استخدامه للجنس القريب للاسم، وهو كلمة بدلا من «ما «المبهمة. وتعريف السيرافي السابق الذي ذكره ابن يعيش، حد تام بدأه بالجنس فقال[2]: «كلمة جنس للاسم يشترك فيه الأضرب الثلاث الاسم والفعل والحرف».

ثم ألحق الجنس بالفصول عندما قال [3] : ««تدل على معنى في نفسها فصل احترزبه من الحرف؛ لأن الحرف يدل على معنى في غيره، وقوله :من غير اقتران بزمان محصل؛ فصل ثانٍ جمع بها المصادر إلى الأسماء ومنع الأفعال أن تدخل في حد الأسماء؛ لأن الأحداث تدل على أزمنة مبهمة إذ لا يكون حدث إلا في زمان، ودلالة الفعل على زمان معلوم إما ماضٍ وإما غير ماض».

وعرفه أبو علي الفارسي [4] والصقلي [5] بقولهما : «ما جاز الإخبار عنه من الكلم فهو اسم» وقد علق عبد القاهر الجرجاني على هذا التعريف بقوله [6] : «اعلم أن ذكره مختصٌ بالاسم؛ لأجل أنّ الفعل والحرف لا يصح الإخبار عنهما لو قلت :خرج قام، أو قتل ضرب، لم يكن كلاما لأجل أن الفعل خبر، وإذا جعلت الخبر مسنداً إلى

(١) شرح المفصل ،ابن يعيش ٢٢/١.

(٢) المرجع السابق ٢٢/١.

(٣) المرجع السابق ٢٢/١.

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، ٦٩/١.

(٥) انظر مقدمة في النحو، الصقلي، ٦٣.

(٦) المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، ١/(٦٩-٧٠).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الخبر كنت تاركاً للصواب؛ لأن الخبر من حقه أن يستند إلى مخبر عنه كقولك : خرج زيدٌ،وكذا لو قلت: حَسُن أن، أو خرج إلى، أو خرج حتى، لم يكن في ذلك معنى إلا أن يُجْعل الحرف اسماً».

وقوله : «ما جاز الإخبار عنه» هي علامة غير مطردة في جميع الأسماء. ثم قال معلقا عليها بقوله [1]: «ليس الإخبار بمطرد في جميع الأسماء لأجل أن كيف، وأين، ومتى وإذا وما أشبه ذلك أسماء بلا خلاف، والإخبار عنها ممتنع، وإذا تقرر هذا علمت أن قوله «فما جاز الإ خبار عنه » وصف للاسم وليس بحد؛ لأنك تقدر على طرده، وهو أن تقول : كلُّ ما صح الإخبار عنه فهو اسم ولا تقدر على عكسه، وهو أن تقول : كل ما لم يصح الإخبار عنه فليس باسم، لما ذكرنا من أن نحو : كيف وأين اسمٌ، والإخبار عنه مع ذلك ممتنعٌ، والحد يجبُ أنْ يكون مطرداً منعكسا».

فتعريف أبي علي الفارسي عند عبد القاهر الجرجاني تعريف بالعلامة. وقال في مكان أخر : هو وصف. فقال [2] : « ومن صفات الاسم أن ما ذكره قبل من حديث الإخبار وصف وليس بحد».

والاسم عند الرُّماني [3] هو : «كلمة تدل على معنى من غير اختصاص بزمان دلالة البيان، وحَذارِ اسم؛ لأنه يدل دلالة البيان» فهو تعريف بالحد التام للاسم يتكون من الجنس القريب والفصل المميز، «فكلمة «جنس للاسم قريب، و«يدل على معنى من غير اختصاص بزمان دلالة البيان» فصل يخرج الفعل والحرف، فالفعل يختص الزمان به، والحرف يدل على معنى باقترانه بغيره.

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، ١/٧٠.

(٢) المرجع السابق ١/٧١.

(٣) الحدود، الرُماني، ٦٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعـرّفه مرة أخرى بقوله [1] : «الاسم ما دلّ على معنى دلالة الإشارة»، وهو تعريف فاسد عند الجاشعي؛ لأن [2] «من الأسماء ما لا يدل دلالة الإشارة، وذلك نحو : أين وكيف وصه ومه وما أشبه ذلك».

أمـا ابن جني فقد عرّف الاسم بقوله [3] : «الاسم ما حسن فيه حرف من حروف الجر، أو كان عبارة عن شخص».

فقوله «ما حسن فيه حرف من حروف الجر» تعريف بالعلامة، ولا تشمل جميع الأسماء - كما أوردنا سابقاً - فهناك أسماء لا تدخل عليها حروف الجر كـ«كيف»، وبعض أسماء الشرط كـ«مهما» وغيرها، أما قوله عبارة عن شخص فغير جامع لخروج المصادر كالحب والبغض وغيرها.

وعرّفه الصيمري بقوله [4] : «لفظ يدل على معنى في نفسه مفرد غير مقترن بزمانٍ محصلٍ كقولك : رجلٌ وفرسٌ وجملٌ».

وهو تعريف بالحد الناقص بدأه بالجنس البعيد، وهو اللفظ ثم بالفصول المميزة، وهي : «تدل على معنى في نفسه» وهذا المعنى مفرد غير مقترن بزمان محصل، وبهذه الفصول تخرج الأفعال؛ لأنها تدل على معاني مفردة تقترن بزمان، وأدخل في الحد الأسماء التي تدل على زمان، وهو معنى مفرد في هذه الأسماء.

ويؤخذ على حد الصيمري أن أمثلته تدل على المعاني المادية كرجل، ولم يذكر المصادر التي تدل على المعاني المعنوية كالحب والكره.

(١) شرح عيون الإعراب، الجاشعي، ٤٦.

(٢) المرجع السابق، ٤٦.

(٣) اللمع في العربية، ابن جني، ٧.

(٤) التبصرة والتذكرة، الصيمري، ٧٤/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال ابن بابشاذ [1]: «الاسم ما أبان عن مُسَمّى، شخصاً كان أو غير شخص، مثل رجل، وامرأة، وزيد، وهنْد ونحوه من المرئيات، وعالم ومعلوم ونحوه من الصفات، وعلمْ وقُدْرة وفَهْم ونحوه من المعاني».

وقول ابن بابشاذ هذا وصف للاسم وليس بتعريف، فالاسم يكشف لنا عن المسمى شخصاً مرئياً كرجل وامرأة وهند وزيد، أو صفة كعالم أو معنى كفهم، وهو وصف شمل أنواع الاسم المختلفة شخصا كان أو غير شخص كالصفة ومادلّ على معنى كمصدر فهم وحبّ، وغيرها، وقد تبيّن أن معظم النحاة لم يشيروا إليها في تعريفاتهم للاسم.

أما عبد القاهر الجرجاني فقد بيّن الاعتراضات التي اتضحت له من شرحه لتعريف أبي علي الفارسي؛ لذا جنّب تعريفه ما وقع به من سبقه فقال [2]: «الاسم كلُّ لفظ عُرّي من الدلالة على الزمانِ لا من طريق الوضع والظرفية. وكان له إعرابٌ لفظاً أو تقديراً فهو اسمٌ، وهذا يُغني عن الاستدلال بجوازِ الإخبار عن كَمْ ومَنْ، إلا أنّ الفرق في ذكرِ ذلك فرطُ الإيضاحِ».

وهذا التعريف بالحد الناقص إذ ذكر الجنس البعيد وهواللفظ، ثم الفصول المميزة التي تخرج الفعل والحرف من الحد، وهو قوله : عُرّي من الدلالة على الزمان لا من طريق الوضع والظرفية وكان له إعراب لفظاً أو تقديراً فهو اسم

فقوله عرّي من الدلالة على الزمان لا من طريق الوضع والظرفية، يدخل الأسماء الدالة على الزمان كيوم وليلة، وحتى، وأيان، وقوله : ما كان له إعراب لفظاً أو تقديراً يدخل فيها الأسماء التي لا يخبر عنها ككيف، وكم، ومَنْ وغيرها .

(١) شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ، ٩٤/١

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، ٤٩/١ انظر ٧٦/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد أخل عبد القاهر الجرجاني ببعض الشروط التي ذكرها علماء المصطلح للحد، فقد استخدمَ كلمة «كل» التي تستخدم كوسيلة للكشف عن المنع والجمع في الحد إلى جانب ذلك دلالتهاعلى العموم.

وقد عرّفه المجاشعي بقوله [1]: «الاسم ما استحق الإعراب في أول وهلة».

واحترز في قوله (ما استحق الإعراب) من [2]«الحرف والفعل المبني؛ لأنهما لا يستحقان الإعراب بوجه من الوجوه».

أما قوله : (أول وهلة) فاحترز به من [3] «الاسم المبنى والفعل المعرب؛ لأن الاسم المبني إنما استحق البناء لمضارعته الحرف وذلك في ثاني الحل»

وقوله «ما استحق الإعراب» احترز به من الحرف والفعل المبني، وهذا يعني دخول الفعل المعرب، وفي قوله «أول وهلة» أخرج الاسم المبني، ونحن نريد تعريفاً يجمع الأسماء بأنواعها المختلفة معربة ومبنيّة، ويخرُج الأفعال مبنيّة ومعربة، وكأن المجاشعي قصر تعريفه على الأسماء المتمكنة دون غيرها.

أما الدينوري [4]، فقد رضي بما رضي به الشيوخ من قبل، فقال في تعريف الاسم: «كلمة تدل بنفسها على معنى غير مقترن بزمان محصل في أصل موضوعها».

وهو تعريف مرضٍ؛ لأنه تعرّيف بالحد التام فهو تعريف جامع مانع بدأه بالجنس القريب وهو «الكلمة»، ثم بالفصول المميزة، وهي «تدل بنفسها على معنى

(١) شرح عيون الإعراب، المجاشعي، ٤٧.

(٢) المرجع السابق، ٤٦.

(٣) المرجع السابق، ٤٧.

(٤) ثمار الصناعة، الدينوري، ٢٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

غير مقترن بزمان محصل في أصل موضوعها، ولهذا كان الدينوري دقيقاً في إطلاق مصطلح الحد عليه عندما قال : الحدود المرضية.

وكان البطليوسي الأكثر دقة من الدينوري حين يقول [1] : «وأشبه الأقوال بأن يكون حداً أن يقال : الاسم : كلمة تدل على معنى في نفسها، مفرد، غير مقترن بزمان محصل، يمكن أن يفهم بنفسه».

وهو حدٌ صحيح؛ لأن [2] «حكم الحد أن يكون مركباً من جنس الشيء الذي يشاركه فيه غيره، ومن فصوله التي ينفصل بها عن كل ما يقع تحته ذلك الجنس، فقولنا : كلمة : لفظة تجمع الاسم والفعل والحرف. فهي كالجنس لها. وقولنا : تدل على معنى في نفسها، فصل يخلّص الاسم من الحرف.وقولنا :«على معنى غير مقترن بزمان محصل» فصل يخلص الاسم من الفعل واشترط فيها الإفراد لئلا يلتبس بالجمل».

وقد ذكر البطليوسي تعريفاً آخر للاسم وهو [3] : «ما جاز أن يمدح أو يذم». وعلق البطليوسي عليه بقوله [4] : «ماجاز أن يمدح أو يذم خطأ؛ لأن كيف ومن وما من الأسماء الشرطية التي لا يصح أن تذم أو تمدح». كما ذكر أيضاً أن [5] «الاسم ما دل على مسمى وكشف عن ذاته ومعناه» وقال أيضاً : [6] «الاسم ما كان حقيقته الإعراب وإن منعه عارض».

---

(١) الحلل في إصلاح الخلل، البطليوسي، ٦٤.

(٢) المرجع السابق، ٦٤.

(٣) المرجع السابق، ٦٤.

(٤) المرجع السابق، ٦٤.

(٥) المرجع السابق، ٦١.

(٦) المرجع السابق، ٦١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما الزمخشري فقد عرّف الاسم بقوله [1] : «الاسم ما دل على معنى في نفسه دلالة مجرّدة عن الاقتران».

وقد شرحه ابن يعيش مبيناً أجزاءه فقال [2] : «وأما قول صاحب الكتاب : «ما دل» ترجمة عن الحقيقة التي يشترك فيها القبيل الثلاث نحو : كلمة، ولو صرح بها لكان أدل على الحقيقة؛ لأنه أقرب إلى المحدود إذ (ما) عام يشمل كل دال من لفظ وغيره، والكلمة لفظ والاسم المحدود من قبيل الألفاظ لكنه وضع العام موضع الخاص».

واستخدم «ما» التي لا يجوز استخدامها في الحد وقد جعلها ابن يعيش بقوة الجنس القريب وهي «الكلمة» أما قوله «في نفسه» ففصل احترز به عن الحرف إذ الحرف يدل على معنى في غيره.

أما قوله «دلالة مجرّدة عن الاقتران» ففصل ثانٍ احترز به عن الفعل؛ لأن الفعل يدل على معنى مقترن بزمان.

وقد رفض ابن يعيش [3] إضافة «محصل» إلى الحد؛ لأننا لا نريد الدلالة اللفظية لها، فالمصادر لا تدل على الزمن من جهة اللفظ وإنما الزمان من لوازمها وضروراتها، وهذه دلالة لا اعتداد بها فلا يلزم التحرز منها، فالفعل دال على المكان أيضاً لكن لا يقال الفعل دال على المكان كما يقال: دال على الزمان.

وقطع ابن الشجري [4] بأن أسلم الحدود من الطعن قولنا : «الاسم ما دل على مسمى به دلالة الوضع».

---

(١) المفصل، الزمخشري، ٦.

(٢) شرح المفصل، ابن يعيش، ٢٣/١.

(٣) انظر المرجع السابق، ٢٣/١.

(٤) الأمالي الشجرية، ابن الشجري، ٢٩٣/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فأطلق على هذا التعريف اسم الحد وهذا غير دقيق؛ لاستخدامه «ما» المبهمة، وقد علل سبب قوله ما بدلاً من «كلمة» وهي الجنس القريب للاسم بقوله [1]: «إنما قلنا: ما دل ولم نقل كلمة تدل؛ لأننا وجدنا من الأسماء ما وضع من كلمتين كمعدي كرب وأكثر من كلمتين، كأبي عبد الرحمن».

وهي عندي حجة واهية؛ لأن الاسم المركب بأنواعه الثلاثة: الإسنادي، والإضافي، والمزجي يصبح كلمة واحدة؛ لشدة امتزاجها فهي في ظاهرها كلمتان، ولكنها في الحقيقة كلمة واحدة؛ لذا فإن عليه أن يقول: وأسلم تعريفات الاسم من الطعن.

وقال ابن الخشاب [2]: «الاسم: كلمة يصح الإخبار عنها وبها».

ثم قال[3]: «ولكل منها (أي من أقسام الكلمة) حدود وعلاماتٌ واشتقاقٌ. فالحد يحصرُ ذاتَ المحدود والعلامة تعرّفه، والاشتقاق يكشف عن وضع لفظه».

لهذا فقد اختار ابن الخشاب أقرب التعريفات إلى الصحة فقال [4]: «أما حدُّه فقد أطال الناس فيه وأكثروا، وأقرب ما حدُّوه به إلى الصحة عند تحقيقِ النظر قولُ من قال: الاسم: لفظٌ يدلُ على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصّل».

---

(١) الأمالي الشجرية، ابن الشجري، ٢٩٣/١.

(٢) المرتجل، ابن الخشاب، ٥.

(٣) المرجع السابق، ٥.

(٤) المرجع السابق، ٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفصل في الحد فقال [1] : «فقولهم «لفظ» هو جنس للاسم قريبٌ منه، وهكذا يجب أن يوضعَ في أول الحدِ جنسُ المحدود الأقرب، ثم يؤتى من بعده بالفصول التي تميّز المحدودَ عن الأنواع المشاركةِ له في جنسه».

ولكن اللفظ في حد الاسم المذكور جنس بعيد: لذا فهو حد نا قص.

وذكر الفصول المميزة للاسم عن باقي أنواع الكلمة وهي : الفعل والحرف، [2] فقوله«دال على معنى في نفسه «فصل يميّز الاسمَ من الحرف؛ لأن الحرف يدل على معنى لكن في غيره».

أما قوله «غير مقترن بزمان» ففصل ثانٍ يميّزه من الفعل؛ لأن [3] «الفعل يدل على معنى في نفسه، ولكن مقترن بزمان ذلك المعنى».

أما قولهم «محصل» ففصل ثالث احترز به من [4] «المصدر واسم الفاعل وما جرى مجراهما من الأسماء الدالة على معنى مقترن بزمان، أزمنة مبهمةً غيرُ معنيةٍ ولا مُحصلّةٍ»، وأسماء الفاعلين والمصادر أسماء لا تدل على الزمان في الحقيقه؛ لذا لا حاجة للاحتراز منها بفصل مميز .

أما ابن الأنباري فقد حد الاسم بقوله [5] : «ما استحق الإعراب في أول وضعه» وكلام ابن الأنباري السابق هو تعريف بالوصف وليس حداً لعدم وجود الجنس القريب إن كان تاما أو ناقصاً هذا إلى جانب أنه استخدام كلمة «ما » في الحد، وقد ذكرنا سابقا- إنها لا تذكر في الحد لإبهامها.

---

(١) الأمالي الشجرية، ابن الشجري، ٧.

(٢) المرجع السابق، ٧.

(٣) المرتجل، ابن الخشاب، ٨.

(٤) المرجع السابق، ٨.

(٥) منثور الفوائد، ابن الأنباري، ٢٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما قوله : «استحق الإعراب في أول وضعه»، ففصل يميز به الاسم من الفعل والحرف وهما من المبنيّات، فأصل الفعل والحرف البناء، ولكن قد طرأت على الفعل المضارع أمور أعربته وهي مشابهته للاسم، أما الحرف فبقي على بنائه، وأما الاسم فمستحق للإعراب في أصل وضعه وقد طرأ على بعضه أمور وأحوال بنته وهي: الشبه الافتقاري، أو الإهمالي، أو الإستعمالي وغيرها. وبناؤها لا يخرجها من الاسمية. وقوله حد الاسم قول غير دقيق؛ لأن الحد ينبغي أن يبدأ بالجنس والفصول المميزة. أما ما قاله فتعريف للاسم بالفصل المميز. وقد ذكر أبو البقاء العكبري هذا التعريف، وعلق عليه بقوله [1] : «فأما من قال : هو ما استحق الإعراب في أول وضعه، أو ما استحق التنوين، فكلام ساقط جداً، وذلك أن استحقاق الشيء لحكم ينبغي أن يسبق العلم بحقيقته، حتى يترتب عليه الحكم، ألا ترى أنه لو قال في لفظة «ضربٌ» هذا اسم؛ لأنه يستحق الإعراب في أول وضعه لاحتجت أن تبين أنه ليس باسم، ولا يعترض في ذلك بالإعراب وحده، ولو قال قائل : أنا أعربه، أو أحكم باستحقاقه الإعراب ؛ لقيل له ما الدليل على ذلك؟ فقال لأنه اسم، فيقال له : ما الدليل على أنه اسم ؛ فإن قال بعد ذلك : لأنه يستحق الإعراب، أدى إلى الدور؛ لأنه لا يثبت كونه اسماً إلا باستحقاقه الإعراب، ولا يستحق الإعراب إلا بكونه اسماً، وهكذا سبيل التنوين وغيره ».

وقال الجزولي [2] : «الاسم : كل كلمة تدل على معنى في نفسها ولا تتعرض لزمان وجود ذلك المعنى ».

وهذا التعريف تعريف بالحد التام، ولكنه أخل بشرط من شروط الحد وهو استخدامه كلمة «كل»؛ لأنها المقياس الذي يعرف به صحة الحد من حيث الجمع والمنع.

---

(١) مسائل خلافية، أبو البقاء العكبري، (٤٦ - ٤٧).

(٢) المقدمه الجزولية، الجزولي، ٣.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وأما أبو البقاء العكبري فقد قال [1]: «أما قولهم : الاسم :كل لفظ دل على معنى مفرد في نفسه، فحد صحيح».

ورجح أبو البقاء العكبري هذا الحد : بأنه صحيح، على الرغم مما فيه من اعتراضات لأن الحد ما [2] «جمع الجنس والفصل، واستوعب جنس المحدود، وهو كذلك ها هنا، الا ترى أن الفعل يدل على معنيين:حدث وزمان و«أمس» وما أشبهه يدل على الزمان وحده، فكان الأول فعلا والثاني اسماً، والحرف لا يدل على معنى في نفسه، فقد تحقق فيما ذكرنا الجنس والفصل والاستيعاب».

والتعريف هنا تعريف بالحد الناقص؛ لأنه ذكر الجنس البعيد وهو «اللفظ «ثم الفصول وهي «دل على معنى مفرد في نفسه».

والاعتراضات التي نذكرها على هذا الحد هي : أولاً : استخدام كلمة كل في الحد وهي -كما ذكرنا -مقياس لصحته من حيث الجمع والمنع ،وثانياً :هو أن الحد ينقصه قولنا :«يدل على معنى مفرد غير مقترن بزمان محصل » حتى يخرج الفعل من الحد.

وقد ذكر أبو البقاء العكبري تعريفات للاسم منها قوله [3] : «ما استحق التنوين» وقد عده كلاماً ساقطاً جداً لأن استحقاق الاسم لحكم كالتنوين ينبغي أن يكون قبل العلم بحقيقته. فلو قلنا مثلا : إن ضرب اسم؛ لأنه يستحق التنوين، وقال قائل : أنا احكم عليه بأنه يستحق التنوين لقيل له : ما الدليل على ذلك ؟فقال : لأنه اسم، فيقال له : ما الدليل على أنه اسم ؟ فإن قال بعد ذلك؛ لأنه يستحق التنوين، أدى ذلك إلى الدور؛ لأنه لايثبت كونه اسماً حتى ينون ولا يستحق التنوين حتى يكون اسماً.

(١) مسائل خلافية، أبو البقاء العكبري، ٤٤.

(٢) المرجع السابق، ٤٤.

(٣) انظر : المرجع السابق،(٤٦-٤٧).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن الحدود التامة أيضاً حد ابن معط القائل فيه [1] : «الاسم كلمة تدل على معنى في نفسها دلالة مجرّدة من زمان ذلك المعنى، كرجل ، وعلم».

فقد بدأه بالجنس القريب وهو« كلمة »، وبالفصول المميزة «تدل على معنى في نفسها دلالة مجردة من زمان ذلك المعنى» ثم ذكر مثالين على الاسم وهو رجل وعلم، ولكن اقتصرت الأمثلة على أسماء الأعيان دون أسماء المعاني كالحب والكره والبغض وغيرها، وذكرها من تمام الحد، ووسيلة لتوضيحه.

أما الشلوبين فقد عرّف الاسم بقوله [2] : «كل كلمة تدل على معنى في نفسها لا يفهم من لفظها أنه ماض، أو ليس ماضياً مثاله : زيد وعمرو».

فقوله «كلمة» جنس قريب للاسم، وقوله : «تدل على معنى في نفسها» فصل ميّز الاسم عن الحرف، أما قوله «لا يفهم من لفظها أنه ماضٍ ففصل ثانٍ ميز به الاسم عن الفعل والحرف. وجعل بعضهم المثال من تمام الحد وموضحا له، فمثال الاسم قولنا : زيد وعمرو، إلا أن الشلوبين أخلّ في تعريفه بشرط من شروط الحد التام وهواستخدام كلمة كل .

وعرف ابن الحاجب [3] و ابن هشام [4] الاسم بقولهما : «الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة» فقد استخدم ابن الحاجب «ما» المبهمة في الاسم ولا نعرف ما الذي قصده بـ «ما». أهي اللفظة أم الكلمة، وقد ذكر الاستراباذي في شرحه للتعريف أن المقصود بـ «ما»هي الكلمة فقال [5] : «قوله ما

---

(١) الفصول الخمسون، ابن معط، ١٥١.

(٢) التوطئة، الشلوبين، ١١٣.

(٣) شرح الكافية، الاستراباذي، ٩/١.

(٤) انظر شرح شذور الذهب، ابن هشام، ١٤.

(٥) شرح الكافية، الاستراباذي، ٩/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

دل أي كلمة دلت وإلا ورد عليه الخط والعقد والنصبة والاشارة، وإنما أورد لفظة «ما» مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتماداً على ما ذكره قبل من كون الاسم احد أقسام الكلمة في قوله وهي : اسم وفعل وحرف فكل اسم كلمة، لأن الكلمة كلي والاسم جزئي لها» لذا ينبغي أن يقول في الحد كلمة تدل على معنى...

ولو قال ابـن الحاجب [1] : دالة على معنى في نفسها لخرجت الأسماء الموصولة، وكاف التشبيه الاسميةوكم الخبرية وأسماء الاستفهام والشرط وضمير الغائب.

وقد عرف ابن عصفور الاسم بقوله[2] : «لفظ يدلُّ على معنى في نفسه، ولا يتعرض ببنيته لزمان، ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه، نحو : زيد، ألا ترى أن الزاي جزء منه ولا تدل على بعضه لذلك فإن وجد من الأسماء ما يدل على زمان كأمس وغد فبذاته لا ببنيته ألا ترى أن بنيتهما لا تتغيران للزمان».

وتعريف ابن عصفور هذا تعريف بالحد الناقص بدأه بالجنس البعيد ،وهو اللفظ، والفصول وهي : يدل على معنى في نفسه، ولا يتعرض ببنيته لزمان، ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه.

وشرع ابن عصفور في شرح حده للاسم مفصلاً في أجزائه فقال [3] : «فقولي : لفظ، جنس للاسم والفعل والحرف، ويدخل تحت ذلك «تأبّط شراً» وبابه؛ لأن اللفظ يقع على ما قلَّ وكثر. وقولي : يدل على معنى في نفسه، يحترز من الحرف كما تقدم، وقولي : ولا يتعرض ببنيته للزمان، يحترز من الفعل كما تقدم أيضاً .وقولي : ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه، يحترز من الجملة مثل : زيد قائم، فإنها بأسرها تدل على معنى في نفسها، ولا تتعر ض ببنيتها للزمان، ألا ترى

(١) انظر : شرح الكافية، الاستراباذي، ٩/١.

(٢) المقرب، ابن عصفور، ٤٥/١، انظر : شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ٩٤/١.

(٣) انظر المرجع السابق الثاني، ١/(٩٤ - ٩٥).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أن الجزء منه وهو زيد، وقائم يدل على جزء من أجزاء معنى الجملة، فقائم يدل على الخبر وزيد يدل على المخبر عنه، والجملة تدل على مجموعهما، والاسم يدل على مسماه، وجزء الاسم الذي هو حرف التهجي لا يدل على بعض المسمى، ألا ترى أن الزاي من زيد لا يدل على عضو من أعضائه، ولا على معنى من معانيه».

وذكر ابن عصفور حداً آخر للاسم فقال [1] : «وقد أكثر الناس في حد الاسم، فأوضح ما حُدَّ به الاسم أن تقول : الاسم كلمة أو ما قوّته قوة كلمة تدّل على معنى في نفسها ولا تتعرض ببنيتها للزمان».

ثم شرع في تفصيل أجزاء هذا الحد فقال [2] : «كلمة جنس عام للاسم والفعل والحرف، وقولنا : أوما قوته قوّة كلمة، يحترز من تابط شراً وأمثاله؛ لأنه وإن لم يكن كلمة واحدة، قوّته قوّة كلمة واحدة؛ لأنه قد صار يفيد ما تفيده الأسماء المفردة كزيد وعمرو وقولي : «تدل على معنى في نفسها»، يحترز من الحرف الذي يدل على معنى في غيره، ولا يعترض على ذلك بالموصولات فيقال : هي أسماء ولا تدل على معنى في نفسها بل بغيرها».

والاعتراض السابق بالموصولات فاسد؛ لأن [3] : «الموصول يدل على معنى في نفسه لكن مع غيره، والدليل على ذلك أن الموصول لا يغير معنى ما يدخل عليه، تقول : زيد الذي أبوه قائم، فيكون المفهوم من الجملة التي هي : أبوه قائم بعد الذي ما كان مفهوماً منها قبل دخول الذي عليها، والحرف يغير معنى ما يدخل عليه، تقول : قبضت الدراهم، فتكون الدراهم تعطي معنى العموم، فإذا قلت : قبضت من الدراهم، خرجت الدراهم من العموم وكان المقبوض بعضها».

(١) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ٩٢/١.

(٢) المرجع السابق، ٩٢/١(-٩٣).

(٣) المرجع السابق، ٩٣/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولا يعترض عليه أيضاً بأسماء الشرط[1]؛ لأنها وإن دلت على معنى في غير ما تدل على معنى في نفسها كمن التي أحدثت معنى الشرط بعد وجودها في سياقه، هي ذات معنى في الأصل وهو الدلالة على العاقل.

وقال ابن مالك [2]: «الاسم: كلمة يُسندُ ما لمعناها إلى نفسها أو نظيرها».

وشرح ابن عقيل حد ابن مالك بقوله [3]: «فالاسمُ كلمةٌ يُسْنَدُ ما لمعناها إلى نفسها «نحو: زيدٌ قائم، فقائم لمعنى زيدٌ، وهو الشخص، وهو مسندٌ إلى زيدٍ؛ لأنه خبرٌ عنه، فأسندَ الخبرُ الذي لمعنى زيدٍ إلى لفظ زيدٍ.

(أو نظيرها) - كأسماء الأفعال، فإنها لا يُسند مالمعناها إلى نفسها؛ لأنها لا يُخبر عنها، وهي مع ذلك أسماء؛ لأنها إن لم يُسْنَدْ مالمعناها أُسند إلى نظيرها، فصه اسمٌ؛ لأنه يُسندُ إلى نظيره وهو السكوت، فتقول: السكوتُ حَسَنٌ» فقوله إن أسماء الأفعال أسماء، فغير دقيق؛ لأنها قسم رابع من أقسام الكلمة تسمى الخالفة.

أما أبو حيان الأندلسي فقد عرّف الاسم بقوله [4]: «لفظ يفهم منه وحده معنى غير متعرِّض ببنيته لزمان، والفعل كالاسم إلا في عدم التعرض». وهو تعريف بالحد الناقص بدأه باللفظة ثم بالفصول المميزة للاسم من الفعل و الحرف.

كما عرّفه الأبذي بتعريف يقارب التعريفات السابقة فقال الاسم [5]: «كل كلمة دلت على معنى في نفسها ولم تتعرض ببنيتها للزمان».

---

(١) انظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ١/(٩٣ - ٩٤).

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، ٣.

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، ١/(٥-٦).

(٤) تقريب المقرب، أبو حيان الأندلسي، ٤١.

(٥) حدود الآجرومية، الأبذي، (ورقة ٤أ - ٤ب).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولو قال : الاسم كلمة دلت على معنى في نفسها، ولم تتعرض ببنيتها للزمان لكان تعريفاً بالحد التام مشتملاً على الجنس القريب والفصول المميزة، أما كلمة «كل» فلا يجوز استخدامها في الحد التام ؛ لأنه دليل الانعكاس والاطراد في الحد أو الجمع والمنع.

بعد هذا الذي ذكرته من تعريفات النحاة للاسم، أرى أن تعريف الفاكهي له حين يقول[1] «حد الاسم : كلمة دلّت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمن معين وضعاً» هو أحسن التعريفات، فقد بدأه بالجنس القريب وهو : الكلمة، ثم بالفصول المميزة وهي : دلت على معنى في نفسها، وغير مقترنة بزمن معين وضعاً فصل ثان.

ويمكن أن يعرف الاسم بالحد الناقص فنقول : لفظ دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بزمان معين وضعاً.

تعريفات الفعل

يعد الفعل ثاني أقسام الكلمة، وقد اختلف النحاة في تعريفه كما اختلفوا في تعريف الاسم من قبل.

وقد عرّف سيبويه الفعل بقوله [2] : «أما الفعل فأمثله أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع».

فتبين من التعريف السابق أن المصدر أصل للفعل عند سيبويه ووافقه نحاة البصرة في ذلك، وقد ذكر ذلك البطليوسي فقال [3] : «هذا الحد لا يصح إلا على

---

(١) الحدود النحوية، الفاكهي، (ورقة ٤٧أ).

(٢) الكتاب، سيبويه، ١٢/١.

(٣) الحلل في إصلاح الخلل، البطليوسي، ٧١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مذهب البصريين الذين يقولون : إن الفعل مشتق من المصدر، والحد إنما ينبغي أن يكون بألفاظ متفق عليها».

وهو تعريف خاص بنحاة البصرة استخدموا به ألفاظاً اتفقوا عليها . فلكل جماعة من نحاة البصرة والكوفة بعض الاصطلاحات الخاصة بهم؛ لذا فتعريف سيبويه - ليس بحد كما قال البطليوسي بل تعريف.

ومن الملاحظ -أيضاً -أنه قسّم الفعل من حيث زمنه إلى ثلاثة أقسام : ماض، ومضارع، ومستقبل.

وقد فضل المجاشعي تعريف سيبويه - بعد أن ذكر بعض تعريفات النحاة للفعل - فقال [1] : «وأسلم هذه الأقوال، قول سيبويه».

أما الكسائي فقد عرّفه بتعريف يقترب من التعريف الثانوي، فقال [2] : «الفعل ما دلّ على زمان كخرج ويخرج، دلّنا بهما على ماضٍ ومستقبل».

فقوله «ما دل» بمنزلة (بقوة) الجنس، وهذا من المسامحة في الحد؛ لأنه لا يجوز لنا أن نستخدم كلمة «ما» المبهمة في الحد. أما قوله «دلّ على زمان كخرج ويخرج... » ففصل يميّزه عن الحرف والاسم منهما لا يدلان على الزمان . وقد قسم الكسائي زمن الفعل إلى ماضٍ ومستقبل، ولم يشر إلى الحال على الرغم من الأمثلة التي ذكرها للماضي والحاضر، ولم يذكر مثالاً للمستقبل، وكأن الحال والمستقبل عنده زمن واحد.

---

(١) شرح عيون الإعرب، المجاشعي، ٤٨.

(٢) الصاحبي، أحمد بن فارس، ٩٤. انظر : ٩٣.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وقد اختار أحمد بن فارس تعريف الكسائي فقال [1] : «والذي نذهب إليه ما حكيناه عن الكسائي : من أن الفعل ما دلّ على زمان كخرج ويخرج، دلّنا بهما على ماضٍ ومستقبل».

وقد ذكر البطليوسي هذا التعريف ونسبه إلى الكسائي والفراء أيضاً وجماعة من الكوفيين فقال [2] : «الفعل ما دل على زمان» وقد علق البطليوسي عليه بقوله [3] : «خطأ؛ لأن هذا التحديد تدخل تحته ظروف الزمان».

وتعليق البطليوسي هذا غير دقيق من جانبين. الأول : إن تعريف الكسائي والفراء ليس بحد، والثاني لا يجوز أن تقول عن التعريف بأنه خطأ بل يعترض عليه بالنقص وعدم التمام وعدم الاطراد والجمع، فنقول عنه غير مطرد أو غير مانع لدخول ظروف الزمان تحته.

وقد نسب البطليوسي إلى الأخفش الأوسط أنه قال [4] : «الفعل ما امتنع عن التثنية والجمع» وقد زاد عليه [5] «وأنْ لا يحسن له الفعل والصفة وجاز أن يتعرّف علمت أنه فعل».

أما هذه الزيادة ففير صحيحة [6] : «لأن من الأسماء ما لا يحسن له الفعل وما لا يوصف، ومن الأفعال ما لا يتصرف».

---

(١) الصاحبي، أحمد بن فارس، ٩٤.

(٢) المرجع السابق، ٦٩.

(٣) المرجع السابق، ٧٢.

(٤) الحلل في إصلاح الخلل، البطليوسي، ٦٩.

(٥) المرجع السابق، ٦٩.

(٦) المرجع السابق، ٧٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والتعريف السابق تعريف غير مميز؛ لأنه بعلامة غير مميزة؛ لأن[1] «الحروف كلّها ممتنعة من التثنية والجمع، وليست أفعالاً».

أما الجرمي فقد عرّف الفعل بقوله [2] : «الفعل ما حسنت فيه التاء نحو «ضربتْ» و«قامتْ»، قال : وبهذا علمنا أن نعم وبئس فعلان لقولنا : نعمت المرأة هند، وبئست الفعلة».

وتعريف الجرمي تعريف بالعلامة، فدخول تاء التأنيث الساكنة على الفعل خاصة أو علامة من علاماته. وهو قول غير صحيح عند البطليوسي؛ لأن [3] «فعل التعجب» لا تدخل عليه تاء التأنيث وهو فعل باتفاق من البصريين». وتعليق البطليوسي غير دقيق؛ لأن التعريف بالعلامة غير جامع وغير مانع؛ لذا فمن الطبيعي في تعريف العلامة خروج بعض المفردات ودخول بعضها، وبناءً على تعريف الجرمي يخرج فعل التعجب من التعريف، وهو اسم عند الكوفيين.

وقد علق أحمد بن فارس عليه بقوله [4] : «وهذا عندنا غلط؛ لأنّا قد نسميه فعلاً قبل دخول التاء عليه».

فهذا تعريف بالعلامة و دخول التاء عليه علامة من علاماته اللفظية، واعتراض أحمد بن فارس على التعريف اعتراض غير دقيق؛ لأن الفعل فعل قبل دخول التاء عليه، والتاء تدخل عليه إن دعت الحاجة لذلك ، ولا يجوز دخولها على الاسم أو الحرف مثلاً.

---

(١) الصاحبي، أحمد بن فارس، ٩٣.

(٢) المرجع السابق، ٧٠.

(٣) المرجع السابق، ٧٢.

(٤) المرجع السابق، ٩٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما أبو عبد الله الطوال فقد عرّفه بقوله [1] : «كل كلمة دلّت على حدوث فعل في بعض الأوقات».

ويقترب تعريف أبي عبد الله الطوال من الحد، ولكنه استخدم في التعريف ما يخل بشروط الحد، ومنها كلمة «كل» فهي علامة لاستقامة الحد، ولا يجوز استخدامها فيه، فلو قال : الفعل كلمة دلت على حدوث فعل في أوقات محدودة لكان حداً تاماً، بدأه بالجنس القريب وهو «الكلمة» ثم بالفصول المميزة وهي «دلالته على الحدث والزمان المحدد».

أما أبو العباس المبرد فله في تعريف الفعل أربعة أقوال ذكرها البطليوسي هي [2] : «إن الفعل ما دل على حركة» وهو [3] : «ما دل على حدوث شيء في زمان محدود» وهو [4] : «ما احتمل الضمير»، وهو أيضاً [5] : «ما حسن فيه أمس أو غد».

أما قوله : ما دل على حركة وأنه ما احتمل الضمير فقد علق عليهما البطليوسي بقوله [6] : «ليس بحد؛ لأن أسماء الفاعلين نحو ضارب، وقاتل تدل على حركة وتحتمل الضمائر، وقولنا سكن الشيء ووقف ومات يدل على ارتفاع الحركة».

وتعليق البطليوسي غير دقيق؛ لأن التعريفين السابقين ليسا بحدود إنما هما تعريفان بالعلامة، أما قوله «سكن ووقف ومات تدل على ارتفاع الحركة» فغير صحيح أيضاً؛ لأن السكون نفسه حركة وكذلك الوقف والموت.وأسماء الفاعلين تدل على حركة وتحتمل الضمير؛ لذا فهي فعل دائم عند الكوفيين،لذا تخرج من حدا الاسمية عندهم.

---

(١) الحلل في إصلاح الخلل، البطليوسي، ٧٠.

(٢) المرجع السابق، ٧٠.

(٣) المرجع السابق، ٧٠.

(٤) المرجع السابق، ٧٠.

(٥) المرجع السابق، ٧٠.

(٦) المرجع السابق، ٧٢.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

أما قوله - «ما حسن فيه أمس وغد [1] : فـ «خطأ؛ لأنه أسقط فعل الحال؛ ولأن اسم الفاعل يدخل تحت هذا الحد» وكما ذكرنا سابقاً لا ينبغي أن تقول : إن هذا الحد خطأ بل نقول :إنه غير جامع أومانع وهذا التعريف ليس بخطأ بل هو غير مانع لدخول اسم الفاعل وغير جامع لخروج فعل الحال منه.

وقال محمد بن الوليد بن ولاّد [*] [2] : «الفعل ما كان مختلفاً» فهو تعريف غير واضح لا نعرف المقصود منه فهل بعنى في قوله «مختلفا» أن الفعل مختلف عن الاسم والحرف، وما هي أوجه هذا الاختلاف؟

أما ابن كيسان فقد عرّف الفعل تعريفاً يقارب تعريف سيبويه السابق بل هو ذاته ولكن الاختلاف في القالب اللغوي الذي وضع فيه، فقال [3] : «والفعل ما كان مشتقاً من أحداث الأسماء، مبنياً لما مضى من الزمان، وما يستقبل، وما هو في حال الحديث به، نحو : قام يقوم، وعلم يعلم» وهو وصف بالفصل القريب الذي يميز الفعل عن الحرف والاسم وهو «مبنياً لما مضى من الزمان، وما يستقبل، وما هو في حال الحديث به».

أما الزجاج فقد عرّفه بقوله [4] : «صوت مقطع مفهوم على معنى في زمان ومكان مأخوذ من الحدث».

---

(١) الحلل في إصلاح الخلل، البطليوسي، ٧٢.

(*) محمد بن الوليد بن ولاد : هو الوليد التميمي النحوي أبو الحسين.أخذ عن المبرد وثعلب، كان جيد الخط والضبط، له كتاب في النحو سماه المنمق، ولم يصنع فيه شيئاً، مات سنة ٢٩٨هـ بمصر، وقد بلغ الخمسين. بغية الوعاة، السيوطي، ١/٢٥٩.

(٢) الحلل في إصلاح الخلل، البطليوسي، ٧٠.

(٣) الموفقي في النحو، ابن كيسان، ١٠٦.

(٤) المرجع السابق، ٧٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لقد بدأ الزجاج تعريفه بجنس عال يبتعد عن الفعل بمرتبتين هما :الكلمة واللفظ ، ثم ذكرالفصول المميزة للفعل وهي : «أنه يدل على زمان ومكان»، وقد زا د المكان، ولكنه لم يذكر أن هذا الزمان محدد أو معين لدخول بعض الأسماء التي تدل على الزمان والمكان غير المعيّنين ، ثم أيد رأي البصريين وبيّن أن الفعل مشتق من المصدر «الحدث».

وأما الأخفش الصغير [1]، علي بن سليمان فقد عرّفه بقوله [2] : «الفعل صفة ولا يوصف» وهذا التعريف وصف للفعل لا تعريف له ، فالفعل يأتي صفة ولكنه لا يوصف.

أما ابن السراج فقد عرّفه بقوله [3] : «ما دلّ على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماض، وإما حاضر، وإما مستقبل».

وقد أضاف ابن السراج «زمان» [4] «لنفرق بينه وبين الاسم الذي يدل على معنى فقط، فالماضي كقولك : «صلّى زيد» يدل على أن الصلاة كانت فيما مضى من الزمان، والحاضر نحو قولك : «يصلي»، يدل على الصلاة، وعلى الوقت الحاضر. والمستقبل نحو «سيصلي» يدل على الصلاة، وعلى أن ذلك يكون فيما يستقبل. والاسم إنما هو لمعنى مجرد من هذه الأوقات أو لوقت مجرد من هذه الأحداث والأفعال، وأعني بالأحداث التي يسميها النحويون المصادر، نحو : الأكل والضرب والظن والعلم والشكر».

(*) الأخفش الصغير : هو أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش، كان من أفاضل علماء العربية، أخذ عن ثعلب، والمبرد، والمعافى بن زكريا. وكان ثقة توفي سنة ٣١٥ هـ. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ابن الأنباري، (١٨٥ - ١٨٦).

(٢) العلل في إصلاح الخلل، البطليوسي، ٧٠.

(٣) الأصول في النحو، ابن السراج، ٣٨/١.

(٤) المرجع السابق، ١/(٣٨ - ٣٩)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما الزجاجي فقد عرّفه بقوله [1] : «ما دلّ على حدث وزمانٍ ماضٍ أو مستقبل، نحو : «قام يقوم، وقعد يقعدُ»وما أشبه، والحدثُ : المصدرُ، وهو اسمُ الفعلِ، والفعلُ مشتقٌ منه، نحو : «قام قياماً، وقعد قعوداً» فالقيامُ والقعودُ، وما أشبههما مصادر».

فالتعريف الأخيرتعريف قريب من الحد لكنه استخدم فيه كلمة «ما» المبهمة التي لا يجوز استخدمها في الحد.

وقد قصر الزجاجي زمن الفعل على زمنين هما : الماضي والمستقبل ولم يذكر الحال. وقد علق البطليوسي على تعريف الزجاجي بقوله [2] : «هذا كلام مجمل؛ لأنه لم يذكر فعل الحال، وهو مخالف لقوله في «باب الأفعال»، الأفعال ثلاثة : فعل ماضٍ، وفعل مستقبل، وفعل في الحال يسمى «الدائم»، وهذا الذي قاله في باب الأفعال هو التقسيم الصحيح، ولولا هذا التقسيم المذكور في باب الأفعال لأوهم كلامه أنه من الفئة التي تنفي فعل الحال، وتقول : إنما الأفعال قسمان : ماضٍ ومستقبل».

وقد اعترض ابن عصفور على حد الزجاجي باعتراضين [3] : «أحدهما : أنه أورد في الحد لفظ «ما» و«أو» وقد تقدم أنهما من الألفاظ التي لا تورد في الحدود.

والآخر : إنه ليس بجامع من وجهين : من جهة أنه لا يدخل تحت هذا الحد من الأفعال ما هو حال، بل كان الظاهر من هذا الموضع أنه من الفئة المنكرة لفعل الحال لولانصُّه على إثباته في باب الأفعال، ومن جهة أنه لا يدخل تحت ذلك من الأفعال ما لا يدل على حدث ككان الناقصة وأخواتها، ونعم وبئس وحبذا وعسى وفعل التعجب»؛ لذلك يجب أن يزاد في الحد فصل آخر هو «دلالة الوضع» ليدخل فيه بئس ونعم وحبذا وعسى وفعل التعجب.

---

(١) الجمل في النحو، الزجاجي، ١.

(٢) الحلل في إصلاح الخلل، البطليوسي، ٦٦.

(٣) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ١/(٩٥ - ٩٦).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد ذكر ابن أبي الربيع أن حد الزجاجي حد [1] «مطرد وجامع ومانع في الأكثر، وليس مانعاً على الإطلاق، ألا ترى أن أسماء الأفعال تدلُّ على الحدث والزمان الماضي والمستقبل؛ لأنك إذا قلت : نزال، فهِم منه ما يفهم من «انزل» و «انْزِل» يفهم منه الحدث والزمانُ المستقبل، فكذلك «ازال» يُفهم منه الحدث والزمان المستقبل، وكذلك «شتان» يُفهم منه ما يفهم من «شتت»، وكذلك «هيهات» يفهم منه ما يفهم من «بَعُدَ»، وكذلك جميع أسماء الأفعال يُفهم منها ما يفهم من الأفعال، فمن ضرورتها أن يفهم منها الحدثُ والزمانُ، فليس بمانع، والمانعُ أن يقولَ : الفعلُ أمثلةٌ أخذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما وقع ولم ينقطع، و لما لم يقع» وبقوله [2] «أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت» يخرج أسماء الأفعال.

أما النحاس فقد عرّف الفعل بقوله [3] «ما دل على المصدر وحسن فيه الجزم والتصرف مثل : قام يقوم، وقعد يقعد، وما أشبه ذلك».

وتعريف النحاس السابق تعريف بالعلامة، فقوله : «حسن فيه الجزم والتصرف» هو من علامات الفعل، والتعريف بالعلامة غير جامع وغير مانع.

أما أبو علي الفارسي فقد عرّف الفعل بقوله [4] : «الفعل ما كان مستنداً إلى شيء ولم يُسنَدْ إليه شيءٌ، مثال ذلك خرجَ عبدُ الله، وينطلقُ بكرٌ».

وقد شرح عبد القاهر الجرجاني تعريف أبي علي الفارسي، فوضح قبل الحديث عن فصول التعريف معنى الإسناد والإخبار فقال [5] «اعلم أن الإسنادَ

---

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، ١/(١٦٧ - ١٦٨).

(٢) المرجع السابق، ١/ ١٦٨.

(٣) التفاحة، النحاس، ١٤.

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، ١/٧٦.

(٥) المرجع السابق، ١/(٧٦ - ٧٧).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مجراه مجرى الإخبار، فكأنهُ قالَ : «وأما الفعلُ فما كانَ خبراً عن شيء، ولم يكن مخبراً عنه، غير أن في الإسناد فائدةً ليست في الإخبار، وهي أنَّ الأفعالِ ما لا يصحُّ إطلاق الإخبار عليه كفعلِ الأمر نحو : ليضرب زيدٌ، إذ الأمرُ لا يكونُ من حيث أنَّ الخبرَ ما دخلَهُ الصدقُ والكذبُ، ويصحُّ أن يطلقَ عليه الإسناد؛ لأنَّ حقيقة الإسنادِ إضافة الشيءِ إلى الشيءِ وإمالتهُ إليه وجعلُهُ متصلاً وملامساً ...وإذا كانَ كذلك جاز أن تقولَ في ليضربْ زيدٌ أن الفعل مسندٌ إلى زيدٍ؛ لأنك قد أضفته إليه وعلقتَهُ به، فالإسنادُ إذاً يصلحُ له الإخبارُ، والإخبارُ لا يصلحُ لكلِّ ما يصلحُ له الإسنادُ».

وقد احترز في التعريف أولاً من [1] «الاسم الذي يخبرُ عنه نحو : زيدٍ وعمرو والعلم والجهلِ؛ لأنَّ الفعلَ إذا لم يستقمْ أن يكونَ مخبراً عنه ومسنداً إليه شيءٌ على وجه من الوجوهِ فقد انفصلَ من الأسماءِ التي يصحُّ الإخبارُ عنها والإسنادُ إليها».

أما الاحتراز الثاني فمن [2] «الاسم الذي يكونُ مسنداً إلى غيرهِ البتةَ، نحو متى وإذا وما شاكلَهُما؛ لأجلِ أن الفعلَ يكونُ مقدماً على ما يُسندُ إليه كما ذكر من قوله : خرجَ عبدُ اللهِ، وهذه الأسماءُ إذا أُسندتْ إلى شيءٍ كان مرتبتُها بعدهُ، تقول القتالُ إذا خرجَ زيدٌ، فيكونُ خبراً عن القتالِ، ولا يكونُ أعني القتال مؤخراً عنه، فإن قلت : إذا خرجَ زيدٌ القتالُ، كان النيةُ به التأخيرَ».

أما الاحتراز الثالث فمن الحرف [3] «لأنه لا يكون مسنداً ولا يسند إليه، ألا ترى أنّك لو قلتَ : زيدٌ إنَّ، أو عمروٌ إلى، لم يكنْ كلاماً، وإذا الفعلُ خبراً ومحتملاً لأن يُسندَ إلى غيرهِ لم يدخلْ عليه الحرفُ».

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، ١/٧٧.

(٢) المرجع السابق، ١/(٧٧ - ٧٨).

(٣) المرجع السابق،١/٧٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهو عنده تعريف مطرد منعكس، فإنك إذا قلت [1] : «كلُّ لفظٍ جازَ أن يسندَ إلى الاسم مقدماً عليه ولم يجُز أن يسندَ إليه شيءٌ فهو فعلٌ، وكلُّ ما لم يحصلْ فيه هذهِ الشرائطُ فليسَ بفعلٍ، كنتَ مصيباً، وهذا هو عينُ الطردِ والعكسِ».

ولم يكن عبد القاهر الجرجاني دقيقاً في إطلاقه كلمة الحد على تعريف أبي علي السابق في قوله [2]: «فهذا حدٌ مشتملٌ على ثلاثةِ أنواع من الاحتراز». لعدم انطباق شرائط الحد عليه ولكن يمكن القول بأن تعريف أبي علي الفارسي تعريف بالعلامة المعنوية للفعل، وقد سمى العكبري تعريف أبي علي الفارسي بالحد الرسمي فقال [3] : «وهذا الحد رسمي، إذ هو علامة، وليس بحقيقي؛ لأنه غير كاشف عن مدلول الفعل لفظاً، وإنما هو تمييز له بحكم من أحكامه».

وأما الصقلي فقد عرّف الفعل تعريفاً يقارب تعريف أبي علي الفارسي فقال[4] : «الفعل كل كلمة جاز الإخبار بها، ولم يجز الإخبار عنها، كقولك : قام زيد» وعرّفه ابن الأنباري أيضاً تعريفاً يطابق تعريف أبي علي الفارسي، ويقترب من تعريف الصقلي فقال [5] : «حد الفعل ما أُسند إلى شيءٍ ولم يُسْنَد إليه شيءٌ». وقد سبقهم إلى هذا العلامة في التعريف ابن السراج. ولإضافة علامات أخرى في التعريف ارتأينا أن تدرس مُفصلة.

فتعريفات أبي علي الفارسي والصقلي وابن الأنباري السابقة تعريفات بالعلامة، لأن من علامات الفعل أن يكون أبداً مسنداً إلى غيره، ولا يسند إليه غيره،

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، ٧٨/١.

(٢) المرجع السابق،٧٧/١.

(٣) مسائل خلافية، أبو البقاء العكبري، ٦٤

(٤) مقدمة في النحو، الصقلي، ٦٣.

(٥) منثور الفوائد، ابن الأنباري، ٢٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولكن الصقلي استخدم في تعريفه الجنس القريب وهو الكلمة وسبقت بـ«كل» وكل علامة من علامات استقامة الحد فلو قال كلمة جاز الإخبار بها..لكان تعريف بالجنس البعيد والعلامة فيمكن أن يسمى بالحد الناقص، وقد نفى ابن الخشاب أن تكون التعريفات السابقة حدوداً بل هي رسوم، فقال [1] : «فأما علامات الفعل المعنوية، فمثلٌ أن يكون مسنداً إلى غيره، ولا يُسند غيره إليه، وربما جُعِل هذا حد له وليس بحد بل رسم له، والحد التام له ما بدأنا به».

وهذا قول غير دقيق؛ لأن التعريفات السابقه تعريفات أولية بالعلامة، وليست تعريفات ثانوية حتى تكون حدوداً أو رسوماً. إلى جانب ذلك، فإن الحد يبدأ بالجنس القريب والفصل القريب، أو بالفصل المميز، والرسم يكون بالجنس البعيد، والفصل القريب.والتعريفات السابقه خالية من الأجناس ومن الفصول المميزة، فكيف يحكم عليها بأنها حدود أو رسوم؟

وتعريف أبي علي الفارسي وابن الأنباري أكثر دقة من تعريف الصقلي الذي استخدم فيه كلمة الإخبار؛ لأن [2] «لفظة الإسناد أعم من لفظة الإخبار؛ لأن الإخبار ما احتمل الصدق والكذب فلا ينطلق إلا على ما احتملهما، والإسناد ينطلقُ على ما احتملهما وهو الخبر وعلى ما لايحتملهما كالاستفهام والأمر والنهي وما أشبه ذلك مما ليس بخبر، فكلُ خبر مسندٌ، وليس كل مسند خبراً؛ فلهذا كان استعمال الإسناد في تعريف الفعل أولى من استعمال الإخبار».

أما علي بن عيسى الرُماني فقد عرّف الفعل بالحد التام فقال [3]: «الفعل كلمة تدل على معنى مختص بزمان دلالة الإفادة».

---

(١) المرتجل، ابن الخشاب، (٢٠-٢١).

(٢) المرجع السابق، ٢٠.

(٣) الحدود، الرُماني، ٦٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالكلمة جنس قريب للفعل، و «يدل على معنى مختص بزمان دلالة إفادة» فصول تميّزه من الحرف والاسم.

وعرفه الصيمري بالحد الناقص فقال [1]: «وحد الفعل: لفظ يدل على معنى في نفسه مقترن بزمان محصل كقولك: ذهب، وانطلق».

فاللفظ جنس بعيد للفعل، «ويدل على معنى في نفسه» فصل أول احترز به من الحرف؛ لأنه يدل على معنى غيره فـ «مقترن بزمان محصل» محدد كالماضي والمضارع والمستقبل فصل ثاني احترز به من الاسم الذي لا يدل على زمان محدد.

وقد عرّف ابن جني [2] وابن أبي الربيع [3] الفعل بالعلامة، وهو تعريف أولي، فقالا: «الفعل ما حسن فيه «قد» أو كان أمراً، فأما «قد» فنحو قولك: «قد قام، وقد قعد، وقد يقوم، وقد يقعد»، وكونه أمراً نحو: «قم واقعد»».

فدخول «قد» على الفعل وكونه أمراً من علامات الفعل التي تميزه عن الحرف والاسم.

أما ابن برهان العكبري فقد عرفه عند شرحه لتعريف ابن جني بقوله [4]: «الفعل كلمة يحسن قبلها «قد» ... أو تكون أمراً ... أو نهياً ... أو تتصل بها السين ... أو سوف ...».

فالكلمة في تعريف ابن برهان العكبري جنس قريب للفعل، أما قوله دخول «قد» والسين و«سوف» «عليه، أو كونه أمراً ونهياً فعلامات للفعل تميزه من الاسم والحرف.

(١) التبصرة والتذكرة، الصيمري، ٧٤/١.

(٢) اللمع في العربية، ابن جني، (٧-٨).

(٣) انظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، ١٦٧/١.

(٤) شرح اللمع، ابن برهان العكبري، ٤/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما ابن بابشاذ [1] وابن هشام [2] فقد وافقوا من سبقهم من النحاة فعرفوا الفعل بقولهم : «الفعل ما دل على حدث وزمان محصل، مثل:فعل ويفعل وسيفعل» وقد قصرا تعريفهما على الأفعال المتصرفة وأخرجا الجامدة التي لا تدل على الحدث ككان وعسى أو لا تدل على الزمان كفعل التعجب ونعم وبئس. فقال ابن بابشاذ [3] : «فإن هذا حد الفعل المتصرف، لا يخرج فعل من الأفعال عنه؛ لأن الأفعال إنما دخلت الكلام لتدل على الزمان والحدث دلالة إفادة، وهي بخلاف الأسماء التي تدل دلالة إشارة، ودلالة الأسماء دلالة واحدة، وهي ذات المسمّى، ودلالة الأفعال دلالتان : دلالة الزمان ودلالة الحدث، فدلالةالزمان من نفس الصيغة، ودلالة الحدث من نفس اللفظ».

وعرفه عبد القاهر الجرجاني [4] والوردي [5] بقولهما : «الفعل ما دخله قد والسين وسوف نحو : قد قام، وسيقوم، وسوف يقوم، وتاء الضمير، وألفه وواوه، نحو : أكرمت، وأكرما، وأكرموا، وتاء التأنيث الساكنة نحو : نعمت وبئست، وحرف الجزم نحو : لم يضرب».

وهو تعريف أولي بعلامات الفعل غير مميز ولا جامع.

وعرفه الدينوري بقوله[6] : «الفعل : عبارة عن إيقاع أحداث في أزمنة مختصة» وهو وصف للفعل يوافقه قول من قال دل على حدث وزمان محصل .و هو تعريف يركز على إبراز الحدث.

---

(١) شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ، ١٩٣/١.

(٢) انظر : شرح اللمحة البدرية، ابن هشام، ٥٠/٢.

(٣) شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ، ١٩٣/١.

(٤) الجمل في النحو، عبد القاهر الجرجاني، ٣٨.

(٥) انظر : شرح التحفة الوردية، الوردي، ١٢٠.

(٦) ثمار الصناعة، الدينوري، ٣٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما الزمخشري فقد عرفه بقوله [1] : «ما دل على اقتران حدث بزمان » وقد علق عليه ابن يعيش قائلاً [2] : «ردئ (أي حد الزمخشري) من وجهين : أحدهما : أن الحد ينبغي أن يؤتى فيه بالجنس القريب ثم بالفصل الذاتي، وقوله : ما دل فـ «ما» من ألفاظ العموم فهو جنس بعيد، والجيد أن يقال : كلمة أو لفظة أو نحوهما؛ لأنهما أقرب إلى الفعل من «ما »فإن «قلت : «ما ههنا وأن كان عاما فالمراد به الخصوص ووضع العام موضع الخاص جائز، قيل : حاصل ما ذكرتم المجاز والحد المطلوب به إثبات حقيقة الشيء فلا يستعمل فيه مجاز ولا استعارة».

فقول ابن يعيش أن «ما» جنس قول غير صحيح؛ لأن «ما» كلمة عامة لا تستطيع أن تحدد، أهي جنس قريب أم بعيد؟ لذا ينبغي أن يبدأ الحد بالجنس القريب للفعل وهو الكلمة، أو البعيد وهو اللفظة.

أما الوجه الآخر فهو في قوله : «على اقتران حدث بزمان » فقال[3] : «إن الفعل لم يوضع دليلا على الاقتران نفسه، إنما وضع دليلا على الحدث المقترن بالزمان والاقتران وجد تبعاً فلا يؤخذ في الحد على ما تقدم ثم هذا يبطل بقولهم : القتال اليوم، فهذا حدث مقترن بزمان، وليس فعلا ، فوجب أن يؤخذ في الحد كلمة حتى يندفع هذا الإشكال».

وقولنا : «تدل على زمان»؛ لأن الفعل وضع ليدل على الزمان؛ ولهذا انقسمت معانيه في الدلالة على الزمان بانقسام الزمان، فكان ماضياً وحاضراً ومستقبلا، كما أن الزمان منه ماض وحاضر ومستقبل».

---

(١) المفصل،الزمخشري، ٢٤٣.

(٢) شرح المفصل، ابن يعيش، ٢/٧.

(٣) المرجع السابق، ٢/٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعرفه الفرخان بقوله [1]: «الأفعال صيغ مأخوذة من الأحداث، متضمنة الدلالة على الأزمنة، ولها انقسامات كثيرة، منها ما لا مدخل له في التأليف نحو كونها ثلاثية، ورباعية، أومعرّاة من الزيادة ومزيداً فيها أو صحيحة إلى غيرذلك».

ويقارب تعريف فرخان هذا تعريف سيبويه فـ«صيغ» في تعريف فرخان تقابل أمثلة عند سيبويه، مأخوذة من الأحداث ومتضمنة الدلالة على الأزمنة علامات مميزة للفعل عن الحرف والاسم.

أما الجزولي فقد عرفه بالحد التام فقال [2] : «كل كلمة تدل على معنى في نفسها وتتعرض لزمان وجود ذلك المعنى»، ولكنه أخل بشرط من شروط الحد وهو استخدامه لكلمة «كل» في الحد، وهي -كما ذكرنا سابقاً- علامة لاستقامة الحد وصحة طرده و عكسه فلا يجوز أن تستخدم فيه.

وعرفه الخوارزمي بقوله [3] : «ما دل على معنى في نفسه مقترنا بزمان محصل».

فقد استخدم الخوارزمي في الحد كلمة «ما» المبهمة التي لا يجوز استخدامها فيه، أما قوله «دال على معنى في نفسه مقترن بزمان محصل» ففصول مميزة للفعل عن الاسم والحرف.

وعرفه ابن معط بالحد التام فقال [4] : «كلمة تدل على معنى في نفسها دلاله مقترنة بزمان ذلك المعنى، كضرب يضرب، واضرب».

(١) المستوفى في النحو، الفرخان، ١٧/١.

(٢) المقدمة الجزولية، الجزولي، ٤.

(٣) شرح المفصل في صنعه الإعراب، الخوارزمي، ٢٠٧/٢

(٤) الفصول الخمسون، ابن معط، ١٥٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد بدأه بالجنس القريب وهو الكلمه ثم بالفصول المميزة له عن الاسم والحرف ثم تمم الحد بأمثلة تبين أزمان الفعل المختلفة الماضي والحاضر والمستقبل.

وعرفه ابن يعيش في أثناء شرحه لتعريف الزمخشري بقوله [1]: «فأما الفعل فكل كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمان».

وقد ذكر ابن يعيش [2] أن قوماً يضيفون إلى الحد زيادة هي «بزمان محصل» والهدف من هذا القيد لبيان [3] «الفرق بينه وبين المصدر، وذلك أن المصدر يدل على زمان إذ الحدث لا يكون إلا في زمان لكن زمانه غير متعين كما كان في الفعل».

ويقول ابن يعيش [4]: «والحق أنه لا يحتاج إلى هذا القيد، وذلك من قبل أن الفعل وضع للدلالة على الحدث وزمان وجوده، ولولا ذلك لكان المصدر كافيا فدلالته عليهما من جهة اللفظ وهي دلالة مطابقة، وقولنا «مقترن بزمان» إشارة إلى أن اللفظ وضع بإزائهما دفعة واحدة، وليست دلالة المصدر على الزمان وكذلك بل هي من خارج؛ لأن المصدر تعقل حقيقته بدون الزمان، وإنما الزمان من لوازمه وليس من مقوماته بخلاف الفعل فصارت دلالة المصدر على الزمان التزاما وليست من اللفظ فلا اعتداد بها؛ فلذلك لا يحتاج إلى الاحتراز عنه».

أما الشلوبين فقد عرف الفعل بقوله [5]: «الفعل كل كلمة تدل على معنى في نفسها، ويفهم من لفظها أنه ماضٍ أوليس ماضياً، فهي فعل، كقام وقعد».

(١) شرح المفصل، ابن يعيش، ٢/٧

(٢) انظر المرجع السابق، ٢/٧

(٣) المرجع السابق، ٢/٧.

(٤) المرجع السابق، ٢/٧.

(٥) التوطئة الشلوبين، ١١٢/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد استخدم الشلوبين كلمة «كل» وهي من الألفاظ التي لا يجوز استخدامها في الحد.

أما ابن الحاجب [1] وابن هشام [2] فقد عرفاه بقولهما: «الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة».

ثم فصلّ الاستراباذي في أجزاء التعريف السابق فقال [3]: ««قوله «في نفسه» يخرج الحرف، «وقوله مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة»، أي الماضي والحال و الاستقبال يخرج الاسم، وكل اعتراض ورد على طرد حد الاسم أي على قولنا: كل اسم فهو غير مقترن، أعني على الاعتراض بباب الغبوق واسم الفاعل العامل فهو وارد على عكس حد الفعل أعني على قولنا: كل مقترن فهو فعل، وما ورد على عكس حد الاسم أعني على قولنا كل غير مقترن فهو اسم من الاعتراض بالمضارع، والأفعال غير المتصرفة كعسى، وشبهه فهو وارد على طرد حد الفعل أي على قولنا: كل فعل فهو مقترن».

وحده ابن عصفور بالحد التام فبدأه بالفصل القريب وهو الكلمة وبالفصول المميزة الذاتية بعد أن شرح حد الزجاجي فقال [4]: «والحد الصحيح في الفعل أن يقول: الفعل كلمة أو ماقوته قوة كلمة، تدل على معنى في نفسها و تتعرض ببنيتها للزمان».

(١) شرح الكافية، الاستراباذي، ٢/٢٢٣

(٢) انظر شرح شذور الذهب، ابن هشام، ١٤

(٣) شرح الكافية، الاستراباذي، ٢/٢٢٣

(٤) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ١/٩٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفصل أيضا في أجزائه فقال [1] : «فقولي كلمة جنس عام للاسم والفعل والحرف. وقولي أو ما قوته قوة كلمة، يحترز من حبذا في مذهب من يرى أن حبذا كله فعل وعليه الأكثر. وقولي : تدل على معنى في نفسها، يحترز من الحرف. وقولي : وتتعرض ببنيتها للزمان يحترز من الاسم».

ويمكن أن يعرف الفعل بالحد الناقص فيبدأ بالجنس البعيد وهو «اللفظ» وبالفصول الذاتية المميزه، فقال ابن عصفور [2] : «وإن شئت : الفعل : لفظ يدل على معنى في نفسه ويتعرض ببنيته للزمان ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من اجزاء معناه».

كما فصل أيضاً في أجزائه فقال [3] :« فقولي : لفظ : جنس عام للاسم والفعل والحرف، وقولي : ولا يدخل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه يحترز من مثل : قمت، فإنه يدل على معنى في نفسه، ويتعرض ببنيته للزمان؛ لأنه إذا تعرض الفعل الذي هو «قام «للدلالة على الزمان والضمير قد يتنزل منزلة الحرف منه فلا يبعد أن توصف الجملة التي هي : «قمت» بأنها تعرضت ببنيتها للزمان، فيتخلص ذلك بأن تقول : ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه، كما فعلت ذلك في حد الاسم».

وقد عرفه ابن مالك تعريفاً يقترب من تعريف أبي علي الفارسي والصقلي وابن الأنباري فقال [4] : «والفعل كلمة تسند أبداً، قابلة لعلامة فرعية المسند إليه».

(١) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ٩٦/١.

(٢) انظر : المرجع السابق، ٩٧/١، انظر المقرب، ابن عصفور، ٤٥/١.

(٣) المرجع السابق، ٩٧/١.

(٤) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، ٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وشرحه ابن عقيل فقال [1]: «والفعل كلمة تسند ، خرج الحرف، فإنه لا يسند، أي لا يخبر به، وخرج أيضاً تاء الضمير فإنها كذلك». وقوله [2]: «أبداً» خرج ما يسند من الأسماء وقتا دون وقت، نحو: زيد القائم ، والقائم زيد» قابلة لعلامة فرعية المسند إليه «تحرز من أسماء الأفعال، فإنها تسند أبدا وليست أفعالاً؛ لأنها لا تقبل علامة فرعية المسند إليه. والمراد بها : تاء التأنيث الساكنة وألف الضمير وواوه، فهيهات وبعد ملازمان للإسناد وهيهات اسم وبعد فعلٌ؛ لأن بعد بقبل العلامة المذكورة نحو : بَعُدتْ وبَعُدَا وبَعُدُوا، وهيهات لا يقبل ذلك».

فأسماء الأفعال خارجة من تعريف ابن مالك؛ لأنها قسم رابع من أقسام الكلمة في العربية وهو ما يسمى بالخالفة وهي تدل على الزمان ولا تدل على الحدث.

أما الأبذي فقد عرفه بحد يطابق حد ابن عصفور فقال [3]: «حد الفعل كل كلمة دلت على معنى في نفسها، وتعرضت ببنيتها للزمان».

ويؤخذ على هذا الحد استخدامه لكلمة «كل»؛ لأنها علامة استقامة الحد لا يجوز أن تستخدم فيه.

أما الفاكهي فقد عرفه بقوله [4]: «حد الفعل : كلمة دلت على معنى في نفسها مقترنة بزمن معين وضعاً وهو ثلاثة أقسام : ماض ومضارع وأمر».

(١) المساعد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن عقيل، ٦/١.

(٢) المرجع السابق، ٦/١.

(٣) حدود الآجرومية، الأبذي، (ورقة ٤ ب).

(٤) الحدود النحوية، الفاكهي،(ورقة ٤٧ أ).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتعريف الفاكهي تعريف بالحد التام بدأه بالجنس القريب للفعل وهو الكلمة، ثم بالفصول المميزة الذاتية وهي «دلت على معنى في نفسها مقترنة بزمن معين وضعاً، وهو ثلاثة أقسام ماض ومضارع وأمر».

وهو أدق التعريفات السابقة فقوله : «دال على معنى في نفسها «مخرجة للحرف، «مقترنة بزمن معين مخرج للاسم»، «وضعاً» أدخل بهذا الفصل إلى الحد نعم وبئس وعسى وكان.

بهذا يعد تعريف الفاكهي السابق أدق التعريفات، فهو تعريف بالحد التام كامل الأجزاء من جنس قريب، وفصول ذاتية مميزة، ويمكن لنا أيضا أن نعرفه بالحد الناقص فنأتي بالجنس البعيد وهو اللفظ فنقول : لفظ دل على معنى في نفسه مقترن بزمن محصل وضعاً وهو ثلاثة أقسام : ماض ومضارع وأمر.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

تعريفات الحرف

أما الحد الثالث من الحدود النحوية فهو حد الحرف، ويعد علي بن أبي طالب أول من وضع رسما للحرف كما تقول الروايات وهو عنده[1] : «ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل».

ثم جاء سيبويه[2] فعرفه تعريفاً يطابق تعريف علي بن أبي طالب.

وقد فضل أحمد بن فارس تعريف سيبويه الذي يطابق تعريف علي بن أبي طالب للحرف وجعله أقرب تعريفات النحاة إلى الصحة والصواب، فقال [3] : «وقد أكثر أهل العربية في هذا (في حد الحرف)، وأقرب مافيه ما قاله سيبويه : إنه الذي يفيد معنى ليس في اسم ولا فعل، نحو قولنا «زيد منطلق» ثم نقول «هل زيد منطلق»؟ فأخذنا بـ «بهل» ما لم يكن في «زيد» ولا «منطلق»».

وعرّفه الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة بعده بقوله [4] : «ما لا يحسن له الفعلُ ولا الصفةُ ولا التثنيةُ ولا الجمعُ ولم يَجُز أن يتصرّف فهو حرف».

وقال البطليوسي معلقا على تعريف الأخفش، بأنه خطأ؛ لأن [5] «الفعل داخل تحت هذا التحديد، ومن الأفعال أيضاً ما لا يتصرّف». ولا يجوز أن نحكم على التعريف بقولنا : خطأ؛ لأن التعريف لا يكون خطأ بل يعترض عليه اعتراضا بأنه غير جامع أو غير مانع.

(١) الأشباه والنظائر، السيوطي، ٧/١.

(٢) الكتاب، سيبويه، ١٢/١.

(٣) الصاحبي، أحمد بن فارس، ٩٥.

(٤) المرجع السابق، ٩٥.

(٥) الحلل في إصلاح الخلل، البطليوسي، ٧٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما أبـو عبدالله الطوال فقد عرّف الأداة [1] بقوله [2]: «الأداة ما جاءت لمعنى ليس باسم ولا فعل». وهو تعريف يطابق التعريف الذي جاء عند علي بن أبي طالب وسيبويه، ولم يغير فيه سوى أنه وضع بدل الحرف الأداة، والأداة أعم من الحرف.

وعرّفه المبرد بقوله [3]: «الحرف ما كان وصلاً لفعل إلى اسم أو عطفا أو تابعا لتحدث به معرّفة أو كان عاملاً».

وتعريف المبرد هذا فاسد في رأي البطليوسي؛ لأن من [4] «الحروف ما يأتي لمعنى الاستفهام، ولمعنى الاستثناء، ولمعنى النفي والقسم والتمني والنهي وغيره».

فتعريف المبرد يبين وظيفة الحرف وهي وظيفة تركيبية تظهر في التركيب ولا تقتصر وظائف الحرف على الوظائف التي ذكرت سابقا عند المبرد، بل أضاف ابن معط وظائف أخرى منها أن يكون [5]: «رابطاً بين اسمين، أو فعلين، أو بين جملتين، أو بين اسم وفعل، أو مخصصاً للاسم، أو الفعل، أو قالبا لمعنى الجملة، أو مؤكدا لها، وعاملا، أو زائداً».

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

(*) لم أجد هذا التقسيم (أي تقسيم الكلام إلى : اسم وفعل وأداة) إلا عند أبي عبد الله الطوال في حين أجمع النحاة على تقسيمه إلى : اسم وفعل و حرف، وتقسيم أبي عبد الله تقسيم غير دقيق؛ لأن الأداة أعم من الحرف، فعندما نقول : أدوات الشرط يدخل تحتها الحروف الشرطية والأسماء الشرطية، وأظنه استخدم الأداة هنا بمعنى الحرف؛ لأن تعريفه لها يطابق تعريف الحرف.

(٢) الحلل في إصلاح الخلل، البطليوسي، ٧٦.

(٣) المرجع السابق، ٧٥.

(٤) المرجع السابق، ٧٦.

(٥) الفصول الخمسون، ابن معط، ١٥٣.

أما الرابطة بين اسمين أو فعلين فهي حروف العطف، أو بين جملتين فحروف الشرط الجازمة وغير الجازمة. وأما الرابطة بين اسم وفعل فهي حروف الجر كقولنا : «مررت بزيد»، أما ما خص الاسم فهي حروف الجر، وحرف التعريف، وما خص بالفعل فهي السين وسوف وقد والجوازم والنواصب، أما القالب لمعنى الجملة فكليت وكأن وحروف الاستفهام والنفي، والمؤكد لها كإنّ وأنّ ولام الابتداء، وأما الزائدة للتوكيد فهي كالباء في قولك: ما زيد بقائم، وبحسبك درهم، والعامل كحروف الجر والنواصب.

ويعرّفه ابن كيسان بقوله [1] : « ما حدث به معنى غير معنى الاسم والفعل، وقال : لا يقال : حرف جاء لمعنى؛ لأن الاسم والفعل جاءا لمعنى». وقوله «ما حدث به معنى» يدل على الوظيفة التركيبية للحرف، فالمعنى الحادث في الحرف الذي لا يشبه معنى الاسم والفعل يحدث نتيجة التركيب مع اسم أو فعل.

أما أبو اسحاق الزجاجي فقد قال في الحرف [2] : «ما لم يكن صفة لذاته وكان صفة لما تحته، ألا ترى أنك تقول : «مررت برجل صاحبك» فصاحبك صفة لذاته، وتقول : «مررت برجل في الدار» فقولك : في الدار صفة لما تحته لالذاته».

وهو تعريف غير مانع لدخول الفعل وذلك؛ لأنه أراد أن تكون [3] . «صفة معنوية لا لفظية والفعل يشرك الحرف في هذا المعنى، إلا أنك إذا قلت : مررت برجل يضرب زيداً، فيضرب صفة معنوية لا لفظية، وكذلك الجمل الخبرية تكون صفة بمعانيها لا بألفاظها».

(١) الحلل في إصلاح الخلل، البطليوسي، ٧٦

(٢) المرجع السابق، (٧٥-٧٦).

(٣) المرجع السابق، ٧٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما محمد بن الوليد بن ولّاد فيستدل على الحرف بانه [1] «وصلة شيء إلى شيء» وتعريف ابن الوليد السابق غير جامع ولا مانع؛ لأن [2] «من الحروف ما ليس وصلة، وينتقض عليه بـ«الذي» فإنه وصلة إلى وصف المعارف بالجمل، وبقولك (يا أيّها الرجل) فإن (ايأ) ها هنا وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام، وينتقض عليه بقولك: «مررت برجل ذي مال» فإن «ذي» وصلة إلى وصف الرجل بالمال».

ويتعجب البطليوسي بعد أن عرض لنا تعريفات الحرف عند بعض النحاة كالأخفش، سعيد بن مسعدة، والمبرد، والزجاجي وغيرهم، كيف يعتقدون بان ما جاءوا به هي حدود للحرف فقال [3] «وإن التعجب ليطول من قوم يعتقدون هذه الأشياء حدودا وهم أئمة مشهورون، ولوسمعنا ذلك ولم نره عنهم منصوصا لما صدقناه».

وعرّفه الأخفش الأصغر، علي بن سليمان بقوله [4] «الحرف ما أفاد معنى لم يكن في الكلام نحو قولك: زيد منطلق، ثم تقول أزيد منطلق؟ فيكون في الكلام معنى الاستفهام».

وهو فاسد؛ لأن [5] «هذا موجود في الأسماء والأفعال».

(١) الحلل في إصلاح الخلل، البطليوسي، ٧٦

(٢) المرجع السابق، (٧٦-٧٧)

(٣) المرجع السابق، ٧٧.

(٤) المرجع السابق، ٧٦.

(٥) المرجع السابق، ٧٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما ابن السراج فقد عرّفه بقوله [1] : «ما لا يجوز أن يخبر عنه كما يخبر عن الاسم»، وقد ضرب أمثلة تبين أن الحرف لا يخبر عنه كما يخبر عن الاسم منها [2] «ألا ترى أنك لا تقول : إلى منطلق، كما تقول : «الرجل منطلق». ولا «عن ذاهب» كما تقول : «زيدٌ ذاهبٌ» ولا يجوز أن يكون خبراً، لا تقول : «عمرو إلى» و لا «بكر عن» فقد بان أن الحرف من الكلم الثلاثة هو الذي لا يجوز أن تخبر عنه ولا يكون خبراً، والحرف لا يأتلف منه مع الحرف كلام...».

أما أبو جعفر النحاس فقد عرّفه بقوله [3] : «ما دل على معنى في غيره، وخلا من دليل الاسم والفعل. مثل : هل وبل ومن وإلى ومتى وقد وما أشبه ذلك».

وهو تعريف بالحد الناقص؛ لأنه ذكر الفصل والعلامة المميزة، واستخدم فيه أيضا «ما» المبهمة، وقد ذكرنا سابقا أنه لا يجوز استخدامها في الحد.

وعرّفه الصيمري بالحد الناقص فقال [4] : «لفظ يدل على معنى في غيره، كقولك : هل زيد منطلق؟ فهل دلت على استفهام في غيرها، وكذلك سائر الحروف».

وعرّفه أبو علي الفارسي بقوله [5] : «ما يدلّ على معنى في غيره، وذلك كالباء الجارة، ومِن، والواو العاطفة، وما أشبه ذلك».

والمقصود من المعنى الذي جاءت به الأسماء أن تكون فاعلة أو مفعولة أو مجرورة ولا يكون ذلك في الحرف، وكذلك لا يكون له إعراب في التقدير كما للأسماء

(١) الأصول في النحو، ابن السراج، ١/٤٠.

(٢) المرجع السابق، ١/٤٠.

(٣) التفاحة، أبو جعفر النحاس، ١٤.

(٤) التبصرة والتذكرة، الصيمري،١/٧٤.

(٥) المسائل العسكريات، أبو علي الفارسي، ٣٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبنية نحو : متى وأين؛ لهذا فقولنا : الحرف ما جاء لمعنى ليس غيره، حد للحرف. وهذا التعريف بمنزلة قولك [1] : «الحرف مادل على معنى غير متصرف ولم يكن له إعرابٌ بوجه، ولم يتضمن الزمان، وهذا مطرد منعكسٌ إذ مامن لفظ تجتمع فيه هذا الشرائط إلا أن يكون حرفا، وما من لفظ يتعرى منها إلا ولا يكون من الحروف».

والمقصود بالمعنى عند القاهر الجرجاني المعنى غير المتصرف، والتصرف عنده: أن يكون الاسم فاعلا ومفعولا ومضافا إليه، فالاسم قد يكون فاعلا ومفعولا ومضافا، فهو يدل على معنى وظيفي إلى جانب المعنى الدلالي المعجمي أما الحرف فيدل على معنى واحد غير متصرف كالاستفهام في هل والاستدراك في بل، هو معنى وظيفي لا يتأتى إلا بالتركيب وليس له معنى معجمي في حالة إفراده.

ويختلف الحرف أيضاً عن الأسماء المبنية والأفعال في أن الحرف لا يكون له إعراب في التقدير، كقولنا في الاسم المبني : من أين زيد؟ كانت «أين» في موضع جر، فإذا فارق الحرف الأسماء المبنية من جهة الإعراب التقديري، فحد الحرف بناء على ما ذكر: ما جاء لمعنى ليس غير وهذا يوازي قولنا : الحرف ما دل على معنى غير متصرف، ولم يكن له إعراب بوجه ولم يتضمن الزمان فهذا حد مطرد منعكس.

وقد اعترض الفارسي على قول من حد الحرف بأنه : «ما دل على معنى في غيره [2]» بالحروف الزائده، نحو : «ما» في قولهم : إنك ما وخيراً؛ لأنها لا تدل على معنى في غيرها. وأجيب بأن الحروف الزائدة تفيد فضل تأكيد وبيان للكثرة بسبب تكثير اللفظ بها، وقوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى، وهذا معنى لا يتحصل إلا في الكلام».

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، عبدالقاهر الجرجاني، ٨٥/١.

(٢) الجنى الداني، المرادي، ٢٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد فسر الجرجاني قول أبي علي الفارسي «لمعنى» بأن المقصود من ذلك المعنى غير المتصرف، و خلال شرحه «لمعنى» قصد المعنى المتصرف في الاسم خاصة، ولم يكن الجرجاني دقيقا عند ما فسر قول أبي علي الفارسي «لمعنى» بأنه لمعنى متصرف إلى الفاعلية والمفعولية وغيرهما فقط؛ لأن المعنى المتصرف في الاسم هو أن يكون فاعلا أو مفعولا أو غيرهما، وهو لا يتأتى الا بالتركيب أي أنه معنى وظيفي، فكلمة (زيد) لا تكون فاعلا أو مفعولا إلا من خلال تركيبها في سياق يجعلها فاعلا وهذا المعنى غير موجود في الفعل، فالفعل الماضي مثلا لا يكون فعلا ماضيا على الرغم من اختلاف حركته في بعض الأحوال فالفعل بهذا يشترك مع الحرف.

أما الحرف ففي رأيه أن معناه غير متصرف، وهذا غير دقيق؛ لأن الاستفهام والاستدراك، وانتهاء الغاية معان يكتسبها الحرف كالاسم من التركيب، وأظن أن النحاة يقصدون بالمعنى غير المتصرف أي المعنى المقصود من الكلمة نفسها والذي تدل عليه بذاتها سواء كانت اسماً أو فعلا؛ لأن المقصود من الحد معرفة ذات الشيء، فالحرف لا يدل بنفسه على معنى، كقولك : «إلى» لا تدل على معنى في نفسها ولا يفهم منها السامع سوى أنها حرف جرله معان تظهر من السياقات التي يكون فيها الحرف أي مع فعل أو اسم يأتي بعدها.

أما الاسم فله معنى في نفسه فمثال ذلك : «زيد» الذي يفهم السامع منه شخصاً يسمى زيد إضافة إلى المعنى المعجمي الذي تفيده كلمة زيد، وكذلك الفعل فعندما تقول : قام، يفهم منه فعل القيام وزمانه أيضاً.

أما الرّماني فقد عرّف الحرف بالحد التام، فهو عنده [1] : «كلمة لا تدل على معنى إلا مع غيرها مما معناها في غيرها» وتعريفه بالحد؛ لأنه بدأ الحد بالجنس القريب، وهو (الكلمة)، ثم جاء بالفصل القريب وهو عنده «لا تدل على معنى إلا مع غيرها مما معناها في غيرها».

(١) الحدود، الرُّماني، ٦٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعرّف ابن جني الحرف بـ [1] «ما لم تحسن فيه علامة من علامات الأسماء ولا علامات الأفعال وإنّما جاء لمعنى في غيره، نحو: هل، وبل، وقد. لا تقول: منْ هل، ولا قدْ هل، ولا تأمر به».

وتعريف ابن جني تعريف بالعلامة السلبية وهي علامة عدمية فللأسماء علامات تعرّف بها وللأفعال علامات أيضاً تعرف بها، أما الحرف فلا علامات له، وعدم العلامة علامة.

وعرّفه الزمخشري بتعريف مماثل أيضاً فقال [2]: «ما دل على معنى في غيره ومن ثم لم ينفك عن اسم أو فعل يصحبه».

وقد شرح الخوارزمي هذا التعريف فقال [3]: «الحرف مادل على معنى في غيره، والمعنى بذلك: أنه دل على معنى لا يتصور إلا في تصور معنيين آخرين أي في ضمن تصورهما وهذا؛ لأن الحروف نسبٌ وروابط، إلا أن جهة النسبة مما يتفاوت في كل حرف والنسبة لا يتصور معناها إلا بتصور معنيين آخرين وهما المنسوب والمنسوب إليه».

فكل أقوال النحاة السابقة تصب في معين واحد فالحرف عندهم دال على معنى، لكنه لا يتصور إلا باعتماده على غيره كالاسم والفعل.

وعرّفه ابن الخشاب أيضاً بقوله [4]: «كلمة تجيء لمعنى في غيرها من إثبات، أو نفي أو غير ذلك، من المعاني». وهو تعريف بالحد التام بدأه بالجنس الذي هو

(١) اللمع في العربية، ابن جني، ٨.

(٢) المفصل، الزمخشري، ٢٨٣.

(٣) شرح المفصل في صنعه الإعراب، الخوارزمي، ٤/(٥-٦).

(٤) المرتجل، ابن الخشاب، ٢٣.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

«الكلمة» وبالفصل الذي هو قوله: «تجئ لمعنى في غيرها من إثبات أو نفي أو غير ذلك من المعاني» فيفصل به الحرف عن الاسم والفعل.

وعرّف ابن الأنباري الحرف بالخاصة فقال [1]: «ما لم يكن أحد جزأي الجملة» وهو تعريف بالرسم الناقص مميز للحرف عن الاسم والفعل فهو لا يكون أحد ركني الجملة.

أما الجزولي فقد عرّفه بقوله [2]: «كل كلمة لا تدل على معنى في نفسها ولكن في غيرها» فهو تعريف بالحد التام فقد بدأه بالجنس القريب وهو «الكلمة»، والفصل القريب وهو قوله «لا تدل على معنى في نفسها ولكن في غيرها» ولو حذف كلمة «كل» لكان التعريف أكثر دقة؛ لأنه لا يجوز استخدامها في الحد. وقد استدرك الجزولي بقوله: و«لكن في غيرها» عن الأسماء التي تضمنت معنى الحرف من نحو: أين وكيف، فهي أسماء دلت على معنى في غيرها، ولو اقتصر الحد على قوله: «كلمة تدل على معنى في غيرها» لدخلت في الحد الأسماء السابقة؛ لأن لها معنى في نفسها، فأين تدل على المكان وكيف تدل على الحال ويتم هذا المعنى مع غيره.

وحد ابن معط الحرف بقوله [3]: «كلمة لا تدل على معنى إلا في غيرها» فالكلمة في الحدين السابقين جنس قريب للحرف، والشكل التالي يوضح ذلك.

(١) منثور الفوائد، ابن الأنباري، ٢٨.

(٢) المقدمة الجزولية في النحو، الجزولي، ٤.

(٣) الفصول الخمسون، ابن معط، ١٥٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

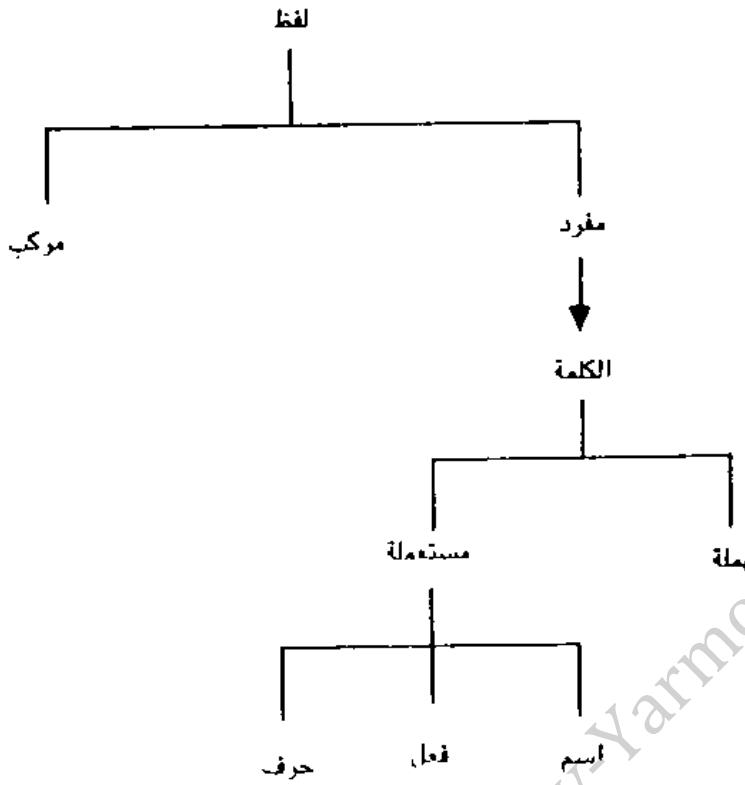

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما قوله «لا تدل على معنى إلا في غيرها» ففصل احترز به عن الاسم والفعل فكل منهما كلمة تدل على معنى في ذاتها.

أما ابن يعيش فقد قال فيه [1]: «الحرف كلمة دلت على معنى في غيرها» وهو تعريف بالحد التام، «فكلمة» جنس قريب و«دلت على معنى في غيرها» فصل قريب مميز مخرج للاسم والفعل من الحد.

ويفسد الحد بأين وكيف وغيرها من أسماء الاستفهام، وبمن وما من أسماء الجزاء، وأجاب ابن يعيش عن هذا الإشكال بقوله [2]: «إن هذه الأسماء دلت على

(١) شرح المفصل، ابن يعيش، ٢/٨

(٢) المرجع السابق، ٨/(٢-٣).

معنى في نفسها بحكم الاسمية، فأين دلت على المكان، وكيف دلت على الحال، وكذلك أسماء الجزاء فمن دلت على من يعقل وما دلت على ما لا يعقل، وأما دلالتهما على الاستفهام والجزاء فعلى تقدير حرفيهما، فهما شيئان دلا على شيئين، فالاسم دل على مسماه والحرف أفاد في غيره معناه، ويؤيد ذلك بناؤها؛ لتضمنها معنى الحرف، وإنّما يلزم أن لو كانت هذه الأسماء باقية على بابها من الاسمية والتمكن، وقد دلت على هاتين الدلالتين ليكون كاسرا للحد».

ويحترز عن هذه الأسماء المذكورة ذات الدلالتين دلالة الاسمية، ودلالة الحرفية بقولنا [1]: ««فقط» بين هذه الأسماء والحروف إذ هذه الأسماء قد دلت دلالتين دلالة الأسماء، ودلالة الحروف، ومنهم من يضيف إلى هذا الحد، ولم يكن أحد جزءي الجملة كأنه يفصل بذلك بين هذه الأسماء والحروف، فإن هذه الأسماء وإن دلت على معنى في غيرها من الجهة المذكورة، فقد تكون أحد جزءي الجملة».

وعرّفه الشلوبين بقوله [2]: «كل كلمة تدل على معنى في غيرها لافي نفسها فهي حرف كمن، إلا أن يحمل على غيرها بشبه من جهة المعنى، والأحكام كالموصولات، وأسماء الشرط والاستفهام، أو على الفعل من جهة الأحكام خاصة، كليس وعسى، ويجئ الحرف لمعنى في الاسم خاصة كالألف واللام، أو في الفعل خاصة».

فالتعريف السابق تعريف بالحد التام، فذكر الجنس القريب وهو «الكلمة» والفصل المميز وهو «تدل على معنى في غيرها لافي نفسها» ولكنه أخل، بشرط من شروط الحد التام، وهو استخدام كلمة «كل» في الحد فكلمة كل -كما ذكرنا في الفصل الأول - علامة لاستقامة الحد.

(١) شرح المفصل، ابن يعيش، ٢/٨

(٢) التوطئة، الشلوبين، ١١٢.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

أما ابن عصفور فقد عرّف الحرف بالحد الناقص فقال [1] : «لفظ يدل على معنى في غيره لا في نفسه».

فاللفظ جنس بعيد للكلمة وقوله : «ويدل على معنى في غيره لافي نفسه» فصل قريب مميز للحرف عن الاسم والفعل.

وعرّفه ابن مالك بقوله [2] : «كلمة لا تقبل إسنادا وضعياً بنفسها ولا بنظير».

وقد شرح ابن عقيل حد ابن مالك السابق وبين أن قول ابن مالك «إسنادا وضعيا»[3] «احترز به من الإسناد اللفظي فإنه يقبله نحو : من حرف جر، وهل حرف استفهام». واحترز بـ (بنفسها ولا بنظير) من [4] « الأسماء الملازمة للنداء نحو : يا فُل فإنها لا تقبل إسنادا وضعياً بنفسها، ولكن لها نظير يقبله نحو : رجل، فتقول : في الدار رجل، والحرف لا نظير له يقبله».

وقد نازع ابن النحاس [*] النحاة في تعريف الحرف وزعم [5] «أنه دال على معنى في نفسه وهو موضع يحتاج إلى فضل نظر».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) المقرب، ابن عصفور، ١/٤٦

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، ٣

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، ١/٦

(٤) المرجع السابق، ١/(٦ - ٧).

(*) ابن النحاس، هو محمد بن ابراهيم بن محمد بن أبي نصر الامام أبو عبد الله بهاء الدين ابن النحاس. أخذ العربية عن الجمال ابن مرزوق، والقراءات عن الكمال الضرير، وله خبرة بالمنطق واقليدس وكتب الخط المنسوب، ولم يصنف شيئاً إلا ما أملاه شرحاً لكتاب «المقرب» مات سنة ٦٩٨هـ. بغية الوعاة، السيوطي، ١/(١٣ - ١٤).

(٥) الأشباه والنظائر، السيوطي، ٢/٣.

وفسر النحاة عبارة ابن النحاس السابقة بقولهم [1]: «إن الكلمة إن فهم تمام معناها بمجرد ذكر لفظها من غير ضميمة فهي المعبر عنها بأن لها معنى في نفسها وإن كان فهم معناها متوقفا على ضميمة فهي المعبر عنها بأن معناها في غيرها ومعنى ذلك أنك إذا ذكرت الاسم وحده يفهم منه معنى» أي يفهم منه معنى معجمي دلالي كما يفهم من الحرف أيضاً، وكما أن التركيبي لا يفهم من الاسم إلا بضميمة وكذلك الحرف.

والذي يبدو لأول وهلة أن ابن النحاس -أن صح وجود هذه المعلومة في التعليقة لابن النحاس-خالف النحاة، ولكنه يقصد أن للحرف معنى لا يتم هذا المعنى إلا بوجود ضميمة توضحه وتبينه بجلاء، وهذا لا يختلف كثيراً عما جاء به النحاة السابقون، وأول هؤلاء سيبويه عندما قال: «وحرف جاء لمعنى»، فهل مثلا جاءت لمعنى الاستفهام أصلاً، ولكنه يتضح عند انضمامه إلى اسم أو فعل.

وقد ذكر السيوطي أن أبا حيان تابع ابن النحاس في رأيه فقال [2]: «إن الشيخ بهاء الدين ابن النحاس نازعهم في ذلك، وزعم أنه دال على معنى في نفسه، وتابعه أبو حيان في «شرح التسهيل»».

أما ابن أجروم فقال [3]: «الحرف مالا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل» وهذا تعريف بالعلامة العدمية المميزة فالحرف لا تدخل عليه علامة الاسم ولا علامة الفعل.

(١) الأشباه والنظائر، السيوطي، ٢/٢.

(٢) المرجع السابق، ٤/٢.

(٣) شرح العلامة الكفراوي على متن الآجرومية، الكفراوي، ٢١، ٢٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعرّفه أبو حيان الاندلسي بالحد التام بقوله [1] : «كلمة تدل على معنى في غيرها فقط» فالكلمة جنس قريب للحرف يشمل الاسم والفعل أيضاً، أما قوله «تدل على معنى في غيرها» ففصل يخرج به أكثر الأسماء، والفعل، أما «فقط» ففصل ثانٍ يخرج أسماء الاستفهام وأسماء الشرط، فهي أسماء تدل على معنى لكنه يتم بالكلام المتصل بها.

لقد ذكر بعض النحويين بأنه لا حاجة إلى تحديد الحرف فقيل [2] «قال بعض النحويين : لا يحتاج في الحقيقة إلى حد الحرف؛ لأنه كلم محصورة»، وقد رد المرادي على ذلك فقال [3] : «وليس كما قال، بل هو مما لابد منه، ولا يستغني عنه ليرجع عند الإشكال إليه، ويحكم عند الاختلاف بحرفيّة ما صدق الحد عليه».

وقد فضل المرادي تعريفاً من تعريفات النحاة للحرف وهو قولهم [4] : «الحرف : كلمة تدل على معنى في غيرها فقط».

وفصل في أجزاء الحد الذي فضله فالكلمة [5] «جنس يشمل الاسم والفعل والحرف، وعلم من تصدير الحد به، أن ما ليس بكلمة فليس بحرف، كهمزتي النقل والوصل، وياء التصغير. فهذه من حروف الهجاء، لا من حروف المعاني فإنها ليست بكلمات بل هي أبعاض كلمات وهذه أولى من تصدير الحد بـ «ما» لإبهامها.

واعترض بأن تصدير حد الحرف بالكلمة لا يصح من جهة أنه يخرج عنه، من

(١) ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، ٢٥٥/٣.

(٢) الجنى الداني، المرادي، ٢٠.

(٣) المرجع السابق، ٢٠.

(٤) المرجع السابق، ٢٠.

(٥) المرجع السابق،(٢٠ -٢١).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الحروف ما هو أكثر من كلمة واحدة نحو «إنما»، و «وكأنما».

وأجاب عن الاعتراض الأخير بقوله [1]: «إنه ليس من الحروف ما هو أكثر من كلمة واحدة، وأما نحو «إنّما» و«كإنّما»، مما هو كلمتان، منهما حرفان لا حرف واحد، بخلاف نحو «كأن» مما صيره التركيب كلمة «واحدة»، فهو حرف واحد».

أما الفصل الأول وهو «يدل على معنى في غيرها » فـ [2] «فصل يخرج به الفعل، وأكثر الأسماء؛ لأن الفعل لا يدل على معنى في غيره، وكذلك أكثر الأسماء» وقوله: يخرج به «أكثر الأسماء» فهذا يعنى دخول باقي الأسماء في الحد، فيكون الحد بذلك غير مانع.

أما الشريف الجرجاني فقد عرّفه بالحد الناقص، أي بالفصل القريب فقال [3]: «ما دلّ على معنى في غيره»، أما السيوطي فقد ذكر رأياً للشريف الجرجاني ينفي ما قاله إذ قال [4]: «وبحث الشريف الجرجاني طرفا نقيض فإن الشريف ذهب إلى أن الحرف لا معنى له أصلاً لا في نفسه ولا في غيره، وخالف النحاة كلهم في قولهم إن له معنى في غيره وألف في ذلك رسالة» وهذا يعني وجود رأي ثالث يبين معنى الحرف فالأول أن له معنى في غيره، والآخر في نفسه، وثالث لا معنى له أصلاً لا في نفسه ولا في غيره.

أما الأبذي فقد عرّفه بقوله [5]: «كل كلمة لا تدل على معنى في نفسها لكن في غيرها». وهو تعريف لا يختلف عن تعريفات النحاة السابقين، استخدم فيه كلمة

(١) الجنى الداني، المرادي، ٢١.

(٢) المرجع السابق، ٢١.

(٣) التعريفات، الشريف الجرجاني، ١١٨.

(٤) الأشباه والنظائر، السيوطي، ٤/٣.

(٥) حدود الآجرومية، الأبذي، (ورقة ٤ب).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

«كل»، التي لا يجوز استخدامها في الحد؛ لأنها علامة لاستقامة الحد.

أما الفاكهي فقد عرّف الحرف بقوله [1] «كلمة دلت على معنى في غيرها فقط» فالكلمة جنس قريب للحرف، وقوله «دلت على معنى في غيرها» فصل أول ميز الحرف عن نوعي الكلمة، وهما الاسم والفعل، وقوله «فقط» فصل ثان ميز الحرف عن الأسماء التي لها دلالة في نفسها وتتم بغيرها، فهو بهذا حد تام بدأه بالجنس القريب ثم ذكر الفصول المميزة له عن الاسم والفعل.

***

وبعد أن أوردنا أقوال النحاة في حد الحرف، نجد أن النحاة قد أجمعوا على الفصل المميز للحرف عن الاسم والفعل وهو «دلّ على معنى في غيره» ونازعهم في ذلك ابن النحاس الذي جعله لمعنى في نفسه، والراجح أن الحرف يدل على معنى في نفسه يتضح بجلاء عند اقترانه بضميمة اسمية أو فعلية، لذا فحد الحرف عندي: كلمة يفهم منها معنى يتضح أو يتغير بضميمته. فكلمة جنس قريب شمل الاسم والفعل، أما قولنا «يفهم منها معنى يتضح أو يتغير بضميمته ...» ففصل أخرج الاسم والفعل فكل منهما يدل على معنى في نفسه.

تعريفات الكلام

لم أجد في القرن الثاني والثالث الهجريين تعريفات ثانوية حقيقية للكلام بل وجدت تعريفات أولية بالتقسيم والعلامة. وما أن نصل إلى القرن الرابع الهجري حتى تبدو بوادر التعريفات الحقيقية بالظهور على الرغم من تفاوتها في الدقة، أما ما قبل هذا القرن فلم يكن هناك تعريفات حقيقية علمية بل كانت مجرد تعريفات أولية بسيطة، فعرّفت المصطلحات النحوية بالتقسيم كما ذكر أو بالامثلة أو

(١) الحدود النحوية، الفاكهي. (ورقة ١٤٧أ)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بالعلامة لأن العلماء آنذاك وضعوا اللغة ولم يقعدوا لها يضاف إليه أن علم النحو لم يكن قد نضج بعد بل كان في بواكيره، وأن علمهم في تلك الفترة كان موسوعيّاً فالنحو لم يكن مستقلاً عن العلوم الأخرى؛ لذلك قصدوا من علم النحو في تعريفاتهم علم العربية كما تبين لنا عند تعريفهم للنحو.

ويعد الرُّماني من نحاة القرن الرابع الهجري الذين عرّفوا الكلام فقال [1]: «ما كان من الحروف دالاً بتاليفه على معنى».

وعندي أن تعريف الرّماني السابق هو تعريف للكلمة لا للكلام لقوله مؤلف من حروف دالة إلى معنى. ولا يجوز أن يحمل التعريف على المجاز فيكون التعريف للكلام فيقال على اعتبار ما كانت الكلمة حروفاً. فالكلمة مؤلفة من حروف دالة على معنى إن كانت مستعملة أو غير دالة على معنى إن كانت مهملة.

أما الكلام فيتالف من كلمات دالة بعد تركيبها على معنى مفيد والكلام لا يكون إلا مفيداً بعكس الكلم الذي لا يفيد، والكلمة المهملة.

والتعريف السابق تعريف للكلمة بالحد الناقص؛ لأنه مكون من الفصل البعيد، ويخص بالتعريف الكلمة المستعملة؛ لأنها تدل على معنى لا المهملة. وقد أخل الرُّماني بشرط من شروط التعريف وهو استخدام كلمة (ما) المبهمة التي لا تدل لإبهامها على جنس.

ونقل الجاشعي تعريفاً لعلي بن عيسى الربعي، فقال [2]: «قال علي بن عيسى الربعي : الكلام : أصوات مختلفة كل صوت منها غير صاحبه لها اعتمادات من أقصى الحلق فما فوق ذلك إلى الخياشيم. فمتى حصلت هذه الأصوات أو حصل

---

(١) الحدود، الرُّماني، ٧٤.

(٢) شرح عيون الإعراب، الجاشعي، (٤٣-٤٤).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بعضها سمي كلاماً. ثم ينقسم إلى المفيد وغير المفيد هذا حقيقته».

فقد عرّف الربعي الكلام بالجنس البعيد وهو الصوت، وبالفصول غير المميزة وهي : كل صوت منها غير صاحبه، ولها اعتمادات من أقصى الحلق فما فوق ذلك إلى الخياشيم، فمتى حصلت هذه الأصوات أو حصل بعضها سميت كلاماً، وباقي الأنواع من كلم وقول وكلمة أصوات كل صوت فيها غير صاحبه لها اعتمادات من أقصى الحلق فما فوق ذلك إلى الخياشيم متى حصلت هذه الأصوات حصل الكلم أو الكلمة أو القول

وهذا التعريف ينطبق على الكلم والكلمة والقول.

وذكر في تعريفه مكونات الكلام الجزئية وهي الأصوات، وقسمه إلى قسمين : مفيد وغير مفيد، في حين قصر سيبويه الكلام على المفيد.

وذكر عن بعض النحويين أن الكلام مرادف للجملة فعرّفوه بقولهم [1] : « إنه كل جملة مستقلة مفهومة، هذا المشهور عند النحويين ومنهم من يطلق الكلام على الجزء من الجملة».

وقد أخل النحويون في هذا التعريف بشرط من شروطه وهو استعمالهم لكلمة كل في التعريف

ونقل الدينوري تعريف النحاة للكلام في أثناء تفريقه بين الكلام، والقول فقال [2] : «بين الكلام والقول فرق ظاهر عند أهل الصناعة؛ لأن الكلام عندهم، هو عبارة عن الجملة التامة المفيدة»؛ لأن كل كلام قول، وليس كل قول كلاماً، ولذلك يقول المسلمون القرآن كلام الله، ولا يقولون : قول الله».

---

(١) شرح عيون الإعراب، الحاشعي، ٤٣.

(٢) ثمار الصناعة، الدينوري، ٢٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالكلام عندهم الجملة التامة المفيدة، وشرطه الإفادة والتمام ؛ أي أن يكون للكلام معنى صحيح تام مفيد، ومركب تركيباً نحوياً صحيحاً. فهذان شرطان في الكلام وما خرج عنهما لا يسمى كلاماً. فلو قلنا مثلاً : السماء تحت الأرض، فهي قول مركب تركيباً نحوياً صحيحا لكنه يعطي معنى غير صحيح، وما يعطي معنى غير صحيح لا يسمى مفيداً بهذا اختل شرط من شروط الكلام وهو إفادة المعنى المركب الصحيح. أما الخلل في التركيب فظاهر كقولك انطلقْ على خرج فهذا خلل في التركيب، والخلل في التركيب يتبعه خلل في المعنى، فهذه أقوال وليست كلاماً، لأن القول صوت مقطع بالحروف، سواء كانت جزءاً منها أو لم تكن، أفادت أم لم تفد، لهذا يقول المسلمون : كلام الله، ولا يقولون : قول الله؛ لأن القول يطلق على المفيد وغير المفيد مركباً كان أو مفرداً، وكلام الله سبحانه منزه عن النقص والعجز

أما الحريري فقد عرفه بقوله [1] : «الكلام عبارة عما يحسن السكوت عليه، وتتم الفائدة به، ولا يأتلف من أقل من كلمتين».

وتعريف الحريري السابق تعريف بالرسم الناقص؛ لأنه تعريف بالخاصة، والخاصة في تعريف الكلام هي الشروط التي يجب توافرها في الكلام وهي : ما يحسن السكوت عليه أو بعبارة أخرى مركب تركيباً نحوياً تاماً. وتتم بهذا التركيب الفائدة أو المعنى المركب، وقد أخل الحريري بشرط من شروط التعريف، وهو استخدام كلمة «ما» المبهمة

ويتألف الكلام من كلمتين فأكثر، أما صه ومه وقمت فظاهرها أنها كلمة واحدة، وهذا غير صحيح؛ لأن الكلام [2] : «لا يأتلف من أقل من كلمتين، فأما قولك : «صه» بمعنى «اسكت» و «مه» بمعنى «اكفف»، ففي كل منهما ضمير مستتر

(١) شرح ملحة الإعراب، الحريري، ٢

(٢) المرجع السابق، ٢

© Arabic Digital Library Yarmouk University

للمخاطب، والضمير المستتر يجري مجرى الاسم الظاهر فكان انعقاد الكلام بلفظين وكذلك قولك «قمت» وما أشبهه فهو بمنزلة كلمتين؛ لأن التاء التي هي ضمير بمنزلة الاسم الظاهر».

وضرب أمثلة للكلم والكلام فقال [1] : «فأما قولك : زيد وقام وهل وشبهه فيسمى كل منها إذا انفرد «كلمة» ولا يسمى كلاماً، لأنه لا يحسن السكوت عليه، فإن قلت : إن قام زيدٌ، سمي ذلك كلماً، لكونه ثلاث كلمات، ولا يسمى كلاماً؛ لأنه لا يحسن السكوت عليه فإن وصلته بقولك : «قمت» سمى كلاماً؛ لأنه يحسن السكوت عليه ... ويسمى أيضاً كلماً، لكونه أربعة ألفاظ».

فالكلام عنده مكون من كلمتين فأكثر يحسن السكوت عليه، كقولنا : إن قام زيد قمت، ويسمى كلماً أيضا؛ لأنه من ثلاث كلمات فأكثر، أما إن قلنا : إن قام زيد، فهذا كلم وجملة كما - ستعرَف - وليس بكلام؛ لأنه لايحسن سكوت المتكلم عليه.

وقسم الكلام إلى قسمين فقال [2] «والكلام المفيد ينعقد من اسمين كما مثلناه من قولنا «وعَمْرو مُتَّبِعٌ» وتسمى «الجملة المبتدئة»، جملة اسمية أو من اسم وفعل كما مثلناه من نحو سعى زيد، وتسمى الجملة المبتدئة به «جملة فعلية» لأنها من فعل وفاعل، ولا ينعقد الكلام المفيد من فعلين ولا من حرفين، ولا من فعل وحرف، ولا من اسم وحرف إلا في النداء، مثل قولك: «يا زيدُ» لأن حرف النداء حل محل الفعل الذي هو «أدعو» أو «أنادي»».

فقوله الكلام مفيد يعني أن هناك قسماً اخر للكلام هو الكلام غير المفيد، والصحيح أن الكلام لا يكون إلا مفيداً.

---

(١) شرح ملحة الإعراب، الحريري، ٢

(٢) المرجع السابق، ٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والكلام عنده يتكون من اسمين فيسمى جملة اسمية وأخرى فعلية مكونة من فعل واسم. والرأي عنده أن الكلام لا يرادف الجملة كما سبق- وإن ورد عند بعضهم - وإنما هو جنس للجمل؛ لأن الكلام يتكون من جمل صغرى وكبرى. فالجملة الصغرى نطلق عليها كلاماً والكبرى كذلك، ويوضح الشكل التالي ما قلناه.

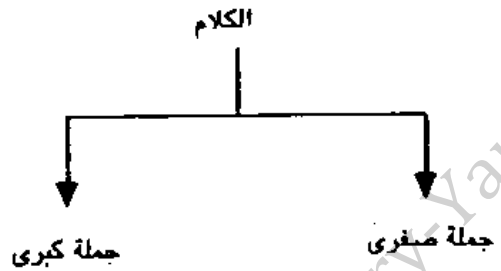

وعرّفه الزمخشري بقوله [1] : «المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك : زيد أخوك، وبشرٌ صاحبك، أو في فعل واسم نحو قولك: ضرب زيد، وانطلق بكر ويسمى الجملة».

أما الفصول القريبة التي ذكرها الزمخشري في تعريف الكلام وشرحها ابن يعيش فهي قوله [2]: ««كلمتين» فصل احترز به عما يأتلف من الحروف نحو: الأسماء المفردة، نحو : زيد وعمر ونحوهما».

أما الفصل الثاني وهو «أُسندت إحداهما إلى الأخرى» فاحترز به من التركيب الإفرادي كمعد يكرب[3].

(١) المفصل، الزمخشري، ٦.

(٢) شرح المفصل، ابن يعيش، ١/٢٠.

(٣) المرجع السابق، ١/٢٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبقوله «أسندت إحداهما إلى الأخرى» إنه [1] «لم يرد مطلق التركيب بل تركيب الكلمة مع الكلمة إذا كان لأ حداهما تعلق بالأخرى على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة، وإنّما عبر بالإسناد ولم يعبر بلفظ الخبر وذلك من قبل أن الإسناد أعم من الخبر؛ لأن الإسناد يمثل الخبر وغيره من الأمر والنهي والاستفهام، فكل خبر مسند وليس كل مسند خبراً وإن كان مرجع الجميع إلى الخبر من جهه المعنى، ألاترى أن معنى قولنا قم اطلب قيامك، وكذلك الاستفهام والنهي».

وقبل أن يعرّف ابن الخشاب الكلام وضح أقسامه فقال [2] : «اعلم أن الكلم الثلاث إذا ألف بعضها مع بعض حصل من ذلك ستة تاليف، اثنان منها مفيدان إفاده مفردة، وآخر منها مفيد إفادة مخصوصة بموضع واحد مقصورة عليه وثلاثة مطرحةٌ لأنها لا تفيد.

والقسمان الأولان : الاسم مع الاسم كقولك : زيد منطلق، والله إلهنا،والفعل مع الاسم كقولك : قام زيدٌ وانطلق بشرٌ، والثالث المخصوص وهو الحرف مع الاسم، في النداء خاصة كقولك : يا زيد والثلاثة المطروحة هي الفعل مع الفعل، والحرف مع الفعل، والحرف مع الحرفْ».

والتاليف المكونة من الكلمات تسعة هي :

اسم واسم، فعل وفعل، حرف وحرف.

واسم وفعل، اسم وحرف، فعل واسم،

وحرف واسم، فعل وحرف، حرف وفعل.

---

(١) شرح المفصل، ابن يعيش، ١/٢٠.

(٢) المرتجل، ابن الخشاب، ٢٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالاسم مع الاسم، والفعل مع الاسم تركيبان يفيد ان إفادة مطردة، أما الحرف مع الاسم فيفيد إفادة مخصوصة مقصورة على النداء وهو رأي الفارسي [1]؛ لان الحرف ينوب مناب الفعل أدعو، أما التراكيب غير المفيدة فهي : الفعل مع الفعل والحرف مع الحرف، والاسم مع الحرف، والفعل مع الحرف، والحرف مع الفعل خلافاً للشلوبين [2] فالحرف والفعل عنده مفيد ان فقوله ما قام كلاماً.

وهذا ما قاله السيوطي [3]: «والحاصل أن الكلام لا يتأتى إلا من اسمين، أو من اسم وفعل فلا يتأتى من فعلين ولا حرفين ولا اسم وحرف، ولا فعل وحرف، ولا كلمة واحدة؛ لأن الإفادة، إنما تحصل بالإسناد وهو لا بد له من طرفين مسند ومسند إليه».

أما تركيب الاسم مع الفعل فمفيد إفادة مطردة، وقد يعترض على أنه تركيب مكرر - قد ذكر - فهذا غير دقيق؛ لأن التركيبين مختلفان فالفعل مع الاسم يختلف عن الاسم مع الفعل الأول منهما يسمى جملة فعلية، والثاني اسمية، وهذا الاختلاف يتبعه اختلاف في المعنى، فتقديم الفعل على الاسم يعطي معنى يختلف عن المعنى الذي قدم فيه الاسم على الفعل، وقد اهتم العرب قديماً بالتقديم والتأخير.

وإن وقعت الفائدة بالتاليف السابقة سميت كلاماً فشرط الكلام الإفادة فقال[4] : «فإذا وقعت الفائدة بالتاليف - على ما ذكرنا - سمي ذلك المؤتلف كلاماً، فالكلام اسم للمفيد من القول عند النحويين» لهذا عرّف الكلام بما هو الكلام نفسه، فهو اسم وليس بفعل ولا حرف يطلق على المفيد من القول.

---

(١) انظر، همع الهوامع، السيوطي، ٣٢/١.

(٢) المرجع السابق، ٣٢/١.

(٣) المرجع السابق، ٣٢/١.

(٤) المرتجل، ابن الخشاب، ٢٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد استدلوا على رأيهم السابق -أن الكلام يطلق على المفيد أما القول فيطلق على غير المفيد - بقول سيبويه فقالوا [1] : «يدلك على ذلك من رأيهم قول سيبويه : «واعلم أن كلمة «قلت» إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها، وإنما يحكى بها بعد القول ما كان كلاماً لا قول نحو : قلت «زيد منطلق»».

يريد بالكلام الجملة التامة التي عمل بعضها في بعض، تقع بعد قلت محكية للفظ، فيكون موضعها نصباً بقلت : كقولك : قلت : زيد قائم، وقلت : انطلق زيد، وقلت: هل زيد منطلق، وقلت : قم يا زيد، كل هذه جمل محكية بعد «قلت» مستقلة بأنفسها في الفائدة وهي التي تسمى كلاماً.

وعرّف ابن الخشاب الكلام بقوله [2] : «وحد الكلام أنه جملة مؤلفة من الحروف المسموعة المتمايزة المفيدة فائدة تامة يحسن السكوت عليها، وهو في قول المحققين اسم موضوع موضع المصدر ...».

فتعريف ابن الخشاب السابق ليس بحد وإطلاقه عليه بأنه حد ليس بدقيق؛ لأن الجملة ليست بجنس بعيد ولا قريب للكلام، والفصول التي أوردها ليست مميزة؛ لأن الجملة مؤلفة من الكلمات، والكلمات مؤلفة من الحروف ولكن يمكن التسامح في هذا التعريف والقول : بأن الحروف المسموعة هي ما قام مقام الكلمة، ثم اشترط الفائدة بالجملة.

أما ابن الأنباري فقد عرّفه بقوله [3] : « فإن قيل : ما الكلام قيل : ما كان من الحروف دالاً بتأليفه على معنى يحسن السكوت عليه».

---

(١) المرتجل، ابن الخشاب، (٢٧ - ٢٨).

(٢) المرجع السابق، ٢٩.

(٣) أسرار العربية، ابن الأنباري، ٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فقوله : ما الكلام؟ سؤال يستفهم به عن الرسم لا الحد، إذ لو كان المقصود منه الحد لقال : ما حد الكلام، ويؤكد ذلك الإجابة عن السؤال، وهو قوله : ما كان من الحروف دالاً بتأليفه على معنى يحسن السكوت عليه، فقد أجاب بخواص الكلام وهي في نظره ما كان من الحروف دالاً بتأليفه على معنى يحسن السكوت عليه.

وإذا أنعم القارىء نظره في التعريف يجد أنه تُعريف للكلمة المستعملة لا الكلام، فقوله ما كان من الحروف دالاً بتأليفه فما كان من الحروف، فهي الكلمات المستعملة التي تدل بتأليفها على معنى يحسن السكوت عليه، أما الكلام فمؤلف من كلمات تدل بتأليفها على معانٍ يحسن السكوت عليها.

وعرف ابن الأنباري الكلام أيضاً بقوله [1] : «ما أفاد من الأصوات المنتظمة والحروف المتمايزة فائدة صحيحة يحسن السكوت عليها»، وهو تعريف للكلمة أيضاً المكونة من أصوات منتظمة وحروف متمايزة مكونة كلمة يحسن السكوت عليها.

أما الجزولي فهو من النحاة الذين تأثروا بالمنطق، وعرّف الكلام بقوله [2] : «اللفظ المركب المفيد بالوضع». وقد تابعه فيه ابن معط، وابن أجروم، فقالا [3] : «هو اللفظ المركب المفيد بالوضع».

فتعريف الجزولي، وابن معط، وابن أجروم تعريف يقترب من التمام، ولتمامه نسميه حداً تاماً، ويبين الشكل التالي أجزاء حد الجزولي.

(١) منثور الفوائد، ابن الأنباري، ٢٨.

(٢) المقدمة الجزولية، الجزولي، ٣.

(٣) الفصول الخمسون، ابن معط، ١٤٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

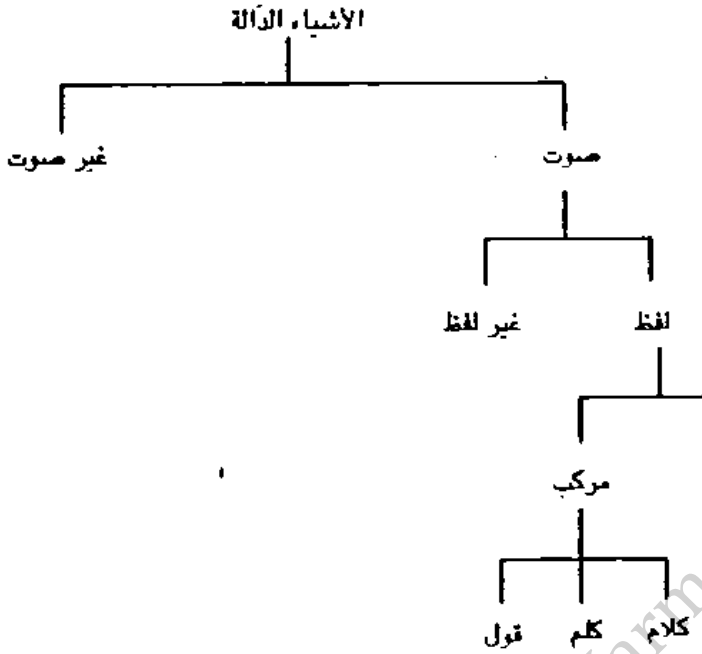

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فقوله اللفظ جنس قريب - كما نلحظ من الشكل السابق - احترز به عن الأصوات التي لا تكون ألفاظاً؛ أي نطق بها الإنسان بل أصوات صادرة من اصطدام جسمين معاً أو أصوات الطيور والبهائم، أما «المركب» ففصل اللفظ المركب والذي يسمى كلاماً عن اللفظ المفرد والذي يسمى كلمة أو قولاً.

أما قوله «المفيد» ففصل ثان يحترز به عن الكلمة التي تنقسم إلى قسمين مهملة ومستعملة، أما الكلام فلا يكون إلا مفيداً، ويخرج بالمفيد اللفظ المركب تركيباً غير تام كقولنا : قام خرج.

أما قوله «بالوضع» فقد احترز به عن الجمل التي وضعت لمسمى كقولنا: تابط شراً. فتعريف الجزولي للكلام تعريف بالحد التام؛ لأنه يتكون من الجنس القريب والفصول التي تميز الكلام عن أنواعه الأخرى وهناك فصول ينبغي أن تذكر في الحد وزيادة الفصول لا تعيب الحد بل تزيده وضوحاً فلو قال اللفظ المركب المتضمن

إسناداً المفيد مقصوداً لذاته بالوضع لكان أكمل وأشمل.

أما الشلوبين فقد عرّفه بقوله [1] : «الكلام حقيقة لفظ مركب وجوداً أو نيّة، مفيداً بالوضع كقولك : زيد قائم، وعمرو جالس، والمركب نية كقولك : قم، واقعد، وما يلحق بهذين من الإشارة والكناية، أو الألفاظ المفردة، كنعم وبلى، فإنما يلحق بهما مجازاً لا حقيقة، أو ما يعبر بهذا عنه عند بعضهم. إلا أن الأول هو مقصود القوم لا الثاني».

وتعريف الشلوبين السابق، يقترب من تعريف الجزولي وابن معط غير أنه زاد في حده السابق للكلام فصلاً آخر وهو مركب وجودا أونيّة وما يلحق بهذين من الإشارة والكناية أو الألفاظ المفردة كنعم وبلى فهي تقوم مقام الكلام.

أما به الوضع » ففصل لاحاجة إليه؛ لأن المفر دات هي التي تكون بالوضع؛ لأنها من وضع المتكلم احترازاً من كلام النائم والساهي فإنه لا يضعه ولا يقصده ليفيد، أماالمركبات فلا.

وقد أطلقنا عليه حدا تاماً؛ لأنه بدأه بالجنس القريب وهو اللفظ وبالفصول المميزة، وهي مركب وجودا أو نيّة مفيدا بالوضع، وما يلحق بهذين من الإشارة والكناية أو الألفاظ المفردة، أماقوله ما يلحق بهذين من الإشارة والكناية فلا يعد كلاماً إن عده بعضهم كلاماً مجازاً.

وعرّفه ابن الحاجب - أيضاً - بقوله [2]: «ما تضمن الإسناد الأصلي، وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس».

وتعريف ابن الحاجب تعريف بالفصل القريب؛ لهذا فهو حد ناقص وقد بين

(١) التوطئة، الشلوبين، ١١٢

(٢) شرح الكافية، الاستراباذي، ٨/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاستراباذي سبب ذكر ابن الحاجب الإسناد بدل الإخبار في الحد فقال [1] : «وإنّما قال بالإسناد ولم يقل بالإخبار، لأنه أعم إذ يشمل النسبة التي في الكلام الخبري والطلبي والانشائي».

واحترز بالإسناد عن[2] : «بعض ما ركب من اسمين كالمضاف والمضاف إليه والتابع ومتبوعه وبعض المركب من الفعل والاسم نحو : ضربك، وعن جميع الأنواع الأربعة الأخرى من التركيبات الثنائية الممكنة بين الكلم الثلاث، وهي : اسم مع حرف، وفعل مع فعل، أو حرف مع حرف؛ وذلك لأن أحد أجزاء الكلام هو الحكم أي الإسناد الذي هو رابطة ولا بدّ له من طرفين : مسند ومسند إليه والاسم بحسب الوضع يصلح لئن يكون مسندا ومسنداً إليه والفعل يصلح لكونه مسندا لا مسندا إليه، والحرف لا يصلح لأحدهما».

واحترز بقوله : مقصود لذاته عن جملة الصلة المقصودة لغيرها.

أما الكلام عند ابن مالك [3] والأبذي [4] فهو : «ما تضمن من الكلم إسنادا مفيدا مقصودا لذاته».

وقد شرح ابن عقيل قول ابن مالك السابق بقوله [5] «والكلام ما تضمن ما يصلح للواحد فأكثر وخرج بقوله : «تضمن إسنادا» الواحد كزيد من الكلم بيان لجنس الكلام وإنه ليس خطا ولا رمزا ولا إشارة وإطلاق الكلام عليها مجاز».

وقد اعترض الأشموني على قول ابن مالك في تعريفه الكلام لاستخدامه

---

(١) شرح الكافية، الاستراباذي، ٨/١

(٢) المرجع السابق، ٨/١

(٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، ٢.

(٤) انظر : حدود الآجرومية، الأبذي، (ورقة ١٤أ).

(٥) المساعد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن عقيل، ٥/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القول كجنس للكلام والقول - كما وضح الأشموني- أخص من اللفظ؛ لذلك كان ينبغي على ابن مالك أن يأخذه جنسا في تعريفه للكلام فقال [1] : «قد عرفت أنّ القول - على الصحيح - أخص من اللفظ مطلقا؛ فكان من حقه أن يأخذه جنسا في تعريف الكلام، كما فعل في الكافية؛ لأنه أقرب من اللفظ، ولعله إنّما عدل عنه لما شاع من استعماله في الرأي والاعتقاد حتى صار كأنه حقيقة عرفية واللفظ ليس كذلك».

أما «مفيداً» ففصل من فصول التعريف تحرز به من نحو : السماء فوق الأرض، ومقصوداً تحرز به من كلام النائم.[2]

ثم بيّن أطراف الكلام ووضح أقسامه فقال [3] : «ولا بد للكلام من طرفين مسند ومسند إليه ولا يكونان إلا اسمين نحو : زيد قائم. أو اسماً وفعلا نحو : قام زيد. ومنه استقم فإنه مركب من فعل أمر وفاعله، هو ضمير المخاطب تقديره استقم أنت».

وعرّفه ابن هشام بقوله [4] : «لفظ مفيد» وقد فسر اللفظ كما فسره سابقاً [5] وفسر المفيد بقوله [6] : «ونعني بالمفيد ما يصح الاكتفاء به فنحو : «قام زيد» كلام؛ لأنه لفظ يصح الاكتفاء به، وإذا كتبت «زيد قائمٌ»مثلا ليس بكلام؛ لأنه وإن صح الاكتفاء به لكنه ليس بلفظ، وكذلك إذا أُشرت إلى أحد بالقيام أو القعود فليس بكلام، لأنه ليس بلفظ». فاللفظ فيه جنس قريب للكلام، وهو جنس تام يحترز به

---

(١) شرح الأشموني، الأشموني، ٨/١.

(٢) المرجع السابق، ١١/١.

(٣) شرح ألفيه ابن مالك، ابن الناظم، ٢.

(٤) قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ٤٦.

(٥) انظر : المرجع السابق، ٤٦.

(٦) المرجع السابق، ٤٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عن الكلام المكتوب المشار إليه، أما المفيد ففصل احترزبه عن غير المفيد.

وقد عرّفه ابن هشام في مكان آخر بقوله [1]: «فأمامعناه في الاصطلاح فهو : القول المفيد».

وقد فسر المفيد بقوله [2]: «فهو الدال على معنى يحسن السكوت عليه نحو : «زيد قائم» «قام أخوك» بخلاف نحو : «زيد» ونحو : «غلام زيد» ونحو : الذي قامَ أبوه» فلا يسمى شيء من هذا مفيداً؛ لأنه لا يحسن السكوت عليه، فلا يسمى كلاما». وهو تعريف بالجنس الناقص بدأه بالقول ثم الفصل القريب وهو المفيد.

لقد فرق ابن هشام بين الكلام والجملة بالاعتماد على تعريف كل منهما فقال في الكلام كما قال سابقاً [3]: «هو القول المفيد بالقصد. والمراد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه» والكلام أخص من الجملة لا مرادف لها.

أما الجملة فهي عنده [4] : «عبارة عن الفعل وفاعله، كـ «قام زيد» والمبتدا وخبره كـ «زيد قائم»، وما كان بمنزله أحدهما نحو «ضرب اللص» و « أقائم الزيدان» و «كان زيد قائما» و «ظننته قائماً».

وقال بعد ذلك رادا على الزمخشري بقوله [5] : «وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل؛ فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال : ويسمى جملة، والصواب أنها أعم منه، إذ شرطه الإفادة، بخلافها؛ ولهذا تسمعهم يقولون : جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك

(١) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ٢٧.

(٢) المرجع السابق، ٢٧.

(٣) مغني اللبيب، ابن هشام، ٤٩٠.

(٤) المرجع السابق، ٤٩٠.

(٥) المرجع السابق، ٤٩٠.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ليس مفيدا، فليس بكلام».

والصواب أن الجملة ما تكون من مسند ومسند إليه كقولنا : قام زيد، فهي جملة وهي كلام أيضاً؛ لأنها لفظ مفيد يحسن السكوت عليه، ولكن الكلام قد يتكون من عدة جمل كما في قولنا : إن ينجح زيد ينجح خالد فينجح زيد جملة، وينجح خالد جملة أخرى، ومجموعهما كلام؛ لهذا يمكن لنا أن نعدّ الكلام جنسا، والجملة نوع له، والجملة جنس للاسمية والفعلية، والاسمية جنس للكبرى والصغرى وهكذا؛ لهذا فالكلام شيء عام والجملة أخص منه ولهذا أطلقنا الجملة على جملة الشرط والجزاء؛ لأنهما لا تتمّان ولا تفيد إن إلا بالمجاورة.

ويفضل الكافيجي في نهاية حديثه عن الكلام، الترادف بين الكلام والكلمة بقوله [1] : «ولكن المختار هو الترادف، فإنك تعلم، بالضرورة أن كل مركب لا يطلق عليه الجملة» ثم بين رأيه بأمثلة تثبت عدم الترادف فقولنا «قام زيد» جملة مركبة من مسند ومسند إليه وكلام مفيد يحسن السكوت عليه.

أما إن قام زيد قام عمرو، فقولنا قام زيد جملة ولا يسمى كلاما؛ لأنه وإن أخرجته عن صحة السكوت لأن «إنْ» حرف من حروف الشرط تقتضي جملتيها إحداهما شرطاً والأخرى جزاء وقام عمرو كذلك، أماقولنا إنْ قام زيد قام عمرو، فجملة شرطية وكلام مفيد يحسن السكوت عليه [2].

أما ابن عقيل فقد عرّف الكلام بقوله [3] : «الكلامُ المصطلحُ عليه عند النحاة عبارة عن اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها».

واللفظ عنده [4] : «جنس يشمل الكلامَ، والكلمةَ، والكلم، ويشمل المهمل كـ «

---

(١) شرح قواعد الإعراب، الكافيجي، ٦٨.

(٢) انظر : المرجع السابق، (٦٩-٧١).

(٣) شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ١٤/١.

(٤) المرجع السابق، ١٤/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ديز » والمستعمل كـ « عمرو ».

أما الفصول التي ذكرت فهي [1] « «مفيد» أخرج المهمل وفائدة يحسن السكوت عليها أخرج الكلمة ».

أما قوله فائدة « يحسن السكوت عليها » ففصل احترزبه لخروج الكلمة فالكلام غير دقيق؛ لأن الكلمة ليست نوعا من أنواع اللفظ المركب حتى يحترز عنها فهي لفظ مستقل من أنواع اللفظ والشكل التالي يوضح ذلك.

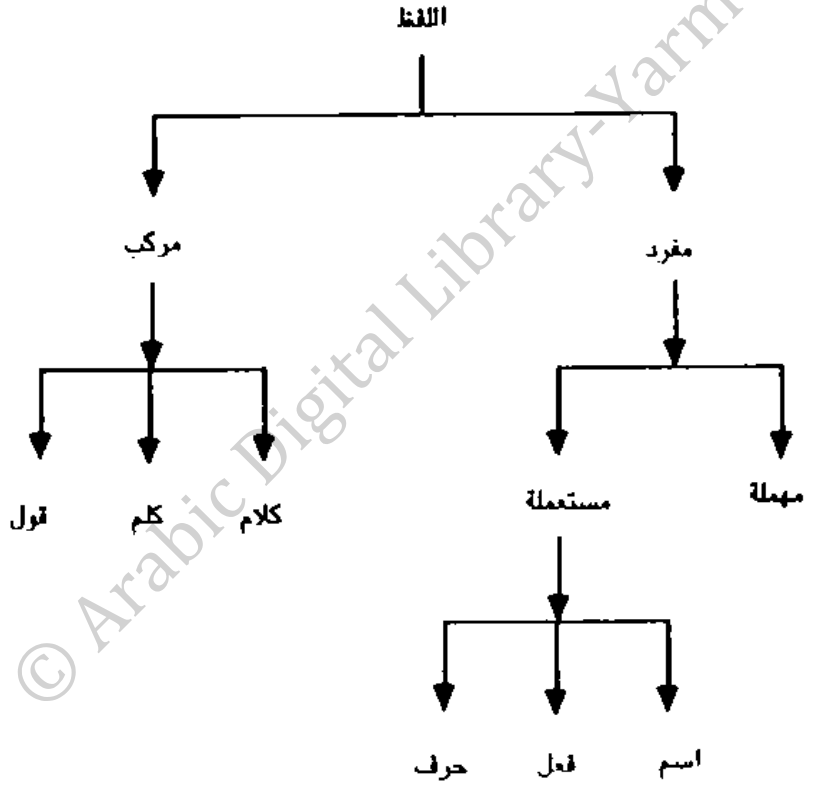

ويبتغي بقوله : بفائدة يحسن السكوت عليها أن يخرج الكلم غير المفيد والقول غير المفيد

ويعد ناظر الجيش من النحاة الذين قالوا بترادف الكلام والجملة فقال : إنه[2]

(١) شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ١٤/١.

(٢) الأشباه والنظائر، السيوطي، ١٦٧/٢. انظر، ٣٧/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

«الذي يقتضيه كلام النحاة، «تساوي الكلام والجملة في الدلالة يعني كل ما صدق أحدهما صدق الآخر فليس بينهما عموم وخصوص، وأما اطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعه شرطاً أو جوابا أو صلة فإطلاق مجازي؛ لأن كلا منهما جملة قبل، فأُطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان كإطلاق اليتامى على البالغين نظراً إلى أنهم كانوا كذلك».

وقد ذكر الشريف الجرجاني تعريفين للكلام كل منهما يفضي إلى الآخر الأول قوله [1] «الكلام : ما تضمن كلمتين بالإسناد» والثاني قوله [2] «وفي اصطلاح النحويين هو المعنى المركب الذي فيه الإسناد التام».

وقد وافق السيوطي من فرق من النحاة بين الكلام والجملة فقال [3]: «والصواب أنها أعم منه إذ شرطه (الكلام) الإفادة بخلاف الجملة».

فالكلام إذا أعم من الجملة عنده؛ لذا اختار [4] «قول مفيد» أحسن وأخصر حدود الكلام[5].

وقد عرّفه الأشموني بقوله [6] : «لفظ مفيد بالوضع، فخرج باللفظ غيره من الدوال مما ينطلق عليه في اللغة كلام كالخط، والرمز، والإشارة، وبالمفيد المفرد نحو : زيد. والمركبُ الإضافي نحو : غلام زيد والمركب الإسنادي المعلوم مدلوله ضرورة كالنار حارة، وغير مستقل كجملة الشرط، نحو : إن قام زيد، وغير المقصود،

(١) التعريفات، الشريف الجرجاني، ٢٣٦.

(٢) المرجع السابق، ٢٣٦.

(٣) همع الهوامع، السيوطي، ٢٧/١.

(٤) المرجع السابق، ٢٩/١.

(٥) انظر : المرجع السابق، ٢٩/١.

(٦) شرح الأشموني، الأشموني، ٨/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كالصادر من الساهي والنائم».

وعرّفه الفاكهي بقوله [1]: «حد الكلام : قول مفيد مقصود لذاته، وترادف الجملة، عند قوم والصحيح أنها أعم منه، بل قيل : إنه الصواب».

فتعريفه للكلام تعريف بالحد الناقص؛ لأنه بدأ التعريف بالجنس البعيد والفصول المميزة، وهو تعريف يقارب تعريف ابن مالك،

والكلام لا يرادف الجملة عند الفاكهي؛ لذا حد الجملة بقوله [2] : «وعليه فحدها (أي الجملة) القول المركب من فعل مع فاعله، أو المبتدأ مع خبره، أو ما نزل منزلة إحداهما، كضرب، وما قائم الزيدان، ثم إن صدرت باسم ولو مؤول فاسمية، أو بفعل ففعلية، أو بظرف فظرفية، والمراد بالمصدر المسند أو المسند إليه، والمعتبر ما هو صدر في الأصل ثم إن بنيت على مبتدأ فصغرى أو أُخبر عنها بجملة فكبرى».

وهذا موافق لرأي ابن هشام، وهو الصواب عندي فالكلام غير الجملة في العربية.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

(١) الحدود النحوية، الفاكهي، (ورقة ٤٦أ).

(٢) المرجع السابق، (ورقة ٤٦أ ٤٦ب).

الفصل الثالث

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تراث الحدود في المكتبة العربية

بعد أن درست المعاني اللغوية للكلمات : الاصطلاح والتعريف، والحد، والرسم - وبيّنت شروط الحد عند أهل الاصطلاح، وناقشت بعض المصطلحات النحوية كالكلمة، والاسم، والفعل، والحرف والكلام، جمعت ما استطعت جمعه من حدود المصطلحات النحوية ووضعتها في معجم رتبت أجزاءه حسب ورود الموضوعات عند ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك - آثرت أن أضع بين يدي القارىء ثبتاً بأسماء المصنفات التي ألفت في الحدود.

وقد رتبتها على قلة عددها ترتيباً زمنياً فذكرت المصنف المعنون بالحدود واسم صاحبه، ثم ذكرت كتب التراجم التي ورد فيها مرتبة ترتيبا هجائيا، وذكرت ما طبع وهو قليل، ومالم يطبع ولم يظهر للنور بعد وهو كثير وذلك تسهيلاً للطالبين باحثين كانوا أو محققين وهي كما يلي -

- **الحدود** للكساني (١٨٣/١٨٩هـ)، وقد ذكر باسم «الحدود في كل من إنباه الرواة ٢٧١/٢ والفهرست ص٢٩٩.

- **حدود العوامل والأفعال واختلاف معانيها** : لأبي طالب المكفوف [*]، (كان حيا قبل ١٨٩هـ)، وقد ذكر في كل من : بغية الوعاة ١٦/٢ وطبقات اللغويين والنحويين، ٣٥

(*) هو أبو طالب المكفوف النحوي الكوفيّ، أخذ النحو عن الكسائي، وصنف كتاب حدود العوامل والأفعال واختلاف معانيها. بغية الوعاة، السيوطي، ١٦/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- **الحدود** : لأبي عبيدة، معمربن المثنى التميمي (٢٠٩هـ)، وقد ذكر في غير مصنف من مصنفات النحاة، وفي غير كتاب من كتب التراجم ومنها : إنباه الرواة ٢٨٥/٣ والفهرست ص٢٤٤ ومعجم الأدباء ١٦٩/٧ وهدية العارفين ٦/ ٤٦٦ و وفيات الأعيان ٢٣٨/٥.

- **الحدود** : لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، (٢٠٧هـ)، وقد ذكر في غير مصنف من مصنفات النحاة، وفي غير كتاب من كتب التراجم وقد قيل عنه أنه مشتمل على ستة وأربعين حداً في الإعراب، وقد ذكر باسم «الحدود» في كل من : إنباه الرواة ١٣٩/١وبغية الوعاة ٣٣٢/٢ وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١٩٩/٢ وروضات الجنات في أحوال العلماء والسادات ٢١٠/٨ والفهرست ص٣٠٥، ٣٠٦، ٣٥٩ ومعجم الأدباء ٢٧٨/٢٥، ١٤/٢، ٨/٥، ٢٧٧/٧، ٢٧٨ ومفتاح السعادة ومصباح السيادة ١٧٩/١ ونزهة الألباء ص٨١ وهدية العارفين ٩٤/٦ ووفيات الأعيان ١٠٢/١، ١٧٧/٦، ١٨١

كما ذكر باسم «**حدود الإعراب**» في : كشف الظنون ٦٣٥/١، وباسم : «**الحدود في النحو**» في : إنباه الرواة ٥٧/٢، ٣/ ١٤٠، ١٤١، ١٠/٤، ١٧، ٢٣.

- **حد كان و الاستثناء** : لأبي زكريا الفراء أيضاً. وقد ذكر في : تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين ص١٨٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- **الحدود** : لهشام بن معاوية (٢٠٩هـ)، وقد ذكر كتابه في بعض كتب التراجم والطبقات ومنها : إنباه الراوة ٣٦٤/٣ وبغية الوعاة ٣٢٨/٢ وروضات الجنّات في أحوال العلماء والسادات ١٩٣/٨ ومعجم الأدباء ٢٥٤/٧ ونكت الهميان في نكت العميان ص٢٠٥ ووفيات الأعيان ٨٥/٦.

كما ذكر باسم «حدود النحو» في : هدية العارفين ٥٠٩/٦. وباسم «حدود القياس» في كشف الظنون ٦٣٥/١، وباسم «حدود الحروف والعوامل واختلاف معانيها» في البلغة ص٢٧٩

- **الحدود** : لمحمد بن سعدان الضرير [٩] المتوفى سنة (٢٣١هـ)، قد ذكر هذا الكتاب في : إنباه الرواة ١٤٠/٣والفهرست ص٣٥٩.

- **حدود النحو** : لأبي العباس، أحمد بن يحيى المعروف بثعلب المتوفى سنة (٢٩١هـ)، وقد ذكر هذا الكتاب في : إنباه الرواة ١٨٦/١ والفهرست ص٣٣٥ وكشف الظنون ٦٣٥/١ ومعجم الأدباء ٢/ ١٥٣ وهدية العارفين ٥٤/٥ ووفيات الأعيان ١٠٤/١.

كما ذكر باسم : «المصون في النحو» وقد جعله حدوداً، وقد ذكر في : الفهرست ص٣٣٤.

---

(٩) هو محمد بن سعدان الضرير الكوفي النحوي المقرئ ،أخذ القراءات عن اهل مكة والمدينة والشام والكوفة والبصرة،ونظر في الاختلاف ،كان عالما بالعربية صنف كتابا في النحو، وكتابا في القراءات مات سنة ٢٣١هـ .بغية الوعاة، السيوطي، ١١١/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- **حد الفاعل** : لابن كيسان المتوفى سنة (٢٩٩هـ)، وقد ذكر هذا الكتاب في إنباه الرواة ٥٩/٣.

كما ذكر باسم «حد الفاعل والمفعول به» في : الفهرست ص.٣٧.

- **حد الاعراب** : للمفجع البصري(*) المتوفى سنة (٣٢٠هـ)، وقد ذكر في الفهرست ص.٢٨ كما جاء باسم : «**حد الفاعل والمفعول به**» في الفهرست ص ٩١، وباسم : «**حد النحو**» في : الفهرست أيضا ص٩١

- **الحدود الاكبر** : لعلي بن عيسى الرّماني المتوفى(٣٨٤هـ)، وقد ذكر الكتاب في كل من : بغية الوعاة ١٨١/٢ وروضات الجنّات ٢٣١/٥ والفهرست ص٢٨٨ ومعجم الأدباء ٢٨١/٥ ومفتاح السعادة ١٧٦/١

كما ذكر باسم «الحدود» في : إشارة التعيين ص٢٢١، وهو مطبوع وقد ذكر باسم «**الحدود الأصغر**» في بغية الوعاة ١٨١/٢وروضات الجنّات ٢٣١/٥ والفهرست ص٢٨٨ ومعجم الأدباء ٢٨١/٥

وقد ذكر باسم «**الحدود في النحو**» في : تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١٨٩/٢.

- **تعليقات في حدود ومعان وفوائد** : لأبي الفتح عثمان بن جني المتوفى (سنة ٣٩٢هـ).

(*) المفجع البصري هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله، و لقبه أشهر من اسمه. لقي ثعلب وأخذ عنه وعن غيره. كان شاعراً شديداً قال قصيدة سماه «الأشباه» يمدح فيها علي بن أبي طالب كرم الله وجهه. صنف كتاب «الترجمان في معاني الشعر»، و«النقد في الإيمان» و«أشعار الجواري و عراشر المجالس» إنباه الرواة، القفطي ٣/(٣١٢-٣١٣)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد ذكر هذا الكتاب في تاريخ الأدب العربي لبروكلمان٢/ ٢٤٩

- **الحدود** :للخطاب القديم المتوفى سنة(٤١٠هـ)في إنباه الرواة١/٣٥٧. وقد ذكر باسم النحو الكبير.

- **منثور العقود في تحديد الحدود** : لأبي البركات كمال الدين الأنباري ،(٥٧٧هـ). وقد ذكر في كل من بغية الوعاة ٢/٨٧ والدلفة ص ١٢٤ فوات الوفيات ، الذيل عليها ٢/٢٩٢

- **معجم الحدود** للزمخشري، جار الله أبي القاسم محمود بن عمر بن محمد بن أحمد بن عمر الأديب، المتوفى (٥٣٨هـ) وقد قيل عنه إنه مدقق الحدود النحوية، وقد ذكر في هدية العارفين ٦/٤٠٣ بغية الوعاة ٢/٢٢٦

الحدود في النحو : لأبي الحسن علي بن محمد بن علي الكتاني الأبذي (**) (٦٨٠هـ). وقد ذكر في كل من إيضاح المكنون ٢/٣٩٦ وبغية الوعاة ٢/٣٦٧

(*) الخطاب القديم هو عبد الله بن محمد بن حرب الخطّاب النحوي ،من نحاة الكوفة، يعرف بالخطّابي له «النحو الكبير» وسماه «الحدود» و«النحو الصغير»، و«المكتم». إنباه الرواة، القفطي، ١/٣٥٧

(**) الأبذي : هو علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الخشني ،وأبَذي وأبَذة في وسط الأندلس، لازم الشلوبين، وأبا الحسن الدباج سنين كان إماماً في اللغة والنحو والشعر، له إملاء على كتاب سيبويه، وعلى الايضاح والجمل ، وشكل الأشعار الستة الجاهلية قرأ عليه الأستاذ أبو جعفر بن الزبير، شيخ ابي حيان، توفي سنة ٦٨٠هـ. البلغة في تاريخ أئمة اللغة، الفيروزابادي، ١٦٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وذكر فيه أن جلال الدين عبد الرحمن بن زيد محمد بن قاسم الجلالي المالكي قد شرحه.

وقد عثرت على مخطوطة للأبذي المتوفى سنة (٨٨٦هـ) بعنوان «حدود الآجرومية» رقم شريط (٢٤٧) من مكتبة الجامعة الأردنية، استفدت منها في دراستي للحدود النحوية.

- **حدود النحو** : لجمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي، المتوفى سنة (٩٧٢هـ)، وقد ذكر في : إيضاح المكنون ٣٩٦/٣ وفهرس مخطوطات دار الكتاب الظاهرية ص(١٦٧-١٦٨) وهدية العارفين ١٤٥/٥.

وقد زوّدني الدكتور حنّا جميل حدّاد بمخطوطة الكتاب وهي مأخوذة من مخطوطة رقم (٦٨٦٧) ويقال : إنه مطبوع، ولكن لم تصل إلينا النسخة المطبوعة منه.

شرح تعريف الحدود : وقد ذكر هذا الكتاب في : هدية العارفين ١٤٥/٥

وقد وجدت مقالا بعنوان« دراسة في كتاب شرح حدود النحو»للفاكهي في مجلة آداب المستنصرية، للدكتور نبهان ياسمين، العدد الثاني، (١٣٩٧هـ-١٩٧٧م)، مطبعة المعارف، بغداد، ص(٢١٩-٢٤٤).

وهي دراسة على النسخة المخطوطة التي بدأ بتحقيقها، وقد قال : إنها سوف تصدر محققة في أيام قريبة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجزء الثاني

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تعريفات النحو

بعد أن بينت طرائق التعريف، وشروط الحد الحقيقي عند أهل الاصطلاح، وناقشت مدى تحقق شروط الحد الحقيقي في حدود النحاة القدماء باعتمادي على مناقشة بعض التعريفات النحوية عندهم، قمت بجمع -ما استطعت جمعه -من تعريفات للمصطلحات النحويه إبتداء من القرن الثاني الهجري وانتهاء بالقرن العاشر الهجري، وكونت منها معجماً، رتبت مصطلحاته النحويه تبعاً لورود موضوعاتها عند ابن عقيل في كتابه الموسوم بـ «شرح ابن عقيل» أما تعريفات كل مصطلح فقد رتبت ترتيباً زمنياً ابتداء من القرن الثاني حتى القرن العاشر الهجريين.

وقد بدأت هذا المعجم بتعريف النحو، فأول من عرفه ابن السراج بقوله [1] : «علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة فباستقراء كلام العرب فاعلم أن الفاعل رفع، والمفعول به نصب، وأن فعل مما عينه ياء أو واو تقلب عينه من قولهم قام وباع».

وهو عند ابي علي الفارسي [2] : «علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، وهو ينقسم قسمين: الأول : تغيير يلحق أواخر الكلم، والآخر: تغيير يلحق ذوات الكلم وأنفسها... ».

---

(١) الأصول في النحو، ابن السراج، ٣٥/١.

(٢) التكملة، أبو علي الفارسي، ٢/٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما ابن جني فقد عرفه بقوله [1] : «هو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل العربيه بأهلها في الفصاحه، فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها».

وعرفه علي بن عيس الربعي بقوله [2] : « صناعةٌ علميةٌ يعرفُ بها أحوال كلام العرب من جهة ما يصحّ ويفسدُ في التاليفَ الصحيح من الفاسد».

كما عرّفه ابن بابشاذ بقوله [3] : «النحو علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله سبحانه والكلام الفصيح».

أما الجاشعي فقد عرفه بقوله [4] : «علم يعرف به حقائق المعاني ويوقف به على الأُصول والمباني، وتحتاج إليه في معرفة الأحكام، ويستدل به على الفرق بين الحلال والحرام ويتوصل بمعرفته إلى معاني الكتاب، وما فيه من الحكمة وفصل الخطاب».

وعرفه الدينوري بقوله [5] : «النحو علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله - عز وجل - وكلام فصحاء العرب».

---

(١) الخصائص، ابن جني، ٣٥/١.

(٢) الاقتراح، السيوطي، (٢٣-٢٤).

(٣) شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ ٨٨/١.

(٤) شرح عيون الإعراب، الجاشعي، ٣٧.

(٥) ثمار الصناعة، الدينوري، ٣٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهو عند ابن الأنباري [1] «علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب».

وقال الخضراوي [2]: «النحو علمٌ بأقيسة تغير ذوات الكلم وأواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب».

وعرفه ابن عصفور بقوله [3]: «النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفه أحكام أجزائه التي يأتلف منها فيحتاج من أجل ذلك إلى تبيين حقيقة الكلام، وتبيين أجزائه التي يأتلف منها وتبيين أحكامها».

وهو عند فرخان [4]: «صناعة علمية ينظر بها صاحبها في ألفاظ العرب من جهة ما تتألف بحسب استعمالهم، ليعرف النسبة بين طبيعة النظم وصورة المعنى فيوصل بأحدهما إلى الأخرى».

أما ابن الناظم فقد عرفه بقوله [5]: «النحو العلم بأحكام مستنبطة من استقراء كلام العرب أعني أحكام الكلم في ذواتها، أو فيما يعرض لها بالتركيب لتأدية أصل المعاني من الكيفية والتقديم والتأخير؛ ليحترز بذلك عن الخطأ في فهم معاني كلامهم وفي الحذر عليه».

---

(١) منثور الفوائد، ابن الأنباري، ٢٧.

(٢) الاقتراح، السيوطي، ٢٣

(٣) القرب، ابن عصفور، ٤٥/١.

(٤) المستوفى في النحو، الفرخان، ١١/١.

(٥) شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، (٢-٣).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهو عند الشريف الجرجاني [1] :«علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرها».

وقال أيضاً[2]: «هو علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال».

وقال أيضاً [3]: «هو علم بأصول يعرف بها صحة الكلام وفساده».

أما الأبذي فقد عرفه بقوله [4] : «علم به يعرف أحوال أبنيه كلام العربية إفرادا وتركيباً وبناء».

وأما الكافيجي فقد عرفه بقوله [5] : «علم بأصول، يعرف بها أحوال أواخر الكلم من جهه الإعراب أو البناء».

وحده الفاكهي بقوله [6] : «علم بأصول يعرف بها أحوال الكلم إعراباً وبناء».

تعريفات الكلمة

الكلمة عند الزمخشري هي [7] : «اللفظة الداله على معنى مفرد بالوضع وهي جنس تحته ثلاثة أنواع الاسم والفعل والحرف».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) التعريفات، الشريف الجرجاني، ٢٩٥.

(٢) المرجع السابق، ٢٩٥.

(٣) المرجع السابق، ٢٩٥.

(٤) حدود الآجرومية، الأبذي، (ورقة ١٤أ).

(٥) شرح قواعد الإعراب، الكافيجي، ٦٢.

(٦) الحدود النحويه، الفاكهي،(ورقة ١٤٦أ).

(٧) المفصل، الزمخشري، ٦.

وهي عند ابن الخشاب [1] «اللفظة المفردة، وان شئت قلت : الجزء المفرد، وهذا الأصل».

وقال ابن الدهان [2] : «الكلمة عبارة عن اللفظة الواحدة».

أما الخوارزمي فقد عرفها بقوله : [3] «لفظ له دلالة مفردة».

وقال ابن الحاجب [4] وابن عقيل [5] والشريف الجرجاني [6] : «الكلمة : لفظ وضع لمعنى مفرد».

وعرف ابن الناظم الكلمة بقوله [7] : «اللفظ بالقوة أو اللفظ بالفعل مستقل دال بجملته على معنى مفرد بالوضع».

وعرفها أبو حيان الأندلسي بقوله [8] : «قول موضوع لمعنى مفرد».

وعرفها ابن مالك بقوله [9] : «لفظ مستقل، دال بالوضع تحقيقاً أو تقديراً أو منوياً معه كذلك وهي : اسم وفعل وحرفٌ».

(١) المرتجل، ابن الخشاب، ٥

(٢) الفصول في العربية، ابن الدهان، ٢.

(٣) شرح المفصل في صنعة الإعراب، الخوارزمي، ١/١٥٦.

(٤) شرح الكافية، الاستراباذي، ١/٢.

(٥) انظر : شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ١/١٥.

(٦) انظر : التعريفات، الشريف الجرجاني، ٢٢٦.

(٧) شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ٣.

(٨) شرح اللمحة البدرية،ابن هشام، ١/٢٠.

(٩) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك،٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقـال الاسفراييني [1] والاستراباذي [2] : «الكلمة : اللفظ الموضوع مفردا».

أما ابـن هشام[3] والأشموني [4] فقد عرفا الكلمة بقولهما : «قول مفرد».

أما الأبذي فقد عرفها بقوله [5] : «لفظ دل بالقوه أوبالفعل على معنى مفرد».

وقد اختار السيوطي قول من قال [6] : «الكلمة : قول مفرد ومستقل أومنوي معه».

وعرفها الفاكهي بقوله [7] : «الكلمة قول مفرد مستقل».

تعريفات الكلام

هو عند الرماني [8] : «ما كان من الحروف دالاً بتأليفه على معنى».

وهو عند علي بن عيسى الربعي [9] : «أصوات مختلفة، كل صوت منها غير صاحبه لها اعتمادات من أقصى الحلق فما فوق ذلك إلى الخياشيم، فمتى حصلت هذه الأصوات أو حصل بعضها سمي كلاماً».

(١) لباب الإعراب، الاسفراييني، ١٢٤.

(٢) شرح الكافية، الاستراباذي، ٤/١.

(٣) شرح شذور الذهب، ابن هشام،١١.

(٤) انظر شرح الأشموني، الأشموني، ١٠/١

(٥) حدود الآحرومية، الأبذي، (ورقة، ١٤).

(٦) همع الهوامع السيوطي، ٤/١.

(٧) الحدود النحوية، الفاكهي، (ورقة ٤٦ب).

(٨) الحدود، الرماني، ٧٤.

(٩) شرح عيون الإعراب، المجاشعي، ٤٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعرفه ابن برهان العكبري بقوله [1] : «هو ما يفيد وحده نحو : زيد منطلق، وهذا مركب من اسمين، أو : قام زيد، وهذا مركب من فعل واسم أو : يا زيد، وهذا مركب من حرف معنى واسم، ولا يفيد كلم مركب من حرف معنى واسم في غير النداء».

ونقل الجاشعي عن بعض النحاة قولهم [2] : « الكلام كل جملة مستقلة مفهومة».

كما نقل الدينوري تعريفاً للكلام عند بعض النحاة قال فيه [3] : «هوعبارة عن الجملة التامة المفيدة »

أما الحريري فقد عرفه بقوله [4] «عبارة عما يحسن السكوت عليه، وتتم الفائدة به ، ولا يأتلف من أقل من كلمتين».

كما عرفه الزمخشري بقوله [5]: «المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين، أو في فعل واسم».

ونقل ابن يعيش تعريفا للكلام عند النحويين فقال [6] : «كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) شرح اللمع، ابن برهان العكبري، ٢/١

(٢) شرح عيون الإعراب، الجاشعي، ٤٣.

(٣) ثمار الصناعة، الدينوري، ٣٤.

(٤) شرح ملحمة الإعراب، الحريري، ٢.

(٥) المفصل، الزمخشري، ٦.

(٦) شرح المفصل، ابن يعيش، ٢٠/١

وعرفه ابن الخشاب بقوله [1]: «جملة مؤلفة من الحروف المسموعة المتمايزة المفيدة فائدة تامة يحسن السكوت عليها».

أما ابن الأنباري فقد عرفه بقوله [2]: «ما كان من الحروف دالاً بتأليفه على معنى يحسن السكوت عليه».

وعرّفه أيضاً بقوله [3]: «ما أفاد من الأصوات المنتظمة والحروف المتمايزة فائدةً صحيحة يحسن السكوت عليها».

وعرفه الجزولي[4] وابن معط [5] وابن آجروم [6] بقولهم: «اللفظ المركب المفيد بالوضع».

أما الشلوبين [7] وابن عصفور [8] فقد عرفاه بقولهما: «لفظ مركب وجوداً أونيّة، مفيدا بالوضع. ... وما يلحق بهذين من الإشارة والكناية، أو الألفاظ المفردة، كنعم وبلى، فإنما يلحق بهما مجازاً لا حقيقة. أو ما يعبر بهذا عند بعضهم إلا أن الأول هو مقصود القوم لا الثاني».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) المرتجل، ابن الخشاب، ٢٩

(٢) أسرار العربية، ابن الأنباري، ٣

(٣) منثور الفوائد، ابن الأنباري، ٢٨

(٤) المقدمة الجزولية، الجزولي، ٣.

(٥) انظر: الفصول الخمسون، ابن معط، ١٤٩

(٦) انظر: حاشية العلامة الكفراوي على متن الآجرومية، الكفراوي، ٦.

(٧) التوطئة، الشلوبين، ١١٢.

(٨) انظر: المقرب، ابن عصفور، ١/٤٥.

والكلام عند ابن الحاجب [1] «ما تضمن الإسناد الأصلي، و كان مقصوداً لذاته فكل كلام جملة، و لا ينعكس».

وهو عند ابن مالك [2] والأبذي [3] «ما تضمن من الكلم إسناداً مفيداً مقصودا لذاته».

ونقل ابن الناظم تعريفاً للكلام عند بعض النحاة قال فيه [4]: «هو اللفظ الدال على معنى يحسن السكوت عليه».

واختار أبو حيان الأندلسي تعريفا للكلام هو [5]: «قول دال على نسبة إسنادية مقصودة لذاتيها».

ونقل ابن هشام أن الكلام [6]: «عبارة عما اجتمع فيه أمران: اللفظ والإفادة».

وعرفه أيضاً بقوله [7]: «لفظ مفيد».

وقال أيضا [8]: «القول المفيد»، وقد اختاره السيوطي [9]

(١) شرح الكافية، الاستراباذي، ٨/١

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، ٢

(٣) انظر: حدود الآجرومية الأبذي (ورقة ١٤)

(٤) شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ٢

(٥) ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، ٤١١/١. انظر: شرح اللمحة البدرية، ابن هشام، ٢٢٩/١.

(٦) أوضح المسالك، ابن هشام، ١١/١

(٧) قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ٤٦

(٨) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ٢٧

(٩) انظر: همع الهوامع، السيوطي، ٢٩/١.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وقال ابن عقيل [1]: «الكلام المصطلح عليه عند النحاة عبارة عن اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها».

وذكر الشريف الجرجاني تعريفين للكلام، الأول [2] «ما تضمّن كلمتين بالإسناد» والثاني [3] «هو المعنى المركب الذي فيه الإسناد التام».

وعرفه الأشموني بقوله [4]: «لفظ مفيد بالوضع».

أما الفاكهي فقد عرفه بقوله [5]: «قول مفيد مقصود لذاته وترادفه الجملة عند قوم».

تعريفات الكلم

الكلم عند سيبويه [6]: «اسم وفعل وحرف».

وقال ابن عقيل [7]: «الكلم ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ١٤/١.

(٢) التعريفات، الشريف الجرجاني، ٢٢٦.

(٣) المرجع السابق، ٢٢٦.

(٤) شرح الأشموني، الأشموني، ٨/١.

(٥) الحدود النحوية، الفاكهي، (ورقة ١٤٦).

(٦) الكتاب، سيبويه، ١٢/١.

(٧) شرح ابن عقيل،ابن عقيل، ١٥/١.

هـو عـنـد الأبذي [1] والفاكهي [2] : «ما تركب من ثلاث كلمات فصاعدا أفاد أم لم يفد».

وعرفه السيوطي بقوله [3] : «القول المركب من ثلاث كلمات فصاعدا، أفاد أم لا».

تعريفات الاسم

قال علي بن أبي طالب [4] : «الاسم ما أنبأ عن المسمى».

وقال سيبويه [5] : «الاسمُ : رجلٌ، وفرسٌ، وحائط».

ونسب إليه أنه قال [6] : «الاسم هو المحدث عنه».

ونسب إليه أيضاً أنه قال [7] : «الاسم ما صلح أن يكون فاعلاً» وهو أيضاً [8] : «ما صلح له الفعل».

وقال بعض مشايخ الكوفيين ونسب إلى معاذ الهراء أن الاسم [9] : «مالم يدل على زمان».

(١) حدود الأحرومية، الأبدي، (ورقة ١أ).

(٢) انظر الحدود النحوية، الفاكهي، (ورقة ٦أ-ب).

(٣) همع الهوامع، السيوطي، ٣٥/١.

(٤) الأشباه والنظائر، السيوطي، ٧/١

(٥) الكتاب، سيبويه، ١٢/١.

(٦) الصاحبي، أحمد بن فارس، ٨٩.

(٧) المرجع السابق، ٨٩.

(٨) المرجع السابق، ٨٩.

(٩) الحلل في إصلاح الخلل، البطليوسي، ٦٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والاسم عند الكسائي [1] : « ما وصف». ونسب إلى بعض الكوفيين أن الاسم[2] : «ما نعت»

وهو عند الفراء [3] «ما احتمل التنوين، أو الإضافه، أو الألف اللام».

وهو عند هشام الضرير وغيره[4] : «ما دخل عليه حرف من حروف الخفض»

وقال أيضاً [5] «الاسم : ما نودي»

وقال أيضا [6] : «الاسم ما دخلت عليه الباء».

وقال أيضاً [7] «الاسم ما يؤدي عن معنى، ولا يؤدي عن زمان، ولا مكان».

وعرف الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة بقوله [8] «إذا وجدت شيئا يحسن له الفعل والصفة نحو : زيد قام، وزيد قائم، ثم وجدته يثنى ويجمع، نحو قولك : الزيدان والزيدون، ثم وجدته يمتنع من التصريف، فاعلم أنه اسم».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) الصاحبي، أحمد بن فارس، ٩٠.

(٢) الحلل في إصلاح الخلل، البطليوسي، ٦٢.

(٣) الصاحبي، أحمد بن فارس، ٩٠

(٤) المرجع السابق، ٩٠.

(٥) المرجع السابق ٩٠ انظر ٩٢

(٦) الحلل في إصلاح الخلل، البطليوسي، ٦٢

(٧) المرجع السابق، ٦٢

(٨) الصاحبي، أحمد بن فارس، ٩٠

وقـــال أيـضاً [1] : «الاسم ما جاز فيه نفعني وضرّ بي. يعنى ما جاز أن يخبر عنه».

وعرفه أبو عبد الله الطوال بقوله [2]: «الاسم ما اعتورته المعاني، وانتسبت إليه الأوصاف».

وقال الرياشي [3] : «الاسم ما يضمر فيه، أي ما يكون خبراً».

وقـال المبـــرد [4] : «أما الأسماء فما كان واقعاً على معنى وتعتبر الأسماء بواحدة، كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر، فهو اسم، وإن امتنع من ذلك فليس باسم».

ونسب إلى المبرد أنه قال [5] : «الاسم ما جاز الإخبار عنه» وتابعه في ذلك ابـــن السراج [6] وأبـــو علي الفارسي [7] والصقلي [8] فيما بعد.

وقال عنه ابن كيسان [9] : «الأسماء ما أبانت عن الأشخاص، وتضمنت معانيها».

---

(١) الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، ٤٩. انظر : الصاحبي، أحمد بن فارس، ٩٠.

(٢) الحلل في إصلاح الخلل، البطليوسي، ٦٢.

(٣) المرجع السابق، ٦٢. انظر: ٦٣.

(٤) المقتضب، المبرد، ٣/١.

(٥) المسائل العسكريات، أبو علي الفارسي، ٢٤.

(٦) انظر الموجز في النحو، ابن السراج، ٢٧.

(٧) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني،٦٩/١. انظر : المسائل العسكريات، أبو علي الفارسي، ٢٤.

(٨) انظر : المقدمة في النحو، الصقلي، ٦٣.

(٩) الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، ٥٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والاسم عنده [1]: «ما وضع لشيء ليفصل بينه وبين غيره من المسميات، وصلح أن يكون فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه».

وعرفه الزجاج بقوله [2]: «صوت مقطع مفهوم دالٌ على معنى غير دال على زمان».

وقال لغدة الأصبهاني [3]: «الاسم نحو قولك: رجل، وفرس، ودار، وأرض، وزيد وعمرو، وعبد الله... وكل ما صلح أن يكون فاعلاً أو مفعولا فهو اسم».

وعرفه ابن السراج بقوله [4] «ما دل على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص».

وقال مرة أخرى [5]: «الاسم ما دل على معنى غير مقترن بزمان محصل، وأعني بالمحصل الماضي والحاضر والمستقبل»، وتابعه السيرافي [6] في هذا التعريف.

ونسب إليه - أي لابن السراج - أنه قال [7]: «الاسم كل لفظ دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصل».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) الموفقي في النحو، ابن كسيان، ١٠٦.

(٢) الصاحبي، أحمد بن فارس، ٩٢.

(٣) في النحو، لغدة الأصبهاني، ٢٢٢.

(٤) الأصول في النحو، ابن السراج، ٣٦/١.

(٥) شرح عيون الإعراب، المحاشعي، ٤٦.

(٦) الحلل في إصلاح الخلل، البطليوسي، ٦١.

(٧) مسائل خلافية، أبو البقاء العكبري، (٤١-٤٢)

وعرفه الزجاجي[1] والنحاس[2] بقولهما : «ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا أو دخل عليه حرف من حروف الخفض».

أما السيرافي فقد عرفه بقوله [3] : «كلمة دلت على معنى في نفسها من غير اقتران بزمان محصل».

وقال أيضاً : [4] : «الاسم مادل على معنى دلالة الإشارة».

وقال ابن جني [5]: «الاسم ما حسن فيه حرف من حروف الجر، أو كان عبارة عن شخص».

وقال أحمد بن فارس [6] نقلاً عن بعض أهل العربية : «أن الاسم ما كان مستقراً على المسمى وقت ذكرك إياه ولا زمان له».

وقال آخرون [7]: «الأسماء سمات دالة على المسميات ليعرف بها خطاب المخاطب».

وحده الصيمري بقوله [8]: «لفظ يدل على معنى في نفسه مفرد غير مقترن بزمان محصل».

(١) الجمل في النحو، الزجاجي، ١.

(٢) انظر التفاحة، النحاس، ١٤

(٣) شرح المفصل، ابن يعيش، ٢٢/١.

(٤) شرح عيون الإعراب، المجاشعي، ٤٦

(٥) اللمع في العربية، ابن جني، ٧.

(٦) الصاحبي، أحمد بن فارس، ٩٢.

(٧) المرجع السابق، ٩٩.

(٨) التبصرة والتذكرة، الصيمري، ٧٤/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال ابن بابشاذ [1] : «الاسم ما أبان عن مُسمىً، شخصاً كان أو غير شخص، مثل: رجل، وامرأة وزيد و هند ، ونحوه من المرئيات. وعالم ومعلوم ونحوه من الصفات وعلْم وقدْرة وفهم، ونحوه من المعاني».

وقال عبد القاهر الجرجاني [2] : «الاسم : كل لفظ عرّي من الدلالةَ على الزمان لا من طريق الوضع والظرفية، وكان له إعرابٌ لفظاً أوتقديراً، فهو اسمٌ، وهذا يغني عن الاستدلال بجواز الإخبار عن «كم «و«منْ»».

وقال أيضا [3] : «الاسم ما دخله التنوين، نحو: زيد، والألفُ واللام نحو: الرجل، وحرف الجر نحو : بزيد ، وجاز الإخبار عنه نحو خرج زيدٌ».

وقال المجاشعي [4]: «الحد الصحيح عندنا أن يقال: الاسم ما استحق الإعراب في أول وهلة».

وقال الدينوري [5] : «والحدود المرضية لهذه الأقسام الثلاثة عند شيوخنا -رحمهم اللّه- أن الاسم كلمة تدل بنفسها على معنى غير مقترن بزمان محصل في أصل موضوعها».

---

(١) شرح المقدمه الحسبة، ابن بابشاذ، ٩٧/١.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، ١٤٩/١، انظر : أيضاً ٧٦/١.

(٣) الجمل في النحو، عبد القاهر الجرجاني، ٢٧.

(٤) شرح عيون الإعراب، المجاشعي، ٤٦.

(٥) ثمار الصناعة، الدينوري، ٣٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ونقل الدينوري تعريفا آخر للاسم قال فيه [1]: «ما أبان عن مسمى شخصا كان أو غير شخص».

وقال البطليوسي [2]: «وأشبه الأقوال بأن يكون حداً أن يقال: الاسم كلمة تدل على معنى في نفسها، مفرد، غير مقترن بزمان محصل، يمكن أن يفهم بنفسه».

وذكر تعريفات أخرى هي: [3]« ما جاز أن يمدح أو يذم » وهو [4]: «ما دل على مسمى وكشف عن ذاته ومعناه» وهو أيضا [5]: «ما كان حقيقته الإعراب وإن منعه عارض»، وهو أيضاً [6]: «ما جاز أن يثنى ويجمع وينون».

وعرفه الزمخشري بقوله [7]: «ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران».

وقال ابن الشجري [8]: «وأسلم حدود الاسم من الطعن قولنا: الاسم مادل على مسمى به دلالة الوضع مقترنة بزمان محصل».

(١) ثمار الصناعة، الدينوري، ٤١.

(٢) الحلل في إصلاح الخلل، البطيوسي، ٦٤.

(٣) المرجع السابق، ٦٤

(٤) المرجع السابق، ٦٠.

(٥) المرجع السابق، ٦٠.

(٦) المرجع السابق، ٦٢.

(٧) المفصل، الزمخشري، ٦.

(٨) الأمالي الشجرية، ابن الشجري، ٢٩٢/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقـــــال ابن الخشاب [1] : «أما حده فقد أطال الناس فيه وأكثروا وأقرب ما حدوه به إلى الصحه عند تحقيق النظر قول من قال: الاسم لفظ يدل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصل».

وقال ابن الدهان [2]: «الكلمة لا تخلو أن تدل على معنى في نفسها أو معنى في غيرها، فالتي تدل على معنى في نفسها لا تخلو أن يجرّد ذلك المعنى فيها من اقتران بزمن مختصٍ، وهو الاسم وهذا حده».

وعرّفه ابن الأنباري بقوله [3] : «ما استحق الإعراب في أول وضعه».

وذكر تعريفاً أخر له هو [4] : «كل لفظة دلت على معنى تحتها غير مقترن بزمان محصل».

أما الجزولي فقد عرّفه بقوله [5] : «كل كلمة تدل على معنى في نفسها، ولا تتعرض لزمان وجود ذلك المعنى».

وقال أبو البقاء العكبري [6] : «الاسم كل لفظ دل على معنى مفرد في نفسه».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) المرتجل، ابن الخشاب، ٧.

(٢) الفصول في العربية، ابن الدهان، ١.

(٣) منثور الفوائد، ابن الأنباري، ٢٨، انظر : أسرار العربية، ابن الأنباري، ٩، مسائل خلافية، ابو البقاء العكبري، ٤١.

(٤) أسرار العربية، ابن الأنباري، ٩.

(٥) المقدمة الجزولية، الجزولي، ٣.

(٦) مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء العكبري، ٤٤.

ثم أورد تعريفات للاسم وهـــي [1] : «أنه ما استحق التنوين في أول وضعه» وأنـــه [2] : «ما سما بمسماه فأوضحه وكشف معناه». وأنـــــه [3] : «كل لفظ دل على معنى في نفسه، ولم يدل على زمان ذلك المعنى».

أما ابن معط فقد عرّفه بقوله [4] : «كلمة تدل على معنى في نفسها دلالة مجردة من زمان ذلك المعنى».

وعرّفه الشلوبين بقوله [5] : «كل كلمة تدل على معنى في نفسها لا يفهم من لفظها أنه ماضٍ، أو ليس ماضياً، فهي اسم».

وقال ابن الحاجب [6] وابن هشام [7] : «الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة».

وقال ابن عصفور [8] : «الاسم لفظ يدل على معنى في نفسه ولا يعترض ببنيته للزمان، ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء العكبري، ٤١.

(٢) المرجع السابق، ٤١.

(٣) المرجع السابق، ٤١.

(٤) الفصول الخمسون، ابن معط، ١٥١.

(٥) التوطئة، الشلوبين، ١١٢.

(٦) شرح الكافية، الاستراباذي، ٩/١.

(٧) انظر : شرح شذور الذهب، ابن هشام، ١٤.

(٨) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ٩٤/١. انظر : المقرب، ابن عصفور، ٤٥/١.

وقـــال أيـــضاً [1]: «الاسم كلمة أو ما قوته قوة كلمة تدل على معنى في نفسها ولا تتعرض ببنيتها للزمان».

وأما ابن مالك فقد عرّفه بقوله [2]: «كلمة يسند ما لمعناها إلى نفسها أونظيرها ... ويعتبر الاسم بندائه، وتنوينه في غير روي، وبتعريفه، وصلاحيته بلا تأويل لإخبار عنه أو إضافة إليه أو عود ضمير عليه، أو إبدال اسم صريح منه، وبالإخبار به مع مباشرة الفعل، وبموافقة ثابث الاسمية في لفظ أو معنى دون معارض وهو لعين أو معنى، اسماً أو وصفاً».

أما الاستراباذي فقد عرّفه بقوله [3]: «كلمة دلت على معنى ثابت في نفس تلك الكلمة».

وقال أبو حيان الأندلسي [4]: «الاسم لفظ يفهم منه وحده معنى غير متعرّض ببنيته لزمان، والفعل كالاسم إلا في عدم التعرض»

وعرّف الأبذي الاسم بقوله [5]: «كل كلمة دلت على معنى في نفسها ولم تتعرض ببنيتها للزمان».

وفضل السيوطي من تعريفات الاسم قول من قال [6]: «ما دلّ على مسمى به دلالة الوضع».

(١) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ٩٤/١. انظر: المقرب، ابن عصفور، ٩٢/١.

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، (٣-٤).

(٣) شرح الكافية، الاستراباذي، ٩/١.

(٤) تقريب المقرب، أبوحيان الاندلسي، ٤١.

(٥) حدود الآجرومية، الأبذي، ورقة (٤أ-٤ب).

(٦) الأشباه والنظائر، السيوطي، ١٢٨/٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وحدّه الفاكهي بقوله [1]: «كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمن معين وضعاً».

تعريفات الفعل

الفعل عند سيبويه [2]: «أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع».

وقال الكسائي [3] والفراء [4]: «الفعل: ما دل على زمان».

وقال الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة [5]: «الفعل ما امتنع من التثنية والجمع، وأن لا يحسن له الفعل والصفة، وجاز أن يتصّرف، علمت أنه فعل».

وقال الجرمي [6]: «الفعل ما حسنت فيه التاء».

وقال أبو عبدالله الطوال [7]: «الفعل كل كلمة دلت على حدوث فعل في بعض الأوقات».

وعرفه المبرد بقوله [8]: «ما دل على حركة».

(١) الحدود النحوية، الفاكهي، (ورقة ١٤٧أ)

(٢) الكتاب، سيبويه، ١٢/١.

(٣) الحلل في إصلاح الخلل، البطليوسي، ٦٩، انظر: ٧٢

(٤) المرجع السابق، ٦٩ انظر: ٧٢

(٥) المرجع السابق، ٦٩

(٦) المرجع السابق، ٧٠.

(٧) المرجع السابق، ٧٠.

(٨) المرجع السابق، ٧٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال[1]: «الفعل ما دل على حدوث شيء في زمان محدود».

وقال[2]: «الفعل ما احتمل الضمير».

وقال أيضاً[3]: «الفعل ما حسن فيه أمس أو غد»

وقال ابن ولاد[4] «الفعل ما كان مختلفاً».

وعرفه ابن كيسان بقوله[5]: «ما كان مشتقاً من أحداث الأسماء، مبنياً لما مضى من الزمان، وما يستقبل، وما هو في حال الحديث به».

وقال أيضاً[6]: «الفعل ما كان مذكوراً لأحد الزمانين: ما مضى، وما يستقبل، أو أحدهما، وهو الحال».

وقال أبو اسحاق الزجاج[7]: «الفعل صوت مقطع مفهوم على معنى في زمان ومكان مأخوذ من حدث».

وعرّفه ابن السراج بقوله[8]: «الفعل ما كان خبراً ولا يجوز أن يخبر عنه وما أمرْت به ويعتبرُ الفعل بسوف وقد وبالأمر».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) الحلل في إصلاح الخلل، البطليوسي، ٧٠.

(٢) المرجع السابق، ٧٠.

(٣) المرجع السابق، ٧٠.

(٤) المرجع السابق، ٧٠.

(٥) الموفقي في النحو، ابن كيسان، ١٠٦

(٦) الحلل في إصلاح الخلل، البطليوسي، ٧١

(٧) المرجع السابق، ٧٠.

(٨) الموجز في النحو، ابن السراج، ٢٧.

وقـــال أيضاً [1] : «الفعل ما دلّ على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماضٍ، وإما حاضر، وإما مستقبل».

قـــال أيضاً [2] : «الفعل كل لفظ دلّ على معنى في نفسه، مقترن بزمان محصل».

والفعل عند الزجاجي [3] : «ما دلّ على حدث وزمان ماضٍ أو مستقبل».

وقال النحاس [4] : «الفعل ما دلّ على المصدر وحسن فيه الجزم والتصرف».

وقال أبو علي الفارسي [5] وابن الأنباري [6] : «الفعل ما كان مستنداً إلى شيء، ولم يُسْنَدْ إليه شيء».

وقال أبو علي الفارسي أيضاً [7] : «الفعل ما يدل على حدثٍ فيما مضى وفيما هوكائن لم ينقطع، أو هو آتٍ».

وعرّفه الرُّماني بقوله [8] : «كلمة تدل على معنى مختص بزمان دلالة الإفادة».

وقال أيضاً [9] : «الفعل ما دلّ على معنى دلالة الفائدة».

---

(١) الأصول في النحو، ابن السراج، ٢٨/١.

(٢) مسائل خلافية، أبوالبقاء العكبري، ٦٣.

(٣) الجمل في النحو، الزجاجي، ١.

(٤) التفاحة، النحاس، ١٤

(٥) المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، ٧٦/١.

(٦) انظر منثور الفوائد، ابن الأنباري، ٢٨.

(٧) المسائل العسكريات، أبوعلي الفارسي، ٣٤.

(٨) الحدود، الرُّماني، ٦٧.

(٩) شرح عيون الإعراب، المجاشعي، ٤٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال ابن جني [1]، وابن أبي الربيع [2] : «الفعل ما حسن فيه «قد» أو كان أمراً».

وقال الصيمري [3] : «الفعل لفظ يدل على معنى في نفسه مقترن بزمان محصل».

وقال ابن بابشاذ [4] : «الفعل ما دل على حدث وزمان محصل».

وعرّف أبو حيان الاندلسي [5] والوردي [6] بقولهما : «ما دخله قد والسين وسوف، وتاء الضمير وألفه وواوه، وتاء التأنيث الساكنة وحرف الجزم».

وعرفه الدينوري بقوله [7] : «عبارة عن إيقاع أحداث في أزمنة مختصة».

وعرفه الصقلي بقوله [8] : «كل كلمة جاز الإخبار بها ولم يجز الإخبار عنها».

وقال الزمخشري [9] : «الفعل ما دلّ على اقتران حدث بزمان»

---

(١) اللمع في العربية، ابن جني، (٧-٨).

(٢) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، ١٦٧/١.

(٣) التبصرة والتذكرة، الصيمري، ٧٤/١.

(٤) شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ، ١٩٣

(٥) الجمل في النحو، عبد القاهر الجرجاني، ٢٨

(٦) انظر شرح التحفة الوردية، الوردي، ١٢٠

(٧) ثمار الصناعة، الدينوري، ٣٩/١.

(٨) مقدمة في النحو، الصقلي، ٦٣.

(٩) المفصل، الزمخشري، ٢٤٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعرفه ابن الخشاب بقوله [1] : «لفظة تدل على معنى في نفسها مقترنه بزمانٍ محصل».

وقال ابن الأنباري [2] : «الفعل : كل لفظة دلت على معنى تحتها مقترن بزمان محصل».

وعرفه فرخان بقوله [3] : «الأفعال صيغ مأخوذة من الأحداث، متضمنة الدلالة على الأزمنة، ولها انقسامات كثيرة، منها ما لا مدخل له في التأليف نحو كونها ثلاثية ورباعية، أو معرّاة من الزيادة ومزيداً فيها، أو صحيحة إلى غير ذلك».

وعرفه الجزولي بقوله [4] : «كل كلمة تدل على معنى في نفسها، وتتعرض لزمان وجود ذلك المعنى».

وقال الخوارزمي [5] : «الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترناً بزمان محصل».

وأما ابن معط فقد عرفه بقوله [6] : «كلمة تدل على معنى في نفسها دلالة مقترنة بزمان ذلك المعنى».

© Arabic Digital Library Yarmouk University

(١) المرتجل، ابن الخشاب، ١٤

(٢) أسرار العربية، ابن الأنباري، ١١.

(٣) المستوفى فى النحو، الفرخان، ١٧/١.

(٤) المقدمة الجزولية، ابن الجزولي، ٤.

(٥) شرح المفصل في صنعة الإعراب، الخوارزمي، ٢٠٧/٢.

(٦) الفصول الخمسون، ابن معط، ١٥٢.

وعـــرفه ابن يعيش بقوله [1] : «كل كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمان».

وعرفه الشلوبين بقوله [2] : «كل كلمة تدل على معنى في نفسها، ويفهم من لفظها أنه ماضٍ، أو ليس ماضيا».

وعـــرفـــه ابـــن الحاجب [3] وابـــن هشام [4] بقولهما : «ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة».

وقـــال ابن عصفور [5] : «كلمة أو ما قوته قوة كلمة ، تدل على معنى في نفسها وتتعرض ببنيتها للزمان».

وقـــال أيـضاً [6] : «الفعل لفظ يدل على معنى في نفسه ويتعرض ببنيته للزمان؛ ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه».

وقـــال ابـــن مالك [7] : «الفعل : كلمة تُسند أبداً، قابلةً لعلامة فرعية المسند إليه».

وعرّفه الأبذي بقوله [8] : «كل كلمة دلت على معنى في نفسها وتعرضت ببنيتها للزمان».

---

(١) شرح المفصل، ابن يعيش، ٢/٧.

(٢) التوطئة، الشلوبين، ١١٣.

(٣) شرح الكافية، الاستراباذي، ٢٢٣/٢.

(٤) انظر : شرح شذور الذهب، ابن هشام، ١٤.

(٥) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ٩٦/١.

(٦) المرجع السابق، ٩٧/١. انظر : المقرب، ابن عصفور، ٤٥/١.

(٧) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، ٢.

(٨) حدود الآجرومية، الأبذي، (ورقة ١ب).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعرّفه الفاكهي بقوله [1] : «كلمة دلت على معنى في نفسها مقترنة بزمن معين وضعاً، وهو ثلاثة أقسام : ماضٍ ومضارع وأمر».

تعريفات الحرف

هـــو عنـد علي بن أبي طالب [2] وسيبويه [3] وأبي عبدالله الطوال [4] : «ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل».

وعرّفه الأخفش الاوسط ، سعيد بن مسعدة بقوله [5] : «ما لا يُحسن له الفعلُ ولا الصفةُ، ولا التثنيةُ ولا الجمعُ، ولم يَجزُ أن يَنصرِف فهو حرف».

وعرّفه المبرد بقوله [6] : «ما كان وصلاً لفعل إلى اسم أو عطفاً أو تابعاً لتحدث به معرفة، أو كان عاملاً».

أما ابن كيسان فقد عرّفه بقوله [7] : «ما حدث به معنى غير معنى الاسم والفعل».

وعرّفه الزجاج بقوله [8] : «ما لم يكن صفة لذاته وكان صفة لما تحته».

(١) الحدود النحوية، الفاكهي، (ورقة ١٤٧أ).

(٢) الأشباه والنظائر، السيوطي، ٧/١.

(٣) انظر : الكتاب، سيبويه، ١٢/١.

(٤) انظر : الحلل في إصلاح الخلل، البطليوسي، ٧٦.

(٥) انظر : الصاحبي، أحمد بن فارس، ٩٥.

(٦) الحلل في إصلاح الخلل، البطليوسي، ٧٥.

(٧) المرجع السابق، ٧٦.

(٨) المرجع السابق، ٧٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعرّفه ابن ولاد بقوله [1] : «إنه وصلة شيء إلى شيء».

أما الأخفش الأصغر، علي بن سليمان فقد عرفه بقوله [2] : «ما أفاد معنى لم يكن في الكلام».

وعرّفه ابن السراج بقوله [3] : «ما لا يجوز أن يخبر عنه كما يخبر عن الاسم».

أما الزجاجي فقد عرّفه بقوله [4] : «الحرف ما دلّ على معنى في غيره».

وقـــال بعض النحويين [5] :«الحرف ما خلا من دليل الاسم والفعل.... وهو أيضاً ما لا يستغني عن جملة يقوم بها».

وقـــال النحاس [6] : «الحرف ما دلّ على معنى في غيره وخلا من دليل الاسم والفعل».

وقال الصيمري [7] : «الحرف : لفظ يدل على معنى في غيره».

وعرّفه أبو علي الفارسي بقوله [8] : «ما يدل على معنى في غير».

(١) الحلل في إصلاح الخلل، البطليوسي، ٧٦.

(٢) المرجع السابق، ٧٦.

(٣) الأصول في النحو، ابن السراج، ١/ ٤٠.

(٤) الجمل في النحو، الزجاجي، ١

(٥) الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، ٥٥.

(٦) التفاحة، النحاس، ١٤.

(٧) التبصرة والتذكرة، الصيمري، ١/ ٧٤.

(٨) المسائل العسكريات، أبو علي الفارسي، ٣٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقـــال الـرُّمـاني [1] وابن معـط [2]: «الحرف كلمة لا تدل على معنى إلا مع غيرها مما معناها في غيرها».

أما ابن جني فقد عرّفه بقوله [3]: «ما لم تحسن فيه علامة من علامات الأسماء ولا علامات الأفعال، وإنّما جاء لمعنى في غيره».

أما ابن باشاذ فقد عرّفه بقوله [4]: «الحرف: ما أبان عن معنى في غيره، ولم يكن أحد جزأي الجملة».

وذكر الجاشعي تعريفاً آخر للحرف قال فيه [5]: «الحرف ما كان صفة من غيره ولم يكن صفة لنفسه».

وعرّفه الزمخشري بقوله [6]: «الحرف ما دلّ على معنى في غيره، ومن ثم لم ينفك عن اسم أو فعل يصحبه».

وقد ذكر ابن الخشاب [7] وابن مالك [8] وابن هشام [9] وابن آجروم [10]

---

(١) الحدود، الرُّماني، ٦٧.

(٢) انظر: الفصول الخمسون، ابن معط، ١٥٣.

(٣) اللمع في العربية، ابن جني، ٨.

(٤) شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ، ٢١٥/١.

(٥) شرح عيون الإعراب، الجاشعي، ٥٠.

(٦) المفصل، الزمخشري، ٢٨٣.

(٧) المرتجل، ابن الخشاب، ٢٥

(٨) انظر: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، ١٠٦.

(٩) انظر: أوضح المسالك، ابن هشام، ٢٠/١.

(١٠) انظر: شرح العلامة الكفراوي على متن الآجرومية، الكفراوي، ٢١، ٢٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والمـــــرادي[1] والـوردي [2] أن : «الحرف ما لم تحسن فيه علامات الأسماء ولا علامات الأفعال».

وقـال أيضاً [3]: «كلمة تجيء لمعنى في غيرها من إثبات أو نفي أو غير ذلك من المعاني».

أما ابن الأنباري فقد عرّفه بقوله [4]: «ما لم يكن أحد جزأي الجملة».

والحـــرف عند الجزولي [5] وابن يعيش [6] والشلوبين [7]: «كل كلمة لا تدل على معنى في نفسها ولكن في غيرها»

وعـرفه ابن الحاجب [8] وابن هشـام [9] والشريف الجرجاني [10] بقولهم : «الحرف ما دل على معنى في غيره».

أما ابن عصفور فقد عرّفه بقوله [11]: «لفظ يدل على معنى في غيره لا في نفسه».

---

(١) انظر : توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ٤٤/١.

(٢) انظر : شرح التحفة الوردية، الوردي، ١٢١

(٣) المرتجل، ابن الخشاب، ٢٣.

(٤) منثور الفوائد، ابن الأنباري، ٢٨.

(٥) المقدمة الجزولية، الجزولي، ٤.

(٦) انظر : شرح المفصل، ابن يعيش، ٢/٨.

(٧) انظر : التوطئة، الشلوبين، ١١٣.

(٨) شرح الكافية، الاستراباذي، ٣١٩/٢.

(٩) انظر : شرح شذور الذهب، ابن هشام، ١٤.

(١٠) انظر : التعريفات، الشريف الجرجاني، ١١٨.

(١١) المقرب، ابن عصفور، ٤٦/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعرّفه ابن مالك بقوله [1] : «كلمة لا تقبل إسناداً وضعياً بنفسها ولا بنظير».

وعرّفه أبو حيان الأندلسي بقوله [2] : «لفظ دال على معنى في غيره فقط».

وعـــرّفه أبو حيان الاندلسي مرة أخرى [3] والمرادي [4] والفاكهي [5] بقولهم : «كلمة تدل على معنى في غيرها فقط».

وعرّفه الأبذي بقوله [6] : «كل كلمة لا تدل على معنى في نفسها لكن في غيرها».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، ٢

(٢) تقريب المقرب، أبوحيان الأندلسي، ٤.

(٣) ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، ٢/٢٥٥.

(٤) انظر : الجنى الداني، المرادي، ٢٠.

(٥) انظر : الحدود النحوية، الفاكهي، (ورقة ١٤٧أ).

(٦) حدود الآحرومية، الأبذي، (ورقة ٤ب).

تعريفات البناء

عرفه ابن السراج بقوله [1] : «هو أن يبنى آخر الكلمة على حركة، غير مفارقة أو سكون غير مفارق».

وقال أبو علي الفارسي [2] :«البناء هو أن لا يختلف الآخر باختلاف العامل».

وعرفه الرماني [3] وابن الدهان [4] وابن الأنباري [5] و ابن عصفور [6] وأبو حيان الأندلسي [7] بقولهم : « لزوم آخر الكلمة بسكون أو حركة».

وقال ابن جني [8] والصيمري [9] وعبد القاهر الجرجاني [10] والدينوري [11] وابن الخشاب [12] وابن يعيش [13] : «البناء هو لزوم آخر

(١) الموجز في النحو، ابن السراج، ٢٨.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، ١٢٥/١.

(٣) الحدود، الرّماني، ٦٧.

(٤) انظر الفصول في العربية، ابن الدهان، ٢

(٥) انظر : أسرار العربية، ابن الأنباري، ١٩

(٦) انظر : شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ٢٩١/٢.

(٧) انظر : ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، ٣١٥/١.

(٨) الخصائص، ابن جني، ٣٨/١.

(٩) انظر : التبصرة والتذكرة، الصيمري، ٧٦/١.

(١٠) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، ١٢٥/١.

(١١) انظر ثمار الصناعة، الدينوري، ٥٧.

(١٢) انظر : المرتجل، ابن الخشاب، ٣٥. انظر ١٠٠.

(١٣) انظر : شرح المفصل، ابن يعيش، ٨٠/٣.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الكلمة ضرباً واحداً من : السكون أو الحركة لا لشيء أُحدث ذلك من العوامل».

وقـــال الحريري [1]: «حد البناء لزوم أخر الكلمة بحركة أو سكون، وألا يتغير حاله مع وقوعه موقع رفع أو نصب أو جر أو جزم أو عطفه على ما قبله».

وقـــال ابن معط [2] والأبـــذي [3] البناء : «لزوم أواخر الكلم حركة أو سكوناً، من غير عامل ولا اعتلال».

وقال ابـــن مـــالك [4] : «البناء لزوم الآخر دون عامل سكوناً أو حركة حذفاً قائماً مقام السكون أو حرفاً قائماً مقام الحركة كمَنْ وكيف وحيث وهؤلاء واخش ، وارمِ- وادعُ ويازيدان ويا زيدون»

وقـــال ابن مالك أيضاً [5] والأبذي[6] والفاكهي [7] : «البناء ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب وليس هو حكاية أو اتباعاً أو نقلا أو تخلصاً من سكونين».

وقال ابن هشام [8] : «والبناء لزوم أخر الكلمة حالة واحدة لفظاً أو تقديراً».

(١) شرح ملحة الإعراب، الحريري، ٢٥٧.

(٢) الفصول الخمسون، ابن معط، ١٥٤.

(٣) انظر : حدود الآجرومية، الأبذي، (ورقة ٥ب).

(٤) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، ١٠٩.

(٥) شرح التصريح على التوضيح، الشيخ الأزهري،٢/٨٥.

(٦) انظر : حدود الآجرومية ، الأبذي. (ورقة ٥ب).

(٧) انظر : الحدود النحوية، الفاكهي، (ورقة ٤٨ب).

(٨) شرح شذور الذهب ، ابن هشام، ٦٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تعريفات المبني

وقد عرفه الزجاجي [1] وابن الأنباري بقولهما [2]: «المبني ما لم يتغير اخره بدخول العوامل عليه».

أما الدينوري فقد عرفه بقوله [3] : «غير المتمكن : ما عرض له أحد هذه الثلاثة وهي : ما شابه الحرف، أو تضمن معناه أو وقع موقع المبني».

وعرفه الحريري بقوله [4] : «ما لا يتغير آخره مع اختلاف العوامل الداخلة عليه ولا يختلف حكمه على اختلاف موقعه وتباين مواطنه».

وقال الزمخشري [5] : «الاسم المبني : هو الذي يكون سكون آخره وحركته لا بعامل وسبب بنائه مناسبته ما لا تمكن له بوجه قريب أو بعيد يتضمن معناه أو شبهه، أو وقوعه موقعه، أو مشاكلته للواقع موقعه، أو وقوعه موقع ما أشبهه».

وقال ابن الخشاب [6] : «المبني من الأسماء ما تضمن معنى من معاني الحروف أو أشبهها في الحكم».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) الجمل في النحو، الزجاجي، ٢٦.

(٢) انظر أسرار العربية، ابن الأنباري، ٢٩.

(٣) ثمار الصناعة، الدينوري، ٤٥.

(٤) شرح ملحة الإعراب، الحريري، ٢٤٨.

(٥) المفصل، الزمخشري، ١٢٥.

(٦) المرتجل، ابن الخشاب، ١٠٠.

وعرفه أبو البقاء العكبري بقوله [1]: «ما لزم آخره حركة أو سكوناً».

وقال ابن يعيش [2]: «المبني من الأسماء هو الخارج إلى شبه الحروف أو الأفعال».

وقال ابن الحاجب [3]: «المبني ما ناسب مبني الأصل أو وقع غير مركب».

وقال ابن عصفور [4] وابن هشام [5]: «المبني هو اللفظ الذي لزم آخره حالة واحدة».

وعرف الاسفراييني الأسماء المبنية بقوله [6]: «الأسماء المبنية وهي التي تناسب حالاً تمكن له أصلاً، أو وضع لا لغرض التركيب، أو لتأدية الهيئة من غير تصرف».

وقال ابن الناظم [7]: «المبني هو ما أشبه الحرف شبها تاماً».

وعرفه الوردي[8] والفاكهي [9] بقولهما: «هو الذي أشبه الحرف شبهاً تاماً، إما بالوضع، وإما بالمعنى، وإما بالنيابة عن الفعل، وإما بالافتقار».

(١) مسائل خلافية، أبو البقاء العكبري، ٧٩.

(٢) شرح المفصل، ابن يعيش، ٣/٨.

(٣) شرح الكافية، الاستراباذي، ٢٧٢.

(٤) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ٢/٢٢٧

(٥) انظر: قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ١٧.

(٦) لباب الإعراب، الاسفراييني، ١٦٩.

(٧) شرح ألفيه ابن مالك، ابن الناظم، (٦-٧).

(٨) شرح التحفة الوردية، الوردي، ١٢٤.

(٩) انظر: الحدود النحوية، الفاكهي، (ورقة ٤٨ب).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال ابن عقيل[1] : «المبني ما أشبه الحروف».

وعرفه الشريف الجرجاني بقوله [2]: «المبني ما كان حركته وسكونه لا بعامل».

وقال أيضا [3]: «غير المتمكن : ما لايجري عليه الإعراب».

تعريفات الإعراب

الإعراب عند ابن السرج [4] : «أن يتعاقب آخر الكلمة حركات ثلاث : ضمٌ وفتحٌ وكسرٌ أو حركتان منهما فقط، أو حركتان وسكونٌ باختلاف العوامل، فإذا زال العامل زالت الحركةُ أو السكون».

وهو عنده أيضاً [5]: «الذي يلحق الاسم المفرد السالم المتمكن».

وقـــال أيضاً [6]: «الإعراب : وهو ما يلحق الاسم والفعل بعد تسليم بنائهما ونضد حروفهما».

أما ابن درستويه ومن وافقه فقد عرفوا الإعراب لفظا بقولهم [7] : «كل حركة أو سكون يطرأ على آخر الكلمة في اللفظ يحدث بعامل ويبطل ببطلانه».

---

(١) شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ٢٨/١، انظر ٣٥/١.

(٢) التعريفات، الشريف الجرجاني، ٢٥.

(٣) المرجع السابق، ٤٦.

(٤) الموجز في النحو، ابن السراج، ٢٨.

(٥) الأصول في النحو، ابن السراج، ٤٥/١.

(٦) المرجع السابق، ٤٤/١.

(٧) شرح المفصل، ابن يعيش، ٧٢/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والإعراب عند أبي علي الفارسي [1] والرماني [2] والصميري [3] وابن برهان العكبري [4] وعبد القاهر الجرجاني [5] والدينوري [6] والحريري [7] وابن الأنباري [8]: «تغير أواخر الكلم واختلافها باختلاف العوامل».

وعرفه ابن جني بقوله [9]: «الإبانة عن المعاني بالألفاظ».

وقال أحمد بن فارس [10]: «الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام، ولا صدرٌ من مصدر، ولا نعتٌ من تأكيد».

(١) المسائل العسكريات، أبو علي الفارسي، ١٢٣، انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، ٩٧/١.

(٢) انظر: الحدود، الرّماني، ٦٧.

(٣) انظر: التبصرة والتذكرة، الصيمري، ٧٦/١

(٤) انظر: شرح اللمع، ابن برهان العكبري، ٧/١.

(٥) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، ١٢٠/١.

(٦) انظر: ثمار الصناعة، الدينوري، ٥٧/١.

(٧) انظر: ملحة الإعراب، الحريري، ٢٩.

(٨) انظر: أسرار العربية، ابن الأنباري، ١٩، ٢١.

(٩) الخصائص، ابن جني، ٣٦/١.

(١٠) الصاحبي، أحمد بن فارس، ٧٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعرفه البطليوسي [1] وابـن الدهان [2] و ابن الأنباري [3] والجزولي [4] وابـن عصـفور [5] وابـن أجـروم [6] وأبـو حيان الأنـدلسي [7] والشريف الجـرجانـي [8] والأبـذي [9] والشيـخ الأزهـري [10] بقولهم : «أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العوامل فإنما زيد لفظاً أو تقديراً وإن لم تصرح بذلك».

وعرفه ابن الخشاب بقوله [11] : «تغيير يلحق آخرالكلمة المعربة بحركة أو سكون، لفظاً أو تقديراً بتغير العوامل في أولها».

وعرفه السهيلي بقوله [12] : «هو الرفع والنصب والخفض ومحله أواخر الكلمة».

(١) الحلل في إصلاح الخلل، البطليوسي، ٧١.

(٢) انظر : الفصول في العربية، ابن الدهان، ٣.

(٣) انظر : أسرار العربية، ابن الأنباري، ١٩. انظر : ٢١

(٤) انظر : المقدمة الجزولية، الجزولي، ٧.

(٥) انظر : المقرب، ابن عصفور ٤٧. انظر : شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ١٠٢/١

(٦) انظر : حاشية العلامة الكفراوي على متن الآجرومية، الكفراوي، ٢٤.

(٧) انظر : تقريب المقرب، أبو حيان الأندلسي، ٤٣.

(٨) انظر : التعريفات، الشريف الجرجاني، ٥٣.

(٩) انظر : حدود الآجرومية، الأبذي، (١٥-٥ب)

(١٠) انظر : شرح التصريح على التوضيح، الشيخ الأزهري، ١(٥٩-٦٠).

(١١) المرتجل، ابن الخشاب، ٣٤.

(١٢) نتائج الفكر، السهيلي، ٨٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعرفه فرخان بقوله [1]: «حالة اللفظ من جهة ما يستحضر الذهن ليتألف منه، ومن غيره كلام وهي كونه بحيث يختلف آخره إن لم يعق عائق اختلافا عن تعاقب العوامل».

والمختار عند أبي البقاء العكبري أن الإعراب [2] : «لفظ دال على الفاعل والمفعول مثلاً».

وقـــال ابن معط [3] : «الإعراب : تغير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها عند التركيب بحركات ظاهرة أو مقدرة بحذف الحركات، أو بحذف الحروف».

وقال ابن يعيش [4]: «الإعراب اختلاف أواخرها (الكلم) لإبانة معانيها».

أما الشلوبين فقد عرف الإعراب بقوله [5] : «حكم في آخر الكلمه يوجبه العامل».

وعرفه ابن الحاجب بقوله[6]: «ما اختلف آخره به ليدل على المعاني المعتورة عليه».

(١) المستوفى في النحو، فرخان، ٢٥/١.

(٢) مسائل خلافية، أبو البقاء العكبري، ١٠٢.

(٣) الفصول الخمسون، ابن معط، ١٥٤.

(٤) شرح المفصل، ابن يعيش، ١١/١.

(٥) التوطئة، الشلوبين، ١١٦.

(٦) شرح الكافية، الاستراباذي، ١٨/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والإعـــراب عند ابن مالك [1] والأبذي [2] : «ماجيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أوحرف أو سكون، أو حذف». وقد اختاره الأشموني [3] فيما بعد.

وقد عرفه ابن مالك أيضا بقوله [4] : «ما جلبته العوامل في آخر الاسم الذي لا يشبه الحرف من رفع ونصب وجر، وفي آخر الفعل المضارع من رفع ونصب وجزم».

وقال الاسـفراييني [5] : «الإعراب اختلاف أواخر كلم دون كلم لاختلاف أشياء معهودة فعلية البحث عن صورة الاختلاف وهو الإعراب، وما فيه الاختلاف وهو المعرب، وما به الاختلاف وهو العامل، وما لأجله الاختلاف وهو المقتضى».

وعـرفه ابـن الناظم [6] وابن هشام [7] والشيخ الأزهري [8] والسيوطي [9] بقولهم : «أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المعرب».

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، ٧.

(٢) انظر : حدود الآجرومية، الأبذي، (ورقة ٥أ-٥ب).

(٣) انظر : شرح الأشموني، الأشموني، ١٩/١.

(٤) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، ١٠٧.

(٥) لباب الإعراب، الاسفراييني، ١٥٠.

(٦) شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ١٠.

(٧) انظر : شرح شذور الذهب، ابن هشام، ٢٣. انظر، ٦٨. وأوضح المسالك، ابن هشام، ٢٨/١، وقطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ٤٧.

(٨) انظر: شرح التصريح على التوضيح، الشيخ الأزهري، ٦٠/١.

(٩) انظر : همع الهوامع، السيوطي، ٤١/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما الفاكهي فقد عرفه بقوله [1]: «أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة حقيقة أو مجازاً».

تعريفات الاسم المعرب

قال ابن السراج [2] والزجاجي [3] وأبو علي الفارسي [4] وابن عصفور [5]: «اعلم أن معنى قولهم: اسم منصرف أنه يراد بذلك إعرابه بالحركات الثلاث والتنوين».

وعرفه الزجاجي [6] والحريري [7] وابن هشام [8] والشيخ الأزهري [9] بقولهم: «المعرب ما تغير آخره بدخول العوامل عليه».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) الحدود النحويه، الفاكهي، (ورقة ٤٨ب).

(٢) الأصول في النحو، ابن السراج، ٧٩/٢.

(٣) انظر: الجمل، الزجاجي، ٢١٨.

(٤) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، ١١٢/١

(٥) انظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ٢٠٥/٢.

(٦) الجمل، الزجاجي، ٢٦٠.

(٧) انظر: شرح ملحمة الإعراب، الحريري، ٢٤٨.

(٨) انظر: قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، (١٦-١٧).

(٩) انظر: شرح التصريح على التوضيح، الشيخ الأزهري، ٤٧/١.

وقال أبو علي الفارسي[1] وابن الأنباري [2] وابن أبي الربيع [3]: «المعرب : ما لم تشابه الحروف ولم تتضمن معناها».

وقـــال ابن جني [4] والشريف الجرجاني [5] : «الاسم المتمكن : ما تغيّر أخره لتغير العامل فيه ولم يشابه الحرف».

وقال الديـــنوري [6] : «المتمكن مالم يشابه الحرف ولم يتضمن معناه ، ولم يقع موقع الفعل المبني».

وقال أيضاً [7] : «المتمكن : أن يتمكن بوجوه الإعراب : ظاهرة أو مقدّرة».

والمعرب عـند الـزمخشري [8] وابن الأنباري[9] وأبي البقاء العكبري [10] وابن عـصفور [11] : «ما اختلف أخره باختلاف العوامل لفظاً بحركة أو بحرف أو مجلاً».

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، ١/١٠٧ وانظر : المسائل العسكريات، أبو علي الفارسي، ١٢٤.

(٢) انظر أسرار العربية، ابن الأنباري، ٢٢.

(٣) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، ١/١٧٣.

(٤) اللمع في العربية، ابن جني، ٩.

(٥) انظر التعريفات، الشريف الجرجاني، ٤٦.

(٦) ثمار الصناعة، الدينوري، ١/٤٤.

(٧) المرجع السابق، ١/٤٥.

(٨) المفصل، الزمخشري ١٨.

(٩) انظر أسرار العربية، ابن الأنباري، ٢٢.

(١٠) انظر مسائل خلافية، أبو البقاء العكبري، ٧٩.

(١١) انظر شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور ، ٢/٣٢٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد عرفه ابن الخشاب بقوله [1] :«ما لم يشبه الحرف، ولم يتضمن معناه، ولم يقع موقعه».

وقال ابن الدهان [2]: «تام التمكن : هو العاري من شبه الفعل من وجهين، وهو المتمكن الأمكن».

وقال الجزولي [3]وابن أبي الربيع [4] : «المنصرف من الأسماء :هو الذي فيه ألف أو تنوين ظاهر أو أضيف إلى غير متكلم».

وقال الجزولي أيضاً [5]: «الاسم المتمكن : هو الذي لم يشابه الحرف ولم يتضمن معناه، ولم يقع موقع المبني ولا ضارع ما وقع موقع المبني ولا هو اسم زمان أضيف إلى جملة».

وقال ابن معط [6] : «المعرب : هو الاسم المتمكن».

وعرفه ابن يعيش بقوله [7]: «ما كان فيه إعراب أو قابلا للإعراب ليس المراد منه أن يكون فيه إعراب لا محالة».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) المرتجل، ابن الخشاب، ٣٥

(٢) الفصول في العربية، ابن الدهان، ٢.

(٣) المقدمة الجزولية، الجزولي، ٣١.

(٤) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، ٢١١/١.

(٥) المقدمة الجزولية، الجزولي، ٣١.

(٦) الفصول الخمسون، ابن معط، ١٥٥.

(٧) شرح المفصل، ابن يعيش، ٤٩/١.

وقـــال أيـــضا [1]: «اسم متمكن، أي راسخ القدم في الاسمية، وقولنا : اسم متمكن : أي هو بمكان منها أي لم يخرج إلى شبه الحرف فيمتنع من الإعراب».

وقـــال أيـــضا [2] : «المنصرف : ما دخلته الحركات الثلاث مع التنوين سواء كان دخولها عليه لفظا أو تقديراً».

وعـــرفه الشلوبين [3] وابن الناظم [4] والوردي [5] وابن عقيل [6] والفاكهي [7] بقولهم : «ما لم يعرض فيه شبه الحرف».

وعرفه ابن الحاجب بقوله [8] : «المركب الذي لم يشبه مبني الأصل».

والمنـــــصـرف عند ابن عصفور [9] والمرادي [10] : «هو الذي في آخره صريف، وأعني بذلك التنوين».

وهو عند ابن مالك[11] : «الاسم السالم من شبه الحرف».

(١) شرح المفصل، ابن يعيش، ٥٧/١.

(٢) المرجع السابق، ٥٧/١.

(٣) التوطئة، الشلوبين، ١١٧.

(٤) انظر شرح ألفيه ابن مالك، ابن الناظم، ٦.

(٥) انظر شرح التحفة الوردية، الوردي، ١٢٣.

(٦) انظر شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ٢٨/١.

(٧) انظر الحدود النحوية، الفاكهي، (ورقة ٤٨ب).

(٨) شرح الكافية، الاستراباذي، ١٦/١.

(٩) المقرب، ابن عصفور، ٢٧٩/١.

(١٠) انظر توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ١٢٠/٤.

(١١) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، ١٠٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقـــال أيـــضا [1] : «المنصرف : هو الذي ينون في الوصل والتجرد من أل والإضافة».

أما الاستراباذي فقد عرفه بقوله [2] : «المركب مع عامله».

وقال ابن الناظم [3] : «ما يدخله التنوين الدال على الأمكنية».

والمعرب عند أبي حيان الأندلسي [4] والسيوطي [5] : «ما خلا من سبب البناء».

وعرفه المرادي بقوله [6] : «ما سلم من شبه الحرف المؤثر».

وحده الفاكهي بقوله [7] : «كل اسم معرب سلم من مشابهة الفعل».

تعريفات النكرة

عـــرف المـبـــرد [8] ولغدة الأصبهاني [9] والزمخشري [10] الاسم المنكر بقولهم : «هو الواقع على كلّ شيء من أمته. ولا يخصّ واحدا من

(١) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، ١٣٥.

(٢) شرح الكافية، الاستراباذي، ١٨/١.

(٣) شرح ألفيه ابن مالك، ابن الناظم، ٢٤٥.

(٤) ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، ٤١٤/١.

(٥) انظر : همع الهوامع، السيوطي، ٥٤/١.

(٦) توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ٥٥/١.

(٧) الحدود النحوية، الفاكهي، (ورقة ٤٧ب).

(٨) انظر : المقتضب، المبرد، ٢٧٦/٤.

(٩) انظر : في النحو، الأصبهاني، ٢٢٧.

(١٠) انظر : المفصل، الزمخشري، ١٩٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجنس دون سائره. وكل ما كان واحداً بالنية في اسم صاحبه فغير مميز منه؛ إذ كان الاسم قد جمعهما».

وعـــرف ابن السراج [1] والحريري [2] النكرة بقولهما: «كل اسم علم اثنين فما زاد فهو نكرة».

وقال الزجاجي [3] ابن الخشاب [4] وابن معط [5] وابن أجروم [6]: «النكرة كل اسم شائع في جنسه ولا يخصُّ به واحداً دونَ آخر».

وقال الرماني [7]: «النكرة: المشترك بين الشيء وغيره في موضعه».

وقـــال ابـــن جني [8] وابـــن الأنباري [9]: «النكرة: ما لم تخص الواحد من جنسه».

وقال الصيمري [10]: «النكرة: كل اسم لا يخص واحداً بعينه في أصل موضوعه».

وقال المجاشعي [11]: «ان المعرفه ما عرف، والنكرة ما كان بخلافه».

(١) الأصول في النحو، ابن السراج، ١٤٨/١.

(٢) انظر شرح ملحة الإعراب، الحريري، ١١.

(٣) الجمل في النحو، الزجاجي، ١٤.

(٤) انظر المرتجل، ابن الخشاب، ٢٧٧.

(٥) انظر الفصول الخمسون، ابن معط، ٢٢٥.

(٦) انظر حاشية العلامة الكفراوي على متن الآجرومية، الكفراوي، (١٠٦، ١٠٨).

(٧) الحدود، الرُّماني، ٦٨.

(٨) اللمع في العربية، ابن جني، ٩٨.

(٩) انظر: أسرار العربية، ابن الأنباري، ٢٤١. انظر: ٢٩٤.

(١٠) التبصرة والتذكرة، الصيمري، ٩٧/١.

(١١) شرح عيون الإعراب، المجاشعي، ٢٢٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقـــال الديـــنوري [1] : «كل اسم شائع في جنسه عام لما تحته يختصّ به واحد دون آخر وعبْرتهُ أن تحسن معه «رُبَّ»».

وقـال ابن الدهان [2] : «هو الاسم الذي يكون لكل واحد من جنسه على طريق البدل، ويجوز دخول الألف واللام عليه في الغالب، ودخول «رُبَّ» عليه، أو يكون جوابه نكرة، وبعضه أنكرُ من بعض على حسب الوضع».

وقال الخوارزمي [3] : «مادل على معنى دلالة عارية عن الإشارة إليه».

وقال ابن يعيش [4] : «كل اسم يتناول مسميين فصاعداً على سبيل البدل فهو نكرة».

وقال ابن الحاجب [5] والشريف الجرجاني [6] : «النكرة ما وضع لشيء لا بعنيه».

وعرفه ابن عصفور بقوله [7] : «النكرة كل ما علّق في أول أحواله على الشياع في مدلوله».

وقال ابن مالك [8] : «الاسم المنكر هو الدال على معنى شائع في جنسه».

(١) ثمار الصناعة، الدينوري، ٤٣.

(٢) الفصول في العربية، ابن الدهان، ٤٨.

(٣) شرح المفصل في صنعة الإعراب، الخوارزمي، ٢٨١/٢

(٤) شرح المفصل، ابن يعيش، ٨٨/٥.

(٥) شرح الكافية، الاستراباذي، ١٤٥/٢.

(٦) انظر التعريفات، الشريف الجرجاني، ٢٠١.

(٧) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ١٣٤/٢.

(٨) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، ١٣٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال الاستراباذي [1] : «النكرة ما لم يشربه إلى خارج إشارة وضعية».

وقال ابن الناظم [2]: «النكرة ما تقبل التعريف بالألف و اللام أو تكون بمعنى ما تقبله».

وقال ابن أبي الربيع [3] : «النكرة كل اسم يقتضي الاشتراك بوصفه نحو: رجل، فإنه لم يوضع ليقع على واحد بعينه، وإنّما وضع ليقع على كل واحد وممن هو على هذه الحقيقة».

وقال ابن آجروم [4] والوردي [5] «كل ما صح دخول الألف واللام عليه».

وقال أبو حيان الأندلسي [6] : «النكرة : الاسم الموضوع على أن يكون شائعا في جنسه».

وقال أيضا [7] «النكرة : ما وضع شائعاً».

وعرفها ابن هشام بقوله [8] : « ما شاع في جنس موجود، أو مقدر».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) شرح الكافية، الاستراباذي، ١٤٥/٢.

(٢) شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ٢٠.

(٣) البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، ١ (٢٠٠-٢٠١).

(٤) شرح العلامة الكفراوي على متن الآجرومية، الكفراوي، (١٠٨-١٠٩).

(٥) انظر : شرح التحفة الوردية، الوردي، ١٢١

(٦) ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، ٤٥٩/١.

(٧) شرح اللمحة البدرية، ابن هشام، ٢٩٢/١.

(٨) قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ٩٥.

وقـــال أيضا [1] : «النكرة : اسم لما وضع شائعا في أمته غير مقصود به قصد شيء بعينه».

وقال أيضا [2] : «الاسم النكرة : ما يقبل رب».

وقـــال ابـــن عقيل [3] : «ما يقبل «أل» وتؤثر فيه التعريف، أو يقع موقع ما يقبل «أل»».

وقال الفـــاكهي [4] : «ما شاع في جنس موجود في الخارج تعدده أو مقدر وجود تعدده فيه».

تعريفات المعرفة

وقد عرّفها المبرد بقوله [5]: «المعرفة ما وضع على شيء دون ما كان مثله».

وعرفها لغدة الأصبهاني بقوله [6] : «حد المعرفة من الأسماء ماعرف المخاطِب والمخاطَب».

وقـــال الرُّماني [7] المعرفة : «المختص بشيء دون غيره بعلامة لفظية، والعلامة اللفظية على وجهين : علامة موجودة، وعلامة مقدرة».

(١) شرح اللمحة البدرية، ابن هشام، ٢٩٣/١.

(٢) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ١٣١.

(٣) شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ٨٦/١.

(٤) الحدود النحوية، الفاكهي، (ورقة ٤٧ ب).

(٥) المقتضب، المبرد، ١٨٦/٣.

(٦) في النحو، لغدة الأصبهاني، ٢٢٧.

(٧) الحدود، الرُّماني، ٦٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقـــال ابن جني [1] وابن الأنباري [2]: «المعرفة ما خص الواحد من جنسه. وهي خمسه أضرب : الأسماء المضمرة والأسماء الأعلام، وأسماء الإشارة، وما تعرف باللام، وما أضيف إلى واحد من هذه المعارف».

وقال المجاشعي [3] : «المعرفة ما عرف».

وعـرفـه الحريـــري [4] وابـــن الخشاب [5] بقولهما : «كل اسم خصّ واحدا بعينه من جنسه».

وقـــال الزمخشري [6] وابن الحاجب [7] والشريف الجرجاني [8]: «ما دل على شيء بعينه».

وقال الخوارزمي [9] : «المعرفة ما دلّ على معنىً دلالةً يتضمن الإشارة إليه».

وقال ابن معط [10] وابن يعيش [11]: «المعرفة : ما خص واحداً دون الآخر».

(١) اللمع في العربية، ابن جني، ٩٩.

(٢) انظر أسرار العربية، ابن الأنباري، ٢٤١. انظر : ٢٩٤.

(٣) شرح عيون الإعراب، المجاشعي، ٢٢٩.

(٤) شرح ملحة الإعراب، الحريري، ١٢.

(٥) انظر : المرتجل، ابن الخشاب، ٢٧٧. وانظر : ٢٧٨.

(٦) المفصل، الزمخشري، ٢٣٧.

(٧) انظر : شرح الكافيه، الاستراباذي، ١٢٨/٢.

(٨) انظر : التعريفات، الشريف الجرجاني، ٢٧٥.

(٩) شرح المفصل في صنعة الإعراب، الخوارزمي، ٣٧٩/٢.

(١٠) الفصول الخمسون، ابن معط، ٢٢٥.

(١١) شرح المفصل، ابن يعيش، ٨٥/٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعرفها ابن عصفور بقوله [1] : «المعرفة كل ما علّق في أول أحواله على أن يخصّ مسماه».

وقال ابن مالك [2] : «المعرفة هو الدال على معنى معين لاشياع فيه».

وقال الاستراباذي [3]: «المعرفة ما أشير به إلى خارج مختص إشارة وضعية».

وقال ابن أبي الربيع [4]: «المعرفة : هو الاسم الذي يقتضي بوضعه الخصوص».

وقال أيضا [5]: «المعرفة : الاسم الموضوع على أن يخص واحدا من جنسه».

وقال أبو حيان الأندلسي [6] وابن هشام [7] : «المعرفة : ما وضع خاصا».

وعرفها الوردي بقوله [8] : «هو ما لم تقبل التعريف بأل».

وقال الفاكهي [9] : «حد المعرفة : ما وضع ليستعمل في معين».

(١) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ١٣٤/٢

(٢) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، ١٣٧.

(٣) شرح الكافية، الاستراباذي، ١٢٨/٢.

(٤) البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، ٢٠١/١.

(٥) ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، ٤٥٩/١.

(٦) شرح اللمحة البدرية، ابن هشام، ٢٩٢/١

(٧) المرجع السابق، ٢٩٢/١.

(٨) شرح التحفة الوردية، الوردي، ١٢٢.

(٩) الحدود النحوية، الفاكهي، (ورقة ٤٧ب-٤٨أ).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تعريفات الضمير

الضمير عند الدينوري [1] : «ما لم يدل ظاهره على المعنى المراد به وإنّما يكون كناية عن غيره».

وهو عند ابن الحاجب [2] والاسفراييني [3] والشريف الجرجاني [4] : «ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره لفظا أو معنى أو حكما».

وعرفه ابن عصفور بقوله [5] : «هو ما علق في أوّل أحواله على شيء بعينه في حال غيبة، أو خطاب، أو تكلم».

وقال ابن مالك [6] وابن الناظم [7] : «المضمر ما دل على نفس المتكلم».

وقال ابن مالك أيضا [8] : «المضمر: مادل على مسمى مشعرا بحضوره أو غيبته».

© Arabic Digital Library Yarmouk University

(١) ثمار الصناعة، الدينوري، ٤٢.

(٢) شرح الكافية، الاستراباذي، ٣/٢. انظر شرح الوافية نظم الكافية، ابن الحاجب، ٢٧٣

(٣) انظر لباب الإعراب، الاسفراييني، ١٥٩.

(٤) انظر التعريفات، الشريف الجرجاني، ٢٧١.

(٥) المقرب، ابن عصفور، ٢٢١/١.

(٦) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، ١٤٢.

(٧) انظر شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ٢٠.

(٨) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، ١٤٢.

وقال ابن مالك [1] أيضا والمرادي [2] : «المضمر هو الموضوع لتعيين مسماهُ مشعراً بتكلمه أو خطابه أو غيبته»

وقال ابن هشام [3] : «الضمير ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب».

وقال أيضا [4] المضمر و الضمير: «اسمان لما وضع لمتكلم، أو لخاطب،أو لغائب، أو لمخاطب تارة ، ولغائب أخرى».

وعرّفه ابن عقيل بقوله [5] : «ما دل على غيبة، أو حضور».

وقال الشريف الجرجاني [6] المضمر : «اسم يُتضمن الإشارة إلى المتكلم أو المخاطب أو غيرهما بعدما سبق ذكره تحقيقاً أو تقديراً».

وعرفه الأبذي بقوله [7] : «ما دل على مسماه بقرينة التكلم أو الخطاب أو الغيبة».

أما الفاكهي فقد عرفه بقوله [8] : «ما دل وضعا على متكلم أو مخاطب، أو غائب، وهو قسمان : مستتر وبارز»

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، ٢٢.

(٢) انظر : توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ١/١٢٧.

(٣) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ١٣٤. انظر: قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ٩٥.

(٤) أوضح المسالك، ابن هشام، ١/٦٠

(٥) شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ١/٨٨.

(٦) التعريفات، الشريف الجرجاني، ٢٧١.

(٧) حدود الآجرومية، الأبذي، (ورقة ٤ب)

(٨) انظر : الحدود النحويه، الفاكهي، (ورقة ٤٨ أ).

تعريفات العلم

وقد عرفه النحاس بقوله [1]: «هو أسماء الناس والبلدان».

وعرفه ابن جني بقوله [2]: «فما خص به الواحد فجعل علما له».

وقال الصيمري [3]: «هو اسم خَصَصْتَ به شيئاً بعينه لتعرفه به».

وقال ابن الخشاب [4]: «الاسم العلمُ كلّ لفظ علّقتَه على مسمى فجعل ذلك اللفظ علامة له ينفرد بها عن جنسه فلا يشركه فيه غيره».

وعرفه ابن معط [5] وابن هشام [6] بقولهما: «هو ما علق على شيء بعينه، غير متناول ما أشبهه، وهو إماموضوع للأجناس وإما موضوع للأشخاص وينقسم إلى: مركب ومفرد ومضاف».

وعرفه ابن يعيش بقوله [7]: «كل اسم علقته على مسمى بعينه فيصير معرفه بالوضع ولا يدل على وجود معنى ذلك الاسم في مسماه».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) التفاحة، النحاس، ٢٢.

(٢) اللمع في العربية، ابن جني، ١٠٤.

(٣) التبصرة والتذكرة، الصيمري، ٩٥/١.

(٤) المرتجل، ابن الخشاب، ٢٨٧.

(٥) الفصول الخمسون، ابن معط، (٢٢٥-٢٢٦).

(٦) انظر قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ٩٨.

(٧) شرح المفصل، ابن يعيش، ٤٠/١.

وقـــال ابـن الحاجب [1] والسيـــوطي [2] والفاكهي [3]: «العلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد».

وقـال ابـن عصفور [4]: «العلم وهو ما علق في أول أحواله على مسمى بعينه في جميع الأحوال من غيبة، وتكلم، وخطاب وإشارة».

وعرفه ابن مالك بقوله [5]: «ما دل على شخص بعينه أو قبيلة بعينها أو بلد بعينه أو جنس بعينه أو معنوي».

وقـــال أيـضاً [6]: «العلم هو الاسم الدال على مسماه دلالة تتضمن تحليته والإشارة إليه».

وقـــال أيضاً [7]: «العلم هو المخصوص مطلقاً أو تعليقا بمسمى غير مقدر الشياع، أو الشائع الجاري مجراه».

وعرفه أبو حيان الأندلسي بقوله [8]: «هو الاسم الذي علق في أول أحواله على شيء بعينه في جميع أحواله من غيبة وخطاب وتكلم».

(١) شرح الكافية، الاستراباذي، ٢/(١٣١ - ١٣٢).

(٢) انظر همع الهوامع، السيوطي، ١/٢٤٣.

(٣) انظر الحدود النحوية، الفاكهي، (ورقة ٤٨ أ).

(٤) المقرب، ابن عصفور، ١/٢٢٢. انظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ١/٢٠٣.

(٥) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، ١٣٩.

(٦) المرجع السابق، ١٣٩.

(٧) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، ٣٠. انظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، ١/٤٩٦.

(٨) ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، ١/٤٩٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقـــال ابن هشام أيضا [1] : «العلم هو الاسم الذي علق في أول أحواله على شيء بعينه».

وقـــال ابـــن عقيل [2] والأشمونـي [3] : «العلم هو الاسم الذي يعين مسماه مطلقا، أي بلا قيد التكلم أو الخطاب أو الغيبة».

تعريفات اسم الإشارة

اسم الإشارة عند ابن السراج [4] : «هو الاسم الذي يشار به إلى المسمى».

وهو عند النحاس [5] : «ما يشار به إلى الشيء».

وعرفه ابن الحاجب بقوله [6] : «ما وضع لمشار إليه، وهي خمسه: ذا للمذكر، ولمثناه ذان وذين، وللمؤنث تاوتي ته وذه وذي، ولمثناه تان وتين ولجمعهما أولاء مداً وقصرا، ويلحقها حرف التنبيه ويتصل بها حرف الخطاب».

وقـــال ابـــن عصفور [7] اسم الإشارة : «ما علق في أول أحواله على مسمى بعينه في حال الإشارة اليه».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) شرح اللمحة البدرية، ابن هشام، ٢٠٣/١.

(٢) شرح ابن عقيل ،ابن عقيل، ١١٨/١

(٣) انظر شرح الأشموني، الأشموني، ٥٨/١

(٤) الأصول في النحو، ابن السراج، ١٢٧/٢.

(٥) التفاحة في النحو، النحاس، ٢٢.

(٦) شرح الكافية، الاستراباذي، ٢٩/٢.

(٧) المقرب، ابن عصفور، ٢٢٢/١.

وقـــال ابـــن مالك [1] وابن هشام [2] والأشموني [3] : «اسم الإشارة : ما وضع لمسمى إشارة إليه، وهو في القرب مفردا مذكرا «ذا» ثم «ذاك» ثم «ذلك» وللمؤنثه «تى» «وتا» «وته» «وذي» «وذه»».

وعرفه الاستراباذي بقوله [4] : «ما وضع لمشار إليه به حتى لا يدخل لفظ المشار إليه».

وقال ابن الناظم [5] : «اسم الإشارة ما دل على حاضر أو منزل منزلة الحاضر وليس متكلماً ولا مخاطبا ويختلف حاله بحسب القرب والبعد والإفراد والتذكير، وفروعهما».

وقال ابن أبي الربيع [6] : «أسماء الإشارة الأسماء التي يشار بها، وسميت مبهمة لوقوعها على كل شيء، إلا أنها مفارقة لحضور ما تقع عليه، والإشارة إليه».

وقال الشريف الجرجاني [7] : «اسم الإشارة : ما وضع لمشار إليه ولم يلزم التعريف دوريا أو بما هو أخفى أو بما هو مثله».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، ٢٩

(٢) انظر شرح اللحمة البدرية، ابن هشام، ٢٠٦/١. شرح شذور الذهب، ابن هشام، ١٣٩.

(٣) انظر شرح الأشموني، الأشموني، ٦٣/١

(٤) شرح الكافية، الاستراباذي، ٤/٢.

(٥) شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ٣٠.

(٦) البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، ٢٠٨/١.

(٧) التعريفات، الشريف الجرجاني، ٤٧.

وعرفه الشيخ الأزهري بقوله [1]: «كل اسم دلّ على مسمى وإشارة إليه».

وقـــال الفاكهي [2]: «اسم الإشارة: اسم مظهر دلّ بإ يماءٍ على حاضر أو منزل منزلته».

تعريفات الموصول

وقد عرفه الصيمري بقوله [3]: «كل اسم لا يتم بنفسه ويحتاج إلى تمام».

وعرفه الزمخشري بقوله [4]: «والموصول ما لابدله من تمامه اسما من جملة تردفه من الجمل التي تقع صفات ومن ضمير فيها يرجع إليه، وتسمى هذه الجملة صلة، ويسميها سيبويه الحشو».

وعرفه ابن يعيش بقوله [5]: «هو لا يتم بنفسه ويفتقر إلى كلام بعده تصله به ليتم اسماً فإذا تم بما بعده كان حكمه حكم سائر الأسماء التامة يجوز أن يقع فاعلا ومفعولا ومضافا إليه ومبتدأ وخبراً».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) شرح التصريح على التوضيح، الشيخ الأزهري، ١٢٦/١.

(٢) الحدود النحوية، الفاكهي، (ورقة ١٤٨أ).

(٣) التبصرة والتذكرة، الصيمري، ٣٣٩/١.

(٤) المفصل، الزمخشري، ١٧٣

(٥) شرح المفصل، ابن يعيش، ١٢٨/٣، انظر: ١٥٠/٣.

وعرفه ابن الحاجب [1] والكافيجي [2] والشريف الجرجاني [3] بقولهم : « ما لا يتم جزءاً إلا بصلة وعائد ».

وعرفه ابن هشام بقوله [4] : «هو ما افتقر إلى الوصل بجملة خبرية أو ظرف أو مجرور تامين أو وصف صريح وإلى عائد أو خلفه ».

وعرفه ابن هشام مرة أخرى بقوله [5] : «هو عبارة عما يحتاج إلى أمرين : أحدهما الصلة : وهي واحد من أربعة أمور أحدها الجملة ... والثاني الظرف والثالث : الجاروالمجرور ... والرابع الوصف الصريح والأمر الثاني الضمير العائد من الصلة إلى الموصول ».

تعريفات المبتدأ

وقد عرفه ابن السراج بقوله [6] : «ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف وكان القصد منه أن تجعله أولاً لثانٍ مبتدأ به دون الفعل يكون ثانيه خبره ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه ».

(١) شرح الكافية، الاستراباذي، ٢/٣٥ انظر : شرح الوافية نظم الكافية، ابن الحاجب، ٢٨٧

(٢) انظر : شرح قواعد الإعراب، الكافيجي، ١٥٨.

(٣) انظر : التعريفات، الشريف الجرجاني، ٢٩٢

(٤) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ١٤١.

(٥) المرجع السابق، ١٤١.

(٦) الأصول في النحو، ابن السراج، ١/٥٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعـــرفه ابن جني [1] بقوله : «كل اسم ابتدأته وعرّيته من العوامل اللفظيّ وعرّضته لها، وجعلته أولاً لثانٍ ،يكون الثاني خبرا عن الأول مسندا إليه، وهو مرفوع بالابتداء».

وقال ابن برهان العكبري [2] : «هو الاسم الذي تجرد من العوامل اللفظية وتعرض لها وجعل أولا لثان».

وقـــال الحريري [3] : «المبتدأ كل اسم ابتدأت به وعرّيته من العوامل اللفظية، وهو ما يأتلف مع خبره جملة تحصل الفائدة بها ويحسن السكوت عليها، وهو وخبره-إذا لم يكن ظرفا-مرفوعان».

وعـــرفه الصقلي بقوله [4] : «المبتدأ كل اسم ابتدىء به في لفظ أو نيّة، وعرّي من العوامل اللفظية، وأُسند إليه ما يفيد معنى فيه».

وعرف ابن الأنباري المبتدأ بقوله [5] : «كلّ اسمٌ عريَ من العوامل اللفظية لفظا أو تقديراً».

وقـــال ابن يعيش [6]: «المبتدأ :كل اسم ابتدأته وجردته من العوامل اللفظية للإخبار عنه».

(١) اللمع في العربية، ابن جني، ٢٥.

(٢) شرح اللمع، ابن برهان العكبري، ٢٣/١.

(٣) شرح ملحمة الإعراب، الحريري، ٧٥.

(٤) مقدمة في النحو، الصقلي، ٦٤.

(٥) منثور الفوائد، ابن الأنباري، ٢٩. انظر : أسرار العربية، ابن الأنباري، ٦٦.

(٦) شرح المفصل، ابن يعيش، ٨٣/١.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وقـــال ابن الحاجب [1] : «المبتدأ : هو الاسم المجرد من العوامل اللفظية مسند إليه أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام رافعة لظاهر».

وقـــال أيضا [2] : «هو الاسم الذي الأصل فيه أن يكون أول الكلام، وإنّما لم يعرفه النحويون بذلك، لعسر تبينه على المبتدئين».

وقـــال ابن عصفور [3]: «المبتدأ : هو الاسم ، أو ما هو في تقديره المجعول أول الكلام لفظا أو نيةً على الوصف المقدم».

وقال ايضا [4]: «المبتدأ: هو الاسم المجعول في أول الكلام لفظا أونية».

وعـــرفه ابن مالك بقوله [5] : «هو المجرد من العوامل اللفظية مخبرا عنه أو وصفا مسندا إلى تال يقوم مقام خبره،وهو مرفوع بالابتداء»..

وقـــال ابن الناظم [6] والمرادي [7] المبتدأ : «هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية غير المزيدة مخبراً عنه أو وصفا رافعا لمكتفى به».

وعرفه ابن أجروم بقوله [8] : «هو الاسم المرفوع العاري من العوامل اللفظية».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) شرح الكافية، الاستراباذي، ٨٥/١. انظر : شرح الوافية نظم الكافية، ابن الحاجب، ١٧١.

(٢) انظر شرح الوافية نظم الكافية، ابن الحاجب، ١٧٢

(٣) المقرب، ابن عصفور، ٨٢/١.

(٤) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ٢٤٠/١.

(٥) شرح عمدة الحافظ و عدة اللافظ، ابن مالك، ١٥٦.

(٦) شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ٤٠.

(٧) انظر توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ٢٦٨/١.

(٨) حاشية العلامة الكفراوي على متن الآجرومية، الكفراوي، ٨٧.

وعرفه أبو حيان الأندلسي بقوله [1] : « هو الاسم المنتظم منه مع اسم مرفوع به جملة ».

وقال أيضا [2] : « المبتدأ اسمٌ أو مقدر به، مجعولٌ أول الكلام لفظا، أو نية معرّىً من عامل لفظي غير زائد ».

وعرفه الوردي بقوله [3] : « هو الاسم ولو بتأويل المجردُ عن العوامل اللفظية غير المزيدة مخبراً عنه أو وصفاً رافعاً لمكتفى به ».

وعرفه ابن هشام بقوله [4] : « هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية للإسناد ».

وقال أيضاً [5] : « المبتدأ : اسم أو بمنزلته، مجردٌ عن العوامل اللفظية أو بمنزلته مخبر عنه، أو وصف رافعٌ لمكتفى به ».

وقال أيضا [6] « المبتدأ : هو اسم أو مافي تأويله معرى من العوامل اللفظية غير الزائدة مخبراً عنه وصفاً في قوة الفعل ».

وقال أيضاً [7] : « هو المجرد عن العوامل اللفظية مخبرا عنه، أو وصفا رافعاً لمكتفى به ».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، ٢/٢٤.

(٢) تقريب المقرب، أبو حيان الأندلسي، ٤٩

(٣) شرح التحفة الوردية، الوردي، (١٣٩-١٤٠).

(٤) قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ١١٧

(٥) أوضح المسالك، ابن هشام، ١/١٣١.

(٦) شرح اللمحة البدرية، ابن هشام، ١/٢٥٧.

(٧) شرح شذور الذهب، ابن هشام، (١٧٩-١٨٠).

وقال الشريف الجرجاني [1] «المبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا إليه، أو الصفة الواقعة بعد ألف الاستفهام، أو حرف النفي رافعة لظاهر».

وقـــال الأبذى [2] : «المبتدأ : هو الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبراً عنه أو وصفا رافعا لمكتفى به».

وقـــال السيوطي [3] : «المبتدأ : هو المجرد من عامل لفظي غير زائد ونحوه، مخبراً عنه، أو وصفاً سابقاً رافعاً لمنفصل ولو ضميراً».

قال الأشموني [4] : «المبتدأ هو الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبراً عنه أو وصفاً رافعاً لمستغنىً به».

وقـــال الفاكهي [5] : «حد المبتدأ : الاسم المجرّد عن عامل لفظي لفظاً أو حكماً، مخبراً عنه أو وصفا رافعا مما انفصل وأغنى عن الخبر».

تعريفات الخبر

وقد عرفه المبرد بقوله [6]: «الخبر ما جاز على قائله التصديق والتكذيب».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) التعريفات، الشريف الجرجاني، ٢٥٠.

(٢) حدود الآجرومية، الأبذي، (ورقة ١٧أ).

(٣) همع الهوامع، السيوطي، ٤/٢.

(٤) شرح الأشموني، الأشموني، ٨٨/١.

(٥) الحدود النحوية، الفاكهي، (ورقة ٤٩أ-٤٩ب).

(٦) المقتضب، المبرد، ٨٩/٣.

وقال ابن السراج [1] : «الخبر هو الذي يستفيده السامع ويصير مع المبتدأ كلاما، وبالخبر يقع التصديق والتكذيب».

وعرفه ابن جني بقوله [2]: «كل ما أسندته إلى المبتدأ وحدثت به عنه».

وقال ابن برهان العكبري [3]: «الخبر هوالذي يصح أن يعتوره التصديق والتكذيب والنفي والإثبات ومنها أن يكون عبارة عن شخص والشخص هو الذي يصح أن تتصوره بقلبك إذا غاب عن حسّك».

وقال ابن يعيش [4]: «الخبر هو الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع ويصيرمع المبتدأ كلاما تاماً والذي يدل على ذلك أن به يقع التصديق والتكذيب».

وقال فرخان [5]: «الخبر: هو الاسم أو القول الذي يبنى على المبتدأ، حديثا عنه».

وعرفه ابن الحاجب بقوله [6]: «هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة».

وقال أيضا [7]: «الخبر هو المسند - يعني الخبر المجرد - عن العوامل غير الصفات الواقعات مبتدأ، ولو لم يخصص من الصفات، لدخل هذا المبتدأ في حد الخبر؛ لأنه مجرد عن العوامل مخبر به».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) الأصول في النحو، ابن السراج، ٦٢/١.

(٢) اللمع في العربية، ابن جني، ٢٦.

(٣) شرح اللمع في العربية، ابن برهان العكبري، ٣/١.

(٤) شرح المفصل، ابن يعيش، ٨٧/١.

(٥) المستوفى في النحو، فرخان، ١٩٧/١.

(٦) شرح الكافية، الاستراباذي، ٨٨/١. انظر: ٨٦/١.

(٧) شرح الوافية نظم الكافية، ابن الحاجب، ١٧١.

والخبر عند ابن عصفور [1] وأبي حيان الأندلسي [2] «الجزء المستفاد من الجملة الابتدائية».

وعرفه الاسفراييني بقوله [3]: «هو المجرد المسند إلى ما تقدمه لفظا أو تقديراً».

والخبر عند ابن الناظم [4] والوردي [5]: «ما به تحصل الفائدة مع المبتدأ».

وعرفه أبو حيان الأندلسي بقوله [6]: «هو التابع المحدث به عن الاسم المحكوم عليه على سبيل الإسناد».

أما المرادي فقد عرف الخبر بقوله [7]: «هو ثاني الجزئين ولا إشكال في أن ثانيهما هو الذي به تتم الفائدة».

وقال أيضا [8]: «الخبر هو المستفاد من الجملة».

أما ابن هشام فقد عرفه بقوله [9]: «هو الجزء المستفاد من الجملة الاسمية وقوعه أو رفع الغلط فيه».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) القرب، ابن عصفور، ٨٢/١.

(٢) انظر: تقريب القرب، أبو حيان الأندلسي، ٤٩.

(٣) لباب الإعراب، الاسفراييني، ٢٤٤.

(٤) شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ٤٢.

(٥) انظر: شرح التحفة الوردية، الوردي، ١٤.

(٦) ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، ٢٨/٢.

(٧) توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ٢٧٣/١.

(٨) المرجع السابق، ٢٧٤/١.

(٩) شرح اللمحة البدرية، ابن هشام، ٢٦٣/١.

وقـــال أيضاً [1] : «الخبر: الجزء الذي حصلت به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور».

وقال أيضا [2]: «الخبر :هو المسند الذي تتم به مع المبتدأ فائدةً».

وعرفـه ابن هشام [3] تعريفاً آخر أيضا تابعه فيه الفاكهي فقال [4] : «الخبر ما تحصل به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور».

أما الشريف الجرجاني فقد عرفه بقوله [5]: «هو لفظ مجرد عن العوامل اللفظية مسند إلى ما تقدمه لفظاً، أو تقديراً».

وقال أيضا [6]: «الخبر ما يصح السكوت عليه».

أما الأبذي فقد عرف الخبر بقوله [7]: «هو الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملة».

وقال الشيخ الأزهري [8]: «والخبر: هو الجزء الذي حصلت به أو بمتعلقه الفائدة التامة مع مبتدأ غير الوصف المذكور في قوله أو وصف رافع لمكتفى به».

(١) أوضح المسالك، ابن هشام، ١/١٢٧.

(٢) قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ١١٧

(٣) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ١٨٣.

(٤) انظر: الحدود النحوية، الفاكهي، (ورقة ٤٩ب)

(٥) التعريفات، الشريف الجرجاني، ١٢٠.

(٦) المرجع السابق، ١٢٠.

(٧) حدود الآجرومية، الأبذي، (ورقة ١٧أ).

(٨) شرح التصريح على التوضيح، الشيخ الأزهري، ١/١٥٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعرفه الأشموني بقوله [1]: «الخبر الجزء المتمم الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور بدلالة المقام».

تعريفات الفاعل

والفاعل عند ابن السراج [2]: «هو الذي بنيته على الفعل الذي بنى للفاعل، ويجعل الفعل حديثا عنه مقدما قبله كان فاعلا في الحقيقة أو لم يكن.

وهو عند ابن جني [3] وابن الأنباري[4]: «كل اسم ذكرته بعد فعل، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وهو مرفوع بفعله، وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه».

وقال ابن برهان العكبري [5]: «الفاعل هوالاسم الذي يجب تقدم خبره عليه بمجرد كونه خبرا، ومن حكمه أن يرتفع بالفعل، ويستقلا بالفائدة ويصح السكوت عليهما».

وقد ذكر الحريري تعريفاً للفاعل عند النحاة هو [6]: «كل اسم تقدمه فعل مُقرٌّ على صيغته وجعل الفعل حديثا عنه، سواء فعل على الحقيقة أو فعل مجازاً، أو لم يفعل شيئاً».

(١) شرح الأشموني، الأشموني، ١/(٩٠ - ٩١).

(٢) الأصول في النحو، ابن السراج، ١/(٧٢-٧٣).

(٣) اللمع في العربية، ابن جني، ٣١.

(٤) انظر: أسرار العربية، ابن الأنباري، ٧٧. انظر: منثور الفوائد، ابن الأنباري، ٣٠.

(٥) شرح اللمع في العربية، ابن برهان العكبري، ٤١/١.

(٦) شرح ملحة الإعراب، الحريري، ٨٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال الصقلي [1] : «الفاعل : هو كل اسم أسند الفعل إليه، وقدم في اللفظ عليه».

وقـــال الزمخشري [2] : «الفاعل هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدما عليه أبداً».

الفاعل عند الجزولي [3] والشلوبين [4] : «كل اسم أسند إليه فعل أو اسم في معنى الفعل وقدما عليه أبداً».

وقد ذكر ابن يعيش تعريفات للفاعل عند النحويين منها قولهم [5] : «إنه كل اسم تقدمه فعل غير مغير عن بنيته وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم».

وقولهم أيضا إنه [6] : «ما ارتفع بإسناد الفعل إليه».

وقال الشلوبين أيضاً [7] : «الفاعل مخبر عنه بفعله في المعنى، والفعل والحرف يخبر عنهما فلا يكون واحد منهما فاعلاً».

© Arabic Digital Library Yarmouk University

(١) مقدمه في النحو، الصقلي، ٦٤.

(٢) المفصل، الزمخشري، ١٨.

(٣) المقدمة الجزولية، الجزولي، ٥.

(٤) انظر : التوطئة، الشلوبين، ١٥٤.

(٥) شرح المفصل، ابن يعيش، ٧٤/١.

(٦) المرجع السابق، ٧٤/١.

(٧) التوطئة، الشلوبين، ١١٩.

وقـــال ابن الحاجب [1] والشريف الجرجاني [2]: « الفاعل ماأسند إليه الفعل أو شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به ».

وقال ابن الحاجب أيضاً [3] : « الفاعل عبارة عما نسب الفعل إليه وقدم عليه على جهة قيامه به »

وقال أيضا [4] : « الفاعل هو الذي نسب الفعل إليه ».

وقـــال أيضا [5] : « الفاعل : هو الذي يدل على من قام به الفعل، وهو بمعنى من نسب الفعل إليه ».

وقال أيضا [6] : « الفاعل كل اسم أسند الفعل أو شبهه إليه، فهو الفاعل ».

وقـــال ابن عصفور [7] : « الفاعل هو اسم أو ما في تقديره متقدم عليه ما أسند إليه لفظا أو نية ».

وقـــال ابن مالك [8] : « الفاعل : هو المسند إليه فعل مقدم مخالف في الاقتضاء والصوغ لفعل ويفعل، أو ما فيه معناه، وهو مرفوع بما أسند إليه ».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) شرح الكافية، الاستراباذي، ١/ ٧٠

(٢) انظر : التعريفات، الشريف الجرجاني، ٢١١

(٣) أمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب، ٢/(٨٨٦ - ٨٨٧).

(٤) المرجع السابق، ٢/٧٧٨.

(٥) شرح الوافية نظم الكافية، ابن الحاجب، ١٢٤.

(٦) المرجع السابق، ١٢٤.

(٧) المقرب، ابن عصفور، ١/٥٣. انظر : شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ١/١٥٧.

(٨) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، ١٨٠.

وعرفه الاسفراييني بقوله [1] «هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدما عليه أبداً».

وعرفه ابن الناظم بقوله [2] «الفاعل هو الاسم المسند إليه فعل مقدم على طريقة فعل أو بفعل أو اسم بشبهه».

وقال أبو حيان الأندلسي [3] «الفاعل اسم سبقه رافعه لفظا ونية على طريقة فعل أو فاعل ورتبته التقديم على المفعول».

وقال أيضا [4] «هو المفرغ له العامل على جهة وقوعه منه، أو تركه فالمفرغ له العامل يكون اسماً ظاهراً أو مضمراً أو مقدراً».

وقال المرادي [5] «الفاعل هو الاسم المسند إليه فعل تام مقدم غير مصوغ للمفعول أو جار مجراه».

وقال ابن هشام [6] «الفاعل اسم صريح، أو مؤول به أُسند إليه فعلٌ، أو مؤول به، مقدمٌ عليه بالأصالة، واقعا منه، أو قائما به».

وقال أيضا [7] «الفاعل اسم أو ما في تأويله أسند إليه فعل أو ما في تأويله قدم عليه على طريقة فعل أو فاعل».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) لباب الإعراب، الاسفرايني، ٢٢١

(٢) شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ٨٢

(٣) تقريب المقرب، أبو حيان الأندلسي، ٤٤

(٤) ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، ١٧٩/٢

(٥) توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ٣/٢

(٦) قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ١٨٠

(٧) شرح اللمحة البدرية، ابن هشام، ٢٣٧/١

وقـــال أيضا [1] : «الفاعل اسم أو ما في تأويله أسند إليه فعل أو ما في تأويله، مقدمٌ أصلي المحل والصيغة».

وقـــال أيـــضا [2] : «هو ما قدم الفعل أو شبهه عليه وأسند إليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه».

وقـــال ابـــن عقيل [3] : «الفاعل : هو الاسم، المسند إليه فعل على طريقة فعل، أو شبهه وحكمه الرفع».

وعرفه الأُبذي بقوله [4] : «الفاعل ما أُسند إليه فعل تام مقدم فارغ غير مسوغ للمفعول ونحوه».

وعرفه الشيخ الأزهري أيضا بقوله [5] : «الفاعل اسم صريح ظاهر، أو مضمر بارز، أو مستتر أو ما في تأويله أُسند إليه فعل تام متصرف أوجامد أو ما في تأويله مقدم».

وعـــرفه السيوطي بقوله [6] : «الفاعل ما أُسند إليه عاملٌ مفرغ على جهة وقوعه منه، أو قيامه به».

وقـــال الأشموني [7] : «الفاعل في عرف النحاة هو الاسم الذي أسند إليه فعل تام أصلي الصيغة أو مؤول به».

(١) أوضح المسالك، ابن هشام، ١/(٢٢٥-٢٢٦)

(٢) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ١٥٨.

(٣) شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ١/(٤٦٢-٤٦٣).

(٤) حدود الاجرومية، الأبذي، (ورقة ٦ب-٧أ)

(٥) شرح التصريح على التوضيح، الشيخ الأزهري، ٢/(٢٦٧-٢٦٨).

(٦) همع الهوامع، السيوطي، ٢/٢٥٣.

(٧) شرح الأشموني، الأشموني، ١/١٦٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال الفاكهي [1] : «حد الفاعل ما قدم الفعل التام أو شبهه عليه بالأصالة، وأسند إليه على جهة قيامه به أو موقوعه عليه»

تعريفات نائب الفاعل

وعرفه الدينوري[2] بقوله: «الذي لم يسمّ فاعله هو المفعول الذي جعل حديثا عنه، ومسنداً إليه، فقام لذلك مقام الفاعل وارتفع ارتفاعه بعد أن حذف الفاعل لأحد الأسباب الموجبة للحذف من حسن أو قبح أو خوف».

وعرفه الصقلي بقوله[3]: «هو كل اسم كان في الأصل مفعولا منصوبا، ثم حذف فاعله وبني الفعل له على مثال: «فُعِل يُفْعَل» وأقيم هذا المفعول مقام ذلك الفاعل المحذوف في إسناد الفعل إليه، وتقدمه في اللفظ عليه».

وقال ابن الحاجب[4] والشريف الجرجاني[5]: «هو كل مفعول لفعل حذف فاعله»

وقال ابن آجروم[6]: «هو الاسم المرفوع الذي لم يذكر معه فاعله»

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) الحدود النحوية، الفاكهي، (ورقة ١٤٩أ)

(٢) ثمار الصناعة، الدينوري، ١١٠.

(٣) مقدمة في النحو، الصقلي، ٦٥.

(٤) شرح الوافية نظم الكافية، ابن الحاجب، ١٦٧.

(٥) انظر: التعريفات، الشريف الجرجاني، ٢٧٩.

(٦) حاشية العلامة الكفراوي على متن الآجرومية، الكفراوي، (٨٢ ـ ٨٣).

وعـــرفـــه ابـــن هشام [1] والفاكهـــي [2] بقولهما : «هو ماحذف فاعله، وأقيم هو مقامه وغير عامله إلى طريقة فُعِل أو يُفْعل».

تعريفات الاشتغال

وقد عرفه ابن الحاجب [3] والشريف الجرجاني [4] بقولهما : «ما أضمر عامله على شريطة التفسير، وهو كل اسم بعده فعل أو شبهه مشتغل عنه بضميره أو متعلقه لوسلط عليه هو أو مناسبه لنصبه».

وعـــرفه ابـــن عصفور [5] فقال : «هو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو ما جرى مجراه بعمل في ضميره أو في سببه، ولو لم يعمل فيهما لعمل في الاسم الأول أو في موضعه».

وقـــال ابن هشام [6] وابن عقيل [7] والشيخ الأزهري [8] : «أن يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل، هو فعل أو وصف، وكل من الفعل والوصف المذكورين مشتغل عن نصبه له بنصبه».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ١٥٩

(٢) انظر : الحدود النحوية، الفاكهي، (ورقة ١٤٩أ)

(٣) شرح الكافية، الاستراباذي، ١٦٢/١

(٤) انظر : التعريفات، الشريف الجرجاني، ٢٤٨.

(٥) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ٢٦١/١، انظر : المقرب، ابن عصفور، ٨٧/١.

(٦) شرح شذور الذهب ابن هشام، ٤٢٦. انظر ٢١٤. انظر : قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ١٩٢.

(٧) انظر : شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ٥١٧/١

(٨) انظر : شرح التصريح على التوضيح، الشيخ الأزهري، ٢٩٦/١.

أمـــا السيوطي [1] والفاكهي [2] فقد عرفاه بقولهما : «هو أن يتقدم اسم، وينصب ضميره أو ملابسه كالمضاف إلى ضميره، والمشتمل صلته على ضميره ،نحو : زيد ضربته، وزيد ضربت أخاه، وهذا أكرمت الذي يحبها».

وقـــال الأشموني [3] : «أن يسبق اسم عاملاً مشتغلا عنه بضميره، أو ملابسه لو تفرَّغ له هو أو مناسبة لنصبه لفظا أو محلاً فيضمر للاسم السابق عند نصبه عامل مناسب للعامل الظاهر مفسِّره».

تعريفات التنازع

وقد عرف ابن معط التنازع بقوله [4] : «أن يتنازع فعلان كلاهما اسما واحداً، على جهة الاتفاق أو على جهة الاختلاف، فالذي يطلبه على جهة الاتفاق : أن يطلباه جميعا مرفوعاً، أو يطلباه جميعا منصوبا ،أو يطلباه مجروراً».

وقـال ابـــن عصفور [5] : «التنازع : وهوأن يتقدّم عاملان فصاعداً ويتأخر عنهما معمول فصاعدا كلّ واحد منهما يطلبه على جهة المعنى».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) همع الهوامع، السيوطي، ١٤٩/٥

(٢) انظر : الحدود النحوية،الفاكهي، (ورقة ١٤٩أ).

(٣) شرح الأشموني، الأشموني، ١٨٧/١

(٤) الفصول الخمسون، ابن معط، ٢٢٨

(٥) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ٦١٢/١

وقـــال أبـــو حيان الأندلسي[1] والفاكهي[2]: «التنازع اقتضاء عاملين أو ثلاثة من الفعل أو شبهه مقتضى لم يمنع مانع لُفظي من العمل فيه».

وقال ابـــن هشام[3] والشيخ الأزهري[4] والأشموني[5]: «وحقيقة التنازع: أن يتقدم فعلان متصرفان أو اسمان يشبهها نهما، أو فعلٌ متصرف واسم يشبهه، ويتأخر عنهما معمولٌ غيرُ سببي مرفوع، وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى».

وقال ابن عقيل[6]: «التنازع عبارة عن توجه عاملين إلى معمول واحد».

تعريفات المفعول المطلق

وهو عند أبي علي الفارسي[7]: «الذي لم يقيّده بشيء من حروف الجر، وهو أسماء الأحداث».

وقـــال المقلي[8]: «المفعول المطلق هو المصدر، وهو الاسم المشتق من لفظ الفعل، وقد يجئ المصدر من غير لفظ الفعل، ولكنه من لفظ هو في معنى الفعل».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) ارتشاف الضرب، أبو حيان الاندلسي، ٨٧/٣.

(٢) انظر: الحدود النحوية، الفاكهي، (ورقة ٤٩ب).

(٣) أوضح المسالك، ابن هشام، ٢١/٢.

(٤) انظر: شرح التصريح على التوضيح، الشيخ الأزهري، ٣١٥/١.

(٥) انظر: شرح الأشموني، الأشموني، ٢٠١/١.

(٦) شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ٥٤٥/١.

(٧) المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، ٥٧٩/١-٥٨٠).

(٨) مقدمة في النحو، المقلي، ٦٥.

وقال ابن الدهان [1] : «المفعول المطلق : هو المصدر الفضلة».

وقال الشلوبين [2] : «المفعول المطلق : ما دلّ عليه الفعل الناصب له من الحدث، والزمان، والمكان، والمحل الذي يوقع فيه الفاعل فعله، والباعث عليه، والمصاحب له».

وقال ابن الحاجب [3] : «المفعول المطلق هو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه».

وقال ابن عصفور [4] : «المفعول المطلق المصدر، والمصدر، هو اسم الفعل أو عدده أو ما أضيف إليه إذا كان المضاف هو المصدر في المعنى أو بعضه».

وعرفه الاسفراييني بقوله [5] : «ما يدل على مفهوم الفعل مجردا عن الزمان».

وقال ابن الناظم [6] والأشموني [7] : «المفعول المطلق : ما ليس خبراً من مصدر، مفيد توكيد عامله أو بيان نوعه أو عدده».

(١) الفصول في العربية، ابن الدهان، ٢١

(٢) التوطئة، الشلوبين، ١٥٥

(٣) شرح الكافية، الاستراباذي، ١١٢/١، انظر أمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب ١٢٨/١، انظر : ٢/ ٥٣٩، شرح الوافية نظم الكافية، ابن الحاجب، ١٨٥.

(٤) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ٤٤٩/٢ انظر المقرب، ابن عصفور، ١٤٤/١.

(٥) لباب الإعراب، الاسفراييني، ٢٧٥

(٦) شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ١٠٢

(٧) انظر : شرح الأشموني، الأشموني، ٢٠٨/١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعرفه ابن أبي الربيع بقوله [1] : «هو المصدر الذي اشتق من الفعل، إذا تعدى إليه فعله».

وقال أبو حيان الأندلسي [2] : «المفعول المطلق هو المصدر ..والمصدر اسم دال بالأصالة على معنى قائم بفاعل أو صادر عن فاعل حقيقة، أو مجازاً».

وقال ابن هشام [3] : «المفعول المطلق : «هو اسم فضلة، مصدر أو نائب عنه سلط عليه عامل من لفظه ومعناه، أو من معناه فقط».

وقال أيضا [4] : «المصدرُ الفضلةُ المسلطُ عليه عاملٌ، أو من معناه وقد ينوب عنه غيره».

وقال ابن هشام [5] والشيخ الأزهري [6] «هو اسم يؤكد عامله، أو يبين نوعه أو عدده، وليس خبراً ولا حالاً».

وقال ابن هشام [7] أيضاً وتبعه الفاكهي [8] : «المفعول المطلق المصدر الفضلة المؤكد لعامله أو المبيِّن لنوعه أو لعدده».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، ١/٤٦٧.

(٢) ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، ٢/٢٠٢.

(٣) شرح اللمحة البدرية،ابن هشام، ٢/١٢٣.

(٤) قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ٢٢٥

(٥) أوضح المسالك، ابن هشام، ٢/٣٣

(٦) انظر : شرح التصريح على التوضيح، الشيخ الأزهري، ١/ (٣٢٠ - ٣٢٤).

(٧) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ٢٢٥

(٨) انظر : الحدود النحوية، الفاكهي،(ورقة ٤٩ب).

وقال ابن عقيل[1]: المفعول المطلق: «المصدر المنتصب، توكيدا لعامله، أو بيانا لنوعه، أو عدده».

وقال الشريف الجرجاني: [2] «المفعول المطلق: هو اسم ما صدر عن فاعل فعل مذكور بمعناه».

تعريفات المفعول به

وقد عرف الرماني المفعول به بقوله [3]: «الذي يصل إليه الفعل هو الذي يتغير بالفعل، والمفعول الذي لا يصل إليه الفعل هو المختص به من غير وصول إليه».

وعرفه ابن برهان العكبري بقوله [4]: «هو الذي يكون في جواب قولك بمن مررت؟ فيقال: بزيد».

وعرّفه الحريري [5] وابن الأنباري [6] بقولهما: «المفعول به: هو كل اسم تعدّى الفعل إليه وجعل إعرابه النصب ليفصل بينه وبين الفاعل».

وقال الصقلي [7] المفعول به: «كل اسم تعلق به فعل الفاعل، علاجا كان ذلك الفعل أو غير علاج».

(١) شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ١/٥٥٧.

(٢) التعريفات، الشريف الجرجاني، ٢٧٩.

(٣) الحدود، الرُماني، ٨٤.

(٤) شرح اللمع في العربية، ابن برهان العكبري، ١/١٠٦.

(٥) شرح ملحة الإعراب، الحريري، ٩٢.

(٦) انظر: أسرار العربية، ابن الأنباري، ٨٥.

(٧) مقدمة في النحو، الصقلي، ٦٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعرّفه الجزولي بقوله [1] : «ما تضمّنه الفعل من حدث وزمان والتزمه الحدث من مكان و استدعاه من محلٍ وباعثٍ ومصاحب».

وعرّفه ابن عصفور بقوله [2] «كل فضلة انتصب بعد تمام الكلام يكون محلاً للفعل خاصة».

وقال أيضا [3] : «المفعول به : هو كل فضلة انتصب عن تمام الكلام يصلح وقوعها في جواب من قال : بأي شيء وقع الفعل أو يكون على طريقة ما يصلح ذلك فيه».

وقال أيضا [4] : «كل فضلة انتصب بعد تمام الكلام فبني على الفعل خاصة».

وعرفه الاسفراييني [5] و الشريف الجرجاني [6] بقولهما : «هو ما وقع عليه فعل الفاعل، بغير واسطة أو بواسطة حرف جر»

وقـــال الاستراباذي [7] المفعول به : «هو ما يصح أن يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله المثبت أو المجهول مثبتاً».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٨) انظر : شرح الكافية، الاستراباذي ١٢٧/١ شرح الوافية نظم الكافية ،ابن الحاجب، ١٢٤، ١٨٩ أمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب، ٢/ ٥١

(٩) انظر : قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام ٢٠١، شرح اللحمة البدرية ، ابن هشام ٤٧/٢

(١) المقدمة الجزولية، الجزولي،٥

(٢) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور ، ١٦١/١.

(٣) المقرب، ابن عصفور ، ١١٣/١

(٤) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور ، ٤٤٩/٢

(٥) لباب الإعراب، الاسفراييني، ٢٩.

(٦) انظر : التعريفات، الشريف الجرجاني، ٢٧٩

(٧) شرح الكافية، الاستراباذي، ١٢٧/١

وقال ابن أبي الربيع [1] وأبو حيان الأندلسي [2] : «المفعول به : هو المحلّ الذي أوقع به الفاعل فعله».

وقال ابن آجروم [3] : «المفعول به : هو الاسم المنصوب الذي يقع به الفعل».

وقـــال الفاكهي [4] : «المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل ومنه المنصوب على الاشتغال أو على التنازع أو على الاختصاص أو على الإغراء أو التحذير أو على النداء».

تعريفات المفعول له

وقد عرفه أبو علي الفارسي بقوله[5] : «الاسمُ المنتصبُ بالفعل الذي قبله، و إنما تذكرهُ ليعرف الذي من أجله فعلت ذلك الفعل، فهو جوابُ لمَ، كما أن الحال جواب كيف».

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، ٢٦٣/١.

(٢) انظر : ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، ٢٧٣/٢.

(٣) حاشية العلامة الكفراوي على متن الآجرومية، الكفراوي، ١٢٠.

(٤) الحدود النحوية، الفاكهي، (ورقة ٤٩ب).

(٥) المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، ٦٦٥/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعرفه ابن جني [1] وعبد القاهر الجرجاني [2] والصيمري [3] والجزولي [4] والشلوبين [5] والاسفراييني [6] والشريف الجرجاني [7] بقولهم «عذر وعلة لوقوع الفعل».

وقال المجاشعي [8] والزمخشري [9] وابن الخشاب [10] وابن الدهان [11] المفعول له: «غرض للفعل، وجواب لِمَ فعلت؟»

وقال الدينوري [12]: «مصدر من غير لفظ الفعل المذكور معه، وهو مقدر باللام فتذكر لعذر الفعل وغرضه وعلته وسبب وقوعه وما حدث من أجله».

وعرفه الصقلي بقوله [13]: «هو كل مصدر كان غرضا، وعلة لوقوع الفعل».

(١) اللمع في العربية، ابن جني، ٥٨.

(٢) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، ١/٦٦٦.

(٣) انظر: التبصرة والتذكرة، الصيمري، ١/٢٥٥.

(٤) انظر: المقدمة الجزولية، الجزولي، ٢٦١.

(٥) انظر: التوطئة، الشلوبين، ٢١٠.

(٦) انظر: لباب الإعراب، الاسفراييني، ٢٨٣.

(٧) انظر: التعريفات، الشريف الجرجاني، ٢٨٠.

(٨) شرح عيون الإعراب، المجاشعي، ١٦٢.

(٩) انظر: المفصل، الزمخشري، ٦٠.

(١٠) انظر: المرتجل، ابن الخشاب، ١٥٨.

(١١) انظر: الفصول في العربية، ابن الدهان، ٢٣.

(١٢) ثمار الصناعة، الدينوري، ١٤٠.

(١٣) مقدمة في النحو، الصقلي، ٦٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقـــال الحريري [1] «هو العلة في إيقاع الفعل، والغرض في إيجاده، ولا يكون إلا مصدراً، غير أن العامل فيه لا يكون إلا فعلاً من غير لفظه».

وعرفه ابن معط بقوله [2] «مصدر لا من لفظ العامل فيه، مقارناً له في الوجود، أعم منه جواباً لقائل يقول لِمَ».

وهو عند ابن الحاجب [3] والاستراباذي [4] والشيخ الأزهري [5] «ما فعل لأجله فعل».

وعرفه ابن الحاجب [6] أيضا وابن أبي الربيع [7] والمرادي [8] بقولهم «علة الفعل».

وعرفه ابن عصفور بقوله [9] «كل فضلة انتصبت بالفعل أو ما جرى مجراه،على تقدير لام العلة ويكون معرفة ونكرة».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) شرح ملحة الإعراب، الحريري، ١٠٥

(٢) الفصول الخمسون، ابن معط، ١٩٢

(٣) شرح الكافية، الاستراباذي، ١٩١/١

(٤) انظر: المرجع السابق، ١٩١/١

(٥) انظر: شرح التصريح على التوضيح، الشيخ الأزهري، ٣٢٤/١

(٦) شرح الوافية نظم الكافية، ابن الحاجب، ٢١٦

(٧) انظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، ٤٦٨/١

(٨) انظر: توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ٨٧/٢

(٩) المقرب، ابن عصفور، ١/(١٦٠-١٦١)

وقال ابن مالك [1] «المفعول له : المصدر المجاب بـ «لم» ظاهره أو مقدرة، ولابد من ظهوره ومشاركته المعلل في الفاعل والزمان فإن لم يكن كذلك جر باللام، أو ما يقوم مقامها جواباً ، إن لم يكن «أنْ» أو «أنَ»».

وعرفه ابن مالك [2] أيضا وابن هشام [3] بقولهما : «المصدر المعلل به حدث شاركه في الوقت ظاهراً أو مقدراً، والفاعل تحقيقا أو تقديراً».

وعرفه الاستراباذي أيضاً بقوله [4] : «المصدر المقدر باللام المعلل به حدث شاركه في الفاعل والزمان».

وقال ابن الناظم هو [5] : «المصدر علة لحدث شاركه في الزمان والفاعل».

وعرفة ابن أجروم بقوله [6] : «الاسم المنصوب الذي يذكر بيانا لسبب وقوع الفعل».

وعرفه ابن هشام بقوله [7] «المفعول له : المصدر الفضلة المعلل لحدث شاركه في الزمان والفاعل».

وعرفه مرة أخرى بقوله [8] : «اسم فضلة يقع في جواب «لم»».

(١) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، ٢٩٥

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، ٩٠

(٣) انظر : قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ٢٢٧

(٤) شرح الكافية، الاستراباذي، ١٩٢/١

(٥) شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ١٠٦

(٦) حاشية العلامة الكفراوى على متن الآجرومية، الكفراوي، ١٤٥

(٧) شرح شذور الذهب، ابن هشام، (٢٢٦-٢٢٧)

(٨) شرح اللمحة البدرية، ابن هشام، ١٥٩/٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقـــال أيضا [1] : «المفعول له : ما اجتمع فيه أربعة أمور: أحدهما : أن يكون مصدراً والثاني : أن يكون مذكوراً للتعليل، والثالث : أن يكون المعلل به حدثا مشاركاً له في الزمان، والرابع : أن يكون مشاركاً له في الفاعل».

أما ابن عقيل فقد عرفه بقوله [2]: «المصدر المفهمُ علةً، المشارك لعامله في الوقت، والفاعل».

وقـال الفاكهي [3] : «المفعول له : المصدر القلبي الفضلة المعلل لحدث شاركه وقتا وفاعلاً».

تعريفات الظرف

وقد عرف المبرد الظروف بقوله [4]: «أسماء الزمان والأمكنة».

وعـــرفه ابن جني [5]وابن الأنباري [6]، وابن الشجري [7]بقولهم : «كل اسم من أسماء الزمان أو المكان يراد فيه معنى «في «وليست في لفظه».

(١) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ٢٢٧.

(٢) شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ٥٧٤/١.

(٣) الحدود النحوية، الفاكهي، (ورقة ٤٩ب ـ ٥٠أ).

(٤) المقتضب، المبرد، ١٠٢/٣

(٥) اللمع في العربية، ابن جني، ٥٥.

(٦) انظر : أسرار العربية، ابن الأنباري، ١٧٧.

(٧) انظر : الأمالي الشجرية، ابن الشجري، ٢٤٧/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعرفه ابن الحاجب بقوله [1] : «ما فعل فيه فعل مذكور من زمان أو مكان».

أما ابن عصفور فقد عرفه بقوله [2] : «كل ظرف زمان أو مكان حقيقة أو مجاز أو عددهما أو اضيف إليهما إياهما أو بعضهما بشرط أن يكونا منصوبين مقدرين في محلين للفعل وفاعله ومفعوله إذا كان له مفعول».

والظرف عند ابن مالك [3] : «ما ضمن من اسم وقت أو مكان، معنى «في» باطراد لواقع فيه مذكور أو مقدر ناصب له».

وقال الاسفراييني [4] : «المفعول فيه ما وقع الفعل فيه زمان أو مكان مما يصح فيه تقدير «في»».

وقال الاستراباذي [5] : «المفعول فيه : هو المقدر بـ«في» زمان أو مكان فعل فيه فعل مذكور».

وهو عند ابن الناظم [6] والوردي [7] : «كل اسم زمان أو مكان مضمن معنى «في» لكونه مذكوراً لواقع فيه من فعل أو شبهه».

وقال ابن أبي الربيع [8] : «المفعول فيه ظرف الزمان وظرف المكان».

(١) شرح الكافية، الاستراباذي، ١/١٨٣

(٢) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ٢/٤٤٩

(٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، ٩١

(٤) لباب الإعراب، الاسفراييني، ٢٨٥

(٥) شرح الكافية، الاستراباذي، ١/١٨٤

(٦) شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ١٠٧

(٧) انظر : شرح التحفة الوردية، الوردي، ٢١٩

(٨) البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ١/٤٦٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال أبو حيان الأندلسي [1] : «الظرف ما انتصب من وقت أو مكان على تقدير «في» باطراد لواقع فيه مذكور أو مقدر».

وقال ابن هشام [2] «الظرف كل اسم زمان و مكان سلط عليه عاملٌ على معنى «في»».

وقال أيضاً [3] : «الظرف ما ضمن معنى «في» باطراد من اسم وقت، أو اسم مكان، أو اسم عرضت دلالته على أحدهما أو جار مجراه».

وعرفه ابن هشام مرة أخرى [4] والفاكهي [5] بقولهما : «ما ذكر فضلة لأجل أمر وقع فيه من زمان مطلقاً أو مكان مبهم، أو مفيد مقدرا، أو مادته مادة عاملة».

تعريفات ظرف الزمان

قال ابن السراج [6] «ظرف الزمان كل ما جاز أن يكون جواب «متى» فهو زمان ويصح أن يكون ظرفاً للفعل».

وقال ابن بابشاذ [7] : «ظرف الزمان ما تقضت عليه الليالي والأيام»

(١) ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، ٢/٢٢٥

(٢) قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ٢٣٠

(٣) أوضح المسالك، ابن هشام، ٢/٤٨

(٤) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ٢٣٠

(٥) انظر : الحدود النحوية، الفاكهي، (ورقة ٥٠أ)

(٦) الأصول في النحو، ابن السراج، ١/(١٩٠ ١٩١)

(٧) شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ، ٢/٢٠٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال ابن عصفور [1]: «ظرف الزمان: وهو اسم الزمان نحو: اليوم والليلة أو ما قام مقامه أو عدده أو ما أضيف إليه أو بعضه».

وقال ابن أبي الربيع [2] وابن اجروم [3]: «ظرف الزمان هو اسم الزمان المنصوب المقدر بفي».

وقال السيوطي [4]: «ظرف الزمان ما تضمن من اسم وقت معنى «في» باطّراد فيه ولو مقدرا ناصب له».

تعريفات ظرف المكان

لقد عرفه ابن جنى بقوله [5]: «ما كان مبهماً غير مختص مما في الفعل دلالة عليه».

وعرفه الصيمري بقوله [6]: «ما كان في أحد أقطار الشيء».

أما ابن بابشاذ فقد عرفه بقوله [7]: «ظرف المكان ما استقر فيه وتصرّف عليه».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ٢٢٥/١. انظر: المقرب: ابن عصفور، ١٤٤/١.

(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، ٤٧٨/١.

(٣) انظر: حاشية العلامة الكفراوي على متن الآجرومية، الكفراوي، (١٢٥ - ١٢٦).

(٤) همع الهوامع، السيوطي، ١٢٦/٢.

(٥) اللمع في العربية، ابن جني، ٥٦.

(٦) التبصرة والتذكرة، الصيمري، ٢٠٤/١.

(٧) شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ، ٢٠٧/٢.

أما الحريري فقد عرفه بقوله [1] : «كلّ اسم صلح أن يكون جواب «أين» في الاستفهام»

وعرفه ابن عصفور بقوله [2] : «وظرف المكان : هو اسم المكان أو ما قام مقامه، أو عدده»

وقال ابن أبي الربيع [3] وابن أجروم [4] : «ظرف المكان هو اسم المكان المنصوب المقدر بفي».

تعريفات المفعول معه

وقد عرفه الصيمري بقوله [5] : «المفعول معه : ما كانت الواو فيه بمعنى المصاحبة»

وقال ابن جني [6] : «المفعول معه : كل ما فعلت معه فعلا».

وقال الصقلي [7] : «المفعول معه : كل اسم انتصب بالفعل الذي رفع الفاعل، بأنه مسند إليه فهو ينصب المفعول معه، بتوسط الواو التي بمعنى «مع» الدّالة على الجمع دون العطف».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) شرح ملحة الإعراب، الحريري، ١٢.

(٢) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ١/٢٢٥. انظر : المقرب، ابن عصفور، ١/(١٤٤ - ١٤٥).

(٣) البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، ١/٤٩٣

(٤) انظر : حاشية العلامة الكفراوي على متن الآجرومية، الكفراوي، ١٢٦

(٥) التبصرة والتذكرة، الصيمري، ١/٢٥٦

(٦) اللمع في العربية، ابن جني، ٦

(٧) مقدمة في النحو، الصقلي، ٦٦

وقال ابن الدهان [1] : « المفعول معه : هو المتعدي إليه الفعل بواسطة الواو »

وقال ابن معط [2] « المفعول معه : اسم يصل الفعل إليه بواسطة واو تنوب عن « مع »، في المعنى لا في العمل ».

وقال ابن الحاجب [3] والشريف الجرجاني [4] : « المفعول معه : هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا ومعنى ».

وقال ابن عصفور [5] والمرادي [6] وابن عقيل [7] : « المفعول معه : هو الاسم المنتصب بعد الواو التي بمعنى مع المضمن معنى المفعول به ».

وقال ابن مالك [8] : « المفعول معه : هو الاسم المذكور فضلة بعد واو بمعنى « مع » غير متبعة مسبوقة بفعل أو متضمن معناه وحروفه أو معناه دون حروفه ».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) الفصول في العربية، ابن الدهان، ٢٢٠.

(٢) الفصول الخمسون، ابن معط، ١٩٢

(٣) شرح الكافية، الاستراباذي، ١/١٩٤

(٤) انظر : التعريفات، الشريف الجرجاني، ٢٨٠.

(٥) المقرب، ابن عصفور، ١/١٥٨

(٦) انظر : توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ٢/٩٧

(٧) انظر : شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ١/٥٩٠

(٨) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، ٤٠١.

وقـــال ابن مالك [1] وأبو حيان الأندلسي [2] : « المفعول معه : هو الاسم التالي واواً تجعله بنفسها في المعنى كمجرور «مع» وفي اللفظ كمنصوب معدىً بالهمزة».

وعرفه الاسفراييني بقوله [3] :« هو المذكور بعد الواو بمعنى «مع» بعد فعل ، أو معناه، ولم يحسن حملها على العطف».

وعرفه ابن الناظم بقوله [4] : «هو الاسم المذكور بعد واو بمعنى مع أي دالة على المصاحبة بلا تشريك في الحكم».

وعرفه ابن أجروم بقوله [5]: «الاسمُ المنصوبُ الذي يُذكر لبيان من فُعل معه الفعل».

وقـــال المرادي [6]وابن عقيل [7] : « المفعول معه : هو الاسم المنصوب بعد واو بمعنى مع».

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، ٩٩.

(٢) انظر ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، ٢٨٥/٢.

(٣) لباب الإعراب، الاسفراييني، ٨٠٨.

(٤) شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ١١٠.

(٥) حاشية العلامة الكفراوي على متن الآجرومية، الكفراوي، (١٤٦-١٤٧).

(٦) توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ٩٧/٢.

(٧) انظر: شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ٥٩٠/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقـــال ابـــن هشام [1] والأشمونـــي [2] والفاكهـي [3]: « المفعول معه : اسمٌ فضلةٌ بعد واوٍ أريد بها التنصيص على المعية مسبوقة بفعل أو ما فيه حروفه ومعناه ».

وقـال ابن هشام [4] : « هو عبارة عما اجتمع فيه ثلاثة أمور أحدها : أن يكون اسما، والثاني : أن يكون واقعا بعد الواو الدالة على المصاحبة، والثالث : أن تكون تلك الواو مسبوقة بفعل ، أو ما فيه معنى الفعل وحروفه ».

وعرفه ابن عقيل بقوله [5] : « كل اسم وقع بعد واو بمعنى مع، وتقدّمه فعلٌ أو شبهه ».

وعرفه السيوطي بقوله [6] : المفعول معه : « هو التالي واو المصاحبة ».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ٢٣٢.

(٢) انظر : شرح الأشموني، الأشموني، ٢٢٢/١.

(٣) انظر : الحدود النحوية، الفاكهي، (ورقة ٥٠أ).

(٤) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ٢٣٧.

(٥) شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ٥٩١/١.

(٦) همع الهوامع، السيوطي، ٢٣٥/٣.

تعريفات الاستثناء

عـــرف الرّماني [1] وابن برهان العكبري [2] وابن بابشاذ[3] والدينـوري [4] وابـن الخـشـاب [5]وابن الأنـــبـــارُي [6] والـشـلـوبـــين [7] الاستثناء بقولهم : «إخراج بعض من كل بـأداة من الأدوات المذكورة في هذا الباب، وأدواته من الحروف : إلا، ومن الأسماء : غير وسِوَى، وسَوى، ومن الأفعال :ليس، ولا يكون، وخلا، وعدا، المقرونتان بـ«ما» في مذهب الأكثر».

وهـو عـند ابن جني [8] والحريري [9] : «أن تخرج شيئا أدخلت فيه غيره، أو تدخله فيما أخرجت منه غيره وحرفه المستولى عليه« إلاّ»».

وقال أحمد بن فارس [10] : «أصل الاستثناء أن تستثني شيئا من جملة اشتملت عليه في أول ما لُفظ به».

(١) الحدود،الرّماني، ٧٠.

(٢) انظر : شرح اللمع، ابن برهان العكبري، ١٤٤/١.

(٣) انظر : شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ، ٣٢١/٢.

(٤) انظر : ثمار الصناعة، الدينوري، ١٤٥.

(٥) انظر : المرتجل، ابن الخشاب، ١٨٦.

(٦) انظر : أسرار العربية، ابن الانباري، ٢٠١.

(٧) انظر : التوطئة، الشلوبين، ٢٧٩.

(٨) اللمع في العربية، ابن جني، ٦٦.

(٩) انظر : شرح ملحة الإعراب، الحريري، ١٢٤.

(١٠) الصاحبي ، أحمد بن فارس، ١٨٤.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وقال ابن بابشاذ [1]: «الاستثناء: هو ما دل عليه معنى «إلا» لأنها إن دخلت على موجب أخرجت ما بعدها إلى معنى النفي ...، وإن دخلت على منفي أخرجت ما بعدها إلى معنى الموجب».

وقال عبد القاهر الجرجاني [2] وابن معط [3] وابن عصفور [4] وأبو حيان الأندلسي [5]: «الاستثناء: إخراج الشيء مما دخل فيه غيره».

وقال الصقلي [6]: «الاستثناء هو كل اسم استثنى من كلام تام موجب».

وعرفه ابن يعيش بقوله [7]: «صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول وحقيقته تخصيص صفة عامة فكل استثناء تخصيص، وليس كل تخصيص استثناء».

وقال القرافي [8]: «الاستثناء إخراج بعض الجملة أو ما يعرض لها من الأحوال والأزمنه والبقاع والمحال والأسباب بلفظ لا يستقل بنفسه مع لفظ المخرج».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ، ٢/(٣٢١-٣٢٢).

(٢) الجمل، عبد القاهر الجرجاني، ٧٧.

(٣) انظر: الفصول الخمسون، ابن معط، ١٨٩.

(٤) انظر: المقرب، ابن عصفور، ١/١٦٦.

(٥) انظر: تقريب المقرب، أبو حيان الأندلسي، ٦٥.

(٦) مقدمة في النحو، الصقلي، ٦٧.

(٧) شرح المفصل، ابن يعيش، ٢/(٧٥-٧٦).

(٨) الاستغناء في أحكام الاستثناء، القرافي، ٩٨.

وعـرفه المرادي بقوله [1]: «إخراج بـ «إلا» أوإحدى أخواتها تحقيقا أو تقديراً».

وأما الشريف الجرجاني فقد عرفه بقوله [2]: «الاستثناء إخراج الشيء من الشيء لولا الإخراج لوجب دخوله فيه، وهذا يتناول المتصل حقيقة وحكما ،ويتناول المنفصل حكما فقط».

وهـو عند الأشموني [3]: «الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها لما كان داخلاً أو منزلا منزلة الداخل».

تعريفات الحال

وقد عرّفه ابن السراج بقوله [4]: «هي هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبربه عنه، ولا يجوز أن تكون تلك الصفة إلا صفة متصفة غير ملازمة، ولا يجوز أن تكون خلقة».

وقـال الـزجاجي [5] والـنحـاس [6]: «كل اسم نكرة جاء بعد اسم معرف، وقد تمّ الكلام دونه».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ٢/١٠٣.

(٢) التعريفات، الشريف الجرجاني، ٤٥.

(٣) شرح الأشموني، الأشموني، ١/٢٢٧.

(٤) الأصول في النحو، ابن السراج ،١/(٢١٣-٢١٤).

(٥) الجمل في النحو، الزجاجي، ٣٥.

(٦) انظر : التفاحة، النحاس، ٢٣.

أما الرُّماني[1] والجاشعي[2] فقد عرفاه بقولهما: «الحال: انقلاب المعنى في صفة النكرة عما كان عليه للزيادة في الفائدة».

وقال ابن جني[3] والدينوري[4] والصقلي[5] وابن يعيش[6]: «الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول به».

وقال ابن برهان العكبري[7]: «الحال زيادة في الخبر، وذلك أن قولهم: جاء زيد، جملة خبرية قد انعقدت بها الفائدة فاستغنت وصح السكوت عليها، فإن قلت: «راكبا» فقد زدت في الفائدة، والزيادة فضلة، والفضلة منصوبة، واعلم أن الزيادة والمزيد عليه يقعان معاً في الزمان».

وقال عبد القاهر الجرجاني[8]: «الحال هو ما يحتمل التحول والتنقل، وحقيقتها أنها الهيئة التي يكون عليها الشيء عند ملابسة الفعل واقعا منه، أو واقعا عليه».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) الحدود، الرماني، ٦٩

(٢) انظر: شرح عيون الإعراب، الجاشعي، ١٥٢

(٣) اللمع في العربية، ابن جني، ٦٢

(٤) انظر: ثمار الصناعة، الدينوري، ١٤١

(٥) انظر: مقدمة في النحو، الصقلي، ٦٦

(٦) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ٥٥/٢

(٧) شرح اللمع، ابن برهان العكبري، ١٣٢/١

(٨) المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، ٦٧٦/١

وقـال الصقلي [1] أيضا : «الحال اسم يأتي بعد تمام الكلام وتكون نكرة في غالب الاستعمال، وتكون مقدرة بـ «في «من حيث كان في معنى المفعول فيه».

وعرف ابن الخشاب الحال بقوله [2] :«وصف هيئة الفاعل أوالمفعول به ولفظهما نكرة يأتي بعد معرفة قد تمّ الكلام عليها، أي على المعرفة».

وعـرفه ابـن الدهان [3] وابن معط [4] بقولهما : «هيئة الفاعل أو المفعول، وقد تأتي من المضاف إليه، وتأتي فضلة وتنوب مناب معتمد الفائدة وهي نكرة مشتقة أو في تقدير ذلك».

وعرفه ابن الأنباري [5] وابن الحاجب [6] بقولهما : الحال« هيئه الفاعل أو المفعول».

وعرفه الفرخان بقوله [7] :«هو بيان الهيئه التي عليها وقع الفعل، إما من الفاعل والحال حال له، وإما على المفعول».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) مقدمة في النحو، الصقلي، ٦٦.

(٢) المرتجل، ابن الخشاب، ١٦٠.

(٣) الفصول في العربية، ابن الدهان، ٢٤.

(٤) انظر : الفصول الخمسون، ابن معط، ١٨٦.

(٥) أسرار العربية، ابن الأنباري، ١٩٠.

(٦) انظر : شرح الوافية نظم الكافية، ابن الحاجب، (٢١٨-٢١٩).

(٧) المستوفى في النحو، فرخان، ٢٨/٢.

وعرف الشلوبين الحال بقوله [1] : «هو الاسم المنصوب، الصالح في جواب من سأل بـ «كيف»، وأصلها أن تكون نكرة».

وعرفه ابن الحاجب [2] والاسفراييني [3] بقولهما : «الحال ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظا أو معنى».

وعرفه ابن عصفور بقوله [4] : «هو كل اسم أو ما هو في تقديره منصوب لفظاً أو نيةً مفسر لما انبهم من الهيئات أو مؤكداً لما انطوى عليه الكلام».

وقال ابن عصفور [5] وابن آجروم [6] : «الحال هو كل اسم منصوب على معنى «في» مفسر لما أبهم من الهيئات».

أما ابن مالك [7] فقد عرفه بقوله : «هي فضلة لازمة التنكير واقعة موقع في حال كذا، وقد تجر بباء زائدة، وقد تُعرّف لفظاً».

وقال أيضا [8] : «الحال الوصف، الفضلةُ، المنتصبُ للدلالة على هيئة».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) التوطئة، الشلوبين، ٢٠.

(٢) شرح الكافية، الاستراباذي، ١٩٨/١

(٣) انظر : لباب الإعراب، الاسفراييني، ٢٢١

(٤) القرب، ابن عصفور، ١٤٥/١

(٥) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ٢٢٦/١

(٦) انظر : حاشية العلامة الكفراوي على متن الآجرومية، الكفراوي، ١٢٨.

(٧) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، ٤١٧.

(٨) شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ٦٢٥/١

وهـــو عند ابـــن الـناظم [1] والوردي [2] : «الوصف المذكور فضلة لبيان هيئة ما هو له».

وعرفه أبو حيان الأندلسي بقوله [3] : «اسم يبين الهيئة»

وقـــال أيضا [4] الحال : «اسمٌ أو مقدرٌ به مبَيِنٌ منبهم هيئة، أو مؤكدٌ وشرطُها بتأويل، أو غيره تنكيرٌ واشتقاق، وبعد تمام كلام، وعلى معنى «في». وكونها إن تأخرت من معرفة، أو مقاربها، أو غير مقارب إن قبحَ الوصفُ بها، فإن تقدَّمت فمن معرفة ونكرة».

وقال أيـــضا [5] الحال : « اسم منصوب تبين هيئة صاحبها صالحة لجواب كيف».

وقال ابن هشام [6] : الحال : «وصفٌ فضلةٌ ويقع في جواب «كيف »»

وقـــال أيضا [7] الحال : «وهو عبارة عما اجتمع فيه ثلاثة شروط : أحدها : أن يكون وصفا، والثاني : أن يكون فضلة، والثالث : أن يكون صالحاً للوقوع في جواب «كيف »».

(١) شرح ألفيه ابن مالك، ابن الناظم، ١٢٤.

(٢) انظر : شرح التحفة الوردية،الوردي، ٢٣٢.

(٣) شرح اللمحة البدرية، ابن هشام، ١٣٦/٢.

(٤) تقريب المقرب، أبو حيان الأندلسي، (٦٣-٦٤).

(٥) ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، ٢٣٤/٢.

(٦) قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، (٢٣٤-٢٣٥).

(٧) المرجع السابق، (٢٣٤-٢٣٥).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال ابـــن هشام [1] أيضا وتابعة الفاكهي [2] الحال:«هو وصف فضلة مسوق لبيان هيئه صاحبه، أو تأكيده، أو تأكيد عامله، أو مضمون الجملة قبله، ...ويأتي من الفاعل، ومن المفعول، ومنهما مطلقا، ومن المضاف إليه إن كان المضاف بعضه أو كبعضه أو عاملا فيها».

وقال السيوطي [3]: «الحال هو فضلةٌ دالةٌ على هيئة صاحبه».

تعريفات التمييز

وعرف الزجاجي التمييز بقوله [4]: «كل اسم نكرة جاء بعد عدد منون، أو فيه نون أو نيّة تنوين».

وقال أبو علي الفارسي [5]: «التمييز أن يحتمل الشيء وجوها فتبيّنه بأحدها»

أما الرُّماني [6] وابـــن الأنباري [7] فقد عرّفا التمييز بقولهما: « التمييز تبيّين النكرة المفسرة للمبهم».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) شرح شذور الذهب، ابن هشام، (٢٤٤-٢٤٥).

(٢) انظر: الحدود النحوية، الفاكهي، (ورقة ٥٠أ).

(٣) همع الهوامع، السيوطي، ٧/٤.

(٤) الجمل، الزجاجي، ٢٤٢.

(٥) المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، ٦٩١/٢.

(٦) الحدود، الرُّماني، ٦٩.

(٧) أسرار العربية، ابن الأنباري، ١٩٦.

وعـــرف ابن جنـــي [1] والدينوري [2] التمييز بقولهما : «تخليص الأجناس بعضها من بعض».

وقال المجاشعي [3] : «التمييز ما ميّزت به الأجناس المحتملة للمعاني في الكثرة».

وعرفه الدينوري بقوله [4]: «تفسير المبهم من المقادير وغيرها».

وعرفه الصقلي بقوله [5]: «كل اسم مبين لما استبهم من خبر محدود، أو كيل أو موزون، أو ممسوح، أو جاء بعد اسم أشغل المفعول به فرفعه أو جاء بعد فعل شغل حرف الجر عن وصوله إلى الاسم المميز».

وقال الزمخشري[6] : «التمييز رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته».

وعرفه ابن الخشاب بقوله [7] : «كلام مفتقر إلى مميِّز ومميَّز».

أما ابن الدهان فقد عرفه بقوله [8] : «تبيين الأجناس المحتَملها المحل بواحد منكور جامد يحسن تقدير «من» فيه».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) اللمع في العربية، ابن جني، ٦٤

(٢) انظر : ثمار الصناعة، الدينوري، ١٤٢.

(٣) شرح عيون الإعراب، المجاشعي، ١٥٨.

(٤) ثمار الصناعة، الدينوري، ١٤٢

(٥) مقدمة في النحو، الصقلي، (٦٦-٦٧).

(٦) المفصل، الزمخشري، ٦٥.

(٧) المرتجل، ابن الخشاب، ١٥٧.

(٨) الفصول في العربية، ابن الدهان، ٢٥.

وقال ابـن معط [1] : «هو تفسير مبهم بجنس نكرة منصوبة مقدرة بمن، وينتصب عند تمام الكلام، وعند تمام الاسم».

وعرفه ابن يعيش بقوله [2] «رفع الإبهام وإزالة اللبس والتنبيه على المراد بالنص على أحد محتملاته تبيينا للغرض، ولذلك سمي تمييزاً وتفسيراً».

وعرفه ابن الحاجب [3] والاسفراييني [4] والشريف الجرجاني [5] بقولهم : «التمييز ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة».

وعرفه ابن الحاجب أيضا بقوله [6] : «هو الذي يدل على رفع الإبهام عن مفرد أو جملة».

وعرفه ابن عصفور بقوله [7] «التمييز : كلّ اسم نكرة منصوب مُفَسر لما انبهم من الذوات».

وقال ابن مالك [8] التمييز :«هو النكرة الرافعة الإبهام »

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) الفصول الخمسون، ابن معط، ١٨٨.

(٢) شرح المفصل، ابن يعيش، ٢/ ٧٠

(٣) شرح الكافية، الاستراباذي، ٢١٥/١

(٤) انظر: لباب الإعراب، الاسفراييني، ٢٣٢

(٥) انظر : التعريفات، الشريف الجرجاني، ٩٥

(٦) شرح الوافية نظم الكافية، ابن الحاجب، ١٢٤

(٧) المقرب، ابن عصفور ،١٦٣/١ انظر شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ٢٨١/٢.

(٨) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، ٤٦٦

وقـال أيضا [1] :«ما فيه معنى«مِنْ» الجنسية من نكرة منصوبة فضلة غير تابع، ويميّز إما جملة وإما مفرد عدداً أو مفهم مقدار ،أو مثليّة أو غيريّة أو تعجب بالنص على جنس المراد بعد تمام بإضافة ،أو تنوين، أو نون تثنية، أو جمع، أو شبهه».

وعرفه ابن الناظم[2] وابن هشام [3] وابن عقيل [4] بقولهم: « هو كل اسم نكرة مضمن معنى «مِنْ» لبيان ما قبله من إبهام في اسم مجمل الحقيقة أو إجمال في نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله».

وعرفه أبو حيان الأندلسي بقوله [5] :«اسمٌ نكرةٌ مفسِّر منبهمٌ ذات، وينتصبُ عن تمام كلام منقولا من فاعل أو مفعول، أو غيرهما، ولا يجر بـ(من)، وغير منقول، ويجرب «من»، إلا في نعم وبئس، فضرورة وعن تمام اسم عدداً أو مقدراً لمكيل، وموزون، وممسوح، أو شبيهاً به، ولا ينقاس. وتمامه بنون، أو تنوين، أو تقديره في مبني أو مضاف، ويجرب «من»، ويردُ بعد العدد إلى أصله من الجمع ولا يميّز بمختص بنفي، ولا بمتوغل بناء، أو إبهام، ويوسّط ولا يقدّم».

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، ١١٤.

(٢) شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ١٣٦.

(٣) انظر : أوضح المسالك، ابن هشام، ١٠٨/٢.

(٤) انظر : شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ٦٦٢/١.

(٥) تقريب المقرب، أبو حيان الأندلسي، (٦٤-٦٥).

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وعرفه مرة أخرى بقوله [1] :«اسم يبين الذات منقولاً عن فاعل ... ومنقولا عن مفعول، وغير منقول فيجوز جره بـ«من»».

وعـــرفه ابن هشام [2] والفاكهي [3] بقولهما :« هو اسم، نكرة، فضلة يرفع إبهام اسم أو إجمال نسبة».

وقال أيضاً [4] التمييز : «اسم، فضلة، نكرةٌ، جامدٌ، مفسِّرٌ لما انبهم من الذوات».

وحده الأبذي بقوله [5] :«هو الاسم المنصوب المفسر لما انبهم من الذوات».

وقـــال السيوطي [6]:«التمييز : هو نكرة بمعنى «من» رافع لإبهام جملة، أو مفرد عدداً، أو مبهم مقدار، أو مماثلة أو مغايرة، أو تعجب بالنص على جنس المراد بعد تمام بإضافة أو تنوين أو نون».

تعريفات الإضافة

وقد عرفها ابن كيسان [7] بقوله : «إضافة اسم إلى اسم بمعنى اللام أو من».

(١) شرح اللحمة البدرية، ابن هشام، ١٤٥/٢

(٢) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ٢٥٤

(٣) انظر : الحدود النحوية، الفاكهي، (ورقة ٥٠أ)

(٤) قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ٢٣٨

(٥) حدود الآجرومية، الأبذي، (ورقة ٧٠ب)

(٦) همع الهوامع السيوطي ٦٢/٤

(٧) الموفقي في النحو، ابن كيسان، ١١٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال الرّماني [1]: «الإضافة : اختصاص أوّل بشأن داخل في اسمه كالجزء منه».

وعرّفها الحريري بقوله [2]: «الإضافة ضم اسم إلى اسم؛ ويسمى الأول المضاف، والثاني المضاف إليه؛ ويصيران بالإضافة كالاسم الواحد؛ ولهذا لم ينوّن الأول منهما، كما لايدخل التنوين في حشو الكلمة».

أما ابن الخشاب فقد عرفها بقوله [3]: «إمالة الشيء إلى الشيء ونسبته إليه؛ وهي في الكلام على ضربين: إضافة محضة وإضافة غير محضة».

وهي عند ابن يعيش [4]: «إضافة الاسم إلى الاسم إيصاله إليه من غير فصل وجعل الثاني من تمام الأول يتنزل منه منزلة التنوين».

قال أبو حيـــان الأندلسي [5] والأبذي [6] والسيوطي[7]: «الإضافة نسبة بين اسمين تقييديّه توجب لثانيها الجر أبداً».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) الحدود، الرُّماني،٦٩

(٢) شرح ملحة الإعراب، الحريري،٧٠.

(٣) المرتجل، ابن الخشاب، ٢٦٠

(٤) شرح المفصل، ابن يعيش، ١١٨/٢

(٥) ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي،٥٠١/٢.

(٦) انظر: حدود الآجرومية ،الأبدي، (ورقة٧ب).

(٧) انظر : همع الهوامع ،السيوطي ،٢٦٤/٤.

وقال ابن هشام [1] : «الإضافة إسناد خاص، وهو إسناد اسم إلى ما أقيم مقام تنوينه، أو نونه التالية للإعراب».

وقال الشريف الجرجاني [2] : «الإضافة هي امتزاج اسمين على وجه يفيد تعريفاً أو تخصصاً».

وحدّها الفاكهي بقوله[3] : «حد الإضافة : إسناد اسم إلى غيره بتنزيله منزلة التنوين أوما يقوم مقامه».

تعريفات المصدر

وقد عرفه سيبويه بقوله [4] : «الأحداث نحو :الضَّرب والحمد والقتل».

وقال ابن النحاس [5] : «المصدر هو الفعل الصادر عن الإنسان وغيره»

وعرفه الرُّماني[6] وابن الحاجب [7] بقولهما «اسم الحادث يوجد فيه الفعل».

وقال ابن بابشاد [8] المصدر : « الذي هو الحدث وهو اسم الفعل».

وقال المجاشعي[9] : «ما صدر عنه الفعل وكان أصلاً له».

(١) شرح اللمحة البدرية، ابن هشام،٢/٢١١

(٢) التعريفات، الشريف الجرجاني،٥١.

(٣) الحدود النحوية، الفاكهي، (ورقة٥١أ)

(٤) الكتاب، سيبوية، ١/١٢.

(٥) الأشباه والنظائر، السيوطي،٢/١٨٥

(٦) الحدود، الرُّماني ،٦٩.

(٧) انظر شرح الكافية، الاستراباذي،٢/١٩١

(٨) شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاد ،١/١٩٣

(٩) شرح عيون الإعراب ، المجاشعي، ١٦٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال الحريري[1]: المصدر: «اسم يقع على الأحداث كالضرب والقيام والقعود والقتل، وهو أصل الأفعال، لهذا سمي مصدراً لصدور الأفعال عنه».

وهو عند الشلوبين[2] والشريف الجرجاني[3]: «الاسم الذي أخذ منه الفعل؛ لأن الفعل لم يؤخذ إلا من المصدر لا من غيره من الأسماء».

وقال ابن الحاجب[4] المصدر: «الألفاظ التي هي أسماء للأحداث كالقيام والقعود والأكل والخروج».

وقال أيضا[5] المصدر: «هو الذي له فعلٌ يجري عليه».

وقال ابن مالك[6] المصدر: «الاسم الموضوع بأصالة، الدال على المعنى الصادر من المحدث به عنه أو القائم به أو الواقع عليه».

وقال الاسفراييني[7] والاستراباذي[8]: «المصدر هو اسم الحدث المشتق منه الفعل».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) شرح ملحمة الإعراب، الحريري، ١٠٠.

(٢) التوطئة، الشلوبين، ١١٥.

(٣) انظر التعريفات، الشريف الجرجاني، ٢٧.

(٤) أمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب، ٢/٧٢٤.

(٥) المرجع السابق، ٢/٨٥٠.

(٦) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، ٦٨٩.

(٧) لباب الإعراب، الاسفراييني، ٤٧٥.

(٨) انظر: شرح الكافية، الاستراباذي، ٢/١٩١.

وقال أبو حيان الأندلسي [1] المصدر :« مادلّ على معنى صادر من فاعل».

وقال ابن هشام [2] والأبذي [3] :« الاسم الدال على الحدث الجاري على الفعل».

وحدّه الفاكهي بقوله [4] :« اسم دال بالأصالة على معنى قائم بفاعل ،أو صادر عنه، إما حقيقة، أو مجازا، أو واقع على مفعول».

تعريفات اسم المصدر

وقد عرفه ابن النحاس[5] بقوله : اسم المصدر : « اسم للمعنى الصادر عن الإنسان وغيره كسبحان المسمى به التسبيح الذي هو صادر عن المسبح لالفظ (ت/س/ب/ي /ح) بل المعنى المعبّر عنه بهذه الحروف ومعناه البراءة والتنزيه».

وقال ابن مالك [6] وابن عقيل[7] والفاكهي[8]:« اسم المصدر: ما دل على معناه، وخالفه بخلوه لفظاً وتقديراً دون عوض من بعض، ما في فعله، فإن وجد عمل بعد ما تضمّن حروف الفعل من اسم ما يفعل به أو فيه، فهو لمدلول به عليه».

(١) شرح اللمحة البدرية، ابن هشام ،١٢٣/٢.

(٢) قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام ،٢٦١. انظر: شرح شذور الذهب، ابن هشام ،٣٨١ .أوضح المسالك، ابن هشام،٣٣/٢.

(٣) انظر . حدود الآجرومية، الأبذي، (ورقة ١٤٩أ).

(٤) الحدود النحوية، الفاكهي ،(ورقة ١٤٩أ).

(٥) الأشباه والنظائر، السيوطي ،١٨٠/٢.

(٦) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك ،(١٤٢-١٤٣).

(٧) انظر :شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ٩٨/٢.

(٨) انظر:الحدود النحوية، الفاكهي، (ورقة ١٤٩أ).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال ابن هشام [1] اسم المصدر : « المراد به اسم الجنس المنقول عن موضوعه إلى إفادة الحدث ».

تعريفات اسم الفاعل

وقد عرفه الزمخشري [2] بقوله « ما يجري على يفعل من فعله كضارب .... ويعمل عمل الفعل في التقديم والتأخير والإظهار والإضمار »

وقال ابن الخشاب [3] وابن أبي الربيع [4] اسم الفاعل: «وهو الصفة الجارية على الفعل المضارع في حركاته وسكناته.».

وقال ابن يعيش [5] : « اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل هو الجاري مجرى الفعل في اللفظ والمعنى ».

واسم الفاعل عند ابن الحاجب [6] وابن هشام [7] « ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث »

وعرفه ابن مالك [8] والوردي [9] بقولهما « الصفة الصريحة المؤدية معنى فعل الفاعل دون تفضيل ولا قبول إضافة إلى وقوع المعنى ».

(١) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ٤١٠.

(٢) المفصل، الزمخشري ٢٢٦.

(٣) المرتجل، ابن الخشاب، ٢٢٦

(٤) انظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي ،ابن أبي الربيع، ٩٩٧/٢.

(٥) شرح المفصل، ابن يعيش ،٦٨/٦.

(٦) شرح الكافية، الاستراباذي،١٩٨/٢

(٧) انظر :شرح شذور الذهب ،ابن هشام ،٣٨٥

(٨) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك ،٦٧١.

(٩) انظر :شرح التحفة الوردية، الوردي ،٢٥٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال ابن مالك أيضا [1] اسم الفاعل: «مادلّ على المحدث عنه بالفعل غير المبني لما لم يسم فاعله على أي وزن كان».

وقال أيضا [2]: «اسم الفاعل هو الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي» وقد تابعه المرادي [3] في هذا التعريف.

وعرفه ابن الناظم [4] وابن هشام [5] بقولهما: «ما دل على حدث وفاعله جاريا مجرى الفعل في إفادة الحدوث والصلاحية للاستعمال بمعنى الماضي والحال والاستقبال».

وعرفه الاسفراييني بقوله [6]: «هو اسم مشتق لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث، وصيغته من الثلاثي المجرد على فاعل ومن غيره على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر».

وعرفه ابن هشام بقوله [7]: «الوصف الدال على الفاعل الجاري على حركات المضارع وسكناته كضارب ومكرم، ولا يخلو إما أن يكون بـ«أل» أو مجرداً منها».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك ،٧٠٣.

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك ،١٢٦.

(٣) انظر: توضيح المقاصد والمسالك،المرادي،٣/١٤.

(٤) شرح ألفية ابن مالك،ابن الناظم ،١٦٢.

(٥) انظر: شرح اللمحة البدرية، ابن هشام ،٢/٥٨.

(٦) لباب الإعراب، الاسفراييني،٤٧٧.

(٧) قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام،٢٧١.

وعرفه مرة أخرى بقوله [1] «ما دلَ على الحدث والحدوث وفاعله» وتابعه السيوطي[2] في ذلك

وعرفه الشريف الجرجاني بقوله [3] «ما اشتق من يفعل لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث»

أما الفاكهي فقد عرفه بقوله [4] «ما اشتق من مصدر فعل لمن قام به على معنى الحدوث».

تعريفات اسم المفعول

وقد عرف الزمخشري اسم المفعول بقوله [5] «الجاري على يفعل من فعله».

وعرفه ابن الحاجب [6] وابن هشام [7] والشريف الجرجاني [8] بقولهم «ما اشتق من فعل لمن وقع عليه».

وقال الاسفراييني [9] هو «اسم مشتق لمن وقع عليه الفعل، وصيغته من الثلاثي على مفعول، ومن غيره على الفاعل مفتوح ما قبل الآخر».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) أوضح المسالك، ابن هشام، ٢٤٨/٢.

(٢) انظر: همع الهوامع، السيوطي، ٧٩/٢

(٣) التعريفات، الشريف الجرجاني، ٤٧.

(٤) الحدود النحوية، الفاكهي، (ورقة ١٤٩أ).

(٥) المفصل، الزمخشري، ٢٢٩.

(٦) شرح الكافية، الاستراباذي، ٢٠٣/٢

(٧) انظر شرح شذور الذهب، ابن هشام، ٢٩٦

(٨) انظر التعريفات، الشريف الجرجاني، ٤٧

(٩) لباب الإعراب، الاسفراييني، (٤٧٩: ٤٨٠)

وقال ابن أبي الربيع [1] هو :« الصفة الجارية على الفعل المبني للمفعول، في حركاته وسكناته ».

وقال الأشموني[2] هو :« ما دل على الحدث ومفعوله ».

تعريفات الصفة الشبهة

وعرفها ابن السراج بقوله[3] هي :« أسماء ينعت بها كما ينعت بأسماء الفاعلين، وتذكر وتؤنث، ويدخلها الألف واللام وتجمع بالواو والنون كاسم الفاعل وأفعل التفضيل كما يجمع الضمير في الفعل ».

كما عرفها الزمخشري بقوله [4]:« هي التي ليست من الصفات الجارية وإنمّا هي مشبهة بها في أنها تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع ».

وقال ابن يعيش[5] عن الصفةالمشبهة :« ضرب من الصفات تجري على الموصوفين في إعرابها جري أسماء الفاعلين، وليست مثلها في جريانها على أفعالها في الحركات والسكنات وعدد الحروف، وإنمّا لها شبه بها، وذلك من قبل أنها تذكر وتؤنث، وتدخلها الألف واللام وتثنى وتجمع بالواو والنون ».

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع ،٩٩٧/٢.

(٢) شرح الأشموني، الأشموني، ٢٤٥/٢.

(٣) الأصول في النحو، ابن السراج ،١٣٠/١.

(٤) المفصل، الزمخشري ،٢٣٠.

(٥) شرح المفصل، ابن يعيش، ٨١/٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والصفة المشبهة عند ابن الحاجب[1] والاسفراييني [2] والشريف الجرجاني [3]والفاكهي[4] « ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت ».

وهي عند ابن عصفور[5] « كل صفة مأخوذة من فعل غير متعد في اللفظ إلى مفعول به منصوب إلا أنها شبهت باسم الفاعل المأخوذ من الفعل المتعدي فنصبت »

وقال ابن مالك[6] « هي الملاقية فعلا لازما ثابتاً معناها تحقيقاً أو تقديراً ،قابلة للملابسة والتجرد والتعريف والتنكير بلا شرط. وموازنتها المضارع قليلة إن كانت من ثلاثي، ولازمة إن كانت من غيره ويميزها من اسم فاعل الفعل اللازم اطراد إضافتها إلى الفاعل معنى ».

وقال أيضا [7] الصفة المشبهة «وهي ما اطردت إضافتها إلى الفاعل وصوغه لحضور فاعليته من أصل فعل لازم »

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) شرح الكافية، الاستراباذي، ٢/٢٠٥ انظر شرح الوافية نظم الكافية ،ابن الحاجب ،٢٢٩

(٢) انظر لباب الإعراب، الاسفراييني، ٤٨

(٣) انظر التعريفات، الشريف الجرجاني ،١٤٧

(٤) انظر الحدود النحوية، الفاكهي (ورقة ١٤٩أ)

(٥) المقرب، ابن عصفور، ١٢٨/١ انظر شرح جمل الزجاجي،ابن عصفور، ٩٦٦/١

(٦) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، ١٣٩

(٧) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ،ابن مالك ،٦٨٥

وعرفها ابن الناظم [1] والأشموني [2] بقولهما:«ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم لعقد نسبة الحدث إلى الموصوف به دون إفادة معنى الحدوث. فلذلك لا تكون للماضي المنقطع ولا للمستقبل الذي لم يقع وإنمّا تكون للحال الدائم وهو الأصل في باب الوصف».

وقال أيضا [3]:«المراد بالصفة مادل على حدث وصاحبه فإن كان له فعل ولم يكن اسم فاعل ولا أفعل تفضيل ولا اسم مفعول فهو الصفة المشبهة باسم الفاعل».

وقال ابن أبي الربيع [4] الصفة المشبهة باسم الفاعل:«وهي كل صفة تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث».

وقال ابن هشام [5] والشيخ الأزهري[6] الصفة المشبهة :«هي الصفة المصوغة لغير تفضيل لإفادة الثبوت ولا يتقدمها معمولُها».

وقال ابن هشام أيضاً[7] الصفة المشبهة :«هي كلّ صفة صحّ تحويل إسنادها إلى ضمير موصوفها وتختص بالحال، وبالمعمول السببي المؤخر، وترفعه فاعلاً، أو بدلاً، أو تنصبه مشبها أو تمييزاً، أو تجره بالإضافة إلا إن كانت بأل وهو عارٍ منها».

(١) شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ١٧٢.

(٢) انظر : شرح الأشموني، الأشموني،٢/٢٥٥.

(٣) شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ١٧٠.

(٤) البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، ١٠٦٧/٢.

(٥) قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام ،٢٧٨. انظر : ٢٧٩.

(٦) انظر :شرح التصريح على التوضيح، الشيخ الأزهري ،٢/(٨٠-٨١).

(٧) شرح شذور الذهب، ابن هشام ،٢٩٦.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

تعريفات التعجب

التعجب عند أحمد بن فارس[1] «تفضيل شخص من الأشخاص أو غيره على أضرابه بوصف»

وقال الدينوري [2]: «التعجب انزعاج النفس لأمر خفي سببه، وخرج عن نظائره، والعبارة عنه ثلاثة أضرب» ما أفعله» و «أفعل به» و «هو أفعلهما» وبابه».

وقال الصيمري[3]: «التعجب ما خفي سببه وخرج عن نظائره».

وقال الحريري[4]: «التعجب أحد معاني الكلام وله لفظان: ما أفعله وأفعل به»

وقال ابن الخشاب[5]: «التعجب معنى من المعاني التي تعرض في النفوس، ويكون مما خفي سببه وخرج عن نظرائه، وربما عبّروا عن هذا المعنى بعبارة أخرى فقالوا التعجب، يكون مما ندر من الأحكام، ولم تُعْرف علته، فإن أخلّ هذا المعنى بأحد الشرطين بطل التعجب»

(١) الصاحبي، أحمد بن فارس ٢٠٤.

(٢) ثمار الصناعة، الدينوري ١٠٢.

(٣) التبصرة والتذكرة، الصيمري ٢٦٥/١.

(٤) شرح ملحة الإعراب، الحريري ١٣٦.

(٥) المرتجل، ابن الخشاب ١٤٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال ابن يعيش [1] : «التعجب معنى يحصل عند المتعجب عند مشاهدة ما يجهل سببه ويقل في العادة وجود مثله، وذلك المعنى كالدهش والحيرة».

وعرفه ابن عصفور [2] وأبو حيان الأندلسي [3] بقولهما هو : «استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها ،وخرج بها المتعجَب منه عن نظائره او قل نظيره».

وعرفه الاستراباذي [4] والشريف الجرجاني [5] والفاكهي [6] بقولهما هو «انفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفى سببه».

وقال ابن الناظم [7] والمرادي[8] وابن هشام[9] والأشموني[10] : «هو استعظام فعل فاعل ظاهر المزية فيه، ويدل عليه بصيغ مختلفة والمبوب له في كتب العربية صيغتان ما أفعله و أفعل به».

(١) شرح المفصل، ابن يعيش، ٧/١٤٢

(٢) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ١/٥٧٦، انظر القرب ،ابن عصفور، ١/٧١

(٣) انظر: تقريب القرب، أبو حيان الأندلسي، ٤٧

(٤) شرح الكافية، الاستراباذي، ٢/٢٠٧

(٥) انظر التعريفات، الشريف الجرجاني، ٩١

(٦) انظر الحدود النحوية، الفاكهي، (ورقة ١٤٩أ)

(٧) شرح ألفية ابن مالك ،ابن الناظم، ١٧٦

(٨) انظر توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ٣/٤٠

(٩) انظر شرح اللمحة البدرية، ابن هشام، ٢/٢٦٤

(١٠) انظر شرح الأشموني، الأشموني ٢/٢٦٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تعريفات التابع

عـــــرف الرّماني [1] والدينـــوري[2] وابـن بـــابشاد [3] التوابع بقولهم :«الجاري على ما قبله في إعرابه من رفع ونصب وجر وجزم».

وقال ابن برهان العكبري [4] :«التابع ما يلزم فيه إجراء الثاني على إعراب الأول ؛ لأن العامل لا يعمل فيه إلا على سبيل التبع للأول، من أجل أنه يعمل في المتبوع ثم يعمل في التابع ،ولهذا امتنع حذف الأول؛ لأنه إنمّا يعمل في الثاني بحسب عمله في الأول المتبوع، ثم التابع إما أن يكمل بيان الأول ، وإما ألا يكمل ذلك ، فيكون معطوفاً بحرف».

وقال المجاشعي [5] التوابع :«ما يتبع الكلمة في إعرابها وتذكيرها وتأنيثها وإفرادها وتثنيتها وجمعها، ويختلف حكمها في تعريفها وتنكيرها في بعض التوابع دون بعض والذي يختلف حكمه فيه شيئان البدل والنسق، وما سوى ذلك لا يختلف حكمه بل تتبع المعرفة المعرفة، والنكرة النكرة».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) الحدود، الرّماني،(٦٨-٦٩).

(٢) انظر : ثمار الصناعة، الدينوري، ١٥٤.

(٣) انظر : شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاد، ٤٠٧/٢.

(٤) شرح اللمع، ابن برهان العكبري ،٢٠١/١.

(٥) شرح عيون الإعراب، المجاشعي ،٢١٨.

وعرفها الزمخشري[1] والاسفراييني[2] بقولهما : «هي الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها».

وقال ابن يعيش [3] التوابع «هي الثواني المساوية للأول في الإعراب بمشاركتها له في العوامل».

أما ابن الحاجب [4] والاستراباذي[5] فقد عرفاها بقولهما التوابع : «كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة».

وعرفها مرة أخرى بقوله [6] التوابع : «ما ثبت لها الإعراب فرعاً من غيرها وهي النعت، والعطف، والتأكيد، والبدل، وعطف البيان».

وقال ابن مالك [7] التابع : «ما ليس خبراً من مشارك ما قبله في إعرابه وعامله مطلقا، وهو توكيد، أو نعت، أو عطف بيان، أو عطف نسق، أو بدل».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) المفصل، الزمخشري، ١١٠.

(٢) انظر لباب الإعراب، الاسفراييني، ٣٨٦.

(٣) شرح المفصل، ابن يعيش، ٣٨/٣.

(٤) شرح الكافية، الاستراباذي، ٢٩٩/١.

(٥) انظر شرح الوافية نظم الكافية، ابن الحاجب، (٢٥٥-٢٥٦).

(٦) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، ١٦٢.

(٧) شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ١٧.

وعـــرفه ابن الناظم [1] والمرادي[2] وابن عقيل[3] والأشموني[4] بقولهم: «التابع هو المشارك ما قبله في إعرابه الحاصل المتجدد».

وقد عرفها ابن هشام بتعريفين، أما الأول فقوله[5] : هي : «القوافي المساوية لما قبلها في الإعراب، والعامل مطلقاً، وليست أخباراً. أما التعريف الثاني فقوله [6] : «التوابع الكلمات التي لا يمسّها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها، وهي خمسة : النعت، والتأكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل».

أما الفاكهي فقد عرفه بالحد الناقص فقال[7] التابع :«اللفظ المشارك لما قبله في إعرابه مطلقاً وليس خبراً».

تعريفات النعت

النعت عند النحاس[8] : «تابع للاسم في إعرابه وتعريفه وتنكيره».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ١٩١.

(٢) انظر:توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ٣/ ١٣٠.

(٣) انظر : شرح ابن عقيل، ابن عقيل،٢/ ١٩٠.

(٤) انظر: شرح الأشموني، الأشموني ،٢/ ٢٩٢.

(٥) .شرح اللمحة البدرية، ابن هشام ،٢/ ٢١٦.

(٦) قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام،٢٨٥.

(٧) الحدود النحوية، الفاكهي، (ورقة ٥٠ب)

(٨) التفاحة، النحاس ،٢٢.

وعرفه الرّماني بقوله [1]: «قول له بيان زائد على بيان الاسم الجاري عليه مختص له».

أمـــا ابن جنـــي [2] وابن يعيش [3] فقد عرفاه بقولهما: «لفظ يتبع الاسم الموصوف تحلية له وتخصيصاً ممن له مثل اسمه بذكر معنى في الموصوف، أو في شيء من سببه ولا يكون الوصف إلا مثل فعل أو راجعا إلى معنى فعل».

وقال أحمد بن فارس [4] النعت: «هو الوصف».

وعرفه الدينوري بقوله [5]: «هو الصفة المبينة عن الموصوف والمميزة له مما يشركه في اسمه».

وعرف ابن بابشاذ النعت بقوله [6]: «تحلية المنعوت بفعله أو بحليته، أو بضاعته، أو بنسبه، أو بـ «ذي» التي بمعنى صاحب».

وعرفها الزمخشري بقوله [7]: «الاسم الدّال على بعض أحوال الذات والذي تساق له الصفة للتفرقة بين المشتركين في الاسم. ويقال: إنها للتخصيص في النكرات وللتوضيح في المعارف».

(١) الحدود، الرّماني،٦٩.

(٢) اللمع في العربية، ابن جني ،٨٢.

(٣) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش،٤٧/٣.

(٤) الصاحبي، أحمد بن فارس، ٩٨.

(٥) ثمار الصناعة،الدينوري، ١٥٦.

(٦) شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ ،٤١٢/٢.

(٧) شرح المفصل، ابن يعيش ، ٤٦/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعرفها الخوارزمي [1] «هي الاسم الجاري على ما قبله كنحو التفرقة، ثم الوصف إما لازم وإما غير لازم، فاللازم إما محسوس كالطويل والقصير، وإما غير محسوس، وهو إما من قبل نفسه كالعاقل والأحمق ،إما من قبل أصله كالشّريف والوضيع أو غير اللازم أيضاً إما محسوس كالقائم و القاعد»

وقال ابن معط [2] :«النعت تخصيص نكرة وإيضاح معرفة، وأتي به للفرق بين المشتركين في الاسم»

أما ابن الحاجب فقد عرفه بقوله [3] « تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا».

وقد عرفه ابن عصفور [4] وأبو حيان الأندلسي [5] بقولهما «اسم أو ما هو في تقديره من ظرف، أو مجرور، أو جملة ،تتبع ما قبله لتخصيص نكرة أو إزالة اشتراك عارض في معرفة، أو مدح، أو ذم، أو ترحم، أو تاكيد، بما يدل على حليته، أو نسبة أو فعله أو خاصة من خواصه، وذلك أن تصفه بصفة سببية».

وهو عند ابن مالك [6] «التابع الدال دون متبع ولا تقدير استقلال على معنى في المتبوع أو فيما يلابسه».

(١) شرح المفصل في صنعة الاعراب، الخوارزمي ٢/٨٧.

(٢) الفصول الخمسون، ابن معط، ٢٢٤.

(٣) شرح الكافية، الاستراباذي، ١/٢٠١.

(٤) المقرب، ابن عصفور، ٢٩١.

(٥) انظر تقريب المقرب، أبو حيان الأندلسي، ١/٧٥.

(٦) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ،ابن مالك، ٤٣٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد عرفه السيوطي[1] بقوله النعت: «تابع مكمل متبوعه لدلالته على معنى فيه أو في متعلقه».

وقال الاسفراييني[2] النعت: «هي تابع يدل على معنى متبوعه مطلقاً، تخصيصاً له في النكرات، وتوضيحاً في المعارف».

وقال الاستراباذي[3]: «التابع هو تابع دال على ذات ومعنى غير الشمول في متبوعه أو متعلقه مطلقاً».

وقد عرف ابن الناظم[4] النعت بقوله: «التابع الموضح متبوعه والمخصص له لكونه دالا على معنى في المتبوع».

وقال ابن أبي الربيع[5] النعت: «هو الاسم الجاري على ما قبله، لإفادة وصف فيه، أو فيما هو من سببه».

وعرف أبو حيان الأندلسي النعت تعريفا آخر قال فيه[6]: «التابع المشتق، أو المقدر بالمشتق».

وقال أيضا[7] النعت: «تابع مقصود بالاشتقاق وصفا أو تأويلا».

وقال أيضا[8] النعت: «تخصيص الاسم بصفة هي له، أو لسبب يضاف إليه».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) همع الهوامع، السيوطي، ٥/١٧١

(٢) لباب الإعراب، الاسفراييني، ٢٨٨

(٣) شرح الكافية، الاستراباذي، ٢/١٠٢

(٤) شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ١٩١

(٥) البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، ١/٢٩٧، انظر أيضا ١/٣٢٠.

(٦) شرح اللمحة البدرية، ابن هشام، ٢/٢١٧

(٧) ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، ٢/٥١٩

(٨) تذكرة النحاة، أبو حيان الأندلسي، ٢٠٣.

أما ابن هشام [1] والفاكهي [2] فقد عرفاه بقولهما : «هو التابعُ، والمشتقّ أو المؤول به المباين للفظ متبوعه».

وقال أيضاً [3] «هو تابع مشتقٌ أو مؤول به، يفيد تخصيص متبوعه، أو توضيحهُ، أو مدحه أو ذمه أو تأكيدهُ أو الترحم عليه، ويتبعهُ في واحد من أوجه الاعراب، ومن التعريف والتنكير، ولا يكون أخصّ منه».

أما الأبدي فقد عرفه بقوله [4] «التابع لما قبله المشعر بعلاقة فيه وما تعلق به النعت إذا كان جاريا على ما هو له».

تعريفات التوكيد

عرف ابن جني التوكيد بقوله[5] «لفظ يتبع الاسم المؤكد لرفع اللبس وإزالة الاتساع».

وقال الدينوري [6] وابن أبي الربيع[7] التأكيد : «هو تمكين المعنى في النفس بإعادة اللفظ والمعنى».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ٢٨٥

(٢) الحدود النحوية، الفاكهي، (ورقة ٠٠ ب)

(٣) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ٤٣٢

(٤) حدود الآجرومية، الأبدي، (ورقة ١٧ ب)

(٥) اللمع في العربية، ابن جني، ٨٤

(٦) ثمار الصناعة، الدينوري، ١٥٤

(٧) انظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، ٢٦١/١

وقد عرفه ابن الحاجب [1] وابن هشام بقولهما [2] التأكيد: «تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول».

أما ابن عصفور فقد عرف التأكيد بقوله[3]: «لفظ يراد به تثبيت المعنى في النفس وإزالة اللبس عن الحديث أو المُحدَّث عنه».

وعرفه الاسفراييني بقوله [4] التأكيد: «هو ما يعاد به ذكر الأول غير مقصود، ولا يختص بالاسم».

وقال أبو حيان الأندلسي[5] التوكيد: «تابع بألفاظ مخصوصة».

وقال أيضا [6] التوكيد: «الاسم الجاري إعرابه على ما قبله بيانا له، وتخصيصاً، مع امتناع تفريغ العامل له».

وقد ذكر الشريف الجرجاني تعريفا للتوكيد قال فيه هو [7]: «عبارة عن إعادة المعنى الحاصل قبله».

وحده الفاكهي بقوله [8]: «تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) شرح الكافية، الاستراباذي، ٣٢٨/١. انظر: شرح الوافية نظم الكافية، ابن الحاجب، ٢٦٤.

(٢) انظر: شرح شذور الذهب، ابن هشام، ٤٢٨.

(٣) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ٢٦٢/١ انظر: المقرب، ابن عصفور، ٢٣٨/١.

(٤) لباب الإعراب، الاسفراييني، ٣٨٦.

(٥) شرح اللمحة البدرية، ابن هشام، ٢٢٣/٢.

(٦) تذكرة النحاة، أبو حيان الأندلسي، ٢٢٣.

(٧) التعريفات، الشريف الجرجاني، ٧٦.

(٨) الحدود النحوية، الفاكهي، (ورقة ٥٠ب).

تعريفات عطف النسق

عرف الرُّماني[1] النسق بقوله :«تَبَع للأول على طريق الشركة».

وعرفه الدينوري [2] وابن بابشاذ [3] بقولهما : «هو الجمع بين الشيئين أو الأشياء بواسطة في اللفظ والمعنى، أو في اللفظ دون المعنى، فواسطة اللفظ والمعنى أربعة أحرف : الواو، والفاء، وثمُ، وحتى، وواسطة اللفظ دون المعنى ستة : أو، وإما، وبل، وأم، ولكن، ولا».

وعرّفه فرخان بقوله [4] : «هو الإتباع الذي بوساطة الحروف».

وقال ابن الحاجب العطف [5] : «تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة».

أما ابن عصفور فقد عرّفه بقوله [6] :«هو حملُ الاسم على الاسم، أو الفعل على الفعل، أو الجملة على الجملة، بشرط توسُّط حرفٍ بينهما من الحروف الموضوعة لذلك».

وعرّفه ابن مالك بقوله [7] :« هو المجعول تابعاً بأحد حروفه، وهي :«الواو»، و«الفاء»، و«ثم»، و«حتى»، و«أمْ»، و«أو»، و«بل»، و«لا». وليس

(١) الحدود، الرُّماني، ٦٩.

(٢) انظر: ثمار الصناعة، الدينوري، ١٦١.

(٣) شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ، ٤٢٩/٢.

(٤) المستوفى في النحو، فرخان، ٢٣/٢.

(٥) شرح الكافية، الاستراباذي، ٢١٨/١.

(٦) القرب، ابن عصفور، ٢٢٩/١. انظر : شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ٢٢٣/١، ٧.

(٧) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، ١٧٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

منها «لكن» وفاقاً ليونس، ولا «إما»، وفاقا له (أي ليونس) ولا بن كيسان، وأبي عليٍّ، ولا «إلاّ»، خلافاً للأخفش والفراء، ولا «ليس» خلافاً للكوفيين، ولا «أي» خلافاً لصاحب المستوفى».

وقال أيضاً [1]: «المعطوف عطف النسق : تابع يتوسط واو، أو فاءٍ أو ثم، أو حتى، أو أمْ، أو أو، أو بل، أو لكنْ، أولا، فالستة المتقدمة تُشْرِك في الإعراب والمعنى، والبواقي تُشرك في الاعراب وحده». وهذا يطابق ما قاله ابن الناظم [2] والوردي [3].

وقال الاسفراييني [4] «عطف النسق : «هو المذكور بعد متبوعه متوسطاً بينهما أحد الحروف العشرة : الواو، والفاء، و«ثم»، و «حتى»، و«أو»، و«إما» و«أم»، و«لا»، و «بل»، و «لكنْ»، ويجعل «أي» منها».

وقال ابن أبي الربيع [5] العطف : «تشريكُ الثاني مع الأول في عامله بحرف من هذه الحروف، وهي عشرةٌ».

وقال أبو حيان الأندلسي [6] عطف النسق : «حملُ مُفردٍ أو جملةٍ على نظيره، أو مؤوّلٍ به بحرفٍ وُضع لذلك».

(١) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، ٦٠٦.

(٢) انظر : شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ٢٠٢.

(٣) انظر : شرح التحفة الوردية، الوردي، ٢٩٣.

(٤) لباب الإعراب، الاسفراييني، ٣٩٦

(٥) البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، ٣٢٩/١.

(٦) تقريب القرب، أبو حيان الأندلسي، ٧٩.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وقال أيضاً [1] : «تابع بأحد الحروف، ولا يحتاج إلى حد».

وقال ابن هشام [2] وابن عقيل[3] والفاكهي[4]: «عطف النسق هو : التابع المتوسّط بينه وبين متبوعه أحدُ حروف العطف».

وعرّفه الأبذي بقوله [5] : «هو التابع لما قبله المشارك في إعرابه بواسطة أحد الحروف العشرة».

وقال الشريف الجرجاني العطف [6] : «تابع يدل على معنى مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة مثل : قام زيد وعمرو، فعمرو تابع مقصود بنسبة القيام إليه مع زيد».

تعريفات عطف البيان

وقد عرفه أبو علي الفارسي [7] بقوله : «أن تجريَ الاسم الذي ليس بحليةٍ ولا فعلٍ ولا نسبٍ على الاسم الذي قَبْلَهُ فيبيّنَهُ كما تُبيّنُ هذه الأشياءُ التي هي صفاتٌ ما تَجْرِي عليهِ».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، ٦٢٩/٢.

(٢) قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ٣٠٢. انظر : أوضح المسالك، ابن هشام، ٣٧/٣.

(٣) انظر شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ٢٢٤/٢

(٤) انظر الحدود النحوية، الفاكهي، (ورقة ١٥١أ).

(٥) حدود الأجرومية، الأبذي، (ورقة ٧ب)

(٦) التعريفات، الشريف الجرجاني، ١٩٦.

(٧) المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، ٩٢٧/٢.

وعرّفه ابن جني بقوله[1]: «أن تقيم الأسماء الصريحة غير المأخوذة من الفعل مقام الأوصاف المأخوذة من الفعل».

وعرّفه عبد القاهر الجرجاني [2] بقوله : «ما كان إسماً محضاً كزيدٍ وعمروٍ وأبي عبدِ اللهِ».

وقال أيضاً [3] عطف البيان :«هو الاسم الذي يكون الشيء به أعرف فَيبيِّن له غيرُه».

وعرّفه الدينوري بقوله [4] عطف البيان :«أن تعطف على الاسم فتبيّنه بالكنية، أو على الكنية، فتبيّنها بالاسم ...».

وقيل :«كل اسمين لا يعرف أحدهما إلا بالآخر، وقد يكون الأول اسم إشارة».

وهو عند الحريري[5] : «كل اسم ليس بمشتق من الفعل ولا في معنى المشتق منه، كالأسماء الأعلام والكنى».

وعرّفه الزمخشري بقوله [6] : «هو اسم غير صفة يكشف عن المراد كشفها وينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من العربية إذا ترجمت بها»

(١) اللمع في العربية، ابن جني، ٩٠.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، ٩٢٧/٢.

(٣) الجمل في النحو، عبد القاهر الجرجاني، ١٠٠.

(٤) ثمار الصناعة، الدينوري، ١٥٩.

(٥) شرح ملحمة الإعراب، الحريري، ١٨٨.

(٦) المفصل، الزمخشري،١٢٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال الجزولي [1] والشلوبين[1] عطف البيان : «هو الاسم الجاري على اسم دونه في الشهرة، وبيّنه كما بيّنه النعت، إلا أنه لا يكون نعتاً لمانع فيه، والمقصود من الاسمين الأول».

وقال الخوارزمي [2] عطف البيان : «هو ذكر الشيء باشهر اسميه وأعرفهما».

وقال أيضاً [1] عطف البيان : «هو الكشف بغير الوصف»

وعرّفه ابن معط بقوله [3] : «هو اسم يفسره اسم، كما يفسّره النعت، إلا أنه ليس مشتقا، ولا في حكم المشتق».

وعرّفه ابن الحاجب بقوله [4] : «تابع غير صفة يوضح متبوعه».

وقال أيضاً [1] عطف البيان : «تابع من الجامد ةأوضح من متبوعه».

وعرّفه ابن عصفور بقوله [5] : «جريان اسم جامد معرفة على اسم دونه في الشهرة، أو مثله يبيّنه كما يبيّنه النعت، ولا يشترط فيه أن يكون مشتقا، ولا في حكمه»

(١) المقدمة الجزولية، الجزولي، ١٠

(٢) انظر : التوطئة، الشلوبين، ١٨٥

(٣) شرح المفصل في صنعة الإعراب، الخوارزمي، ١٠١/٢

(٤) المرجع السابق، ١٢٣/٢

(٥) الفصول الخمسون، ابن معط، ٢٣٦

(٦) شرح الكافية، الاستراباذي، ٢٤٣/١ انظر : شرح الوافية نظم الكافية، ابن الحاجب، ٢٧٠

(٧) أمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب، ٥٢٨/٢

(٨) المقرب، ابن عصفور، ٢٤٨/١ انظر : شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ٢٩٤/١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعرفه ابن مالك [1] وأبو حيان الأندلسي [2] والوردي [3] بقولهم : «التابع الجاري مجرى النّعت في ظهور المتبوع، وفي التوضيح والتخصيص جامداً أو بمنزلته، ويوافق المتبوع في الإفراد وضدّيه».

وقال الاسفراييني [4] عطف البيان : «هو ما يوضح أمر المتبوع من الدّال عليه، لا على معنى فيه».

وعرّفه ابن الناظم بقوله [5] : «هو التابع الموضح والمخصص متبوعه غير مقصود بالنسبة ولا مشتقاً، ولا مؤولاً بمشتق».

وعرّفه أبو حيان الأندلسي بقوله [6] عطف البيان : «تابع أشهر من متبوعه»

وقال أيضاً [7] عطف البيان : «جريانُ اسمٍ جامدٍ معرفةٍ على اسم مثله شهرةً، أو دونَهُ، ولا ينوى بالأول الطرحُ، ويتعيّن إن أتبْع مجرور اسم الفاعل ذي «ألْ» ما عَرِيَ منهما».

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، ١٧١.

(٢) انظر : ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، ٢/٦٠٥

(٣) انظر : شرح التحفة الوردية، الوردي، ٢٩٠

(٤) لباب الإعراب، الاسفراييني، ٢٩٥

(٥) شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ٢٠١

(٦) شرح اللمحة البدرية، ابن هشام، ٢/٢٤٠.

(٧) تقريب المقرب، أبو حيان الأندلسي، ٨٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد عرّفه ابن هشام [1] والفاكهي [2] بقولهما : «تابعٌ، موضحٌ أو مخصصٌ جامدٌ، غير مؤول».

وقد عرّف ابن هشام عطف البيان أيضا بقوله [3]: «التابع المُشبه للصفة في تَوْضيحِ متبوعه إن كان معرفة وتخصيصه إن كان نكرة».

وقال أيضا [4] عطف البيان : «تابعٌ غيرُ صفةٍ يوضّح متبوعهُ أو يُخصّصُهُ».

أما ابن عقيل فقد عرّف عطف البيان بقوله [5] : «التابع الجامد، المُشْبِهُ للصفة، في إيضاح متبوعه وعدم استقلاله».

وقد ذكر الشريف الجرجاني تعريفين لعطف البيان هما [6] : «التابع الذي يجيء لإيضاح نفس سابقه باعتبار الدلالة على معنى فيه كما في الصفة، وهو اسم غير صفة يجري مجرى التفسير».

أما السيوطي فقد عرّفه بقوله [7] : «هو الجاري مجرى النعت في تكميل متبوعه، توضيحاً، وتخصيصاً قيل : وتوكيداً».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ٢٩٨.

(٢) انظر الحدود النحوية، الفاكهي، (ورقة، ٥أ).

(٣) أوضح المسالك، ابن هشام، ٢٢/٣.

(٤) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ٤٢٤.

(٥) شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ٢١٨/٢.

(٦) التعريفات، الشريف الجرجاني، ١٩٦.

(٧) همع الهوامع، السيوطي، ١٩٠/٥.

تعريفات البدل

عرف سيبويه البدل بقوله [1]: «إعلام السامع مجموعي الاسم على جهة البيان من غير أن ينوي طرح الأول منهما».

وهو عند ابن كيسان [2]: «إجراء الاسم على الاسم يتبع الثاني الأول».

وقال الرُماني [3] «البدل قول يُقدُر في موضع الأوّل».

أما الجاشعي فقد عرّف البدل بقوله [4]: «وَضْعُ شيء مكان شيء، كوضع الدرهم الجيد موضع الدرهم الزائف، أو وضع ثوب موضع ثوب أخر لغرض من الأغراض».

وقد عرّفه الخوارزمي بقوله [5] «ما يُذْكر بعد الشيء من غير واسطة حرف عطف على نية أن يُعلّق به غير ما عُلّق بالأول».

أما ابن معط فقد عرّفه بقوله [6]: «وتفسير اسم باسم يُقدّر إحلاله في محلّ الأول».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) ثمار الصناعة، الدينوري، ١٥٩/٢. انظر: شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ، ٤٢٣/٢

(٢) الموفقي في النحو، ابن كيسان، ١١١

(٣) الحدود، الرُماني، ٦٩

(٤) شرح عيون الإعراب، الجاشعي، ٢٢٩

(٥) شرح المفصل في صنعة الإعراب، الخوارزمي، ١١٥/٢

(٦) الفصول الخمسون، ابن معط، ٢٢٨

وعرّفه ابن الحاجب [1] والشريف الجرجاني [2] بقولهما : «تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه».

ونقل ابن الحاجب تعريفاً آخر قال فيه [3]: «البدل : المقصود بالنسبة بعد متبوع للتوطئة والتمهيد».

وهو عند ابن عصفور [4] وأبي حيان الأندلسي[5]: «إعلامُ السامع بمجموع اسمين، أو فعلين على جهة تبيين الأول، أو تأكيده، وعلى أن ينوى بالأول منهما الطّرح معنىً لا لفظاً».

وقال ابن مالك [6]: «البدل التابع بلا واسطة صالحاً في الغالب للإغناء عن المتبوع».

وقال أيضاً [7]: «التابع المستقلُّ بمقتضى العامل تقديراً، دون متبع ويوافق المتبوع ويخالفه في التعريف والتنكير، ولا يُبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) شرح الكافية، الاستراباذي، ٢٣٧/١. انظر : شرح الوافية نظم الكافية، ابن الحاجب، ٢٦٨.

(٢) انظر : التعريفات، الشريف الجرجاني، ٦٨.

(٣) أمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب، ٧٨٨/٢.

(٤) المقرب، ابن عصفور، ٢٤٢/١. انظر : شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ٢٧٩/١.

(٥) انظر : تقريب المقرب، أبو حيان الأندلسي، ٧٨.

(٦) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، ٥٧٧.

(٧) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، ١٧٢.

أمـا ابن هشام [1] وابن عقيل [2] والأبذي [3] والسيوطي [4] والفاكهي [5] فقد عرّفوه بقولهم : «هو : تابع، مقصود بالحكم بلا واسطة».

وقال الاسفراييني [6]: «البدل : هو المقصود دون متبوعه، ولا يختص الاسم».

وقال ابن أبي الربيع [7]: «البدل : هو التابعُ على تقدير تكرار العامل».

وعرّفه أبو حيان الأندلسي تعريفاً آخر فقال فيه [8] : «تابع يعتمد عليه في نسبة الإسناد إليه».

وقال أيضاً [9] البدل : «تابع مستقل بمقتضى العامل تقديراً دون متبع».

وقـال الشيخ الأزهري [10] : «البدل هو التابع المقصود بالحكم المنسوب إلى متبوعه نفياً أو إثباتاً بلا واسطة»

(١) قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ٢٠٨. انظر شرح شذور الذهب، ابن هشام ،٤٢٩

(٢) انظر شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ٢٤٧/٢

(٣) انظر حدود الاجرومية، الأبذي، (ورقة ٧ب)

(٤) انظر همع الهوامع، السيوطي، ٢١٢/٥

(٥) انظر الحدود النحوية، الفاكهي، (ورقة ٥ب)

(٦) لباب الإعراب، الاسفراييني، ٣٩٢

(٧) البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، ٢٨٧/١

(٨) شرح اللمحة البدرية، ابن هشام، ٢٢٤/٢

(٩) ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، ٦١٩/٢

(١٠) شرح التصريح على التوضيح، الشيخ الأزهري، ١٥٥/٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تعريفات النداء

النداء عند ابن السراج [1]: «تنبيه المدعو ليقبل عليك، وتعرض فيه الاستغاثة والتعجب والمدح والندبة».

وهو عند الحريري [2]: «أحد معاني الكلام ،وهو يأتلف من حرف واسم، وليس من أنواع الكلام ما يأتلف من حرف واسم سواه، والعلة فيه أن حرف النداء ناب عن الفعل فتنزل منزلة الكلام المؤتلف من اسم و فعل».

وعرفه ابن الخشاب بقوله [3]: «أحد أركان معاني الكلام، وهو رفع الصوت بالمنادى بإحدى أدواته».

وعرفه ابن يعيش فقال [4]: «التصويت بالمنادى ليعطف على المنادى».

وقال ابن الحاجب [5] النداء: «جملة انشائية يقصد بها تنبيه من تخاطبه بأحد الحروف المخصوصة».

وقال ابن عصفور [6] النداء: «دعاء المخاطب ليصغي إليك».

(١) الأصول في النحو، ابن السراج، ٣٢٩/١.

(٢) شرح ملحة الإعراب، الحريري، ١٥٣.

(٣) المرتجل، ابن الخشاب، ١٩١.

(٤) شرح المفصل، ابن يعيش، ١١٨/٨.

(٥) أمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب، ٤٢٤/١.

(٦) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ٨٢/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعرّفه أبو حيان الأندلسي [1] والمرادي [2] والشيخ الأزهري [3] والسيوطي [4] والأشموني [5] بقولهم : «هو الدعاء بحروف مخصوصة».

وقال ابن هشام [6] النداء : «ذكر اسم المدعو بعد حرف نائب عن أدعو أو أنادي».

تعريفات الاستغاثة

وقد عرفها المرادي [7] والشيخ الأزهري [8] والفاكهي بقولهم [9]: «نداء من يخلص من شدة أو يعين على مشقة».

أما السيوطي فقد عرّفها بقوله [10] :«دعاء المستغيث المستغاث».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، ٣/١١٧.

(٢) انظر : توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ٣/٢٦٦

(٣) انظر : شرح التصريح على التوضيح، الشيخ الأزهري، ٢/١٦٣.

(٤) انظر : همع الهوامع، السيوطي، ١/٩.

(٥) انظر : شرح الأشموني، الأشموني، ١/١٤

(٦) شرح اللمحة البدرية، ابن هشام، ٢/٩٧.

(٧) توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ٤/١٢.

(٨) انظر : شرح التصريح على التوضيح، الشيخ الأزهري، ٢/١٨٠.

(٩) انظر : الحدود النحوية، الفاكهي، (ورقة ٤٩ب).

(١٠) همع الهوامع، السيوطي، ٣/٧١.

تعريفات الندبة

وقد عرفها ابن كيسان [1] فقال : «تفجع وهي بمنزلة النداء، إلا أنك تريد بُعد الصوت واختصاص من تندبه».

وقال الصيمري [2] الندبة : «تفجعٌ على الهالك لا يُنْدب إلا بأعرف أسمائه، ليكون ذلك عذراً في التفجع، ولا يندبُ نكرة، ولا مُبْهم».

وعرفها ابن الأنباري بقوله [3] «تفجع يلحق النادب عند فقد المندوب، وأكثر ما يلحق ذلك النساء لضعفهنّ عن تحملّ المصائب».

وقال ابن عصفور [4] الندبة: «نداء الميت بما هو منه بسبب».

وعرّفها ابن مالك بقوله [5] : «نداء ما هو مفقود أو ما هو في حكم المفقود».

والندبة عند أبي حيان الأندلسي [6] : «مصدر ندب الميت إذا تفجع عليه وذكر خلاله الجملة في موطن المدح، والندبة من كلام النساء غالباً».

وعرّفها المرادي بقوله [7] : «هي نداء المتفجع عليه أو المتوجع منه، وهي من كلام النساء غالباً».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) شرح اللمع، ابن برهان العكبري، ٢٩٤/١.

(٢) التبصرة والتذكرة، الصيمري، ٣٦٢/١

(٣) أسرار العربية، ابن الأنباري، ٢٤٣.

(٤) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ١٢٧/٢.

(٥) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، ٢٨٩.

(٦) ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، ١٤٣/٣.

(٧) توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ٢٤/٤.

وقال ابن هشام [1] الندبة : «نداء المتفجع عليه أو المتوجع منه».

وعرّفها السيوطي بقوله [2] : «إعلان المتفجع باسم من فقده لموت، أو غيبة ولها «وا» و«يا»».

وأما الفاكهي فقد عرّفها بقوله [3] : «نداء المتفجع عليه لفقده حقيقة أو حكماً، أو المتوجع منه لكونه محل ألم أو سبباً له».

تعريفات ترخيم النداء

وترخيم النداء عند ابن كيسان [4] والرُّماني[5] وابن الأنباري[6] وابن عصفور [7] وأبي حيان الأندلسي [8] : «حذف من آخر الاسم في النداء».

وهو عند ابن السراج [9] وعبد القاهر الجرجاني[10] «حذف أواخر الأسماء المفردة».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) شرح اللمحة البدرية، ابن هشام، ١٠٩/٢

(٢) همع الهوامع، السيوطي، ٦٦/٢.

(٣) الحدود النحوية، الفاكهي، (ورقة ٤٩ب).

(٤) الموفقي في النحو، ابن كيسان، ١٠٩.

(٥) انظر الحدود، الرُّماني، ٧١

(٦) انظر: أسرار العربية، ابن الأنباري، ٢٢٦.

(٧) المقرب: ابن عصفور، ١٨٦/١. انظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ١١٣/٢

(٨) ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، ١٥٢/٣.

(٩) الموجز في النحو، ابن السراج، ٥١.

(١٠) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، ٧٩١/٢.

وعـرّفه ابن السراج [1] والصيمري [2] أيضاً بقولهما : «هو حذف أواخر الأسماء المفردة الأعلام تحقيقاً، ولا يكون ذلك إلا في النداء».

وقـال الـزجاجي [3] الترخيم : «حذف أواخرِ الأسماء الأعلامِ في النداء خاصةً تخفيفا».

وعرّفه ابن جني بقوله [4] : «حذف يلحق أواخر الأسماء المضمومة في النداء تخفيفاً».

وقال ابن برهان العكبري [5] : «الترخيم شيء يختص النداء، فلا يكون في حالة السعة إلا فيه؛ وذلك لأنه ضرب من التخفيف. والنداء موضع تخفيف وتغيير، إذ هو مفتاح كل كلام، ليقبل عليك المخاطب، فتخبره أو تستخبره، أو تأمره أوتنهاه».

وعرّفه الدينوري بقوله [6]: «هو حذف آخر الاسم، ولا يرخم غير المنادى».

وعرّفه الحريري بقوله [7] : «حذف يلحق آخر الاسم، فكأنه ليّن الاسم. ولهذا وصف به الصّوت اللّين، فقيل «صوتٌ رخيم»».

(١) الأصول في النحو، ابن السراج، ٣٥٩/١.

(٢) التبصرة والتذكرة، الصيمري، ٣٦٦/١.

(٣) الجمل في النحو، الزجاجي، ١٦٨.

(٤) اللمع في العربية، ابن جني، ١١٤.

(٥) شرح اللمع، ابن برهان العكبري، ٢٨٦/١

(٦) ثمار الصناعة، الدينوري،١٢١

(٧) شرح ملحة الإعراب ،الحريري،١٦١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقـــال ابن الدهان [1]: الترخيم «حذف أواخر الأسماء المعرفة العلمية المبنية الزائدة على ثلاثة أحرف».

أما فرخان فقد عرّفه بقوله [2]: «أن يسقط من آخر المنادى إذا كان علماً غير مضاف وعلى أكثر من ثلاثة أحرف مبنياً مع حرف النداء، أو في حكم المبنى معه حرف أو أكثر استحقاقاً».

وعرفه ابن معط بقوله [3]: «هو حذف آخر الاسم العلم الزائد على ثلاثة أحرف إذا لم يكن مضافاً ولا مركبا ولا جملة، سواء حذف حرف النداء أو لم يحذف».

أمـا ابن الحاجب [4] والمرادي [5] وابن هشام [6] والشريف الجرجاني [7] فقد عرفوه بقولهم: «حذف أخره (الاسم) تخفيفاً».

وقـــال الاسفراييني[8] الترخيم: «حذف في آخر الاسم على سبيل الاعتباط، وشرطه ألا يكون مضافا، ولا مستغاثا، ولا مندوبا ولا جملة».

وقال أبو حيان الأندلسي [9] الترخيم: «حذف آخر الاسم في النداء جوازاً، وفي غيره ضرورة».

© Arabic Digital Library Yarmouk University

(١) الفصول في العربية، ابن الدهان، ٤٤

(٢) المستوفى في النحو، فرخان، ٢٢٧/١

(٣) الفصول الخمسون ،ابن معط ،٢١١

(٤) شرح الكافية، الاستراباذي،١٤٩/١

(٥) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ، المرادي ،٣٢/٤

(٦) انظر: قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ٢١٣. انظر: ٢١٤

(٧) انظر: التعريفات، الشريف الجرجاني، ٨٣

(٨) لباب الإعراب ،الاسفراييني، ٢١١

(٩) تقريب المقرب، أبو حيان الأندلسي،٦٩.

وعرفه ابن هشام بقوله [1]: «هو حذف أعجاز المناديات لغير علة».

وقال ابن عقيل [2] الترخيم: «حذف أواخر الكلم في النداء».

وقال السيوطي [3] والأشموني[4] الترخيم: «حذفُ آخر المنادى».

وقال السيوطي أيضاً [5] الترخيم: «حذف آخر الاسم باطّراد».

تعريفات الاختصاص

وقد عرفه ابن الناظم[6] بقوله: «خبر يستعمل بلفظ النداء».

وقال أبو حيان الأندلسي [7] الاختصاص: «اسم ظاهر بعد ضمير متكلم يخصه أو يشاركه فيه ذلك الاسم: «أيُّها» موضوعة باسم جنس لا باسم إشارة، ولا بحرف في النداء، ولا خلاف في متبوعها أنه مرفوع».

وقـــال المرادي [8]: «الاختصاص ما جيء به على صورة هي لغيره توسعا، كما يرد الأمر بصيغة الخبر والخبر بصيغة الأمر».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) شرح اللمحة البدرية، ابن هشام، ١١٢/٢

(٢) شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ٢٨٨/٢

(٣) همع الهوامع، السيوطي،٧٦/٣

(٤) انظر: شرح الأشموني، الأشموني، ٤٦٧/٢

(٥) همع الهوامع ،السيوطي، ٧٦/٣

(٦) شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم،٢٣٥

(٧) ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي،١٦٦/٣

(٨) توضيح المقاصد والمسالك، المرادي،٦٢/٤

وقال ابن هشام [1] الاختصاص : «هو اسم معمول لأخص واجب الحذف».

وقال أيضا [2] :«وحقيقة (الاختصاص) أنه اسم ظاهر معرفة قُصِدَ تخصيصه بحكم ضمير قبله».

وقال الشيخ الأزهري [3] والفاكهي [4] : «الاختصاص في الاصطلاح تخصيص حكم علق بضمير ما تأخر عنه من اسم ظاهر معرف والباعث عليه فخر، أوتواضع، أو زيادة بيان. وهو خبر استعمل بصورة النداء توسعا لما استعمل الخبر بصيغة الأمر».

وقال الأشموني[5] : «(الاختصاص) قصرُ الحكم على بعض أفراد المذكور، وهو خبر (كنداء)، أي جاء على صورة النداء لفظا توسعا، كما جاء الخبر على صورة الأمر، والأمر على صورة الخبر، والخبر على صورة الاستفهام، والاستفهام على صورة الخبر».

© Arabic Digital Library Yarmouk University

(١) أوضح المسالك ، ابن هشام ،٣/١١١

(٢) شرح شذور الذهب، ابن هشام،٢١٦

(٣) شرح التصريح على التوضيح، الشيخ الأزهري ،٢/١٩٠

(٤) انظر : الحدود النحوية، الفاكهي، (ورقة ٤٩ب)

(٥) شرح الأشموني، الأشموني، ٢/٤٧٨.

تعريفات التحذير

وقد عرفه ابن الناظم [1] والوردي [2] والمرادي [3] وابن هشام [4] وابن عقيل [5] والأشموني [6] والفاكهي [7] بقولهم التحذير : «تنبيه المخاطب على مكروه يجب الاحتراز منه».

وقال أبو حيان الأندلسي [8] والسيوطي [9] التحذير: «إلزام المخاطب الاحتراز من مكروه أو ما جرى مجراه».

تعريفات الإغراء

والإغراء عند الحريري [10] هو: «التخصيص على الفعل الذي يخشى فواته».

وهو عند ابن عصفور [11] وأبي حيان الأندلسي [12] : «وضع الظروف المجرورات موضع أسماء الأفعال، وهو موقوف على السماع».

(١) شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ٢٢٥.

(٢) انظر : شرح التحفة الوردية، الوردي، ٢٢٦.

(٣) انظر: توضيح المقاصد والمسالك، المرادي،٤/٦٦.

(٤) انظر: أوضح المسالك،ابن هشام ،٣/١١٢.

(٥) انظر: شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ٢/٢٠٠.

(٦) انظر: شرح الأشموني،الأشموني،٢/٤٨٠.

(٧) انظر: الحدود النحوية، الفاكهي، (ورقة ٤٩ب).

(٨) ارتشاف الضرب ،أبو حيان الأندلسي، ٢/٢٨٠.

(٩) انظر: همع الهوامع، السيوطي،٣/٢٣.

(١٠) شرح ملحة الإعراب ،الحريري، ١٤٠.

(١١) المقرب، ابن عصفور، ١/١٢٥. انظر :جمل الزجاجي، ابن عصفور، ٢/٢٨٦.

(١٢) تقريب المقرب، أبو حيان الأندلسي، ٦٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال ابن الناظم [1] والوردي [2] وابن عقيل [3] الإغراء: «أمر المخاطب بلزوم أمر يحمد به».

وعرفه أبو حيان الأندلسي [4] والمرادي [5] والسيوطي [6] بقولهم: «إلزام المخاطب العكوف على ما يحمد عليه من صلة رحم، وحفظ عهد ونحوهما».

وقال ابن هشام [7] والأشموني [8] والفاكهي [9] الإغراء: «تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله».

تعريفات أسماء الأفعال

وعرف المبرد أسماء الأفعال بقوله [10]: «أسماء وضعت للفعل تدل عليه، فأجريت مجراه ما كانت في مواضعها، ولا يجوز فيها التقديم والتأخير؛ لأنها لا تصرّف تصرف الفعل؛ كما لم تصرّف (إنْ) تصرف الفعل فألزمت موضعاً واحداً».

(١) شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ٢٣٦.

(٢) انظر: شرح التحفة الوردية، الوردي، ٢٢٦.

(٣) انظر: شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ٢٠١/٢.

(٤) ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، ٢٨٠/٢.

(٥) انظر: توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ٧٢/٤.

(٦) انظر: همع الهوامع، السيوطي، ٢٧/٣.

(٧) أوضح المسالك، ابن هشام، ١١٤/٣. انظر: شرح شذور الذهب، ابن هشام، ٢٢٢.

(٨) انظر: شرح الأشموني، الأشموني، ٤٨٠/٢.

(٩) انظر: الحدود النحوية، الفاكهي، (ورقة ٤٩ب).

(١٠) المقتضب، المبرد، ٢٠٢/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعرفها ابن السراج بقوله [1] :«هو ما كان من الأسماء التي سموا الفعل بها موضع هذه الأسماء من الكلام في الأمر والنهي، فما كان منها في معنى ما لا يتعدى من الأفعال فهو غير متعد،وما كان منها في معنى فعل متعد تعدى».

وعرفه ابن الحاجب [2] والشريف الجرجاني [3] بقولهما: «ما كان بمعنى الأمر أو الماضي».

وعرفها ابن الحاجب مرة أخرى [4] بقوله :«الأسماء التي تأتي بمعنى الماضي والأمر».

وقال ابن مالك [5] أسماء الأفعال:« كل اسم لازم النيابة عن فعل دون تعلُّق بعامل».

وعرفها ابن مالك مرة أخرى بقوله [6] :«ألفاظ تقوم مقامها الأفعال غير متصرفة تصرُّفها، ولا تصَرف الأسماء».

وقال ابن الناظم [7] وابن عقيل [8] :«هي أسماء ألفاظ نابت عن الأفعال معنى واستعمالا واستعمالها كاستعمال الأفعال من كونها عامله غير معمولة بخلاف المصادر الآتية بدلاً من اللفظ بالفعل،

(١) الأصول في النحو، ابن السراج،١٤١/١.

(٢) شرح الكافية، الاستراباذي، ٦٥/٢.

(٣) انظر: التعريفات، الشريف الجرجاني، ٤٧.

(٤) شرح الوافية نظم الكافية، ابن الحاجب، ٢٩٤.

(٥) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، ٧٢٦.

(٦) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، ٢١٠.

(٧) شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم،(٢٢٦-٢٢٧).

(٨) انظر شرح ابن عقيل، ابن عقيل،٢٠٢/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فإنها وإن كانت كالأفعال في المعنى فليست مثلها في الاستعمال لتأثرها بالعوامل».

وعرف ابن هشام اسم الفعل بقوله [1] :« ما ناب عن الفعل معنى واستعمالا».

وعرفه ابن هشام مرة أخرى بقوله [2] :« وهو ما ناب عن فعل ولم يكن كالجزء لم يتأثر بعامل».

أما السيوطي فقد عرف أسماء الأفعال بقوله [3] : « هي أسماء قامت مقامها، أي مقام الأفعال في العمل غير متصرفة تصرف الأفعال، إذ لاتختلف أبنيتها لاختلاف الزمان، ولا تصرف للأسماء إذ لا يسند إليها، فتكون مبتدأة أوفاعلة، ولايخبر عنها فتكون مفعولاً بها أومجرورة».

واسم الفعل عند الأشموني [4] والفاكهي [5] : «ما ناب عن فعل في العمل ولم يتأثر بالعوامل ولم يكن فضلة».

تعريفات اسم الصوت

وقد عرف ابن الحاجب اسم الصوت بقوله [6] :« كل لفظ حكى به صوت أو صوّت به للبهائم».

---

(١) أوضح المسالك ،ابن هشام،٣/١١٦.

(٢) شرح اللمحة البدرية، ابن هشام، ٢/٧٩.

(٣) همع الهوامع، السيوطي،٥/١١٩.

(٤) شرح الأشموني، الأشموني، ٢/٤٨٤.

(٥) انظر: الحدود النحوية، الفاكهي،(ورقة ١٤٩أ).

(٦) شرح الكافية، الاستراباذي، ٢/٧٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

واسم الصوت عند ابـن الناظم [1] والمرادي [2] :«ألفاظ أشبهت الأسماء في الاكتفاء بها دالة، على خطاب ما لا يعقل، أو على حكاية بعض الأصوات».

أما السيوطي فقد عرف أسماء الأصوات بقوله[3] : «ما وضع لزجر لما لا يعقل أودعاء لما لا يعقل أو حكاية صوت لحيوان، أو اصطكاك أجرام».

وقال الأشموني [4] أسماء الأصوات: «ما وضع لخطاب ما لا يعقل، أو هو في حكم مالا يعقل من صغار الآدميين أو لحكاية الأصوات».

تعريفات الاسم غير المنصرف

وقد عرفه المبرد بقوله [5] :«اعلم أن كلَّ ما لا ينصرف مضارعٌ به الفعلُ، وإنما تأويل قولنا : لا يتصرف، أي لا يدخله خفض ولا تنوين».

وقـال ابن السراج [6] : « الذي لا ينصرف لا يدخله جرولا تنوين؛ لأنه مضارع عندهم للفعل، والفعل لاجرٌ فيه ولا تنوين».

وقـال الزجـاجي [7] وغيـر المنصرف :«لا ينون ولا يخفض، ويكون في موضع الخفض مفتوحا».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، (٢٣٨-٢٣٩).

(٢) انظر : توضيح المقاصد والمسالك ،المرادي، ٨٨/٤.

(٣) همع الهوامع ،السيوطي، ١٢٨/٥.

(٤) شرح الأشموني، الأشموني، ٤٩٢/٢.

(٥) المقتضب، المبرد، ٢٠٩/٣.

(٦) الأصول في النحو، ابن السراج ،٧٩/٢.

(٧) الجمل في النحو ،الزجاجي، ٢١٨.

وقال أبو علي الفارسي [1] غير المنصرف :«ما كان ثانياً من جهتين، ومعنى ذلك أن يجتمع فيه ثقلان وسببان من هذه الأسباب التسعة، وهي : وزن الفعل، والصفة، والتأنيث، والعجمة، والعدل، والجمع، وأن يُجعل اسمان اسماً واحداً، وأن يكون في آخر الاسم ألف ونون زائدتان».

وقال أيضًا [2] غير المنصرف : «ما كان ثانياً من جهتين من الجهات التسع التي تمنع الصرف، فلم يدخلهُ الجر مع التنوين، وكان في موضع الجر مفتوحاً».

وقـــال ابن جني [3] غير المنصرف : «ما شابه الفعل من وجهتين ،وتدخلة الضمة والفتحة، ولا يدخله جر ولا تنوين، ويكون آخره في الجر مفتوحا، فإن أضيف أو دخلته الألف واللام - فأمن فيه الثقل - دخله الجر في موضع الجر».

قال عبد القاهر الجرجاني [4] غير المنصرف : «مالم يدخله الجر مع التنوين».

وقـــال أيضاً [5] غير المنصرف : «ما لم يدخله الجُر مع التنوين، وكان في مـــوضع الجُر مفتوحاً».

(١) المسائل العسكريات، أبو علي الفارسي ،١٢٤.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح ،عبد القاهر الجرجاني . ١/(١١٢-١١٣).

(٣) اللمع في العربية ،ابن جني، ١٢.

(٤) المقتصد في شرح الأيضاح، عبد القاهر الجرجاني، ١١٤/١.

(٥) الجمل في النحو، عبد القاهر الجرجاني، ٤٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعـــرّفه الدينوري [1] وابن الحاجب [2] وابن عصفور [3] وابن هشام [4] والشريف الجـــرجـــانـي [5] والشـــيخ الأزهـــري [6] بقولهم: «هو ما لحقه علتان فرعيتان من علل تسع، أو علة تقوم مقام علتين منها، وهي: التعريف، والتأنيث، والتركيب، والصفة، والعجمة، والجمع، والعدل، والألف والنون الزائدتان».

وقال ابن الدهان [7]: «ناقص التمكن: وهو المشابه للفعل من وجهين، وهو المتمكن غير الأمكن، ويسمى هذا القسم غير منصرف».

وقال ابن الأنباري [8]: «غير المنصرف مالم يدخله الجر مع التنوين، وكان ثانياً من وجهين».

وعرّفه فرخان بقوله [9]: «وغير المنصرف: ما لا يدخله التنوين وإن أمكن تصوره فيه ولا الجر ما لم يؤمن لحاق التنوين به».

أما ابن يعيش فقد عرّفه بقوله [10]: «غير المنصرف هو ما يشابه الفعل من وجهين فلم يدخله جر ولا تنوين، ويكون آخره في الجر مفتوحا».

(١) ثمار الصناعة، الدينوري، ٥٩.

(٢) انظر: شرح الكافية، الاستراباذي، ٢٥/١.

(٣) انظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ٢٠٥/٢.

(٤) انظر: أوضح المسالك، ابن هشام، ٥٣/١.

(٥) انظر: التعريفات، الشريف الجرجاني، ٢٠٩.

(٦) انظر: شرح التصريح على التوضيح، الشيخ الأزهري، ٨٣/١ - ٨٤).

(٧) الفصول في العربية، ابن الدهان، ٢.

(٨) أسرار العربية، ابن الأنباري، ٣٦.

(٩) المستوفى في النحو، فرخان، ٣١/١.

(١٠) شرح المفصل، ابن يعيش، ٥٧/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال ابن عصفور [1] غير المنصرف : «كل اسم لا ينوّن ولا يخفض».

وعرّفه ابن مالك بقوله [2] غير المنصرف : «هو الممنوع من ذلك (الصرف) لأسباب».

وقال ابـــن الناظم [3] غير المتصرف : « ما كان منها شبيهاً بالفعل... وعلامته أنه يجرّ بالفتحة إلا في حالتي الإضافة ودخول الألف واللام، وأنه لا يدخله التنوين في غير روي إلا للمقابلة كما في أذرعات أو للتعويض كما في جوارٍ».

وقال أيضاً [4] : «مالا ينصرف هو الاسم المعرب الذي لا يدخلهُ ذلك التنوين، وفي هذا التعريف مسامحة. فإن من جملة ما لا يدخله التنوين الدال على الأمكنية باب مسلمات قبل التسمية به».

وقال ابن أبي الربيع [5] غير المنصرف : « ما لا يلحقه واحدٌ من تلك الثلاثة (أي الألف واللام والتنوين والإضافة)، نحو : إبراهيم، واسماعيل وما أشبه ذلك».

وقـــال أبو حيان الأندلسي [6] :«هو المعرب الذي لا يوجد فيه تنوين، ولا جرٌّ إلا إذا أُضيف أودخلت عليه (أل) فيجر، فألف التأنيث تمنع الصرف مقصورة مفرداً أو جمعاً مصدراً أو صفة أو علماً، وممدودة مفرداً أو جمعاً».

(١) المقرب، ابن عصفور، ٢٧٩/١ وانظر : شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ٢٠٥/٢.

(٢) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، ١٣٥.

(٣) شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ٢٤٤.

(٤) المرجع السابق، ٢٤٥.

(٥) البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، ٢١١/١.

(٦) ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، ٤٢٦/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال المـرادي [1] غير المنصرف : «ما لا يدخله ذلك التنوين (المسمى بالصرف)».

وقال ابن هشام [2] : «غير المنصرف : إنه الاسم الذي اجتمع فيه علتان من تسع، أو واحدة منها تقوم مقامها»

وذكر السيرطي تعريفاً لغير المنصرف فقال [3] : «هو المسلوب منه التنوين والجر معاً، بناء على أن الصرف هو التَصَرّف في جميع المجاري».

وقـال الفاكهي [4] : «حد ما لا ينصرف : كل اسم معرب قد شابه الفعل بوجود علّتين فرعيّتين مختلفتين فيه من علل تسع أو واحدة تقوم مقامهما».

تعريفات الاسم المقصور

هو عند المبـرد [5] : «كلُّ واو أو ياء وقعت بعد الفتحة، وذلك نحو: مغزى؛ لأنه مفعل فلما كانت الواو بعد فتحة، وكانت في موضوع حركة انقلبت ألفاً».

وقال ابن السراج [6] : «المقصور كل حرف من بنات الياء والواو وقعت بازءٍ أو واوٍ بعد حرف مفتوح، فأشياء تَعْلَمُ أنها منقوصة بأمثلتها من الصحيح».

(١) توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ٤/ ١٢٠.

(٢) شرح اللمحة البدرية، ابن هشام، ٢/(٢٨٢-٢٨٣)

(٣) همع الهوامع، السيوطي، ١/ ٧٦.

(٤) الحدود النحوية، الفاكهي، (ورقة ٤٧ب)

(٥) المقتضب، المبرد، ٣/ ٧٩.

(٦) الموجز في النحو، ابن السراج، ٩٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال الزجاجي [1] : «المقصور: هو ما كانت في آخره ألف ساكنة، ولا يلحقه رفع ولا نصبٌ ولا خفضٌ».

وعرفه الرماني [2] وابن الأنباري [3] بقولهما: «هو المختص بألف مفردة في آخره».

وعرفه ابن جني [4] وابن الأنباري [5] وابن يعيش [6] بقولهم: «المقصور كل اسم وقعت في آخره ألف مفردة».

وعرفه الصيمري بقوله [7]: «كل اسم في آخره ألف».

أما الدينوري [8] وابن بابشاذ [9] وابن معط [10] فقد عرفوه بقولهم «كل ما كان في آخره ألف مفردة في اللفظ».

وقال أبو علي الفارسي [11]: «المقصور من الأسماء: ما كان آخره ألفاً وكانت منقلبة عن ياء أو وا و أو مزيدة للتأنيث أو للإلحاق».

(١) الجمل في النحو، الزجاجي، ٢٨٣.

(٢) الحدود، الرماني، ٧١.

(٣) انظر أسرار العربية، ابن الأنباري، ٤٠.

(٤) اللمع في العربية، ابن جني، ١٦

(٥) انظر منثور الفوائد، ابن الأنباري، ٢٩

(٦) انظر شرح المفصل، ابن يعيش، ٥٥/١ انظر ١٤٦/٤

(٧) التبصرة والتذكرة، الصيمري، ٦٠٨/٢

(٨) انظر ثمار الصناعة، الدينوري، ١٦٨.

(٩) شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ، ٤٤٤/٢.

(١٠) انظر الفصول الخمسون، ابن معط، ١٥٩

(١١) التكملة، أبو علي الفارسي، ٧٥/٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعـــرفه الحريري[1] بقوله: « هو كل اسم كان آخره ألفاً ملساء، أي لا تتبعها همزة، ويكون في تصاريف الكلام نوقعه على حالة واحدة في الرفع والنصب والجر ».

وعرفه الزمخشري[2] والجزولي[3] والشلوبين[4] بقولهم: « المقصور ما في آخره ألف ».

وقال ابن الخشاب[5] المقصور: « ما كان من المعتل في آخره ألف ».

أما ابن الدهان فقد عرفه بقوله[6]: « المقصور ما كان حرف إعرابه ألفاً ».

أمـــا الاستراباذي[7] وابـــن هشام[8] والسيوطي[9] فقد عرفوه بقولهم: « المقصور ما آخره ألف لازمة ».

وعـــرفه ابن الناظم[10] والشيخ الأزهري[11] بقولهما: « هو الاسم المتمكن الذي حرف إعرابه ألف لازمة ».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) شرح ملحة الإعراب، الحريري، ٤٢.

(٢) المفصل، الزمخشري، ٢١٧.

(٣) انظر المقدمة الجزولية، الجزولي، ٤٦

(٤) انظر التوطئة، الشلوبين، ١٥.

(٥) المرتجل، ابن الخشاب، ٤٥.

(٦) الفصول في العربية، ابن الدهان، ٥

(٧) شرح الكافية، الاستراباذي، ١٧٤/٢

(٨) انظر قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ٥٨.

(٩) انظر همع الهوامع، السيوطي، ٨٣/٦

(١٠) شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ٢٩٨

(١١) انظر شرح التصريح على التوضيح، الشيخ الأزهري، ٢٩١/٢

وعرفه ابن مالك [1] والوردي [2] وابن هشام [3] وابن عقيل [4] و الفاكهي [5] فقالوا : «الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة».

وعرفه أبو حيان الأندلسي [6] والمرادي بقولهما [7] «هو الاسم الذي حرف إعرابه ألف لازمة»

وقال الشريف الجرجاني [8] الأسماء المقصورة : «هي أسماء في أواخرها ألف مفردة».

وعرفه الأشموني بقوله [9] : «هو الذي حرف إعرابه ألف لازمة».

تعريفات الاسم الممدود

لقد عرف سيبويه [10] وابن السراج [11] الممدود بقولهما : «كلّ شيء وقعت ياؤه أو واوه بعد ألف».

(١) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ،ابن مالك ،١١٣.

(٢) انظر: شرح التحفة الوردية ،الوردي ،١٣٠.

(٣) انظر شرح شذور الذهب، ابن هشام ،٦٥.

(٤) انظر شرح ابن عقيل، ابن عقيل ،٨١/١.

(٥) انظر: الحدود النحوية ،الفاكهي، (ورقة ٤٧ب)

(٦) ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، ٢٣٥/١

(٧) انظر: توضيح المقاصد والمسالك، المرادي،١٤/٥

(٨) التعريفات، الشريف الجرجاني ،٤٧.

(٩) شرح الأشموني، الأشموني، ٦٥٤/٣.

(١٠) الكتاب، سيبويه ،٥٣٩/٣.

(١١) انظر: الأصول في النحو ، ابن السراج، ٤١٧/٢-٤١٨) .انظر : الموجز في النحو ، ابن السراج ٩٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعرفه المبرد [1] بقوله : «ياء أو واو بعد ألف زائدة، أو تقع ألفان للتأنيث فتُبدلُ الثانيةُ همزةً ؛ لأنه إذا التقت ألفان فلا بدّ من حذف أو تحريك؛ لئلا يلتقي ساكنان، فالحذف لو وقع ها هنا لعاد الممدود مقصوراً ، فحُرك ».

وقال أبو علي الفارسي [2] : «الممدود ما وقعت ياؤه أو واوه طرفاً بعد ألف زائدة».

وقال الرّماني [3] : «الممدود : هو المختص بمد الصوت في آخره».

أمـــا ابـــن جني [4] والصيمري [5] وابن الأنباري [6] وابن يعيش [7] فقد عرّفوا الاسم الممدود بقولهم : «كلّ اسمٍ وقعت في آخره همزة قبلها ألفٌ».

وعرفه الزمخشري بقوله [8] : «ما في آخره همزة قبلها ألف».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) المقتصب، المبرد، ٨٤/٣.

(٢) التكملة، أبو علي الفارسي، ٧٦/٢.

(٣) الحدود، الرماني، ٧١

(٤) اللمع في العربية، ابن جني، ١٧.

(٥) انظر: التبصرة والتذكرة، الصيمري، ٦٢٦/٢.

(٦) انظر: منثور الفوائد، ابن الأنباري، ٢٩.

(٧) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ١٥٠/٤. انظر: ١٥٥/٥

(٨) المفصل، الزمخشري، ٢١٧.

وقال الدينوري [1] وابن بابشاذ [2] وابن الدهان[3] الممدود «كل ما كان آخره همزة قبلها ألف زائدة».

وقال ابن الناظم [4] والشيخ الأزهري [5] والفاكهي [6] الممدود «هو الاسم المتمكن الذي آخره همزة بعد ألف زائدة».

وعرفه أبو حيان الأندلسي [7] والمرادي [8] والأشموني[9] وابن عقيل بقولهم [10]: «هو الاسم الذي حرف إعرابه همزة تلي ألفاً زائدة».

أما الشريف الجرجاني فقد عرفه بقوله [11]: «ما كان بعد ألفه همزة».

تعريفات الاسم المنقوص

وعرفه سيبويه[12] وابن السراج [13] بقولهما «كل حرف من بنات الياء والواو وقعت ياؤه أو واوه بعد حرف مفتوح؛ وإنّما نقصانه أن تبدل الألف مكان الياء والواو، ولا يدخلها نصب ولا رفع ولا جر».

(١) انظر: ثمار الصناعة، الدينوري، ١٦٧.

(٢) شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ، ٢/(٤٢٧-٤٢٨)

(٣) انظر الفصول في العربية، ابن الدهان، ٩٢.

(٤) شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ٢٩٨

(٥) انظر: شرح التصريح على التوضيح، الشيخ الأزهري، ٢/٢٩١.

(٦) انظر الحدود النحوية، الفاكهي، (ورقة ٤٧ب)

(٧) ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، ١/٢٣٥.

(٨) انظر توضيح المقاصد المسالك، المرادي، ٥/١٤.

(٩) انظر شرح الأشموني، الأشموني، ٣/٦٥٤.

(١٠) انظر: شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ٢/٤٣٩

(١١) التعريفات، الشريف الجرجاني، ٢٨٧

(١٢) الكتاب، سيبويه، ٣/٥٢٦

(١٣) انظر الأصول في النحو، ابن السراج، ٢/٤١٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعـــرفه ابن جني [1] وابن الخشاب [2] وابن معط [3] وابن مالك[4]، وابن هشام [5] بقولهم: « كل اسم وقع في آخره ياء قبلها كسرة ».

وقال الحريري[6] وابن الأنباري[7] المنقوص: « كل اسم آخره ياء خفيفة قبلها كسرة ».

وقـــال ابن عصفور [8] المنقوص: « مانقص حرف من آخره؛ أي حذف، وينقسم قسمين : مقيس ، وغير مقيس ».

وقـــال ابـــن مالك [9] وابن هشام [10] وابـــن عقيل[11] والفاكهي[12]: « المنقوص : الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة تلي كسرة ».

وقال الوردي [13] المنقوص: « الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة خفيفة تلي كسرة ».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) اللمع في العربية، ابن جني، ١٤

(٢) انظر: المرتجل، ابن الخشاب، ٤٠.

(٣) انظر: الفصول الخمسون، ابن معط، ١٥٩.

(٤) انظر: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، ٩٦٩.

(٥) انظر: قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ٥٩.

(٦) شرح ملحة الإعراب، الحريري، ٣٩.

(٧) انظر: منثور الفوائد، ابن الأنباري، ٢٩. انظر: أسرار العربية، ابن الأنباري، ٣٧

(٨) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ١٣٩/١.

(٩) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، ١١٣.

(١٠) انظر شرح شذور الذهب، ابن هشام، ٦٦.

(١١) انظر: شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ٨١/١.

(١٢) انظر: الحدود النحوية، الفاكهي، (ورقة ٤٧ب).

(١٣) شرح التحفة الوردية، الوردي، ١٣.

أما الشريف الجرجاني فقد قال [1] :«الأسماء المنقوصة · هي أسماء في أواخرها ياء ساكنة قبلها كسرة».

وقال السيوطي [2] :«المنقوص : هو ما آخره ياء حفيفة لازمة تِلْوَ كسرة».

تعريفات الجمع

وقد عرّفه الرُّماني [3] وابن الأنباري [4] بقولهما : «الجمع صيغة مبنيّة من الواحد للدلالة على العدد الزائد على الاثنين».

وعرّفه ابن بابشاذ [5] والدينوي [6] وابن يعيش [7] بقولهم :«ضمُّ شيء إلى أكثر منه».

وقال ابن الدهان [8] : «الجمع :ضم غير المفرد إلى المفرد».

وقال فرخان [9] الجمع : « أن نأخذ من الأسماء أكثر من الاثنين أخذاً على هذا الحد».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) التعريفات، الشريف الجرجاني، ٤٧.

(٢) همع الهوامع، السيوطي، ١٨٢/١.

(٣) الحدود، الرُّماني، ٦٨.

(٤) انظر أسرار العربية، ابن الأنباري، ٤٨.

(٥) شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ، ١٩٠/١.

(٦) انظر ثمار الصناعة، الدينوري، ٧١/١.

(٧) انظر شرح المفصل، ابن يعيش، ٢/٥. انظر: ٨٦/٣.

(٨) الفصول في العربية، ابن الدهان، ٧.

(٩) المستوفى في النحو، فرخان، ٦٧/١.

كـما عـرّفه الجزولي [1] والشلوبين[2] بقولهما : « الجمع ضم واحد إلى أكثر منه بشرط اتفاق الألفاظ وفائدته التكثير، وأصله العطف ».

أما ابن الحاجب فقدعرّفه بقوله [3] : «المجموع ما دلّ على آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغيير ».

وعرّفه ابن عصفور [4] والأبذي [5] بقولهما : «ضم اسم إلى أكثر منه بشرط اتفاق الألفاظ والمعاني، أو المعاني الموجبة للتسمية ».

وقال السيوطي [6] الجمع :«ضم مفردات نظمهن لفظ، كما لا يمتنع أن يوضع المشترك بين الكل وجزئه ».

وقـــال الفاكهـي [7] الجمع : « الاسم الموضوع للآحاد المجتمعة، دال عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف ».

تعريفات جمع السلامة (الصحيح)

عرّفه ابن السراج بقوله [8] : « هو الذي يسلم فيه بناء الواحد ».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) المقدمة الجزولية، الجزولي، ١١.

(٢) انظر التوطئة، الشلوبين، ١١٨.

(٣) شرح الكافية، الاستراباذي، ١٧٧/٢. انظر : شرح الوافية نظم الكافية، ابن الحاجب، ٢١٨.

(٤) المقرب، ابن عصفور، ٤٧/٢. انظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ١٤٥/١

(٥) انظر حدود الآجرومية، الأبذي، (ورقة ٦أ)

(٦) همع الهوامع، السيوطي، ١٢٨/٦.

(٧) الحدود النحوية، الفاكهي، (ورقة ٤٧أ).

(٨) الأصول في النحو، ابن السراج، ٤٦/١.

وقـــال ابن جني [1] والدينوري [2] وابن الحاجب [3] جمع التصحيح : « ما سلم فيه نظم الواحد وبناؤه ».

وقال ابن برهان العكبري [4] الجمع الصحيح : « هو الذي سلم فيه نَضَدالواحد وبناؤه، وزدت على ذلك في المذكر واواً قبلها ضمة ونوناً مفتوحة، وفي المؤنث ألفاً بعدها تاء ».

وعرّفه الحريري [5] والوردي [6] بقولهما : « ما سلم فيه لفظ الواحد ».

وعرّفه ابن عصفور بقوله [7] : « هو ما سلم فيه بناء الواحد من زيادة أو نقصان أو تغيير حركة ».

كما عرّفه الاستراباذي بقوله [8] : « هو الجمع الذي لا يغير مفرده إلا بإلحاق آخره علامة الجمع ».

تعريفات جمع المذكر السالم

وهو عند ابن جنـــي [9] « الذي يكون في الرفع بالواو والنون، وفي الجر والنصب بالياء والنون ».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) اللمع في العربية، ابن جني، ٢٠.

(٢) انظر ثمار الصناعة، الدينوري، ٧١.

(٣) انظر : شرح الوافية نظم الكافية، ابن الحاجب، ٢٢.

(٤) شرح اللمع، ابن برهان العكبري، ٢٥/١.

(٥) شرح ملحة الإعراب، الحريري، ٥٢.

(٦) انظر :شرح التحفة الوردية، الوردي،١٣٦.

(٧) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ١١٦/١. انظر: المقرب، ابن عصفور، ٤٩/٢.

(٨) شرح الكافية، الاستراباذي، ١٩١/٢.

(٩) اللمع في العربية، ابن جني، ٢٠.

وعرّفه ابن بابشاذ بقوله [1] :«هو كل جمعٍ لمذكرٍ علَمٍ يعقل، أو لصفات من يعقل».

وعرّفه ابن معط [2] والشريف الجرجاني [3] بقولهما : «ما ألحقته واو مضموماً ما قبلها رفعاً، أو ياء مكسوراً ما قبلها نصباً وجرّاً ،ونوناً في الأحوال الثلاثة مفتوحة تخذف للإضافة. ويفتح ما قبل الواو والياء في المعتلّ المقصور».

وقال ابن الحاجب [4]:«كل اسم ثبت مفرده ثم أُلحق بذلك المفرد واو ونون دلالة على مافوق الاثنين».

وعرّفه الاستراباذي بقوله [5] :«اسم دال على أكثر من اثنين في آخره واو أو ياء ونون مزيدتان فيدخل فيه أولو وعشرون وأخواته».

وعرّفه الأبذي [6] والفاكهي بقولهما [7] :«ما دلّ على أكثر من اثنين وسلم فيه بناء الواحد».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ، ١/١٣٣.

(٢) الفصول الخمسون، ابن معط، ١٦٢.

(٣) انظر التعريفات، الشريف الجرجاني، ١١٠.

(٤) شرح الكافية، الاستراباذي، ٢/١٧٩.

(٥) المرجع السابق، ١/٣٣.

(٦) حدود الآجرومية، الأبذي، (ورقة ٦أ).

(٧) انظر : الحدود النحوية، الفاكهي، (ورقة٤٦أ).

تعريفات جمع المؤنث السالم

وقد عرفه ابن معط [1] والشريف الجرجاني بقولهما [2] :«جمع المؤنث السالم ما ألحقته ألفا وتاء مضمومة، رفعاً، ومكسورة، نصباً وجراً».

وقال ابن الحاجب [3] والأبذي [4] والفاكهي [5] الجمع المؤنث الصحيح :«ما في آخره تاء زائدة بعد ألف».

تعريفات جمع التكسير

وقد عرفه كل من ابن كيسان [6] وابن السراج [7] وابن بابشاذ [8] والدينوري [9] وابن الدهان [10] وابن الحاجب [11] وابن عصفور [12] والشريف الجرجاني بقولهم [13] : «ما غيَّر بناء واحده عن بنائه».

(١) الفصول الخمسون، ابن معط ، (١٦٢-١٦٣).

(٢) انظر : التعريفات، الشريف الجرجاني، ١١٠.

(٣) شرح الوافية نظم الكافية، ابن الحاجب، ٢٢.

(٤) انظر : حدود الآجرومية، الأبذي، (ورقة ٦أ).

(٥) انظر : الحدود النحوية، الفاكهي، (٤٧أ - ٤٧ب).

(٦) الموفقي في النحو، ابن كيسان، ١١٩.

(٧) انظر : الأصول في النحو، ابن السراج، ٤٧/١.

(٨) انظر : شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ، ١٩١/١.

(٩) انظر : ثمار الصناعة، الدينوري، ٧١.

(١٠) انظر : الفصول في العربية، ابن الدهان، ٨.

(١١) انظر : شرح الكافية، الاستراباذي ١٩٠/٢ .انظر :شرح الوافية نظم الكافية، ابن الحاجب، ٢٢.

(١٢) انظر شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور ١٤٧/١.

(١٣) انظر التعريفات، الشريف الجرجاني، ١١٠.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وقـــال ابن جني [1] والحريري[2]: «جمع التكسير هو كل جمع تغيّرَ فيه نظم الواحد وبناؤه، وإعرابه جارٍ على آخره كما يجرى على الواحد».

وعـرّفه الجـزولي [3] وابن معط [4] وابن هشام [5] والفاكهي [6] بقولهم: «ما تغيّر فيه بناء الواحد من زيادة أو نقصان أو تغيير حركة، وربما اجتمع ذلك في كلمة واحدة، وربما جاء بعض ذلك في النيّة لالفظاً».

وعرّفه الشلوبين بقوله [7]: «ما تغيّر فيه بناء الواحد ليدل تغيّره على أنّ المراد به أكثر من اثنين، وربما جاء ماظاهره ذلك، لكن يقوم الدليل على أنه ليس بجمع تكسير، وعلى أنه ليس بمبنى على واحد غير الجمع».

وعرفه المرادي [8] وابن عقيل [9] والأشموني [10] بقولهم: «جمع التكسير: هو الاسم الدال على أكثر من اثنين بتغير ظاهر أو مقدّر».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) اللمع في العربية، ابن جني، ٢٢.

(٢) انظر: شرح ملحة الإعراب، الحريري، ٥٢.

(٣) المقدمة الجزولية، الجزولي، ٢١.

(٤) انظر: الفصول الخمسون، ابن معط، ١٦١.

(٥) انظر: أوضح المسالك، ابن هشام، ٢٥٤/٣.

(٦) انظر: الحدود النحوية، الفاكهي، (ورقة ٤٧ب).

(٧) التوطئة، الشلوبين، ١٢٥.

(٨) توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ٣٣/٥.

(٩) انظر: شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ٤٥٢/٢.

(١٠) انظر شرح الأشموني، الأشموني، ٣/ ٦٦٩.

وقال الأبذي [1] جمع التكسير: «ما تغير فيه بناء واحده لفظاً أو تقديراً».

تعريفات التثنية

وقد عرّفها الزجاجي [2] وابن يعيش [3] بقولهما التثنية: «ضم اسم إلى اسم مثله في اللفظ، فيُخْتصر ذلك بأن يقتصر على لفظ أحدهما، إذ كان لا فرق بينه وبين الآخر. ويؤتى بعلم التثنية أخراً فيعلم بذلك أنهما قد اجتمعا وصارا بمنزلة شيء واحد».

وعرّفها الرُّماني [4] وابن الأنباري [5] بقولهما: «صيغة مبنيّة من الواحد للدلالة على الاثنين».

وعرّفها ابن برهان العكبري [6] والدينوري [7] وابن بابشاذ [8] بقولهم: «ضم مفرد إلى مفرد».

وعرّفها ابن الدهان بقوله [9]: «ضم مفرد إلى مثله معنىً، فأما اللفظ فهو أن تضم إلى المفرد في الرفع ألفاً ونوناً مكسورة، وفي الجر والنصب ياءً مفتوحاً ما قبلها ونوناً مكسورة فالألف والياء حرف الإعراب».

(١) حدود الآجرومية، الأبذي، (ورقة ٦أ).

(٢) الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، ١٢١.

(٣) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ١٢٧/٤.

(٤) الحدود، الرُّماني، ٦٨.

(٥) انظر: أسرار العربية، ابن الأنباري، ٤٧.

(٦) شرح اللمع في العربية، ابن برهان العكبري، ٢٤/١.

(٧) انظر: ثمار الصناعة، الدينوري، ٦٩.

(٨) انظر: المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ، ١٩٠/١.

(٩) الفصول في العربية، ابن الدهان، ٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال الجزولي [1] والشلوبين [2] التثنية: «ضم واحد إلى مثله بشرط اتفاق اللفظين، وأصلها العطف وفائدتها التكثير، وعُدل عن الأصل إيجازاً واختصاراً، ولا يصح التكثير وضم الشيء إلى مثله إلا في الأشخاص والأنواع دون الأجناس».

وعرّفها ابن عصفور بقوله [3]: «ضم اسم إلى مثله بشرط اتفاق اللفظين والمعنيين أو كون المعنى الموجب للتسمية فيهما واحداً».

وقال ابن مالك [4] والفاكهي [5]: «جعلُ الاسم القابل دليلَ اثنين متفقين في اللفظ غالباً، وفي المعنى على رأيٍ؛ بزيادة ألفٍ في آخره رفعاً، وياءٍ مفتوح ما قبلها جراً ونصباً، تليها نونٌ مكسورةٌ، فتحها لغةٌ، وقد تُضَم، وتسقُطُ للإضافة أو للضرورة أو لتقصير صلةٍ ولزومُ الألفِ لغةُ حارثيةٌ».

وقال ابن أبي الربيع [6] التثنية: «كل اسم آخره ألفٌ ونونٌ في الرفع ينقلب الألفُ ياءً في النصب والخفض».

(١) المقدمة الجزولية في النحو، الجزولي، ١١.

(٢) انظر: التوطئة، الشلوبين، ١١٨.

(٣) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ١/١٢٥. انظر: المقرب، ابن عصفور، ٢/٤٠.

(٤) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، ١٢.

(٥) انظر: الحدود النحوية، الفاكهي، (ورقة ١٤٧أ).

(٦) البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، ١/٢٤٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تعريفات المثنى

وعرّفه الحريري بـقوله[1] : «المثنى هو الاسم الدالُّ على مسمّيين متفقي اللفظ، ويشترك فيهما المذكر والمؤنث، ومن يعقل وما لا يعقل، ولا يدخل على حرف ولافعل».

وعـرّفه الزمخشري[2] والجزولي[3] وابن معط[4] والشلوبين[5] وابن الحاجب[6] والشريف الجرجانـي [7] بقولهم : «وهو ما لحقت آخره زيادتان ألف وياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة لتكون الأولى علماً لضم واحد إلى واحد، والأخرى عوضاً مما منع من الحركة والتنوين الثابتين في الواحد، ومن شأنه إذا لم يكن مثنى منقوص أن تبقى صيغة المفرد فيه محفوظة».

وعـرفه ابن الحاجب أيضاً [8] والاستراباذي بقولهما [9]: « المثنى اسم المفرد زيد عليه ألف ونون، ليدل على أن معه مثله من جنسه وليس اثنان كذلك».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) شرح ملحة الإعراب، الحريري، ٤٣.

(٢) المفصل، الزمخشري، ١٨٣.

(٣) انظر : المقدمة الجزولية، الجزولي، ٢٤.

(٤) انظر : الفصول الخمسون، ابن معط، ١٦.

(٥) انظر : التوطئة ،الشلوبين، ١٢٧.

(٦) انظر : شرح الوافية نظم الكافية ،ابن الحاجب، ٣١٦. انظر : شرح الكافية، الاستراباذي، ٢/ ١٧١.

(٧) انظر : التعريفات، الشريف الجرجاني، ٢٥٤.

(٨) شرح الوافية نظم الكافية، ابن الحاجب، (١٣١ - ١٣٢).

(٩) انظر : شرح الكافية، الاستراباذي، ٢٩/١.

وقال ابن مالك [1]: «المثنى: ما كان كالمسلمين في الزيادة والمعنى والصلاحية للتعرّي، وعطف مثله عليه مع سلامة المعنى، واتفاق اللفظين».

أما الوردي [2] والأبذي [3] فقد عرّفاه بقولهما: «هو الاسم الدّال على اثنين بزيادة في آخره صالحاً للتجريد وعطف مثله عليه».

وقال ابن هشام [4]: المثنى: «ما دلّ على اثنين بزيادة صالحة للتجريد».

وقال أيضاً [5]: حد المثنى: «ما وضع لاثنين وأغنى عن المتعاطفين».

وقال أيضاً [6]: المثنى: «هو كلُّ اسم دال على اثنين، وكان اختصاراً للمتعاطفين».

وقال ابن عقيل [7]: «المثنى لفظ دالٌّ على اثنين، بزيادة في آخره، صالح للتجريد وعطف مثله عليه».

وعرّفه السيوطي [8] والفاكهي [9] بقولهما: «ما دلّ على اثنين بزيادة في آخره، صالح للتجريد عنها، وعطف مثله عليه».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، ١٢٤.

(٢) شرح التحفة الوردية، الوردي، ١٣١.

(٣) انظر: حدود الآجرومية، الأبذي، (ورقة ٦أ - ٦ب).

(٤) شرح اللمحة البدرية، ابن هشام، ٢٢٦/١.

(٥) أوضح المسالك، ابن هشام، ٣٦/١.

(٦) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ٤٤.

(٧) شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ٥٦/١.

(٨) همع الهوامع، السيوطي، ١٣٣/١.

(٩) انظر: الحدود النحوية، الفاكهي، (ورقة ١٤٧أ).

تعريفات العامل

وقد عرفه ابن بابشاد [1] والدينوري[2] بقولهما :«هو ما عمل في غيره شيئاً من رفع، أونصب، أو جرٍّ، أوجزم على حسب اختلاف العوامل».

وهو عند ابن الحاجب [3] والكافيجي [4]والاستراباذي [5] : «ما به يقوم المعنى المقتضى».

وقال ابن الناظم [6] : « العامل ما كان معه جهة مقتضية لذلك الأثر، أو دعى الوضع إلى ذلك كالحروف الجارة فإن الوضع لما رآها ملازمة للأسماء وغير منزلة منها منزلة الجزء ورأى أنّ كلّ ما لازم شيئاً ولم ينزل منزلة الجزء أثر فيه غالبا».

وعرفه الشريف الجرجاني بقوله[7] : «ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب».

وقال الشيخ الأزهري [8] : «العامل ما به يحدث المعنى المحوج للإعراب».

وقال الفاكهي [9]العامل: «ما أثر في آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف»

(١) شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاد،٢/٢٤٤

(٢) انظر: ثمار الصناعة، الدينوري ،٧٦

(٣) شرح الكافية، الاستراباذي ،١/٢٥

(٤) انظر شرح قواعد الإعراب ،الكافيجي ،٢٠٥

(٥) انظر: شرح الكافية، الاستراباذي ،١/٢٧٢

(٦) شرح ألفية ابن مالك ،ابن الناظم، ١٠

(٧) التعريفات، الشريف الجرجاني، ١٨٩.

(٨) شرح التصريح على التوضيح ، الشيخ الأزهري ،١/٦٠

(٩) الحدود النحوية ،الفاكهي ،(ورقة٤٨ب).

© Arabic Digital Library Yarmouk University

تعريفات القسم

وقد عـرّفه أبو علي الفارسي [1] والدينوري [2] وابن أبي الربيع [3] بقولهم : « جملة يؤكد بها الخبر ».

وعرّفه الزمخشري بقوله [4] : « جملة فعلية أو اسمية تؤكد بها جملة موجبة أو منفيّة ».

وعرّفه ابن الدهان فقال [5] : « جملة بمنزلة الجملة الشرطية، والفرد في الحاجة يؤكد بها الخبر ».

وقـال الجـزولي [6] والشلوبين [7] وابن عصفور [8] وأبو حيان الأندلسي [9] القسم : « جملة يؤكد بها جملة أخرى كلتاهما خبرية، ويرتبطان ارتباط الشرط والجزاء إلا أن الجملة الأولى منها جاءت اسمية لا في موضع واحد بخلاف الجملة الأولى في الشرط والجزاء، وربما حذفت إحدى الجملتين كما في الشرط والجزاء للعلم بها ».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، ٨٦٢/٢.

(٢) انظر : ثمار الصناعة، الدينوري، ١٢٩.

(٣) انظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، ٩١١/٢.

(٤) المفصل، الزمخشري، ٢٤٤.

(٥) الفصول في العربية، ابن الدهان، ٣٣.

(٦) المقدمة الجزولية، الجزولي، ١٣٦.

(٧) انظر : التوطئة، الشلوبين، ٢٣٦.

(٨) انظر : المقرب ، ابن عصفور، ٢٠٤/١. انظر : شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ٥٢٠/١.

(٩) انظر : تقريب المقرب، أبو حيان الأندلسي، ٧٢.

وعرّفه الكافيجي بقوله [1] : «جملة انشائية أو خبرية مؤكدة لجملة أخرى هي جواب القسم».

وعرّفه السيوطي بقوله [2] : «وهو ما لا يُعْلَمُ بمجرّد لفظه كونُ الناطق به مقسماً».

وقال الفاكهي [3] حد القسم : «جملة ملفوظة أو مقدرة، انشائية أو خبريّة اسمية أوفعلية، جيء بها لتوكيد خبريّة أخرى تالية غير تعجب اسمية أو فعلية ترتبط إحداهما بالأخرى».

تعريفات التنوين

وقد عرفه ابن السراج بقوله [4] : «التنوين نون صحيحة ساكنة».

وقال ابن برهان العكبري [5] : «التنوين علم لانتهاء الاسم، والإضافة تمنع من الانتهاء دون ذكر المضاف إليه، فلذلك تنافيا. واللام تقتضي أنّه ثانٍ من طريق الصيغة، والتنوين يقتضي أنّه أوّل، والإضافة على كل حال تقتضي أنه ثانٍ. واللام تقتضي أنّه في غاية التخصيص».

وعرّفه ابن الخشاب بقوله [6] : «نونٌ ساكنةٌ تلحق آخرَ الاسم المتمكنِ علامةً لخفته ، و يدخل الكلام على خمسة أقسام ...»

(١) شرح قواعد الإعراب، الكافيجي، ١٩٥.

(٢) همع الهوامع، السيوطي، ٤/(٢٦٠ - ٢٦١).

(٣) الحدود النحوية، الفاكهي، (ورقة ١٥١أ).

(٤) الأصول في النحو، ابن السراج، ١/٤٦.

(٥) شرح اللمع، ابن برهان العكبري، ١/١٢.

(٦) المرتجل، ابن الخشاب، ٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال السهيلي [1] التنوين : «إلحاق الاسم نوناً ساكنة».

وعـرّفه الجزولي بقوله [2] :«نون ساكنة زائدة تلحق الاسم بعد كماله تفصله عمّا بعده، وفائدته الدّلالة على أن ما هو أصل في نفسه باقٍ على أصالته، والفعل والحرف ليسا أصلين في أنفسهما فلا يدخلُهما التنوين».

وعرّفه ابن يعيش بقوله [3] :«نون تلحق آخر الاسم المتمكن»

وعرّفه الشلوبين بقوله [4] :«نون ساكنة وضعاً زائدة، تلحق الاسم بعد كماله، تفصله عمّا بعده وفائدته الدلالة على ما هو أصل في نفسه باق على أصالته».

وعـرّفه ابن الحاجب [5] والشريف الجرجاني[6] بقولهما :« نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل وهو للتمكن، والتنكير، والعوض، والمقابلة، والترنم، ويحذف من العلم موصوفاً بابن مضافاً إلى علم».

وعرّفه ابن مالك بقوله [7] : «نون ساكنة تزاد آخر الاسم تبييناً لبقاء أصالته، أو لتنكيره، أو تعويضاً، أو مقابلة لنون جمع المذكر أو إشعاراً بترك الترنم في رويّ مطلق في لغة تميم».

(١) نتائج الفكر، السيهلي، ٨٦.

(٢) المقدمة الجزولية، الجزولي، ٨.

(٣) شرح المفصل، ابن يعيش، ٢٩/٩.

(٤) التوطئة، الشلوبين، ١١٧.

(٥) شرح الكافية، الاستراباذي ٤٠٢/٢.

(٦) انظر : التعريفات، الشريف الجرجاني، ٩٧.

(٧) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، ٢١٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال ابن الناظم[1] التنوين: «نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم لفظاً وتسقط خطاً».

وعرّفه أبو حيان الأندلسي بقوله [2]: «نون ساكنة زائدة تلحق آخر الكلمة، وهو أقسام».

وقال المرادي [3]: «التنوين اسم للنون الساكنة التي تلحق الآخر لفظاً وتسقط خطاً».

وعرّفه ابن هشام بقوله [4]: «نون ساكنة تلحق الآخر لفظاً لا خطاً لغير توكيد».

وقال الأبذي [5]: «التنوين نون زائدة ساكنة تلحق الاسم بعد كماله تفصله عما بعده تثبت لفظاً وتسقط خطا».

أما السيوطي فقد عرّفه بقوله [6]: «نون تثبت لفظاً لاخطاً، هذا أحسن حدوده، وأخصرها، وأوجزها».

وعرّفه الأشموني بقوله[7]: «نون تلحق الآخر لفظاً لا خطاً لغير توكيد».

وحدّه الفاكهي بقوله [8]: «نون ساكنة زائدة تثبت لفظاً لا خطاً».

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ٤.

(٢) ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، ٣١١/١.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ٢٣/١.

(٤) أوضح المسالك، ابن هشام، ١٣/١. انظر: قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ١٦.

(٥) حدود الأجرومية، الأبذي، (ورقة ٥أ).

(٦) همع الهوامع، السيوطي، ٤٠٥/٤.

(٧) شرح الأشموني، الأشموني، ١/(١١-١٢).

(٨) الحدود النحوية، الفاكهي، (ورقة ٥١أ).

خاتمة الدراسة

تعد دراسة الحدود من الدراسات النحوية المهمة لما تقدمه من فوائد للباحث في دراسته لأي باب من أبواب النحو؛ لذا فقد اخترتها موضوعاً لهذه الدراسة التي تكونت من قسمين، قام فصلها الأول من القسم الأول على دراسة الاصطلاح، والتعريف، والحد، والرسم، لغة واصطلاحاً، وأنواع التعريفات توضيحيّة وثانوية ، وشروط الحد عند أهل الاصطلاح، وخلُص هذا الفصل إلى ما يلي :

- إن هناك فرقاً بين الاصطلاح، والتعريف، والحد، والرسم لغة ، وفرقاً بينها جميعاً في الاصطلاح، وأن هناك علاقةً وثيقة بين المعاني اللغوية والاصطلاحية لكل منها.

- تقسم التعريفات النحوية إلى قسمين، أطلقت على الأول اسم تعريفات توضيحية؛ وهي تعريفات بسيطة تستخدم لتعليم المبتدئ وتقريب المصطلح للمتعلم كالتعريف بالعلامة، والتعريف بالمثال، والتعريف بالمرادف. وقد استخدم النحاة القدماء بعضها في تعريفهم للمصطلحات النحوية.

أما النوع الثاني فقد وجدت أن بذوره في علم المنطق قد نضجت واكتملت على يد المناطقة كالفارابي والغزالي وغيرهم، ثم أخذ النحاة منه ما يناسب غرضهم ومغزاهم، كالتعريفات الحقيقية بنوعيها الحد والرسم؛ لأنها تعطي ماهية الشيء وحقيقته لاحتوائه على الجنس القريب أو البعيد وفصوله المميزة، وقد أطلقت عليها التعريفات الثانوية المميزة؛ لأنها بمرتبة أعلى من الأولى في توضيح المصطلح المعرَّف بها إذ تعطي ماهية الشيء وحقيقته.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما الفصل الثاني من القسم الأول فقد ناقشتُ فيه تعريفات بعض المصطلحات النحوية كالنحو، والكلمة، والاسم، وغيرها مبيّنة فيه نوع كل تعريف حداً كان أو رسماً، و مدى تطبيق النحاة لشروط الحد عند أهل المصطلح، والاعتراضات التي توجه إليه والردود عليها، وقد خلُص هذا الفصل إلى ما يلي :

- إن ظهورتعريف المصطلحات النحوية وتحديدها جاء متأخراً إذ ظهر في القرن الرابع الهجري على الرغم من وجود رسائل مخطوطة (لم تصل إلينا) ظهرت قبل ذلك للكسائي وابن كيسان وغيرهم، وذلك لأن المصطلحات النحوية لم تكن مكتملة النضوج بعد، فقد ظهرت في أولها براعم صغيرة أزهرت على يد الخليل، وسيبويه، والمبرد، وابن السراج، وأثمرت بعد الخلاف الذي نشأ بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة فترسخت واستقرت - وهي المصطلحات البصرية - أما في القرن الرابع فقد ظهرت براعم التحديد والتعريف لها، وقد مرت بمراحل التطور- كما مرت المصطلحات النحوية- عندما تعاورها النحاة بالتحوير والتغيير والتبديل متأثرة بثقافة النحوي بصرياً كان أوكوفياً حتى وصلت إلى حد النضوج والاكتمال على يد ابن هشام وغيره من النحاة المتأخرين.

- استخدم النحاة القدماء التعريفات التوضيحيّة والثانويّة المميزة في تعريفاتهم ولكنهم فضلوا التعريفات الثانوية التي تكشف عن ماهية الشيء وحقيقته.

- لم يستخدم النحاة التعريف بالإشارة واللفظ في التعريفات النحوية لاستخدامها في تعريف الأشياء الماديّة أكثر من غيرها.

- لا يجوز لنا أن نحكم على الحد بالخطأ أو عدم الصحة. بل يعترض عليه، بالنقص، أوبالغموض، أوبعدم الجمع والمنع.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- إن هناك تطبيقاً من قبل النحاة لشروط الحد التي وجدت عند أهل المصطلح والمناطقة في تعريف المصطلحات النحوية.

أما الفصل الثالث من القسم الأول فقد جمعتُ فيه تراث الحدود في المكتبة العربية، ورتبتها ترتيباً زمنيا بحسب وفيات أصحابها، وبينت فيه المطبوع منها والمخطوط، وقد خلُص هذا الفصل إلى ما يلي :

- إن معظم رسائل الحدود ما تزال مخطوطة تحتاج إلى من يخرجها من دائرة الظل إلى دائرة النور.

- إن موضوع الحدود ما زال بحاجة إلى مزيد من الدراسة التي تلقي الضوء على كثير من جوانبه الغامضة.

أما القسم الثاني فقد جعلته معجماً جمعت فيه تعريفات المصطلحات النحوية، ورتبتها مستهدية بترتيب الموضوعات الواردة عند ابن عقيل في شرحه الموسوم بـ«شرح ابن عقيل»، ورتبت تعريفات هذه المصطلحات ترتيباً زمنياً ابتداء من سيبويه وانتهاء بالفاكهي ؛ أي من القرن الثاني الهجري حتى القرن العاشر الهجري .و لهذا المعجم - في اعتقادي - أهميّة كبرى لمن أراد القيام بدراسة لتعريفات أي باب نحوي في فترة زمنيّة معيّنة.

وقد خلُص هذا الفصل إلى أن النحاة قد استخدموا أنواع التعريفات جميعها في توضيحهم لأي مصطلح نحوي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المصادر والمراجع

- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، أبو حيّان الأندلسي (٧٤٥هـ)، تح وتعليق : مصطفى أحمد النمّاس، مطبعة النسر الذهبي، القاهرة، ج ١، ط١، (١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م). مطبعة المدني، المؤسسة السعودية، مصر - القاهرة، ج٢، ط١، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م).

- **الإستغناء في أحكام الاستثناء**، شهاب الدين القرافي (٦٨٢هـ)، تح : طه محسن، مطبعه الارشاد، بغداد، (١٤٠٢ هـ- ١٩٨٢م).

- **اسرار العربية**، ابو البركات عبد الرحمٰن بن أبي سعيد الأنباري (٥٧٧هـ)، تح : محمد بهجت البيطار. مطبعة الترقي، دمشق، (١٣٧٧هـ- ١٩٥٧م).

- **الأشباه والنظائر**، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، دار الحديث، بيروت - لبنان، ط٣، (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤ م)

- **الأصول في النحو**، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (٣١٦هـ)، تح : عبد الحسين النتلي، مؤسسةالرسالة، بيروت، ط٢، (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

- **الأعلام**، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٧٩م.

- **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في اصول النحو**، أبو البركات عبد الرحمٰن كمال الدين بن محمد الأنباري(٥٧٧هـ)، تح وتقديم : سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، (١٣٧٧هـ-١٩٥٧م).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- **الاقتراح في علم أصول النحو**، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، قدم له وضبطه وجمعه وشرحه وعلق حواشيه وفهرسه، أحمد سليم الحمصي، محمد أحمد قاسم، ط١، ١٩٨٨م.

- **الألفاظ المستعملة في المنطق**، أبو نصر الفارابي، تح وتقديم وتعليق : محسن مهدي، دار المشرق، بيروت - لبنان، توزيع : المكتبة المشرقية،بيروت - لبنان، ١٩٨٦م.

- **أمالي ابن الحاجب**، أبو عمرو عثمان بن الحاجب (٦٤٦هـ)، تح ودراسة : فخر صالح سليمان قدارة، دار عمّار، عمان - الأردن، دار الجيل، بيروت - لبنان، (١٤٠٩هـ -١٩٨٩م).

- **الأمالي الشجرية**، ضياء الدين ابو السعادات هبه الله بن علي بن حمزة العلوي المعروف بابن الشجري (٥٤٢هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، (د.ت).

- **إنباه الرواة على انباه النحاة** ، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (٦٤٦هـ)، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ج١، ط١، (١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م). ج٢ (١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م)، ج٣، (١٣٧٤هـ- ١٩٥٥م).

- **أوضح المسالك إلى الفيه ابن مالك** ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، (٧٦١هـ)، دار الندوة، الجديدة، بيروت - لبنان، ط١، ١٩٨٠م.

- **الإيضاح في شرح المفصل**، أبو عمرو بن عثمان المعروف بابن الحاجب، (٦٤٦هـ)، تح وتقديم ، موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢ م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- **الإيضاح في علل النحو**، أبو القاسم الزجاجي(٣٣٧هـ)، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٣، (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).

- **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيدالله القرشي (٦٨٨هـ)، تح ودراسة : عيّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط١، (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦م).

- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، جلال الدين السيوطي(٩١١هـ)، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ج١، ط١، (١٣٨٤هـ-١٩٦٤م) ج٢، ط١، ١٩٦٥م.

- **البلغة في تاريخ ائمة اللغة**، مجد الدين بن محمد بن يعقوب الفيروز أبادي (٨١٧هـ)، تح : محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، (١٣٩٢هـ-١٩٧٢م).

- **تاج العروس**، محمد مرتضى الزبيدي، الناشر: دار ليبيا، بنغازي، مطابع دار صادر، بيروت، (١٣٨٦هـ-١٩٦٦م).

- **التبصرة والتذكرة**، أبو محمد عبد الله بن اسحاق الصيمري (من نحاة القرن الرابع)، تح : فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق، ط١، (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢).

- **تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق**، فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي، دار المعرفةللطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ط٢، (د.ت).

- **تذكرة النحاة**، أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي (٧٤٥هـ)، تح : عفيف عبد الرحمٰن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، (١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، جمال الدين محمد بن مالك (٦٧٢هـ)، تح و تقديم : محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي ، القاهرة، (١٣٨٧ هـ- ١٩٦٧م).

- **التعريفات**، السيد الشريف علي بن محمد بن السيد الزين الجرجاني (٨١٦هـ)، تح وتعليق : عبد الرحمٰن عميرة، عالم الكتب، بيروت، ط١،(١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).

- **التفاحة في النحو**، أبو جعفر النحاس (٣٣٨هـ)، تح : كوركيس عوّاد، مطبعة العاني، بغداد، (١٣٨٥هـ- ١٩٦٥).

- **تقريب المقرب**، أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، تح : عفيف عبد الرحمٰن، دار المسيرة، بيروت، ط١، (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).

- **التكملة**، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد الفارسي(٣٧٧هـ)، تح: حسن شاذلي فرهود، الناشر: عمادة شؤون المكتبات، الرياض، المملكة العربية السعودية، ج٢، ط١، (١٤٠١هـ-١٩٨١م).

- **تهذيب اللغة**، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (٣٧٠هـ)، تح : عبد الحليم النجار، ومحمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، (د. ت).

- **توضيح المقاصد والمسالك** بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي المعروف بابن أم قاسم (٧٤٩هـ)، تح وشرح : عبد الرحمٰن علي سليمان، مكتبه الكليات الأزهرية، ط٢، ١٩٧٩م.

- **التوطئة**، أبو علي الشلوبين (٦٦٠هـ) تح ودراسة : يوسف أحمد المطوّع، دار التراث العربي، القاهرة، ١٩٧٣م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- **ثمار الصناعة في علم العربية**، أبو عبد الله الحسين بن موسى بن هبة الله الدينوري الجليس النحوي(٤٩٠هـ) ، تح وتقديم : حنّا جميل حدّاد، وزارة الثقافة، عمان -الأردن، ط١، ١٩٩٤م.

- **جامع العلوم في اصطلاحات الفنون الملقب بدستور العلماء**، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت - لبنان، ط٢، (١٣٩٥هـ-١٩٧٥م).

- **الجمل في النحو**، ابو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمٰن بن محمد الجرجاني (٤٧١هـ)، تح و دراسة وشرح : يسْرى عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

- **الجمل في النحو**، أبو القاسم عبد الرحمٰن بن اسحاق الزجاجي(٣٣٧هـ)، تح وتقديم على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد - الأردن، ط١، (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).

- **جمهرة اللغة**، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد(٣٢١هـ)، تح وتقديم : رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ط١، ١٩٨٧م.

- **الجنى الداني في حروف المعاني** ، الحسن بن قاسم المرادي (٧٤٩هـ) ، تح : فخر الدّين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، ط١، (١٤١٣هـ- ١٩٩٢م).

- **الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة**، القاضي الشيخ زكريا بن محمد الأنصاري (٩٢٦هـ)، تح وتقديم : مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت -لبنان، ط١، (١٤١١هـ-١٩٩١م).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- **الحدود**، المنشور في (رسالتان في اللغة)، أبو الحسن علي بن عيسى الرُماني(٣٨٤هـ)، تح وتعليق وتقديم : إبراهيم السامرائي، دار الفكر،عمان - الأردن، ١٩٨٢م.

- **الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل**، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (٥٢١هـ) ، تح : سعيد عبد الكريم سعودي، دار الرشيد للنشر بغداد ، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٠م.

- **الخصائص**، أبو الفتح عثمان بن جني(٣٩٢هـ)، تح : محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد - العراق، ط٢، ١٩٩٠م.

- **شرح ابن عقيل**، بهاءالدين عبد الله عقيل العقيلي (٧٦٩هـ)، دار مصعب، (د. ت).

- **شرح الأشموني على الفية ابن مالك المسمى بـ «منهج السالك» إلى الفية ابن مالك**، للأشموني (٩٢٩هـ)، تح : محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت ط١، (١٣٧٥هـ-١٩٥٥م).

- **شرح التحفة الوردية**، زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن عمر بن الوردي (٧٤٩هـ)، تح ودراسة : عبد الله علي الشلاّل، مكتبة الرشيد، المملكة العربية السعودية -الرياض، (١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م).

- **شرح التصريح على التوضيح**، خالد بن عبد الله الأزهري (٩٠٥هـ)، صحح هذه الطبعة لجنة من العلماء، دار الفكر، (د.ت).

- **شرح العلامة الكفراوي على متن الآجرومية ومعه حاشية العلامة الشيخ اسماعيل بن موسى الحامدي**، روجعت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء، مكتبة اشاعت الإسلام، دلهي - الهند، (د. ت).

© Arabic Digital Library Yarmouk University

- **شرح الفية ابن مالك**، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك، ابن الناظم(٦٨٦هـ)، صححه ونقحه محمد بن سليم اللبابيدي، منشورات ناصر خسرو، بيروت - لبنان، ١٣١٢هـ.

- **شرح الكافية في النحو**، أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب، شرحه رضي الدين الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، (د.ت).

- **شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية**، ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) ، تح ودراسة : هادي نهر، مطبعة الجامعة، بغداد ، (١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م).

- **شرح اللمع**، أبو القاسم بن الواحد علي الأسدي، ابن برهان العكبري، (٤٥٦هـ) : تح : فائز فارس، مطابع كويت تايمز التجارية، الكويت، ط١، ١٩٨٤م.

- **شرح المفصل في صنعة الإعراب**، الموسوم بالتجمير، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تح : عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط١، ١٩٩٠م.

- **شرح المفصل**، موفق الدين يعيش بن علي يعيش النحوي(٦٤٣هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، (د. ت).

- **شرح المقدمة المحسبة**، طاهربن أحمد بن بابشاذ (٤٦٩هـ)، تح: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ج١، ط١، ١٩٧٦، ج٢، ط١، ١٩٧٧م.

- **شرح الوافية نظم الكافية**، أبو عمرو عثمان ابن الحاجب، تح : موسى بناي وعلوان العليلي، مطبعة الآداب، النجف، (١٤٠٠ هـ-١٩٨٠م).

- **شرح جمل الزجاجي**، ابن عصفور الإشبيلي (٦٦٩هـ)، تح : صاحب أبو جناح، مطابع مؤسسة دار الكتب، بغداد، ١٩٨٠م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- **شرح شذور الذهب**، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، دار الفكر، (د. ت).

- **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**، جمال الدين محمد بن مالك (٦٧٢هـ)، تح : عدنان عبد الرحمٰن الدّوري، مطبعة العاني، بغداد، (١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م).

- **شرح عيون الإعراب**، أبو الحسن على بن فضّال المجاشعي (٤٧٩هـ)، تح وتقديم : حنّا جميل حداد، مكتبة المنار، الزرقاء - الاردن، ط١، (١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م).

- **شرح قواعد الإعراب**، محيي الدين الكافيجي (٨٧٩هـ)، تحقيق فخر الدين قباوة،دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط١، ١٩٨٩م.

- **شرح ملحة الإعراب**، أبو محمد القاسم بن علي الحريري (٥١٦هـ)، تح : فائز فارس، دار الأمل، إربد - الأُردن، ط ١، (١٤١٢هـ- ١٩٩١م).

- **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم**، نشوان بن سعيد الحميري اليمني(٧٣هـ)، أشرف على تصحيحه عند الطبع، القاضي عبد الله بن عبد الكريم الجرافي اليمني، عالم الكتب، بيروت، (د. ت).

- **الصاحبي**، أبو الحسين أحمد بن فارس (٣٩٥هـ)، تح : السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٩٧٧م.

- **الصحاح** : اسماعيل بن حماد الجوهري (٣٩٣هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ط٢، (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).

- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، شمس الدين محمد بن عبد الرحمٰن السخاوي، مكتبة القدس، القاهرة، ١٣٥٣هـ.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- **ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة للمنطق وأصول البحث تمشية مع الفكر الإسلامي**، عبد الرحمٰن حسن حنبكة الكيلاني، دار القلم، دمشق - بيروت، ط ٢، (١٤٠١هـ - ١٩٨١م).

- **العين**، أبو عبد الرحمٰن الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ)، تح : مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (د. ت).

- **الفروق في اللغة أبو هلال العسكري**، (٣٩٥هـ)، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٧٧م.

- **الفصول الخمسون**، زيد أبو الحسين علي بن المعطي (٦٢٨هـ)، تح ودراسة : محمود محمد الطناحي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٧٧م.

- **الفصول في العربية**، أبو محمد سعيد بن المبارك بن الدهان (٤٤٧هـ) ، تح : فائز فارس ، مؤسسه الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد - الأردن، ط١، (١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م).

- **في النحو**، أبو علي الحسن بن عبد الله المعروف بلغدة الأصبهاني (٣١١هـ)، نشر ضمن مجله المورد العراقية، العدد (٣)، المجلد (٣) ، (١٣٩٤هـ-١٩٧٤م).

- **القاموس المحيط**، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي(٨١٧هـ)، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، (د. ت).

- **قطر الندى وبل الصدى**، عبد الله جمال الدين بن هشام، أبو محمد الانصاري (٧٦١هـ)، دار الخير، بيروت - لبنان، ط١، (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

- **الكتاب**، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه (١٨٠هـ)، تح وشرح : عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، (١٤١١هـ - ١٩٩١م)، وط١، المطبعة الأميرية، بولاق، ١٣١٧هـ.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

- **كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون**، المولى مصطفى عبد الله القسطنطيني المعروف بحاجي خليفة، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، (د.ت).

- **الكليّات**، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي(١٠٩٤هـ)، قابله على نسخة خطيّة وأعده للطبع ووضع فهارسه: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، (١٤١٢هـ-١٩٩٢م).

- **لباب الإعراب**، تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الاسفراييني (٦٨٤هـ)، تح ودراسة : بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمٰن، دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع، ط١، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٤ م).

- **لسان العرب**، ابن منظور الأفريقي، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، دار صادر، بيروت، (د.ت).

- **اللمع في العربية**، أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، تح : فائز فارس، دار الأمل، إربد - الأردن، مكتبة الكندي، إربد - الأردن، ط١، (١٤٠٩ هـ- ١٩٨٨م).

- **المبين في شرح معاني الفاظ الحكماء والمتكلمين**، سيف الدين الآمدي(٦٣١هـ)، تح وتقديم : حسن محمود الشافعي، القاهرة، (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).

- **مجمل اللغة**، أبو الحسين أحمد بن بن فارس(٣٩٥هـ)، تح : الشيخ هادي حسن حمّوري، منشورات معهد المخطوطات العربية المنظمة للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، ط١، (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

- **المحكم والمحيط الاعظم في اللغة**، علي بن اسماعيل بن سيده(٤٥٨هـ)، تح : مصطفى السقا، وحسين نصار، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط١، (١٣٧٧هـ-١٩٥٨م).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- **المرتجل**، ابو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (٥٦٧هـ)، تح ودراسة : علي حيدر أمين، مكتبة مجمع اللغة العربية، منشورات دار الحكمة، دمشق، (١٣٩٢ هـ-١٩٧٢م).

- **المسائل العسكريات**، أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ)، تح : اسماعيل أحمد عمايرة، مراجعة : نهاد الموسى، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٨١م.

- **مسائل خلافيه في النحو**، أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ)، تح وتقديم : محمد خير الحلواني، منشورات دار المأمون للثراث، دمشق، ط٢ ، (د. ت)

- **المساعد على تسهيل الفوائد**، بهاء الدين بن عقيل (٧٩٦هـ)، تح وتعليق : محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ج١، (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).

- **المستوفى في النحو**، كمال الدين أبو سعيد علي بن مسعود الفرخان، تح وتقديم وتعليق : محمد بدوي المختون، دار الثقافة العربية، القاهرة، (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).

- **المعجم الفلسفي : بالألفاظ العربية والفرنسية والانجليزية واللاتينية**، جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني، بيروت - لبنان، مكتبة المدرسة، بيروت - لبنان، ١٩٨٢م.

- **المعجم الفلسفي، مجمع اللغه العربية**، الهيئة العامه لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م).

- **المعجم الفلسفي**، مراد وهبه، دار الثقافة الجديدة، دار مأمون للطباعة، ط٣، ١٩٧٩م.

- **المعجم الوسيط**، قام بإخراجه : إبراهيم مصطفى، وأحمد حسن الزّيات، وحامد عبد القادر، ومحمد علي النجار، أشرف على طبعه عبد السلام هارون، المكتبة العلمية، طهران، (د. ت).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- **مغني اللبيب عن كتب الاعاريب**، جمال الدين ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، تح وتعليق : مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه : سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط٦، ١٩٨٥م.

- **مفتاح العلوم**، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي(٦٢٦هـ)، ضبطه وكتب هوامشه وعلّق عليه : نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).

- **المفردات في غريب القرآن**، أبو القاسم الحسن بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني(٥٠٢هـ)، تح وضبط : محمد سيد كيلاني، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط الأخيرة، (١٣٨١هـ-١٩٦١م).

- **المفصل في علم العربية**، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار الجيل، بيروت - لبنان، ط٢، (د. ت).

- **مقاييس اللغة**، أبو الحسين أحمد بن فارس (٣٩٥هـ)، تح وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، (١٤١١هـ-١٩٩١م).

- **المقتصد في شرح الإيضاح**، عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ)، تح : كاظم بحر المرجاني، دار الرشيد، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.

- **المقتضب**، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ)، تح محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).

- **المقدمة في علم المنطق**، ياسين خليل، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٧٩م.

- **المقدمة الجزولية في النحو**، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (٦٠٧هـ)، تح وشرح : شعبان عبد الوهاب، راجعه : حامد أحمد نيل، فتحي محمد أحمد جمعه، مطبعة أم القرى، ١٩٨٨م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- **المقدمة في النحو**، أبو عبد الله محمد بن أبي الفرج الصقلي، نشر ضمن مجلة المورد العراقيّة، العدد (٢)، المجلد (١٢)، (١٩٨٣م).

- **المقرب**، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور(٦٦٩هـ)، تح : أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ج١، ط١، (١٣٩١هـ ١٩٧١م)، ج٢، ط١،(١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م).

- **منثور الفوائد**، كمال الدين أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ)، تح : حاتم صالح الضّامن، دار الرائد العربي، بيروت - لبنان، ط١، (١٤١٠هـ-١٩٩٠م).

- **المنطق الصوري**، علي عبد المعطي محمد، و ماهر عبد القادر محمد، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، المطبعة العصرية، الاسكندرية، ١٩٨٢م.

- **الموجز في النحو**، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (٣١٦هـ)، تح وتقديم : مصطفى الشويمي بن سالم داحرجي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ١٩٦٥م.

- **موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية**، المعروف بكشاف إصطلاحات الفنون، الشيخ المولوي محمد أعلى بن علي التهانوي(١١١٩هـ)، منشورات شركة خياط للكتب والنشر، بيروت - لبنان، (د.ت).

- **الموسوعة الفلسفية** : إشراف : روزنتال يودين، ترجمة : سمير كرم، و مراجعة : صادق جلال العظم، جورج طرابيشي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ط٢، ١٩٨٠م.

- **الموسوعة الفلسفية**، عبد المنعم الحنفي، دار ابن زيدون، بيروت، لبنان، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط ١، (د.ت).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- **الموسوعة الفلسفية**، من (أ) إلى (س)، عبد الرحمن بدوي، الموسسة العربية للدراسات والنشر، توزيع شركة الفجر العربي، بيروت - لبنان، (د.ت).

- **الموفقي في النحو**، ابن كيسان (٢٩٩هـ)، نشر ضمن مجلة المورد العراقية، العدد (٢)، المجلد (٤)، (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م).

- **نتائج الفكر في النحو**، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (٥٨١هـ)، تح : محمد إبراهيم البناء ، دار الاعتصام، دار النصر للطباعة الإسلامية، مصر، (د.ت).

- **نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء**، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمٰن بن محمد ابن الأنباري (٥٧٧هـ)، تح : إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء -الأردن، ط٣، (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

- **هدية العارفين**، اسماعيل باشا البغدادي، دار الفكر، بيروت - لبنان (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).

- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) ، تح وشرح: عبد السلام هارون، وعبد العال سالم، دار البحوث العلمية، الكويت، مطبعة الحرية، بيروت، (ج١-ج٢)، (١٣٩٤هـ -١٩٧٥م) .تح : عبد العال سالم مكرم، ج٣، (١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م).تح : عبد العال سالم مكرم، ج٤، (١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م).تح : عبد العال سالم مكرم، ج٥، (١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م). تح : عبد العال سالم مكرم، ج٦، (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).

- **وفيات الأعيان، وأنباء أبناء الزمان**، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (٦٨١هـ)، تح : إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د.ت).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المصادر المخطوطة

- **حدود الآجرومية** ، أحمد بن محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أحمد الشهاب الأبذي، مخطوطة، رقم (٣٤٧)، مكتبة الجامعة الأردنية.

- **الحدود النحوية**، أحمد بن عبد الله بن علي الفاكهي (٩٧٢هـ)، مخطوطة رقم(٦٨٦٧) لدى الدكتور حنّا جميل حدّاد.

الرسائل غير المنشورة

- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، تح : برهان محمد عبد القادر حسين، مكتبة جامعة عين شمس كلية البنات ، (١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م)، نسخة بحوزة الأستاذ الدكتور حنّا جميل حدّاد.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Abstract

Grammatical Definitions and their Background in Arabic Language

The study of the grammatical definition is a singnificant one because of the benefits it provides for both researchers and editors.

This study has an introduction, two chapters and an conclusion.

The introduction presents the topic and its significance and the reasons why it was chosen.

The first part from the first chapter discusses terminology, definition, identification, reality, depiction and essence through linguistic and terminological perspectives. These terms are contrasted with one another though linguists and gyammaticians have taken them alternately as synonums. This chapter treats both the illustration al definitions such as imdication, classification and synonymy, and the distinctive definitions such as the complete and incomple definition and the complete and incomplete depiction. The conditions of the definition are also considered together with relevant argumertaions.

The second part from the first chapter takes up some grammatical definitions such as grammar, word, noun, verb, letter, speach and three-word sentences. These definitions are ordered chronologically and each definition is considered in terms of its defect, obscurity and argumentation. This cahapter approaches the extent to which

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

grammaticians apply the condition of definitions as stated by terminologists.

The third part from the first chapter reviews the legacy in the Arabian library on the basis of biographies and classifications.

The second chapter takes the form of lexicon of grammatical terms with an order similar to that which Ibn Ayeel had used in his commentary on Ibn Malik's one - Thousand - verse poem. The definitions are ordered chronologically from the second through the tenth centuries A.H.

The order was chronological and in accordance with the death of classifiers. In order to make researching easier for scholoars date and editors, The chapterstates distinction between manuscripts and the printed literaure.

The main findings of the study are summed up in the conclusion.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University